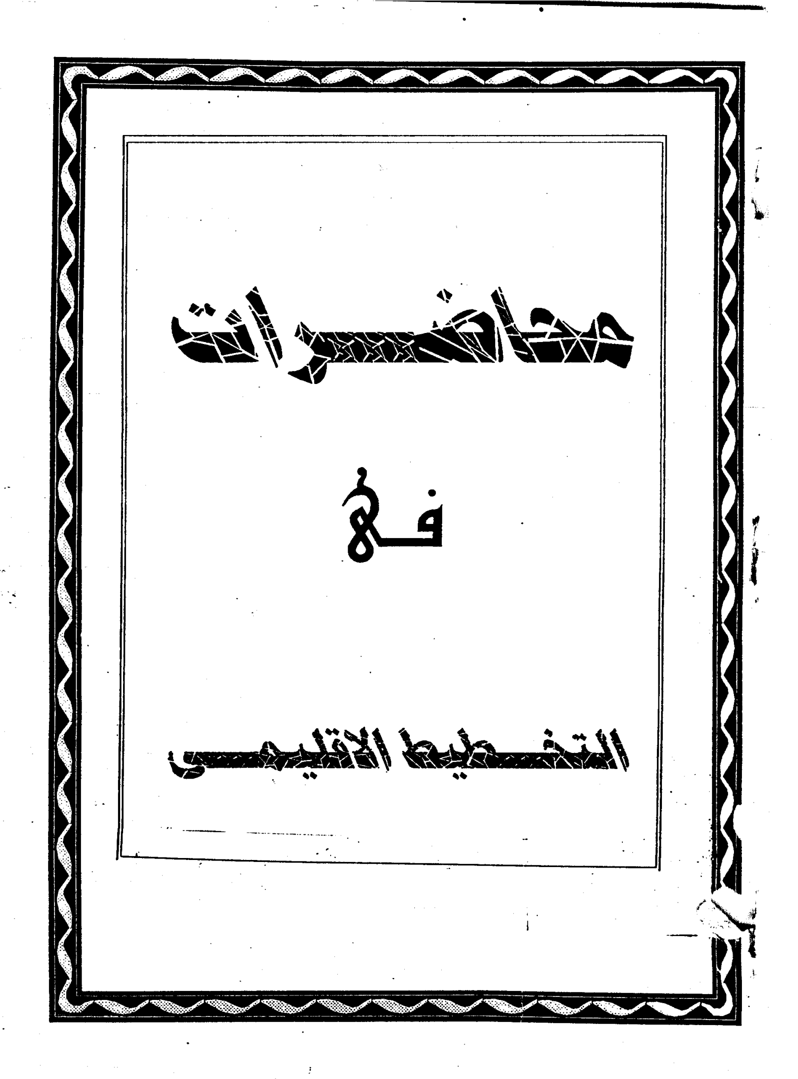
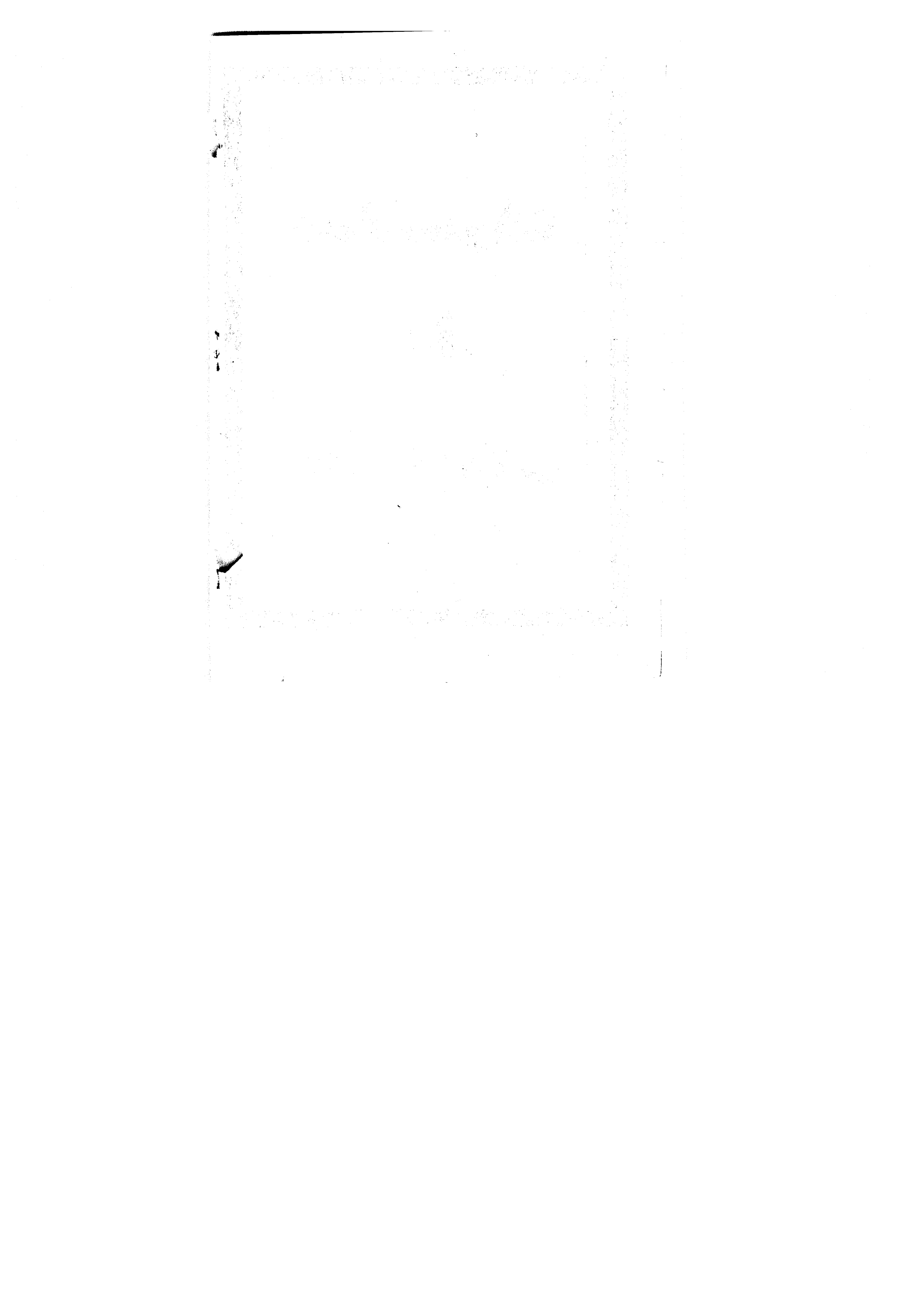
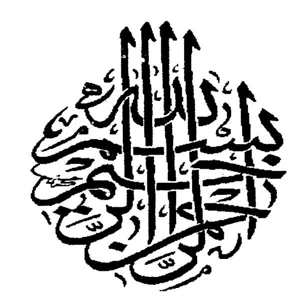

محاضرات
في
التخطيط الاقليمي





محتويات الكتاب

صفحة

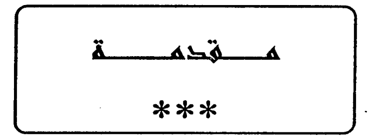
....

....

....

....

....



مقدمة

***

مقـــدمـة

أدت مشـــكلة تحقيـــق رفاهيـــة الشعوب ، ودفع عملية التنمية الى المزيد من الـــبحوث الاقتصـــادية ، والاجتماعية ، والبيئية ، لمعرفة العلاقات الســـببية بين تقدم الشعوب ومعدلات النمو . كما أن الدورات الاقتصادية وتذبذب معدلات النمو بين الارتفـــاع والانخفـــاض ، والتى تؤدى الى تفشى البطالة مع الانكماش الاقتصادى مرة ورواج الاقتصـــاد وانتعاشه مرة أخرى ؛ كلها عوامل أدت الى قيام كثير من الدول غير الاشـــتراكية باســـتخدام أسلوب التخطيط القومى وبالذات بعد الحرب العالمية الثانية حيـــث الدمار الذى أصاب الكثير منها وذلك لتوجيه مسارات اقتصادها بما يحقق النمو ورخاء الشعوب .

ويهـــدف الـــتخطيط أساســـاً الى وضع الخطط التى تعمل على تحقيق رفاهية المجـــتمع بدفـــع عملية التنمية لاشباع الحاجات الانسانية بأكبر قدر ممكن . وتتم عملية الـــتخطيط بوضـــع المؤشرات وتحديد السياسات ، والوسائل ، والادوات ، التى تعمل عـــلى ترشيد استخدام الموارد المتاحة والمحتملة بطريقة رشيدة ، وباقل ضياع ممكن بدلاً مـــن تـــرك عملية التنمية للعفوية والتلقائية . ومن ذلك يمكن أن يعرف التخطيط بأنه الوســـيلة العـــلمية المنظمة التى تحدد الاهداف وفقاً للاولويات فى حدود الموارد المتاحة والمحتمـــلة أيـــاً كـــانت بشرية ، طبيعية ، مادية ، مالية ... الخ . وكذلك العمل على ترشـــيد اســـتخدامها والتنســـيق بين الاستخدامات المختلفة وبين السياسات التى تحق الأهـــداف خلال فترة زمنية مستقبلة ، ولا يعنى التخطيط وضع الخطط فقط بل يتعدى الى التـــنفيذ والمتابعة خلال فترة زمنية مستقبلة ، ولا يعنى التخطيط وضع الخطط فقط بل يتعدى إلى التنفيذ والمتابعة .

وتختـــلف أنـــواع الخطط وفقاً للمدى الزمنى إلى ثلاث أنواع : الأول الخطط طويـــلة الأجـــل وهى التى تحدد مجموعة من الأهداف الأساسية للتنمية التى تعتبر بمثابة

المرشـد لكـل مـن الخطط المتوسطة والقصيرة ، وإن كنا نرى أن إطلاق اسم خطط طويـلة الأجل يعتبر تجاوزاً فهى لا تحمل من معنى الخطط سوى وضع بعض الأهداف الإجماليـة التى توضع فى ظل عدم التأكد التام وبالتالى تؤدى دور الكشاف لاستخلاص بعض معالم المستقبل .

والـنوع الـثانى مـن الخطط يطلق عليها الخطط المتوسطة المدى وهى تعتبر الأسـاس فى تسيير الاقتصاد وفقاً للمعدلات المحددة والموارد المتاحة وفى اطار الاهداف الموضـوعة وعمومـاً هـى " الـبرنامج الأسـاسى الذى تسـير به الدول مقدراتها الاقتصادية " .

والخطـط القصـيرة تمـثل النوع الثالث من الخطط وتعتبر البرنامج التفصيلى السـنوى لـلخطة المتوسـطة وهـى المرآة العاكسة التى توضح مدى ملاءمة الخطط المتوسـطة لـلواقع وهـى المؤشـر الذى يوضح مدى النجاح الذى تحققه العملية الـتخطيطية . ويـرجع ذلـك لملاحقتها للمراحل التنفيذية المرتبطة بالنشاط الجارى للمؤسسات المنفذة للخطة .

ومـن الـناحية العملية تختلف طول الخطط الطويلة الأجل ما بين ١٥ — ٢٥ سـنة والمتوسـطة بين ٤ — ٧ سنوات والقصيرة من ١ — ٢ سنة ، إلا أن طول الفترة الزمـنية قـد يعتمد على ظروف خارجية مثل المعونات التى تقدم لبعض الدول ومدى طـول مـدة الإتفاقيات الدولية ، وقد تختلف لأسباب داخلية مرتبطة بالنظام السياسى وأسلوب تحديد مدد السلطات السياسية العليا داخل المجتمع فى الحكم .

ومن ناحية أخرى يمكن التمييز بين نوعين من التخطيط :

١. الـتخطيط الهيكلى : وهذا النوع يعمل على التغير الجذرى لكل الهياكل الإقتصادية والإجتماعية بقصد بناء هيكل أو هياكل صحية وسليمة .

٢. التخطيط الوظيفي : وهو التخطيط الذى يعتمد على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية السائدة مركزاً على دور ووظائف المؤسسات الحالية لتحقيق الأهداف المحددة وفقاً للأولويات الموضوعة بترشيد سلوك تلك المؤسسات.

ويختلف التخطيط وبالتالى الخطط وفقاً للمستويات التخطيطية ، فإذا كانت تتم بالنسبة للمستوى القومى كانت الخطة قومية واذا كانت الخطة على المستوى المحلى أو الإقليمى سميت محلية أو إقليمية . وتختلف الخطط كذلك من حيث المدى والحجم والكثافة .

ولا يعنى التخطيط حصر الموارد والإحتياجات وترشيد استخدامها ووضع المؤشرات خلال فترة زمنية محددة فقط ، ولكن له دوراً أهم يجب أن ينتبه إليه المخطط ، يتمثل فى إخضاع القوانين الإقتصادية التى تسود مجتمعاً معاً وتوجيهها لصالح عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية داخله . ذلك أن نجاح عملية التخطيط تتوقف على معرفة مرحلة النمو السائدة بالإضافة إلى تحديد القوانين التى تحكم عملية التنمية داخل المجتمع الذى يخطط من أجله . ودراسة القوانين الاقتصادية هذه تعنى ضرورة اكتشاف العلاقات الضرورية والمتكررة بين ظاهرتين أو أكثر .

وهذه القوانين حسب تقسيمات أوسكار لانج ثلاث :

١. القوانين السببية وهى العلاقات بين حدثين أحدهما يقع قبل الآخر زمنياً .
٢. القوانين الملازمة أو المصاحبة وهى تلك العلاقات التى تحدث بين حدثين أو أكثر يحدثان سوياً ومتلازمان وأحياناً يطلق عليها القوانين الهيكلية .
٣. القوانين الوظيفية وهى القوانين التى تعمل عندما يكون هناك علاقة أو ارتباط بين أحداث يمكن قياسها كمياً .

ولا يعنى كون التخطيط أداة من أدوات ترشيد استخدام الموارد ودفع عجلة النمو أنه عملية توجيه إدارى وتنسيق لمختلف أنواع الأنشطة فى المجتمع ، ولكنه أكثر ديناميكية من ذلك ، إذ يعنى تحديد الخطوط الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية

والاجتماعية ومساراتها وتفاعلاتها . كما يجب الإشارة هنا إلى أن عملية التخطيط تعنى تدخـل الدولـة لتنظـيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع ، أما درجة الـتدخل هـى الـتى تحدد نوع التخطيط فاذا كان بصورة مباشرة سمى فى هذه الحالة بالـتخطيط الإلزامى ، أما إذا كان التخطيط بصورة غير مباشرة كان تخطيطاً تأشيرياً . إلا أن تطـبيق كل من هذين النوعين له شروطه من حيث ملكية أدوات الإنتاج واتخاذ القـرارات وتوافر الاستقرار السياسى ... الخ وعمليات التدخل المباشر لتنظيم العلاقات الاقتصـادية داخـل المجتمع لايعنى بالضرورة ملكية الدولة لكل أدوات الانتاج كما لا يعـنى تدخل العملية التخطيطية فى كل تفصيلات الحياة الاقتصادية . إذ لابد أن تكون هـناك أنشـطة أخرى يمكن أن يقوم بها الافراد ليست حاكمة فى العملية التخطيطية ، كمـا يـرجع ذلـك إلى كثير من الصعوبات التى يمكن أن يواجهها جهاز التخطيط بالاضـافة إلى أثر ذلك على كفاءة العملية التخطيطية والخوف من تفشى البيروقراطية الادارية التى تؤثر على كفاءة العملية الاقتصادية داخل المجتمع .

وبالرغم من التقسيمات السابقة يمكن القول أن هناك ثلاثة أشكال من التخطيط هى :

١. **الـتخطيط الجـزئى Partial** والـذى يرتبط ببعض العمليات أو القطاعات المختارة من الاقتصاد القومى .
٢. **الـتخطيط القومى الشامل Comprehensive** والذى يغطى كل العمليات والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الاسـاسية داخل المجتمع .
٣. **الـتخطيط المكـانى Spatial planning** ويهـتم هذا النوع من التخطيط بالـتوزيعات المكانيـة للانتاج والخدمات وتحقيق أنشطة يتم على ثلاث مستويات المسـتوى المحـلى ، المسـتوى الاقلـيمى ، والمستوى المركزى ، وتكامل انشطة الـتخطيط المكـانى تعطى الصورة المادية أو الشكل الممثل للتخطيط القطاعى أو الوجه المادى للصورة القطاعية .

الفصـل الأول

أهمية التخطيط الاقليمى

- **أولاً : أسباب الأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمى**

  ١. مشكلة الفوارق الإقليمية .

  ٢. مشكلة ترشيد الهيكل المكانى .

  ٣. إنشـاء ظروف مناسـبة للتنمية .

  ٤. قصـور النموذج الصالح للتطبيق على كل الأقاليم .

- **ثانياً : حول مفهـوم الإقليـم**

  ١. الفرق بين مفهوم الإقليم ومفهوم الدولة .

  ٢. بين التخطيط القومى والتخطيط الإقليمى .

- **ثالثاً : أهداف التخطيط الإقليمى**

  – مقدمـة .

  ١. تنظيم العمالة وتوزيعها .

  ٢. تقليل التكاليف .

  ٣. الاهتمام بالبعد الإنسانى .

  ٤. معالجة سلبيات السياسات المكانية .

***

أولاً : أسباب الأخذ باسلوب التخطيط الإقليمى :

مـــازالت كـــثير مـــن الدول التى تطبق منهج التخطيط القومى تواجه بعض المشاكل التى تتعلق بعملية التنمية . وقد يرجع السبب فى ذلك إلى أن التخطيط القومى يركـــز بصـــورة أساســـية على قطاعات النشاط الإقتصادى بصرف النظر عن الواقع المكـــانى للمجتمع . إلا أن التجارب العملية أثبتت أنه يمكن التغلب على كثير من تلك المشـــاكل الـــتى تواجـــه الإقتصاد القومى باستخدام أسلوب التخطيط الإقليمى . كما اتضـــح من هذه التطبيقات العملية كذلك أن التخطيط القومى ليس أداة من الأدوات لحـــل هـــذه المشاكل فقط بل أداة من أدوات تنفيذ الخطة القومية بصورة أكثر كفاءة وقـــدرة على تحقيق الأهداف القومية بصورة شاملة . ومن المشاكل التى تواجه عمليات التـــنمية فى غيـــاب الـــتخطيط الإقلـــيمي والتى تدعو فى نفس الوقت إلى تطبيق هذا الأسلوب الآتى :

١. مشكلة الفوارق الاقليمية .
٢. مشكلة ترشيد الهيكل المكانى .
٣. انشاء ظروف مناسبة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
٤. قصور النموذج الصالح للتطبيق على كل الأقاليم .

١) مشكلة الفوارق الإقليمية :

أشارت بعض الدراسات فى وصفها لظاهرة الفوارق الإقليمية بأنها نتيجة لعدم توزيـــع الأنشطة الإنسانية على مختلف أجزاء الدولة الواحدة بنمط ونسق واحد ، وهى لا تـــتم بشـــكل إجبارى ولا هى خاضعة للمصادفة وضربات الحظ . فهى ناتجة عن ضـــربات التشـــابك المتداخلة — بين الأنشطة المختلفة — التى تعطى الشكل الخاص

للمكان الاقتصادى فالهيكل الحيزى سوف يتغير بالتغير فى هيكل الطلب وهيكل الإنتاج وفى مستوى التكنولوجيا أو التقنية الفنية .

ويرتبط توزيع الأنشطة الاقتصادية - وهى كلها من صنع الإنسان إلا أن هناك عوامل أخرى مرتبطة - بوفرة الموارد فى إقليم معين دون الأقاليم الأخرى . هذا بالإضافة إلى وجود الميزات التوطنية النسبية الأخرى مثل الموقع الجغرافى وتسهيلات النقل والطرق والأسواق .. الخ التى تكونت على فترات زمنية طويلة وكلها عوامل تساعد على توطن الأنشطة فى أقاليم دون الأخرى . ومن ثم فإن الأقاليم ذات الميزات النسبية تتقدم بصورة أسرع من الأقاليم الأقل حظا فى هذه الميزات . ومع تطور العمليات الإنتاجية وما يتبعه من تقدم تكنولوجى وفنى فى الأقاليم المتقدمة ويؤدى هذا إلى إحداث عمليات تنموية تراكمية . وهكذا تأخذ الفجوة فى الاتساع بين الأقاليم وتزداد الأقاليم المتقدمة تقدماً والأقاليم المتخلفة تخلفاً .وبالإضافة إلى ما سبق فإن زيادة النشاط الاقتصادى فى الأقاليم المتقدمة يعمل كقوة جذب تدفع هجرة — الأموال والأفراد — من الأقاليم المتخلفة إلى الأقاليم المتقدمة ومن ثم تزيد الفجوة بين هذين النوعين من الأقاليم مرة أخرى . كما تلعب الظروف السياسية دوراً بارزاً فى نمو بعض الأقاليم دون الأخرى أما عن طريق توزيع الأنشطة وفقاً لظروف سياسية سائدة أو حتى الأخذ فى الاعتبار بعض الظروف الخاصة بعوامل اقتصادية وبالذات فى مراحل التنمية الأولى . وتظهر هذه المشكلة بالذات فى الدول النامية والتى يحدث فيها نوع من الازدواجية الاقتصادية التى تؤدى إلى توجيه غالبية الاستثمارات إلى مناطق معينة دون الأخرى ، أو كما يحدث فى بعض الدول المتقدمة نتيجة محاباة مجموعات سكانية فى أقاليم أو مناطق معينة دون المجموعات الأخرى .

نخرج من ذلك بتعريف لظاهرة الفوارق الاقليمية بأنها عدم تناسب وقصور فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى بعض الأقاليم مع تناميها فى الأقاليم الأخرى . وهى بذلك تعبر عن الاختلاف فى معدلات التنمية بين النظام القومى ككل

والنظام الإقليمي . ويعني ذلك أن الفوارق تحدث نتيجة لعدم وجود تناسق بين مفردات العملية الاقتصادية والاجتماعية داخل الحيز المكاني للمجتمع .

مما سبق من تعريف لظاهرة الفوارق الإقليمية وما اتفق تقريباً عليه عديد من المهتمين بها يمكن التعرف على عدد من العوامل التي تؤدي الى ظهورها :

- العوامل الاقتصادية والاجتماعية .
- الظروف الجغرافية والتاريخية .
- النواحي المؤسسية institutional والسياسية .

ويرجع اهتمام الدول في الوقت الحاضر بمشكلة الفوارق الإقليمية لأسباب عديدة منها :

- ضرورة التوزيع الأمثل للأنشطة الاقتصادية بين مختلف أجزاء الدولة الواحدة .
- الحاجة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد والأقاليم داخل الدولة .
- ضرورات الاستقرار السياسي داخل الدولة الواحدة .

ولمعالجة مشكلة الفوارق فإن التخطيط الإقليمي يعمل على رفع كفاءة تنظيم الاقتصاد وكذلك على التوزيع الرشيد لقوى الإنتاج وما يترتب عليها من مشاكل تتعلق بنواح معينة أهمها :

- توزيع السكان على المساحة والحيز المكاني للدولة .
- تناسب الاقتصاد الحيزي وكذلك ترابط الإنتاج وتشابكه بين الأقاليم المختلفة .
- تكوين هيكل متقدم الاقتصاد الإقليمي عن طريق التوازن بين توزيع وسائل الإنتاج ومشروعات البنية الاساسية .
- توفير الموارد الطبيعية للأقاليم وتحسين المحيط البيئي .
- دفع التنمية للأقاليم المختلفة .
- ايجاد شكل جديد للنشاط الاقتصادي الحيزي .

(٢) مشكلة ترشيد الهيكل المكانى :

يرتبط ترشيد الهيكل الاقتصادى للأقاليم بنمو علاقات الإنتاج التى تأخذ اتجاهين :

الاتجاه الرأسى و الاتجاه الأفقى . ويهتم الاتجاه الرأسى بالعلاقات التى تتم على مستوى فروع النشاط المختلفة ، وتعمل علاقات الإنتاج الرأسية على تحديد التوزيع النسبى للمواد الخام والطاقة وعمليات التصنيع والإنتاج ذاتها والعلاقات الفنية والتكنولوجية على فروع الإنتاج المختلفة ... الخ .

أما الاتجاه الأفقى فإنه يعطى الصورة الواضحة للملامح الموجودة اقليميا من ناحية تقسيم العمل والتخطيط الإقليمى والعلاقات المتبادلة بين الأقاليم على مستوى الدولة ككل . ومن ثم فإنه يعكس العلاقات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الاقليمى ومستوياته الأخرى مثل المحافظات والمدن والقرى وأى تقسيمات أفقية أخرى يمكن أن تؤدى عليها القطاعات الاقتصادية دورها .

واستخدم أسلوب التخطيط الاقليمى يساهم بصورة فعالة فى رفع كفاءة الاقتصاد القومى باعتباره نظاماً يعمل على ترشيد الموارد القومية . فكلما كان التنظيم المكانى رشيداً كلما أمكن تحقيق أهداف التنمية القطاعية بصورة أكثر كفاءة وفعالية .

وهذا بطبيعة الحال يؤدى إلى ترشيد الهيكل المكانى الذى يساعد فى تحقيق ما يلى :

- اتساق اتجاهات التنمية مع أهدافها لكل وحدة إقليمية وللمجتمع ككل .
- التنسيق بين القطاعات الإنتاجية والخدمية بين مختلف أقاليم المجتمع .
- العمل على تضييق الهوة فى الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم .
- المحافظة على البيئة .

(٣) إنشاء ظروف مناسبة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

من المعلوم أن توازن الاقتصاد القومى يرتبط بظروف مناسبة لإجراء عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولا يعنى التوازن أن يكون اقتصادياً واجتماعياً فقط ولكن من المفروض أن يكون على الحيز المكانى أيضاً . ويعود ذلك لارتباط العملية الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع بعلاقات رأسية وأخرى أفقية – كما سبق أن ذكرنا – يؤدى التناسق بينهما إلى تحقيق توازن فى النمو الاقتصادى والاجتماعى على الحيز المكانى . حيث يكون قد أخذ فى الحسبان التوزيع الاقليمى للانتاج والخدمات والتى يحقق الظروف المثلى للنمو الاقتصاد القومى ككل . فالتوازن الاقليمى يعمل على عدم نمو إقليم على حساب الأقاليم الأخرى حتى لا يؤثر ذلك بالتأكيد على إجمالى التنمية الاقتصادية والاجتماعية تأثيراً سلبياً . وسبب ذلك أن أثر عدم التوازن لا ينفرد به إقليم واحد فقط ولكن يؤثر على تنمية المجتمع ككل تحت دعوى أن الإقليم جزء عضوى من المجتمع الكبير وعنصر من عناصر التنمية بما يحتويه من موارد طبيعية وبشرية ... الخ مطلوب ترشيد استخدامها .

(٤) قصور النموذج الصالح للتطبيق فى الاقاليم المكانية :

تعتمد التنمية على تحديد معدل النمو الاقتصادى واتجاهات التنمية فى شكل توازن كلى للاقتصاد . ويعنى هذا التوازن فى أحد جوانبه توازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وبين الانتاج و الاستهلاك . وهذا النموذج يسمى النموذج الكلى نظراً لاعتماد تحليلاته على المكونات الكلية من إنتاج ودخل وانفاق وضرائب واستيراد وتصدير ... الخ ويعتبر هذا النموذج محدداً فى وصفه لكل العلاقات المكانية .

ويظهر قصور النموذج الكلى فى عدم التعبير عن العلاقات الإقليمية التى تساعد على تدعيم وزيادة تفاعل العلاقات الاقتصادية التى تؤثر على عملية التنمية .

وعموماً يرجع الاهتمام بأخذ العنصر المكانى فى الحسبان للاعتبارات التالية :

أ- من المفروض أن الهدف النهائى من عمليات التنمية الوصول الى أقصى إشباع ممكن لاحتياجات السكان ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق أهداف أهمها تحويل الموارد البشرية والطبيعية ... الخ إلى إنتاج السلع والخدمات سواء للاستهلاك النهائى أو الاستهلاك الوسيط الذى يعاد مرة أخرى ليدخل العملية الانتاجية .

ومن المعروف أن الدخل القومى لا يعنى الوصول إلى أقصى دخل ممكن الوصول إليه ولا إلى أقصى إشباع ممكن لاحتياجات المجتمع . ويرجع ذلك إلى أن الحل يعتمد أساساً على كمية الانتاج ، بينما الوصول الى أقصى إشباع ممكن للاحتياجات يتوقف على توزيع الدخل بين الاستثمار والاستهلاك وبين طبقات المجتمع وفقاً لموقعهم على الخريطة الجغرافية للدولة . ولذا فان الإشباع الأساسى لاحتياجات السكان يتوقف على الاستهلاك الفردى والجماعى فى المجموعة .

ويلعب التخطيط الاقليمى دوراً كبيراً فى تقليل الفجوة التى توجد بين مناطق المجتمع الواحد وبالذات فيما يتعلق بالاستهلاك الجماعى عن طريق مد السلطات المركزية بالبيانات التفصيلية عن الظروف الواقعية لكل إقليم والاحتياجات الحقيقية التى تتناسب مع مراحل تطور المجتمعات المحلية ودرجة نموها .

ب- كما تظهر الحاجة إلى التخطيط الإقليمى عند بحث التفاعل بين إقليم الدولة الواحدة ولمعرفة التأثيرات الخاصة بالهياكل الإنتاجية على المستوى المكانى مع اعتبار الظروف الخاصة بكل الأقاليم داخلياً .

ج- كما أن زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الدخل ترتبط بما ينتجه كل إقليم من أقاليم الدولة الواحدة . وهذه الزيادة فى الإنتاج تتوقف على ما يتم توزيعه من الاستثمارات على الأقاليم المختلفة . وللوصول إلى الحد المناسب من الكفاءة الاقتصادية على مستوى المجتمع يتطلب أن تخطط الأقاليم تنميتها باستخدام النموذج الذى يناسبها

وفقـــاً لظروفها الخاصة وليس بالضرورة طبقاً للمعايير القومية . ولا يعنى هذا أن الخطط الإقليمية فى إطار التوازن الاقتصادى العام للمجتمع .

د- يضـــاف إلى ما سبق أن توطن المشروعات واختيار مواقعها المناسبة مرتبط تماماً بل هـــى جـــزء من عوامل التنمية . فإذا كان هذا الفرض صحيحاً فإن مجال اختيار القرار الأمـــثل لتوطن المشروعات وكذلك دالة الإنتاج ستكون قاصرة على المستوى القومى إذا ما تجاهل المخططون المكونات المكانية . وبهذا يمكن القول أن كل العوامل الشرطية لتنويع الإنتاج وتوزيعه لا يمكن تحليلها بدون استخدام عنصر الحيز المكانى والاقليمى .

. . . .

ثانياً : حول مفهوم الإقليم :

١- الفرق بين مفهوم الإقليم ومفهوم الدولة :

يرتـــبط التخطيط الإقليمى والتخطيط القومى فى أكثر من اتجاه وإن كان هناك بعض الاختلافات نتيجة للظروف المحيطة بكل من مفهوم الإقليم ومفهوم الدولة .

فالدولـــة تعـــبير عن نظام أساسى يعتمد على القوة السياسية والوحدة الوطنية والـــولاء فهـــو كيـــان من السكان يشعرون بأنهم متفقون فى عديد من العوامل مثل الأصول الاجتماعية والروابط التاريخية والثقافة واللغة والدين والعادات والتقاليد . وإن كـــانت بعـــض هذه العوامل لا تتحقق فى بعض الدول مثل الهند ، أمريكا ، وكندا . ويؤثـــر على مفهوم الدولة كثير من العوامل السياسية الخارجية التى قد لا يكون للدولة دور بـــارز فيهـــا . كما أن حدود الدولة يتفق عليه دولياً وفقاً للمعاهدات المبرمة بين الـــدول المجـــاورة . كما أنه ليس هناك اتفاق على عدد الوحدات الإدارية التى تتخذها الدولـــة لإدارة نشاطها داخلياً . وتمثل الدولة حكومة مركزية وتختار لها عاصمة لإدارة النشـــاط السياســـى والاقتصادى داخلياً وخارجياً . ولحكومات الدولة سلطات أوسع

مـــن تلك التى تعطى على المستويات المحلية . وبذلك فإن الدولة تمثل الكل بما تحتويه من أجـــزاء تمـــثل الوحدات الإدارية والأقاليم الاقتصادية أو التخطيطية التى يختلف عددها وفقاً لأهداف تقسيمها .

ويختـــلف تعـــريف الإقليم وفقاً للهدف من استخدام هذا التعريف . ولذلك فهـــناك كثير من التعاريف التى يستخدم كل منها فى أغراض معينة . فقد يرتبط مفهوم الاقليم مع مفهوم المكان Space والذى قد يستخدم الإقليم كمفهوم ضمنى له . وقد يكـــون له مفهـــوم دولى مثل دراسة بعض الدول المتجاورة ذات العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الثقافية والاقتصادية المتشابكة مثل الدول العربية أو الشرق الأوسط .

وعـــلى وجـــه العمـــوم فقد يأخذ مفهوم الإقليم على المستوى القومى أحد الأشكال الثلاثة التالية أو كلها :

(١) الاقليم الجغرافى .

(٢) الاقليم الاقتصادى .

(٣) الاقليم التخطيطى .

فالإقلـــيم الجغرافى يقصد به المكان الطبيعى فى حيز معين له أبعاده على سطح الأرض ولـــه اتجاهاتـــه الجغـــرافية ويتميز بتضاريس وظروف مناخية قد تتشابه أو قد تختـــلف مـــع أقاليم جغرافية أخرى . وقد لا يكون الإقليم الجغرافى مستغلا من الناحية الاقتصـــادية لعديد من الظروف والأسباب كأن يكون منطقة صخور أو منطقة عديمة الأمطار والمياه أو قد يكون من الصعب الوصول اليها ... الخ .

أمـــا الإقلـــيم الاقتصادى، فهو جزء من المساحة الجغرافية داخل المجتمع يرتبط بأنشـــطة اقتصادية وتركزات سكانية تساهم فى العملية الانتاجية ومستغلة موارد تلك المـــنطقة فالإقلـــيم الاقتصادى يعنى ذلك المكان الذى يعمل ويعيش عليه الانسان سواء كـــان عملـــه إنـــتاجى أو خدمى ولهذا أطلق عدد من الاقتصاديين على المستوطنات البشرية " أقاليم اقتصادية " .

وفيما يتعلق بالاقليم التخطيطى يمكن تعريفه بأنه مساحة مكانية تتكون من منطقة جغرافية / اقتصادية أو أكثر فى الدولة يتم تحديدها من أجل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية معتمدة فى ذلك على استخدام الإمكانات المتاحة والمحتملة بأكبر كفاءة ممكنة . وبذلك فان الإقليم التخطيطى هو تلك المنطقة التى تحقق الحدود المثلى لإجراء عملية التخطيط والسيطرة على التنفيذ الدقيق لما هو مخطط ، لتحقيق الإشباع الأمثل للحاجات الإنسانية سواء كانت فى شكل حاجات فردية أو حاجات جماعية ، والتى يمكن الوصول إليها باستخدام أمثل لطرق الانتاج فى الحيز المكانى فى دراسات التقسيم حيث تكسب الأقاليم أشكال وخصائص تميز كل منها عن الآخر نظراً لارتباط مفهوم الاقليم التخطيطى بوجود هدف أو أهداف معينة . هذا يعنى أن الأقاليم التخطيطية والتى غالباً ما تكون أقاليم كبرى macro regions عبارة عن مجموعة من المساحات المكانية أو المناطق الاقتصادية ترتبط بمشاكل أو علاقات معينة فى مرحلة زمنية محددة وبصفة عامة تستخدم الأقاليم وبالذات تلك الاقاليم الكبرى لتصنيف مجموعة مناطق متجاورة جغرافياً تتميز بصفات متماثلة أو خصائص متكاملة أو أن تكون لديها روابط وثيقة داخلياً بين الأنشطة ، أو ذات مميزات يجب أخذها فى الاعتبار عند تحديدها .

وتستخدم هذه الأقاليم إما لحل مشاكل موجودة أو لزيادة كفاءة العملية الاقتصادية والاجتماعية إقليميا على مستوى الدولة .

ونظرا لأن الإقليم هو أحد تقسيمات الدولة الواحدة فانه يتميز ببعض الخصائص التى قد لا تتوافر فى العلاقات الدولية ونذكر منها الاتى :

أ- أننا لا نتعامل مع مناطق ذات سيادة مستقلة كما هو الحال فى التقسيم الدولى . ولكن يتم التعامل مع مناطق خاضعة لسيطرة دولة واحدة والتى من المتوقع أن تكون مهتمة بتحقيق رخاء تلك المنطقة بدون محاباة لنمو أقاليم على حساب أقاليم أخرى .

كما أن كل الحقائق الاقتصادية تؤكد أن العلاقات الإقليمية داخل الدولة هى علاقات أكثر ترابطاً من تلك العلاقات بين الدول المختلفة بصفة عامة .

ب- كمـــا يرجع الاختلاف بين الأقاليم فى إطارها الدولى والاقاليم فى إطارها القومى الى أن الثانية تتعامل بعملة واحدة وهى العملة المتفق عليها داخل الأولى .

ج- وتتميز الاقاليم بحرية التجارة وانتقال الأفراد والأموال دون موانع جمركية بسبب خاصـــية الانفتاح openness التى تتميز بها الأقاليم عن الدولة . وهذه الظروف غير مـــتوفرة فى العلاقـــات الدوليـــة إلا تحت ظروف وشروط خاصة جداً وخاضعة لرقابة شديدة .

د- يضـــاف إلى ما سبق أن الاقاليم هى التقسيمات الأساسية للمساحة الحيزية للدولة الواحـــدة وهـــى تختلف عن بعضها فى عديد من الوجوه من ناحية الحجم أو الموقع أو مرحـــلة التطور أو الهيكل الاقتصادى . وإن كانت تختلف التقسيمات من دولة لأخرى مـــن حيث العدد أو ظروف التقسيم إلا أن الدول جميعاً تتفق فى تقسيم حيزها الجغرافى وفقـــاً لظروفها الخاصة قد تأخذ هذه التقسيمات شكل ولايات أو محافظات أو مراكز ومدن وقرى ونجوع وتجمعات سكانية أو أى أشكال أخرى حسب الظروف .

٢- بين التخطيط القومى والتخطيط الاقليمى :

مـــن الدراسة السابقة يتضح أن هناك فروقاً واضحة بين الدولة والأقاليم وهذه الظـــروف قد عكست نفسها على طبيعة إجراءات التخطيط فى كليهما . وبالرغم من هـــذا الاخـــتلاف إلا أن هـــناك علاقات واضحة بين التخطيط على المستوى القومى والـــتخطيط على المستوى الاقليمى . وبداية يجب أن نؤكد على أن التخطيط الاقليمى ليس بديلا عن التخطيط القومى بل هو فى الواقع أداة هامة جداً من أدوات تطبيقية بل هـــو جـــزء مـــنه . وتطبيق التخطيط الاقليمى فى شكله الحيزى يعتبر الصورة المكانية

للـــتخطيط القومى أى الصورة المادية للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومى موزعة إقليمياً .

وتـــرجع أهمية دراسة التخطيط الاقليمى فى وقتنا الحاضر الى الاقتناع بارتباطه ارتـــباطاً كـــاملا بالتخطيط القومى واعتماد كل منهما على الآخر فى تحقيق هدف فى زيادة الإنتاج والارتفاع بمستوى معيشة السكان . إلا أنه فى بعض الأحيان يتم التركيز على فردية التخطيط الاقليمى والنظر اليه مستقلا عن التخطيط القومى .

وتظهـــر العلاقـــة بـــين الـــتخطيط القومى والاقليمى بصورة واضحة فى عديد من المؤشرات أهمها :

(١) الهدف من كل منهما وأهداف المخطط القومى والاقليمى .

(٢) مستوى كل منهما واهتماماته .

١ - أهـــداف الـــتخطيط القومى والإقليمى وأهداف المخطط القومى والاقليمى تتفق جميعهـــا من حيث تحسين ورفع مستوى معيشة السكان عن طريق تحقيق أفضل إشباع ممكـــن لـــلحاجات الأساســـية سواء كانت حاجات مادية أو غير مادية . فكل منهما يبحث الأهداف السابقة وفقاً للمعايير الخاصة به .

فالـــتخطيط الاقليمى يحكمه عديد من العوامل منها مرحلة التنمية الاقليمية ذاتها بجانب الإمكانيـــات المادية من موارد طبيعية ورأس مال وإمكانيات بشرية وما هو مخصص لها على المستوى المركزى من استثمارات ... الخ .

والتخطيـــط القومى تحكمه عوامل عديـــدة منها نوع التخطيط الذى يمارس (تأشـــيرى أو الـــزامى) والموارد المتاحة والامكانيات الداخلية وما يتوافر للدولة من أمـــوال خارجيـــة أو أســـواق خارجية وكذلك أثر العوامل السياسية الخارجية ومدى الاستقرار فى الدخل ... الخ .

ومع ذلك فالتخطيط القومي من المفروض أن يحتوى فى إطاره التخطيط الإقليمي . وبذلك تصبح الخطط الإقليمية جزء من الخطة القومية والتي قد تكون مختلفة من إقليم لآخر إلا أنها تنعكس فى الشكل الكلى للخطة القومية الشاملة .

٢ – وبالنسبة للمخططين على المستوى القومي والاقليمي نجد أن لها نقطة انطلاق زمنية واحدة . فالوصف اللفظي يعبر عنه كلا منهما بمعايير كمية تحدد حجم الاحتياجات المرتقب إشباعها عبر الزمن المحدد مع وجود تطابق بين تلك الأهداف والأدوات والإمكانيات المتاحة . إلا أن ما يفرق بين الإثنين أن الخطط الإقليمية تشير بطريقة خاصة لاحتياجات وإمكانيات الأقاليم المختلفة وتحتوى على تفصيلات أكثر وضوحاً .

إلا أنه يلاحظ وجود اهتمامات للتخطيط الإقليمي قد تختلف عن التخطيط القومي وإن كانت تلك الاهتمامات تتكامل فى النهاية مع بعضها . ويتضح ذلك من اهتمامات التخطيط الاقليمي بمؤشرات ذات دلالات إقليمية مثل التعليم الابتدائى والاعدادى والثانوى والخدمات الاجتماعية والطرق التى تربط المناطق داخل الإقليم . هذه الاهتمامات تختلف تماماً عن الاهتمامات التى يركز عليها المخطط القومى مثل التعليم الجامعى والمعاهد العليا والمعاهد العلمية ومراكز البحوث والطرق السريعة التى تربط أقاليم الدولة ببعضها .

وبالرغم من اختلاف الاهتمامات إلا أنها كما قلنا سابقاً ، متكاملة فلا تعليم جامعى دون تعليم ابتدائى أو اعدادى وثانوى من ناحية ، كما أنه لا طرق محلية بدون طرق سريعة تربط الأقاليم من ناحية أخرى .

كما يوجد هناك إختلاف فى طبيعة الأهداف الموضوعة على المستوى القومى وتلك الموضوعة على المستوى الاقليمى . فبينما التخطيط على المستوى القومى ذات طبيعة قطاعية فان التخطيط الاقليمى ذات طبيعة مكانية أو أفقية . والاهداف الاقليمية

وان كـــانت ضمن مكونات الخطة القومية الا أن أثارها المباشرة على الاقليم أكثر منها أدوات تأثير للخطة القومية .

وبالرغم من التكامل الواضح بين التخطيط القومى والتخطيط الاقليمى الا أنه قـــد يكـــون هـــناك تنافس بينهما فى بعض الأهداف . يتضح ذلك عندما يكون هناك نقـــاش حـــول توطن بعض المشروعات القومية التى ترى بعض الاقاليم أنه فى صالحها ونـــرى الخطـــة القومية ووفقاً لمعاييرها أن توطنها فى أقاليم أخرى قد يكون أكثر تأثيراً عـــلى المجتمع ككل . كما أن المؤشرات الاقليمية قد تركز على بعض المعايير التى ترى بعـــض الاقالـــيم أهميـــتها الا أنها قد تؤثر على التوازنات القومية ومن ثم فإن تأجيلها لمرحلة تنموية متقدمة قد يكون فى صالح التنمية القومية ككل .

ومـــن ذلـــك يتضـــح أنـــه يمكن أن يقع تناقض أو تنافس بين بعض أهداف الـــتخطيط القومى والتخطيط الاقليمى ، الا أن هذا التناقض جائز فى الأجل القصير أما فى الأجـــل الطويل فان كل منهما يعمل على تحقيق نفس الهدف او الأهداف الاقليمية وفقاً للنظام الاجتماعى وللنسب المسموح بها ، بالاضافة الى مرحلة النمو السائدة على المستوى القومى والاقليمى .

ويرتـــبط كذلـــك النظام الاقليمى مع النظام القومى بمجموعة من الأهداف المتعـــلقة بالانـــتاج والاستهلاك . فبالرغم من أن الانتاج يرتبط بعلاقات رأسية وبمعايير فـــنية تحـــدد دالـــة الانتاج الا انها تتم على الواقع الاقليمى أى على المستوى الافقى . وبيـــنما الاســـتهلاك سواء الفردى أو الجماعى يرتبط بالسكان المتوطنين فى الاقاليم الا أنـــه ليس من الضرورى أن ترتبط خطة الانتاج على المستوى القومى بخطة الاستهلاك عـــلى المســـتوى الاقلـــيمى لنفس نوع المنتج . ويرجع ذلك لخصوصية انفتاح الاقاليم وحـــرية انتقال السلع والخدمات وكذلك الحاجات الحقيقية للسكان المطلوب اشباعها على المستوى الاقليمى . وهذا يعنى أنه ليس من الضرورى أن يستهلك كل الانتاج فى

الاقالـــيم المنتجة ولكن هناك القرارت القومية حول اعادة توزيعه حتى فى الاقاليم التى لا تكون منتجة وذلك بهدف تحقيق العدالة .

الا أن مشـــكلة العدالة تثير مشكلة أخرى وهى مشكلة التساوى أى مشكلة الـــتوزيع المتســـاوى للإنتاج والاستهلاك إقليمياً . عموماً عند نقاش هذه المشكلة يجب أن نفرق بين نوعين من التساوى :

- التساوى من الناحية الاقتصادية .
- التساوى من الناحية الاجتماعية .

وفـــيما يتعـــلق بالتساوى الاقتصادى فانه من الصعب التسليم بقبوله ويرجع ذلـــك الى ان الأقاليم تختلف من حيث درجة النمو والموارد المتاحة والمواقع والظروف الطبيعية بصفة عامة والسكان وعاداتهم وتقاليدهم ودرجة تحضرهم ومستوى معيشتهم ... الخ .

ولهـــذا فانه من الصعب اعادة توزيع الموارد على الاقاليم بالتساوى لاختلاف الظروف الطبيعية والامكانيات الاقليمية بالاضافة الى عدم امكانية بعض عوامل الانتاج للانـــتقال . وحـــتى لـــو أمكـــن انتقال عوامل الانتاج فان الناحية الاقتصادية وكفاءة الاقتصـــاد القومى ككل وبسبب ترشيد الموارد كلها عوامل قد تمنع عدم التساوى من الناحية الاقتصادية .

أمـــا فـــيما يتعلق بالتساوى من الناحية الاجتماعية فانه من الضرورى أن يتم ذلـــك وبـــالذات فى الخدمات الاساسية مثل التعليم والصحة والنواحى الثقافية والمياه الغذية (مياه الشرب) والمجارى ... الخ ويرجع ذلك الى عديد من الاسباب :

(١) الأسباب الاقتصادية والتى ترتبط برفع كفاءة العاملين والأنشطة الاقتصادية .

(٢) الأسباب الاجتماعية التى تؤثر على العملية الانتاجية من ناحية ، وعلى مستوى معيشة السكان من ناحية أخرى .

(٣) الأسباب السياسية تؤثر على عدم الاستقرار داخل المجتمع والذى يؤثر على العملية الانتاجية وعملية التنمية بصفة عامة .

....

ثالثـــاً : أهداف التخطيط الاقليمى :

مقدمـــة :

ليـــس هناك من المعارف التى استطاعت أن تتطور وتتحسن بسرعة تماثل ســـرعة تطـــور التخطيط الاقليمى كعلم . وكان وراء سرعة التطور أهمية فكرة الـــتحكم فى توطن الأنشطة الاقتصادية ؛ فحتى عام ١٩٢٩ حينما طرأت الأزمة الاقتصـــادية العالمية كان لابد من بذل جهود علمية كبيرة فى سبيل اصلاح مظاهر هـــذه الأزمـــة والتخلص من آثارها التى نتجت عن فعل ظروف طبيعية كان من الصـــعب تعديـــل أو إصلاح ما أتلفته الكوارث الطبيعية . من أمثلة هذه الجهود الحكوميـــة هيـــئة وادى نهـــر التنيسى Tenessee Vally Authority ذلك المشروع الذى ابتكرته الحكومة الامريكية بهدف إحداث نهضة اقتصادية كبيرة فى جنوب شرق الولايات المتحدة ، وكان هذا المشروع أول محاولة حديثة للتخطيط الاقلـــيمى . وبعد مضى أربعون عاماً زاد الاهتمام فى الدول الأوربية بالسياسات الـــتى تهدف الى التنظيم المكانى والتخطيط الاقليمى ودارت حول ذلك مناقشات ومؤتمـــرات أوربيـــة تهـــدف الى تنظيم سياسات اقليمية يمكن التنسيق فيما بينها بطريقة يمكن تطبيقها على مستوى الاقليم .

وهـــناك دول معيـــنة استطاعت أن تلعب دوراً مهماً فى تطوير الدراسات الاقلـــيمية وما يترتب عليها من سياسات تخطيطية . حقيقة أن مشروع .T.V.A مـــا هـــو إلا مشـــروع أمـــريكى يتفق والمعطيات الطبيعية والاقتصادية مع البيئة الأمـــريكية . ومن ثم فإن الدول الأوربية حاولت أن ترسم مشاريع تتفق والواقع الأوربى : فانجلـــترا وإيطاليـــا مثلا بدأتا خلال العقد الثالث من القرن العشرين فى تحديـــد المتطلبات الاقليمية بمقاييسها الخاصة التى تتفق وخصائص البيئة الانجليزية أو الايطاليـــة فالأولى حاولت أن تخطط وفق سياسات تخطيطية اقليمية تهدف الى اعـــادة تهيئة " الأقاليم السوداء Pays noirs " والمقصود بها الأحواض التعدينية الـــتى تأثرت بالكارثة الاقتصادية ، والثانية أرادت أن تهيئ تخطيطاً إقليمياً يهدف

الى اصـــلاح الجـــزء الجـــنوبى من شبه جزيرة إيطاليا . وواجهت الدول الأوربية الأخرى مشاكل عن التأخير فى رسم الخطط الاقتصادية التى تتناسب والامكانات الاقليمية .

وكـــان هناك من العلماء آنذاك من اهتم بأمر التخطيط الاقليمى من زوايا عـــلمية وأكاديميـــة متـــنوعة ومـــن أهـــم هـــؤلاء أوليفييه جيشار Olivier Guichard وإذا كـــانت نتائج دراسته لم تهدف إلى دراسة السياسة الإقليمية الفرنســـية ولكنه أبرز بطريقة جيدة أهم المشاكل التى تواجهها الأقاليم المختلفة فى فرنســـا فى الفترة بين عامى ١٩٦٣ و ١٩٦٧ . وليس من قبيل المبالغة أن نعتبر أن هذه الدراســـات هى أهم الدراســـات الأوربية فى هذا المجال وفى هذه الفترة .

وبعـــد تلك الفترة توالت الدراسات التخطيطية . وزاد الاهتمام بالتخطيط الاقلـــيمى فى صـــورته الشـــمولية وتفاصـــيله الدقيقة من خلال اهتمام أساسى بالـــتخطيط بوصـــفه كمـــا يعرّف بأنه " وضع الأمور فى نصابها بطريقة منظمة Disposer avec ordre " . وكـــان الاقلـــيم فى هـــذه الدراسات هو مجالها وهدفهـــا وهو أمر ظل غائباً عن أنظار الباحثين سنوات طويلة وظل السؤال القائم فى هـــذه الســـنوات – ومـــا زال – هـــو مشكلة أين وكيف تتوطن الأنشطة الاقتصـــادية بطـــريقة منظمة ودون أن تحدث آثار عشوائية أو فوضوية يمكن أن تـــترتب عن سوء توطين هذه الأنشطة . والحقيقة هى أن الاجابة عن هذا السؤال الأساسى هى محور التخطيط الاقليمى الذى ظل – كما أوردنا – مهملاً ومبهماً كبعد محورى فى السياسات الاقتصادية .

ومـــع هـــذا التطور وزيادة البحوث ونوعياتها وتعدد الأقاليم التى شملتها الدراســـات يمكـــن الآن ومع زيادة الاهتمام بالتخطيط الاقليمى كعلمى أن نحدد أسس هذا العلم وأهدافه الرئيسية وأهمها :

١ – تنظيم العمالة وتوزيعها :

لا شــك أن الهدف الأول للتخطيط الاقليمى هو مواجهة المشكلات التى تنشأ عن طريق التوزيع الجغرافى للعمالة . ويترتب على هذه المشكلات والاهتمام بحلها ضرورة النظر فيما يترتب على الزيادة السريعة فى النمو الاقتصادى الحديث فمــثلاً فى زيادة الانتاجية ، وظهور حاجيات جديدة للإنسان ، وتطور الآلية فى الإنتاج الاقتصادى .

وتـــرتب على هذه الأمور ، المشكلات التى تتعلق بالعمالة وما يترتب على التطور التقنى من مشكلات البطالة وتناقص الطلب على الأيدى العاملة . وأصبح الإنســـان يعيـــش فى الوقـــت الراهن فى عالم تتعدد فيه أساليب الانتاج وتتكاثر أنماطهـــا ســـواء بالنســـبة لإنتاج السلع أو إنتاج الخدمات ومن ثم أصبح كل فرد يعيـــش حالـــة من القلق تبعاً لعدم توفر – فى كل الحالات – أمان وظيفى (أى فرصـــة العمل) وهى حالة لم يشهدها التاريخ من قبل أو كما يؤكد العلماء فإن نصف ما يحتاجه الإنسان من الآن وحتى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين لم تخترع بعد بل ليست معروفة تمام المعرفة .

وأصـــبحت كـــل دول العـــالم تعيـــش فترة من الدينامية والحركة La Mobilité تـــزيدان فى الـــدول المتقدمة إقتصادياً خاصة فى الدول الأوربيـــة ؛ ففـــى فرنســـا مثلاً هناك فى كل سنة أكثر من نصف مليون شخص يغير الاقليم الـــذى يعيش فيه وأن هناك مليون شـــخص يغير المنـــطقة التى يعيش فيها وأن ٢ – ٢,٥ مليون شخص من العاملين يغيرون وظيفتهم وأن نصف السكان يعيشون فى مدينة تختلف عن تلك التى عاشوا فيها طفولتهم .

والحقيقة أن هناك أقاليم تشهد تطوراً طفرياً يؤدى الى ثراء طارئ فى هذه الأقالـــيم نتـــيجة للاهتمام بها وإعادة النظر فى تنظيم إمكاناتها . وتشترك فى ذلك الـــدول المـــتقدمة والـــدول النامية . فمع حركة السكان الهائلة وزيادة إمكانات الاســـتثمار يفيـــد توزيع السكان وفق أسباب تخطيطية وليس أدل على ذلك مما

تشـــهده أقالـــيم مصـــر التخطيطية من تطور وتعمير مثل البحر الأحمر والساحل الشـــمالى الغـــربى وسيناء وفوق ذلك الوادى الجديد وجنوب الصعيد وتوشكى وشـــرق العوينات اضافة الى الزيادة الهائلة فى الاستثمار الزراعى على حواف الدلتا وأطـــرافها ينتج عن كل ذلك إعادة فى توزيع السكان وتغيير فى محال الإقامة التى تختلف بالطبع عن محال الميلاد .

ومـــن ناحيـــة أخـــرى لوحظ أن الفترة بين ١٩٥٨ – ١٩٧٦ وداخل المجموعـــة الأوربيـــة La communité Europeénne أن هـــناك ٨ ملايين شخص غيروا مهنتهم من الزراعة إلى أنشطة أخرى منها ٨٠٠ ألف فى التعدين و ٥٠٠ ألـــف فى صـــناعة النسيج وترتب على ذلك تصدع وتخلف شهدته أقاليم عديـــدة كـــانت لهـــا أهمية خاصة فى السنوات السابقة فى مجال الانتاج الغذائى . وأصبحت الهجرة القادمة من هذه الأقاليم هى السمة الأساسية فى حركة السكان المكانيـــة وترتـــبط هذه الحركة بشعور جماعى بعدم الاستقرار الوظيفى والشعور بالنقص فى الاطمئنان على بناء مستلزمات الفرد الخاصة .

وإذا كـــانت مشـــكلة العمالـــة إذاً هى السمة الأساسية فىالدول النامية والاقلـــيمية فـــإن حلول هذه المشكلة لابد أن تأخذ بعداً إقليمياً وما يرتبط به من مشـــكلات قـــد تصل فى أحيان كثيرة إلى صراعات اجتماعية ، وأزمات سياسية يشهدها العالم . وكما أن حالة الرفاهية والترف تقابلها زيادة فى الفقر والبؤس لا تختـــلف فقـــط مـــن دولة لأخرى ، فهى تختلف أيضاً من إقليم لآخر فى الدولة نفســـــها . ويؤكد أهمية التخطيط الاقليمى أن التوازن الاقليمى وزيادة الاهتمام بالأقالـــيم الصـــغيرة هى الهدف الأساسى لهذا العلم باعتبار أن ذلك أمر مهم فى تحقيـــق الوحدة الوطنية . وفى غيابها تحدث التوترات ففى فرنســـا – أيضاً كمثال – ترتـــبت على عدم التوازن الاقليمى فى الأقاليم الصغيرة منها بريتانى ونورماندى وكورســـيكا وكان هذا التوتر يأخذ بعداً جغرافياً مكانياً وقد يترتب عليه مشاكل عديدة .

ولكـــى تصـــل الدولـــة التى تعانى من مشاكل " اللاتوازن " الى الحلول المناسبة التى تتمثل فى السياسات الحكومية التى يمكن أن تسير فى طريقين :

الأول : توجيـــه مجالات الاستثمار الى القطاعات الاقتصادية التى تشهد تدهـــوراً يصـــل فى بعض الأحيان إلى مرحلة الأزمة الاقتصادية ومن خلال الدعم المـــالى لهذه القطاعات وتطبيق أساليب الحماية الجمركية للمنتجات الوطنية خاصة إذا كـــانت هـــذه المشكلات واقعة فى الأقاليم الهامشية ويشمل الحل أيضاً فى هذا الحـــال تقـــليل نفقات النقل بين مكان الانتاج وأسواق التصريف ويحدث هذا فى كـــثير مـــن دول العـــالم كحـــل لمشاكل الصناعات الاســـتخراجية والانتـــاج الـــزراعى[1] . الا أن هذا الحل الذى يبدو ملائماً لهذه المشاكل الا أنه قد يترتب عـــليه نتائج سلبية قد تصل الى حد الكارثة ومن هذه النتائج توجيه الاستثمارات مـــن قطاع نشط تزيد فيه الأربحية الى قطاعات يقل فيها الربح ومن ثم قد يحدث عـــدم الاستقرار فى توجيه رأس المال المستثمر والتحول من القطاعات الاقتصادية المســـتقرة الى تـــلك الـــتى قـــد تطـــول الفترة لتحقيق الأرباح من الاستثمار فى القطاعـــات الجديـــدة والتى تقل فيها الإنتاجية — كما أن الدولة لابد أن تتدخل لدعـــم مجالات الاستثمار الجديدة وقد يشكل هذا الدعم عبئاً على ميزانية الدولة وإن كان الهدف الأساسى من ذلك هو تقريب الفوارق بين القطاعات المستحدثة والقطاعات التقليدية وهو أو ولا شك لا يقل أهمية عما يترتب عليه عدم التوازن افقتصـــادى القطاعى وما يرتبط به من الاستقرار الوظيفى وتأمين العمالة المستقرة فى كل قطاع .

---

(1) دفعت الحكومة الفرنسية فى سنة ١٩٧٦ كمثال حوالى ١٠ مليار فرنك فرنسى لدعم الصناعات الاســـتخراجية و ٢٨ مليار فرنك للأسواق الزراعية . والحقيقة أن أوربا تشهد مشاكل من هذا النوع أكثر مما تشهده الولايات المتحدة واليابان .

راجع فى ذلك :

Movod & DE CASTELLA JA , L´aménagement du territloire, P.UF. 1971 P.6.

أمـــا الحل الثانى ويتمثل فى تفادى مشكلات الحل الأول — وهو التخطيط الاقلـــيمى الذى يترتب عليه مباشرة التوازن الاقليمى - ومن ثم إستقرار عمليات التـــنمية والمتطلبات الاجتماعية فى المجتمعات الجديدة فى الدولة أى بمعنى آخر أن تـــترك الأمور لأحداث طفرات اقتصـــادية فى الأقاليم حديثة التعمير (٢) ، وذلك بطـــريقة تـــتفق ومتطلـــبات السوق ويشمل ذلك أيضاً توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاقتصادية التى ترتبط بدرجة عالية التى ترتبط بدورها بتهيئة الاستقرار الوظيفـــى وهـــو حـــل أفضل من سياسة الدعم والمساندة وتزيد ما يمكن تسميته بالضـــوابط الجغرافية لإقتصاديات السوق مع تقليل من حركات السكان المكانية العشـــوائية الـــتى يـــترتب عليها إعادة توزيع السكان بطريقة لا تتفق والسياسة الاقليمية أوالوظيفية .

٢– تقليل التكاليف :

يعتـــبر التخطيط الاقليمى الأسلوب الأمثل لتقليل تكاليف الانتاج . وإذا كـــان مـــن الطبيعى أن الهدف الأساسى لأصحاب المصانع مثلاً هو تحقيق أعلى ربحيـــة ممكـــنة فهو يهدف أيضاً إلى تقليل تكاليف الإنتاج إلى أدنى قيمة ممكنة . ومـــن ثم تتوطن المصانع فى الأقليم الذى يزيد فيه التكاليف ، دون الاهتمام بالبعد الاجـــتماعى لهـــذا الاستثمار الذى قد لا يخضع لضوابط تخطيطيه على المستوى الوطـــنى ، مـــنها مـــثلاً تصريف فضلات المصانع ، مد الطرق وتطوير شبكتها الاقلـــيمية ، لإنشاء المدارس والمستشفيات ، وعناصر البيئة الأساسية الأخرى وهى أمـــور لا يمكـــن أن تـــتحقق إلا من خلال التنظيم المكانى المخطط وهو هدف الـــتخطيط الاقلـــيمى الأول . صحيح أن المستثمر الصناعى يدفع الضرائب على

---

(٢)مـــن ذلـــك بالفعل التوطن الصناعى فى المدن الجديدة فى العاشر من رمضان وبرج العرب والاســـتثمار الـــزراعى فى مناطق الإستزراع الحديث فى حواف الدلتا وفى الوادى الجديد وفى سيناء والتنمية السياحية فى البحر الأحمر والساحل الشمالى .

إنـــتاجه ومســـتلزماته إلا أن توجيه إنفاق الأموال الضريبية لابد أن يخضع لسياسة تخطيطية على المستوى الجمعى .

وتعتـــبر النفقات التى ترتبط بتهيئة الإقليم بالبنية الأساسية جزءاً مهماً من الـــناتج القومى الإجمالى . غير أن توزيع هذه النفقات يرتبط بأمور كثيرة تحددها ومـــن أهمهـــا عدد سكان الاقليم وأحجام المراكز العمرانية التى تزيد النفقات مع زيادة هذه الأحجام .

وإذا كـــانت هـــذه المعادلـــة الـــتى تتمـــثل فى زيادة النفقات على البنية الأســـاســـية[3] مع زيادة أحجام المدن ؛ فإن المدن الكبرى إذن تستأثر بجزء مهم مـــن الأمـــوال العامة ؛ ففى باريس مثلاً نجد أن توظيف الخدمات البلدية تستأثر بسبعة أضعاف كل المستوطنات الريفية وثلاثة ونصف ضعف ما يوجد من أموال عامـــة إلى المـــدن الـــتى تـــتراوح أحجامها بين ٥٠ ألف الى ١٠٠ ألف نسمة . وتســـتأثر مجمعـــة باريس الكبرى بنحو ٤٢ % من الأموال الموجهة للإنفاق على الخدمـــات الحضـــرية وذلـــك فى منطقة لا تزيد مساحتها عن ٢ % من مساحة الدولـــة . وفى نفس هذه المنطقة تزيد فيها أسعار الأراضى بنسبة ٤٠ % عن هذه الأســـعار فى المدن الأخرى خاصة بين باريس والمدن الصغرى التى تزيد بنســـبة ٩١ % .

وطـــبيعى أن يكـــون من الخطأ أن تكون السياسة التخطيطية قد أدت إلى إنعـــاش الأحوال فى العاصمة الوطنية بزيادة أسعار الأراضى فيها عما هو محدد فى المـــدن الاقليمية ، وزيادة أجور العمال فيها ، وتركز المنشآت المهمة فى العاصمة ، والاهـــتمام بالطـــرق السريعة إلى العاصمة ومنها ، وانشاء مترو الأنفاق لتسهيل الحـــركة فيها ، ذلك لأن تكاليف الإنشاء فى المدينة الأولى تزيد كثيراً على نظيرتها فى المـــدن الاقلـــيمية . كمـــا أن الميزانية التى تخصص لتطوير العاصمة تزيد عن

---

(٣) تـــزيد تكلفة انشـــاء خطوط مترو الانفاق فى مجمعة باريس الكبرى على تكلفة الطريق من باريس الى مارســـيليا . وتزيد تكلفة الطريق الدائرى حول مدينة باريس عن تكلفة الطريق بين باريس وبوردو . وتبلغ الأموال اموجهة لتطوير العاصمة حداً يزيد عن الانفاق على العالم الثالث وعلى الطاقة النووية فى فرنسا .

مخصصات المحليات والأقاليم ، إضافة الى أن أسعار الخدمات فى العاصمة تزيد عن نظيراتهـــا فى الأقاليم ، وأن جزءاً من الضرائب التى يدفعها سكان الأقاليم لا تنفق فى نفس المكان بل قد يوجه بعضها لتطوير العاصمة وحل مشاكلها .

ويعتـــبر هـــذا المـــثال فى دولة أوربية لا تعانى ما تعانيه الدول النامية فان الـــتدخل الحكومى فى تحقيق التوازن الاقليمى عن طريق التخطيط يبدو أمراً ملحاً . وتـــتعدد الاســـتراتيجيات الوطنية لحل مشاكل العاصمة وتطوير المدن الاقليمية مـــنها نقل بعض وظائف العاصمة إلى المدن الجديدة والنظر فى توزيع الانفاق من الأمـــوال العامة على تطوير الأقاليم خاصة التى تزيد فيها مشكلات البنية الأساسية .وهو هدف أساسى للتخطيط الاقليمى .

٣- الاهتمام بالبعد الانسانى Humaniser le développement

لاشـــك فى أن الآليات العشوائية للإقتصاد تؤدى الى نتائج سلبية فى تطوير الأقالـــيم . وتـــزيد الآثـــار الســـلبية تـــلك عـــلى مجـــالات استغلال الأرض L´occupation du sol فى الأقالـــيم وفى المراكز العمرانية ولابد من قرارات تقـــلل من آثار السلبيات منها التوسع فى انشاء البنية الأساسية أهمها مد الطرق و رسم الخطة طويلة الأمد التى تمتد من ٢٠ – ٣٠ سنة . واعادة النظر فى القرارات الـــتخطيطية التى ترتب على بعضها آثار إقتصادية عشوائية وضرورة إضافة عناصر أخرى للخطة تختلف عن العناصر التقليدية .

ومـــن الشـــائع فى إعداد الخطة الاقليمية أنها لا تنظر الى المستقبل بقدر ما تضـــع الماضـــى فى الاعتـــبار ، وأن تكون التوقعات المستقبلية مرسومة فى ضوء معـــدلات الـــنمو فى الماضـــى . ومن تلك الأمور التخطيط لوسائل النقل وطرقه والـــتخطيط لمجالات الاستثمارات المالية ؛ حيث أن تصور التخطيط للمستقبل فى ضـــوء الأساليب التقليدية رغم عجزها فى معظم الأحيان عن فتح آفاق التنمية فى المستقبل القـــريب او الـــبعيد واهتمامها بالأقاليم المتقدمة من ناحية التجهيزات

الأساســية ، كالطــرق مثــلما حينما ينظر إلى مستوى الحركة عليها فى الماضى والحاضــر ودون الاهــتمام بمســتقبل هذه الحركة الذى ينبغى على أساسه رسم سياسات التخطيط .

وإذا كــان التخطيط لحركة النقل وفق الإعتبارات الحاضرة فإن التخطيط للأنشــطة الاقتصــادية الانــتاجية وأهمهــا الصناعة التحويلية التى تتسم أحياناً بالــتخطيط وفــق الأســاليب الراهــنة فى الحاضر دون النظر الى دور الابتكار واســتحداث الوسائل الانتاجية التى تضمن مزيد من التطور الصناعى . ولا ينبغى أن يكــون تطور المصانع عن طريق الاحلال والتحديد للتجهيزات الصناعية بل أن يكــون فى اطــار يسعى الى تحقيق الزيادة فى الكفاءة الانتاجية للمصانع بوسائل حديثة وليس بوسائل تقليدية تهتم بالتحديث .

وينســحب هــذا الاهتمام على توطين المصانع . وقد يشيع اختيار مواقع المصــانع فى مــناطق تسوء فيها الصناعة أى اقامة المصنع الى جوار الآخر فى نفس المنطقة ويعتبر التوطن بهذه الطريقة ناجحاً من الوجهة الاقتصادية وتقارب المصانع وفــق مقومــات توطن واحدة . غير أن هذا الشكل من التوطن طريق سهل نحو المركــزية والإلــتفاف حول المركز الرئيسى للصناعة . ولابد فى هذا الصدد ان تــتوافر قــرارات تخطيطية تهتم بإنعاش الصناعة فى المواقع غير المنتجة او تلك التى تفــتقر إلى مصادر التمويل الأساسية فيمكن نجاح توطن من هذا النوع عن طريق استحداث مقومات جديدة للصناعة وليس بالضرورة أن تكون الصناعة فى المواقع حديــثة التعمير هى نفس نوع الصناعة التقليدية بل بالبحث عن أنواع جديدة من الصناعات .

وتــتعدد الأســباب الــتى يترتب عليها عدم التوازن فى توزيع الأنشطة الاقتصــادية وتكــون الحــلول لحالات عدم التوازن هذه مرتبطة بالسبب نفسه وليســت حــلولاً مطــلقة ، بل تختلف من نشاط لآخر كما تختلف الأنشطة فى جملتها من إقليم إلى آخر . وتعود الأسباب - خاصة فى المجتمعات الأوربية — الى تــاريخ يرتد الى بداية الثورة الصناعية فى القرن التاسع عشر وتزداد حالات عدم

التوازن الإقليمى مع مرور السنين حتى وصلت فى الوقت الحاضر إلى أزمة تخطيطية تشهدها كل المجتمعات .

ويترتب على حالات التركز الصناعى الشديد فى أقاليم بعينها إلى ظهور أساليب معينة وأنماط حياتية تفتقر حتى إلى حد المعاناة من توفر أبسط الحاجيات الضرورية للسكان فى الأقاليم التى تفتقر إلى أنشطة انتاجية تتوافر معها فرص العمالة وتوفير دخل يسمح بالعيش فى درجة مقبولة من مستوى المعيشة .

ويترتب على التركز الصناعى إمتداد مطرد وخطير للمدن الكبرى التى تتوطن فيها الصناعات وليس أقلها التهام المساحات الخضراء لحساب البناء للمصانع وللمساكن تبعاً لزيادة السكان باعتبار أن المدن الصناعية تمثل أقطاباً جاذبة لحركات السكان المكانية . كما يترتب على التركز زيادة فى تلوث الهواء وتلوث الماء اللذين يرتبطا بتصريف مخلفات الصناعة وكانت النتيجة لكل ذلك هى حياة إنسانية صعبة تزيد معها خطورة الأمراض التى تصيب الإنسان تلك التى تسمى أحياناً بالأمراض الحديثة ومنها أمراض القلب والسرطان والأمراض العصبية . وقد أثبتت الإحصاءات أن معدل الإصابة بمرض السرطان الرئوى فى المدن الكبرى يزيد على ضعفيه فى المستوطنات الريفية . وتزيد فى المدن الكبرى نسبة الوفيات نتيجة للإصابة بالأمراض الصدرية عن معدل الإصابة به فى كل الدولة . وتزيد أيضاً معدلات الإصابة بالأمراض النفسية فى المراكز الصناعية الكبرى بنسبة تتعدى ٥٢ % من مجموع حالات الإصابة بها فى الدول الصناعية وتزيد هذه النسبة فى الأقاليم التى تزيد فيها التركز الصناعى خاصة فى أمراض الذاكرة وأمراض الشخصية .

وتعانى الأقاليم الصناعية أيضاً من زيادة حالات العزل الإجتماعى désagrégation sociale أى تكوين مركب إجتماعى تتعدد فيه الطبقات الاجتماعية وتزيد لدى بعض هذه الطبقات — خاصة تلك الدنيا — أمراض معينة منها الاحباط النفسى والشعور بالوحدة ونمو روح العدوانية . وتبلغ نسبة الجريمة خاصة من الشباب فى مجمعة باريس الكبرى ضعف ما يوجد فى كل

فرنســا . وتصــل هذه النسبة أيضاً فى حالات الطلاق وليس باريس وحدها هى المديــنة الــتى تزيد فيها الجريمة والحياة غير السوية بل أن هناك إرتباطاً طردياً بين حجــم المديــنة وحــالات تتنوع فيها الجريمة ويعتبر حجم المدينة الذى يصل الى ٢٠٠ ألف نسمة عتبة تزداد بعدها الجريمة زيادة كبيرة .

٤ – معالجة سلبيات السياسات المكانية :

لاشــك أن بعــد هذا العرض لأهداف التخطيط الاقليمى نلاحظ ، أن السياســات الــتى تهدف إلى حسن استغلال المكان تعانى أحياناً مشاكل يصعب حــلها ، خاصة ما يتصل بالنواحى الحضارية خاصة الاجتماعية منها . مثال ذلك تجــاور الأقالــيم التى يزيد منها فرص العمالة والأجور فيها أعلى وتلك التى تعانى مــن البطالة بأشكالها المختلفة الظاهرة والمقنّعة . وكذلك تجاور الأقاليم التى يزيد فيهــا الإنفــاق من الأموال العامة وتلك التى تعانى من التدهور البيئى الحاد نتيجة لــنقص الأموال التى تعالج السلبيات البيئية . لابد فى هذه الحالات إذن من حلول لهــذه المشكلات وتكمن هذه الحلول فى إستئصال عيوب السياسات المكانية عن طــريق التخطيط الاقليمى وتوفير مستوى متوازن من الرفاهية والأساليب الحياتية المتقاربة فى الأقاليم الغنية والأقاليم الفقيرة .

وتعــتمد السياســات المكانيــة فى جملتها على التحليل الاقتصادى الجيد لــلمعطيات البشرية والحضارية . وأن تشمل هذه السياسة كل العناصر التى تمثل كــل أبعــاد المشكلات الاقليمية ، وألا تغفل أيا من هذه العناصر . ومن المهم فى هــذا الســياق أن معظم دول العالم – ومنها مصر – تسعى إلى الاهتمام بالبعد الاجــتماعى للخطط الاقتصادية والاقليمية والاهتمام بالمشاكل التى تعوق التنمية الشــاملة لكل إقليم ويزيد الاهتمام فى هذا المجال بتوطين الصناعات كأول نشاط اقتصــادى يضمن مزيداً من التنمية الاقليمية . ولا يجب أن يغفل فى ذلك التوازن الاقلــيمى فى مجموع الأنشطة سواء ما يشمل منها إنتاج السلع أو توفير الخدمات

الأساسية وطبيعى أن يعقب الإهتمام بهذه الأمور تغيرات إجتماعية جيدة ومتناسبة مع المعطيات الإنتاجية ويصل التغير إلى حد الفرد ذاته .

ولابد أن تحتوى السياسة المكانية على ما يوجد فى الاقليم من خصائص وطبيعة النشاط الاقتصادى وقد تهمل بعض هذه السياسات — ولو مؤقتاً — التخطيط فى المدى القصير فى سبيل التطلع والطموح إلى مستقبل أفضل من خلال التخطيط فى المدى الطويل خاصة ما يتصل منها بتوطين الأنشطة الانتاجية والربط بينها وبين المستوى المعقول من مستوى المعيشة المناسب لكل فرد من السكان . ولابد أن تشمل السياسة أيضاً النظر إلى التوزيع الاقليمى للأموال لتحسين البنية الأساسية فى البداية فى كل اقليم وكما يؤكد الكثير من الباحثين على أن الاهتمام بسياسات النقل والمواصلات فى البداية تضمن على المدى الطويل ارتفاعاً فى الانتاجية القومية وتحسين فى مستوى المعيشة فى الأقاليم حديثة التعمير وليس فقط فى الأقاليم المكتظة بسكانها وبمواردها ، وتضمن أيضاً حركة سكانية للخروج من هذه الأقاليم إلى الأقاليم الجديدة . وتتطور مع سياسة النقل تحسناً فى نوعيات استغلال الأرض وتحسناً فى قطاع الخدمات العامة وبمعنى آخر البحث فى تطوير المتاح إلى ما هو ممكن إتاحته .

ولابد من الاشارة أيضاً إلى أن السياسة الاقتصادية التى تهدف إلى التطوير الاقليمى لابد لها من جوانب يقل الاهتمام بها وكأنها ضحية للتطوير الشامل من هذه الجوانب مثلاً الاستغلال الآن والحالى للموارد المتاحة فى سبيل مستقبل أفضل فتتوجه الاستثمارات إلى قطاعات بعينها تتطور فى المستقبل فتتطور معها استغلال الموارد فى الفترة الحالية .

وتطرح مع هذه الأبعاد أسئلة بعينها تتضح فى الإجابة عليها أسلوب الخطة الاقليمية والقومية وعناصرها منها مثلاً : هل تتوجه الاستثمارات الجديدة فى عاصمة البلاد أم فى الأقاليم الأخرى ؟ وهل تقوم الأقاليم النشطة اقتصادياً بمساعدة الأقاليم الراكدة ؟ هل تمد الطرق الواسعة للربط بين الأقاليم النشطة أم توجه الاستثمارات لبناء الطرق فى المجتمعات الجديدة ؟ هل يعتبر التطور السياحى

باعتـــباره مصـــدراً للتمويل أم يؤجل النظر فيها حتى تزيد أهمية الأنشطة الإنتاجية المنتجة للغذاء مثلاً ؟

حقيقـــة أن الاجابـــة على هذه الأسئلة كلها نسبية وتختلف الاجابات باختلاف استيراتيجية التخطيط هل على المدى الطويل أم على المدى القصير .

وحقيقـــة أيضـــاً أن الاجابة على الاسئلة يسبقها سؤال واحد هل الأهم هو الربح مـــن ممارســـة الأنشطة أم تحقيق التطور الاجتماعى وتحسين مستويات المعيشة ؟ وذلك هو الهدف الأول للتخطيط الاقليمى .

....

الفصل الثانى
التخطيط الاقليمى والمعارف الأخرى

١. التخطيط الإقليمى والسياسة والإدارة المحلية .

٢. التخطيط الإقليمى والاقتصاد .

٣. التخطيط الإقليمى والتكنولوجيا .

٤. التخطيط الإقليمى والعمارة .

٥. التخطيط الإقليمى والجغرافيا .

***

التخطيط الاقليمى والمعارف الأخرى

يهـتم الـتخطيط الاقلـيمى بدراسة الخصائص الاقليمية لمنطقة معينة كما يهتم — من قريب — بالمؤشرات التى تتطلع إلى معرفة مستقبل الإقليم وذلك من خلال تنظيم خطة تهـتم بـتوجيه الـتطور الاقليمى فى الاتجاه الصحيح .. ولما كان الإقليم المخطط ، له خصـائص طـبيعية وبشرية وحضارية واقتصادية واجتماعية ، فإن التخطيط الإقليمى يحاول وضع دراسة شاملة متكاملة للخصائص المختلفة .[1]

ويعتـبر الـتخطيط الاقليمى إذن فرعاً من فروع المعرفة العلمية التى يقع عند تلاقـى التخطيط والجغرافيا والاقتصاد والعمارة والتقنية والسياسة وسوف نعرض فيما يـلى لـلعلاقة بين التخطيط الاقليمى والمعارف الأخرى القريبة والتى توظف نتائجها واضافاتها العلمية فى إبراز الحقائق التى يهتم بها التخطيط الاقليمى .

أولاً : التخطيط الإقليمى والسياسة والإدارة المحلية

يؤكـد المختصـون فى السياسة خاصة السياسة الإقليمية على أهمية التخطيط الاقلـيمى فى إدارة الدولـة ، وأن هذا العلم يشكل ركيزة أساسية فى التخطيط العام للمجـتمع ، وأنـه يسـاهم مسـاهمة فعالـة فى حل المشاكل التى تواجهها كثير من الحكومـات فى الوقـت الحاضر ، خاصة فى الدول النامية التى تسعى إلى تنظيم الخطط العامة ، التى تسعى إلى الوصول إلى أهدافها من خلال التخطيط الاقليمى الذى يهدف فى الـنهاية إلى تطويـر الأحوال الاقتصادية للدولة ورفع مستوى معيشة سكانها . ومن أجل ذلك تسعى الدولة إلى تحقيق أهداف التخطيط من خلال :

---

(1) حسن أمين الفتوى – التخطيط الاقليمى – دمشق – ١٩٨٦ ص ٧٩ .

١. تحقيـــق الوحـــدة الاقتصـــادية الوطـــنية كمرحلة أولى لتحقيق الوحدة الاقتصـــادية عـــلى نطاق واسع وذلك من خلال التكامل بين القطاعات الاقتصادية الفرعية وبين الأقاليم الاقتصادية فى الدولة .

٢. الاســتغلال الاقتصـــادى والســـعى لتطوير القطاعات الانتاجية الرئيسية والفـــرعية والـــتى تســـمح بتجديد وتطوير الانتاج القومى وفق خطط طموحة تتلاءم مع إمكانات كل إقليم فى الدولة .

٣. الســـعى نحـــو تحقيق العدالة الاجتماعية فى فرص العمالة وتوفير عدد من الوظـــائف يـــتفق وعـــدد القـــادرين على العمل وكذلك تحقيق العدالة الاجتماعية فى توفير الخدمات العامة والمرافق الأساسية لكل إقليم بل لكل جـــزء مـــن الاقليم حتى يتم تحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة مع توجيه مـــزيد من الاهتمام إلى الأقاليم التى تعانى من نقص فى فرص العمالة ومن الخدمـــات والبـــنية الأساســـية . يدل على ذلك فى هذا توجيه الحكومة والادارة المحـــلية بأقالـــيم معينة فى مصر تشمل شبه جزيرة سيناء وجنوب الصعيد والبحر الأحمر ومناطق الاستصلاح الزراعى فى المناطق الصحراوية وأهمهـــا الـــوادى الجديد ومناطق الاستصلاح الزراعى على حواف دلتا الـــنيل الشـــرقية والغربية . كما تهتم السياسة الحكومية من ناحية أخرى لـــتحقيق الـــتوازن السكانى بين المحافظات فى قلب الدلتا ، وعلى جانبى الـــوادى ، والمـــناطق حديثة التعمير فى المدن الجديدة وفى مناطق التعمير الجديـــد فى المناطق حديثة الاستغلال . وكل ذلك من أجل إعادة توزيع الســـكان ومـــن أجـــل توفـــير فرص العمالة فى بيئة مخدومة جيداً بالبنية الأساسية والمساكن إلى جانب مقار العمل فى نفس المنطقة .

ويمكـــن تحقيـــق التوازن الاقليمى من خلال تنظيم وسائل التنشيط الاقتصادى مـــن خـــلال مشـــاريع التـــنمية الصناعية والزراعية والسياحية التى تتفق طبيعتها مع

الخصـــائص المكانية لكل إقليم أى إختلاف المشاريع التنموية من إقليم إلى آخر حسب درجـــات الاخـــتلاف فى الخصائص الاقليمية . ويكون الهدف النهائى من تطبيق هذه المشـــاريع التـــنموية هو النهوض باقتصاد الدولة التى تتكون بالطبع من أقاليم تختلف فى خصائصها كما أن تطوير الأقاليم يؤدى فى النهاية إلى تطوير الدولة .

وتتضـــافر أهداف التخطيط الاقليمى وعلاقتها بالسياسة الداخلية مع أهداف الإدارة الإقلـــيمية مـــن خـــلال أجهزة إدارية تقوم على الإشراف على تطبيق الخطط الاقليمية فالهدف واحد وهو توفير الخدمات لكل سكان الأقاليم .

ومـــن أجـــل تطـــبيق الخطط الإقليمية تقوم مجموعة من الأجهزة الادارية التى ترتـــبط بعاصـــمة الدولـــة ، كما تعهد إلى هيئات منتخبة من أهالى الوحدات المحلية والاقلـــيمية بـــأداء مـــا كان لهذه الخدمات ذات الطابع المحلى أو الاقليمى التى تتعاون الأجهـــزة المشـــرفة عـــليها مع الأجهزة الحكومية المركزية . ويهدف ذلك إلى تنمية الـــرقابة الشـــعبية عـــلى تنفيذ الخطط الاقليمية ونجد فى هذا المجال أن من الضرورى الاهـــتمام بست حقائق رئيسية تمثل ركائز يرتكن عليها الادارة المحلية ونشأة القيادات الاقليمية وتشمل هذه الحقائق .

١. يـــؤدى التقدم التدريجى فى تطبيق عمليات التنمية إلى تشعب فى الاختصاصات الـــتى ترتـــبط بتقسيم العمل بين العاصمة القومية وبين العواصم الاقليمية وما يتـــبعها مـــن محليات مع الاهتمام بتنمية القدرة عند الناس على المشاركة فى تطـــبيق حـــلول المشـــكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تقترن عادة بمراحل التنمية الاقليمية .
٢. تباشـــر الإدارة الحكوميـــة عندما تقوم بأداء خدماتها العامة وتدأب على وضع أنمـــاط متماثـــلة تسرى على جميع أقاليم الدولة على السواء بصرف النظر عن اختلاف الظروف الطبيعية والبشرية .

٣. أن أســس علم الادارة تجد أنه من الضرورى على أن أى إدارة من الادارات تتولى تنفيذ سلطة حكومية ولابد أن يكون هناك تجاوب من الناس مع السلطة الإدارية ومن ثم فإن تعاون الجهود الحكومية مع الجهود الشعبية شرط أساسى لإزدهــار الأقاليم وتيسير الأداء الإدارى بإشراك أهالى الوحدة المحلية فى إدارة الخدمــات يحقــق تعاوناً كاملاً خاصة وأن الأهالى هم المستفيدون من تطبيق السياسة الادارية وهو الأكثر دراية وإلماماً بتحقيق إحتياجاتهم .

٤. أن إدارة الخدمــات المحــلية بمجلس منتخب فى أكثريته من أهل الوحدة المحلية تدريــب عملى ومستمر على تطبيق أساليب الادارة وحسن أداء وظائفها مما يحقق ارتباطاً بين المؤسسات الادارية والناس .

٥. أن قيام الادارة المركزية بجميع المرافق العامة من قومية وإقليمية ومحلية يتعارض بداهــة مــع عدالة توزيع الأعباء المالية إذ يتبعه ، حتماً ، ظلم يقع على الناس الذيــن هــم دافعو الضرائب كما أن الجانب المخصص من ميزانية الدولة — لكــى تدير به الحكومة المركزية مرافق الوحدات المحلية — يكون توزيعه عليها مــن خــلال السياســة الحكومية القومية لابد وأن تتفق مع رغبات الناس فى إنشاء مشاريع إقليمية ومحلية .

٦. إعــتماد التخطيط الاقليمى أساساً – من خلال كل من أجهزته التنفيذية المحلية وأجهــزته القطاعيــة فى عمليات التخطيط — على اشراك الناس فى العمليات التخطيطية وكذا الاعتماد على القيادات المحلية فى نشر الوعى التخطيطى على المستويين المحلى والاقليمى والمشاركة فى إزالة العقبات التى قد تقف أمام تنفيذ المشروعات .

لابــد إذن مــن إنشــاء أجهزة وهيئات متخصصة فى التخطيط الاقليمى مع مــراعاة طــبيعة وظيفــة الــتخطيط الإقلمى من خلال التكامل بين السلطات المحلية والاقلــيمية مع السلطات القومية . ويدعو ذلك إلى ضرورة إنشاء الهيئات المسئولة عن

إصـــدار القرارات الادارية فى كل ما يتعلق بتفاصيل تنفيذ الخطة القومية على مستوى الاقلـــيم فضـــلاً عـــن ضرورة إعداد الأجهزة والكوادر الفنية اللازمة للقيام بواجبات الـــتخطيط الاقلـــيمى على أن توفر لها كافة الامكانات من حيث التجهيزات اللازمة لحســـن أداء المسئوليات على وجه كامل . وتقوم الدولة من ناحية أخرى على تشكيل لجـــان إستشـــارية مـــن مديرى المصالح الحكومية والمؤسسات فى كل إقليم يعهد إليها بوضع خطة إقليمية دون الحاجة إلى إنشاء جهاز مستقل للتخطيط الاقليمى .

مـــن أجل هذا كله اتضح للدول النامية أن عمليات التخطيط الاقليمى تخضع لتشـــكيل لجان نوعية تكون بمثابة أجهزة متخصصة فى هذا النوع من التخطيط ويمكن تقسيم هذه الأجهزة إلى أربعة أنماط هى :

١. الأجهزة الاستشارية :

وتقـــوم بعمليات تقييم البيانات والحقائق والاحصاءات التى تشمل الخصائص الاجـــتماعية والاقتصـــادية وتنـــتهى عمـــلية التقييم تلك بتقديم تقرير واف يتضمن الاتجاهـــات المحتمـــلة لمشـــروعات التخطيط ، وكذلك بيان إحتمالات وبدائل تنتهى باستخلاص التوصيات المفصلة التى تقترحها الأجهزة لرسم السياسات وتنفيذها .

٢. الأجهزة التحديدية :

وتقـــوم بعملية تحديد معوقات ومقومات التنمية وتحديد الاستخدامات المثلى لـــلموارد المتاحة وتحديد الأقاليم التى تتفق ظروفها وطبيعة إستخدام الأرض فيها إضافة إلى تحديـــد المشـــاريع المطلوبة والتعويضات اللازمة إثر نزع الملكيات للأراضى والمبانى وتحديد الضرائب والرسوم الواجب جبايتها .

٣. الأجهزة التنسيقية :

حيـــث أن كــل عمــلية تخطيطيــة تحتاج إلى مرحلة أساسية تشمل التوفيق والتنســيق بين المشاريع المختلفة وذلك فى سبيل عدم المعارضة وعدم الازدواج والتعدد فى هـــذه المشاريع وذلك من أجل التنسيق بين البرامج التى تعد لإعداد الخطة الاقليمية ومســئولية تــنفيذها ومجموع الصالح والادارات التى تقوم على ضمان تحقيق التعاون والتناسق دون تضييع للجهود الذى قد ينتج عن عدم التنسيق .

٤. الأجهزة التنموية :

وتشمل الأجهزة التى تهتم بالتخطيط العلمى على الأمد الطويل والأمد القصير وهــى تقــوم بــاعداد الدراسات والبحوث المسحية والتحليلات الاحصائية والخرائط والرســوم البيانية بهدف إستخراج الدلائل والمؤشرات والاتجاهات التنموية ويصاحب ذلــك تقــديم الــبرامج والــنماذج المدروسة لكل مشروع . وتقوم الأجهزة بتقديم المقــترحات والتوصــيات ثم بخطــة كامــلة للتــنمية وذلك مع التعاون مع الأجهزة الاستشارية التى تقوم بأعمال علمية سابقة لأعداد الخطة الشاملة .

ثانياً : التخطيط الاقليمى والاقتصاد :

يشــترك الــتخطيط الاقليمى مع التخطيط للقطاعات الاقتصادية التى تشمل الــزراعة والصناعة والسياحة والنقل وغيرها من القطاعات الاقتصادية فى أن كلا منهما يحــاول أن يتنبأ بالمستقبل من خلال دراسة أنماط التطور الحالية ومحاولة تتبعها . غير أن الــتخطيط الاقلــيمى يختــلف عن تخطيط القطاعات الاقتصادية وذلك لعدة أسباب تتلخص فى :

١. أن التخطيط للقطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية والخدمية يتم على مستوى الدولة فى حين أن التخطيط الاقليمى يتم على مستوى المحافظة أو على مستوى الاقليم التخطيطى . ويمثل التخطيط الاقليمى فى هذه الحال مرحلة وسطى بين التخطيط على مستوى الدولة وعلى مستوى المؤسسة أو المشروع على مستوى المدينة أو القرية وتوابعها .

٢. يهتم تخطيط القطاعات الاقتصادية بالمؤشرات الاقتصادية العامة من حيث الانتاج والاستهلاك والموارد المالية للميزانية فى حين أن التخطيط الاقليمى يهتم بالاستثمار الشامل للموارد المحلية والحفاظ على التوازن الاقليمى من حيث الانتاجية والتخصص فى انتاج كل من القطاعات الاقتصادية .

٣. يركز تخطيط القطاعات الاقتصادية على الجدوى الاقتصادية ومؤشراتها فى حين أن التخطيط الاقليمى يركز على الجدوى الاجتماعية والبحث عن حلول مناسبة لمشاكل إقليمية مثل البطالة والغذاء وغيرها من المشاكل الاجتماعية .

٤. يهدف تخطيط كل قطاع اقتصادى إلى إيجاد التوازن الأمثل بين الإنتاج وبين حاجات السكان على مستوى الدولة فى حين أن التخطيط الاقليمى يهدف إلى التطوير الشامل المتوازن للإقليم عن طريق وضع خطة تهدف إلى تحديد النموذج المكانى لمشروعات الاقتصادية لكل إقليم وتحديد مشاريع التنمية والتعمير التى تناسب الظروف البيئية الطبيعية والتى تناسب أيضاً الموارد البشرية فى الاقليم .

٥. يتم التخطيط للقطاعات الاقتصادية القومية مركزياً أى من خلال الوزارات المعنية فى حين أن التخطيط الاقليمى يتم محلياً فى مراكز كل محافظة إدارية أو فى كل محافظة فى الاقليم التخطيطى من خلال المجالس المحلية للمحافظة ومراكزها بالتعاون مع إدارات التخطيط فى المحافظة .

٦. يـتم تخطيـط القطاعـات الاقتصادية على المدى القريب قد لا تتجاوز سنة واحـدة أو المدى المتوسط أى من خمس إلى عشر سنوات أو على المدى البعيد لأكـثر من ٢٠ سنة فى حين يكون الطابع المميز للتخطيط الاقليمى هو الطابع البعيد الأمد .

ويتضـح من هذه الأسباب أن هناك إختلافاً بين التخطيط لقطاعات الاقتصاد القومـى عـلى مسـتوى الدولة يغلب عليه المؤشرات المالية والاقتصادية فى حين أن الـتخطيط الاقلـيمى تغلب عليه المؤشرات الجغرافية المحلية الخاصة بالاقليم التخطيطى ونظـراً لهذا الاختلاف بين النوعين من التخطيط فى القطاعى والاقليمى لابد أن تكون هيـئة تخطيـط قوميـة تتولى الموازنة بين الخطط المركزية التى تنظمها الوزارات المعنية والخطط المحلية التى تصدرها هيئات التخطيط الاقليمى فى الأقاليم التخطيطية وذلك مع ضـرورة توفير المعلومات الاحصائية والمكاتب التنفيذية على مستوى المحافظة ومراكزها ونواحيها الادارية .

ثالثاً : التخطيط الاقليمى والتقنيات (التكنولوجيا)

أدى الـتقدم العـلمى الـتقنى إلى كشف العديد من الموارد الطبيعية وطرق إسـتغلالها إسـتغلالاً كاملاً من خلال تنظيم وإبتكار الآلات والأدوات اللازمة لحسن إسـتغلال الموارد والمشاريع الضخمة اللازمة لإستغلالها التى يتلخص هدفها فى تسخير الامكانات الطبيعية المتعددة لخدمة السكان .

غـير أن التقدم التقنى صاحبته آثار سلبية أهمها الاخلال بالتوازن فى استغلال المـوارد الطبيعية وفى العناصر الاقليمية التى تشمل التوازن المائى والحيوى فى كل إقليم ممـا يـترتب عليه تلوث المياه والهواء والتربة وإزالة الغطاء النباتى وعدم تنظيم إستغلال الموارد المائية وهى أمور تهدد الاتزان فى مقومات الاقليم وتطور هذه المقومات .

وعلى ذلك فلابد أن يكون هناك دراسات تهدف إلى تحقيق التوازن بين الآثار الإيجابيـــة والســـلبية للـــتقدم التقنى العلمى من أجل إستمرار بقاء الموازنة بين المجتمع والموارد المتاحة فيه . تلك الدراسات هى دراسات التخطيط الاقليمى والتخطيط البيئى بقصـــد إبتكار الأساليب الجيدة اللازمة لإستغلال الموارد مع حمايتها من التلوث والحد مـــن أســـاليب تخريب هذه المواد . ويدعو ذلك إلى تخطيط مشاريع إقليمية تهدف إلى الاستصـــلاح والانشـــاء والتعمير فى المعطيات الاقليمية وتفرض هذه المشاريع أهميتها وذلـــك بهدف الموازنة بين الانتاج الصناعى مثلاً والتلوث الناتج عن تصريف النفايات الهوائيـــة والمائية من المصانع بما قد يؤدى إلى الاخلال لصحة السكان والكائنات المائية فى المســـطحات الـــتى تنصرف فيها النفايات . كما يكون الهدف هو تنظيم عمليات النقل والربط بين مكان المصنع وبين سوق الاستهلاك أو نقاط التصدير وإذا كان ذلك هـــو ما يترتب على الصناعة فإن هناك آثاراً للقطاعات الاقتصادية الأخرى منها الزراعة وما يترتب عليها من الحفاظ على خصوبة التربة والمبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية وغيرهـــا من المستلزمات الزراعية وما يترتب عليها تلويث التربة أو تلويث مياه الرى أو الصـــرف . والأمـــر نفسه على التعدين والموازنة بين الكميات المستخرجة من المعدن والاحـــتياطى مـــن هذا المعدن . وكما ترتبط التقنية العلمية بابتكار الوسائل والمشاريع الـــتى تهـــدف إلى تنظيم استغلال الموارد فإنها ترتبط أيضاً بتوزيع السكان الذى يرتبط دون شـــك بكـــم وجودة الإنتاج من كل مورد وقد يؤدى استغلال هذه الموارد إلى اســـتقبال هجـــرات ســـكانية فى الأقاليم التى تقوم فيها المشاريع كما يمكن من ناحية أخـــرى أن الآثـــار السلبية للاستغلال الإقتصادى إلى تكوين بيئة طرد سكانية وتكوين هجـــرات نازحـــة مـــن هذه الأقاليم التى يرتبط الاســـتغلال فيها بالتلوث بأشـــكاله المتعددة .

ومـــع الاهتمام بالآثار الايجابية والسلبية للتقنية العلمية لابد من اشتراك مختلف المتخصصـــين فى مجـــالات التقـــنية فى وضع الخط الاقليمية أن يكون هناك تنسيق بين التخطيط الاقليمى والتخطيط البيئى فى كل إقليم .

رابعاً : التخطيط الاقليمى والعمارة

إذا كـــانت العمـــارة هى فن البناء [٢] فإن هذا الفن — وهو علم أيضاً — هى حصـــيلة تفاعل الانسان مع البيئة الطبيعية فالنمط المعمارى الذى يسود فى إقليم معين مـــا هـــو إلا مـــثل نتيجة محاكاة المعالم الطبيعية فى كل إقليم وعلى ذلك فإن الأنماط المعماريـــة الـــتى تتأصل فى إقليم معين تأتى نتيجة للتقاليد التى تتعلق بشعوب وأمم لها تقاليدهـــا المعمارية والتى تبلورت على شكل طرز وقواعد نظرية فى التصميم كقواعد الـــلغة والأدب الـــتى تحقق التفاهم بين أفراد الجماعة[٣] ومن هنا فإن تحقق التوازن بين مختـــلف المـــبانى الـــتى تقـــام فى المستوطنات البشرية التقاليد الخاصة بالسكان فى هذه المســـتوطنات يـــترتب عليه سيادة أنماط معمارية معينة فى إقليم يختلف عن الآخر ولا شـــك أن العناصر المعمارية فى كل إقليم لا تختلف فقط وفق التقاليد والعادات ولكنها اســـتجابة لمعطيـــات الطـــبيعية فأشكال الشقق وإتجاه الفتحات واتساعها ومادة البناء وارتفاعـــات المبانى تختلف بين الأقاليم حسب بيئتها الطبيعية وحسب تقاليد الناس التى هى رد فعل لتأثير عناصر البيئة الطبيعية من سطح ومناخ ونبات طبيعى وغيرها .

وليســـت التقاليد تعنى التقدم كما يخيل للبعض أو أنه مرادف لكلمة الركود ، كمـــا أنـــه ليس من الضرورى أن ترجع التقاليد إلى عهود بعيدة من الزمن فإن منها ما قد يكون قد بدأ فى التكوين منذ عهد قريب كما أن منها ما يرجع إلى أقدم العصور .

---

(٢) حسن فتحى — العمارة البيئية — دار المعارف — القاهرة — ١٩٧٧ ص ١١ .

(٣) نفس المرجع ص ٣٩ .

فالمعمـــارى يجد حلاً سليماً ومنطقياً يتوافق مع المعطيات المناخية بطريقة أفضل مما كان متـــبعاً فى فـــترة سابقة تصبح تقليداً يتبعه المعماريون على نفس الأساس ويصبح الأمر تقـــليديا وإن كـــان حديثاً فمفهوم المسكن التقليدى قد يختلف من فترة إلى أخرى فى نفـــس الاقليم . ويمكن على سبيل المثال أن نرى المساكن القبابية التى ابتكرها المعمارى حســـن فـــتحى فى المســـاكن الحديثة فى النوبة وفى الوادى الجديد وفى مناطق مماثلة فى أجـــزاء من دول شمال أفريقيا وخاصة فى تونس ثم تطبيقات قريبة فى المناطق الصحراوية فى الولايـــات المـــتحدة وفى المكســـيك وكلها ابتكارات أضحت تقليداً يتبع فى هذه الأقاليم .

وتـــبعاً لذلـــك لابـــد أن يكون هناك ارتباط بين التخطيط الإقليمى العمرانى والعمـــارة وأن مشاريع التعمير فى المناطق الجديدة لا يمكن أن تتم إلا باشتراك بين عدد مـــن التخصصـــات ومنها المعمارى ولابد أن تكون الأنماط المعمارية السائدة فى إقليم معين متوافقة مع رغبات السكان ومدى استجابتهم للأنماط المقترحة أو السائدة بالفعل وهـــذا أمر ضرورى لأن كثيراً من عمليات البناء الحديثة قد لا تتوافق مع تقاليد الناس ومـــع خصائص البيئة الطبيعية فيكون من نصيبها الفشل . وتظل المبانى خاوية لا تجذب الســـكان المـــراد توطينهم فيها والأمثلة على هذا كثيرة منها مثلاً نمط العمارات ذات الطوابـــق والشقق السكنية لم تنجح فى أماكن كثيرة من دول الخليج العربية باعتبار أن المســـكن الفردى هو المسكن التقليدى مع حب الخصوصية الفردية والسكنية والفردية فى البناء وكذلك أنماط الأبراج السكنية العالية فى برازيليا حين خططت لتكون عاصمة للبرازيل ليس هذا هو النمط السائد لدى السكان المراد إسكانهم فى هذه الأبراج .

ومن ناحية أخرى فإن المعمارى يمكن أن يعمل على إستمرار قوة دفع التقاليد بمـــا يضيفه إليها من نفسه وأن التقاليد يمكن أن تحرر المعمارى من الكثير من عمليات اتخـــاذ القـــرار التى سبق الوصول إليها والبدء باتخاذ قرارات أخرى تتناســـب وتقاليد الـــناس . وإذا ما أحترمت التقاليد فى المشاريع البنائية الجماعية ستكون النتائج التى يصل

إليهـــا المعمـــارى ســـتفوق بمراحل قيمة الجهد الذى بذله وقد تكون هناك إخفاقات معمارية تتناسب مع الظروف البيئية تزيد من نجاح المشاريع التى يراد تنفيذها .

وعـــلى ذلك الأساس فإن كل كتب التخطيط تؤكد أن عمليات التخطيط لا يمكـــن أن توكل لشخص واحد من تخصص واحد ولكن العمليات يشترك فى إقرارها عـــدد من المتخصصين لا يغيب عنها بالطبع المعمارى بل قد يكون هو المسئول الأول فى العمـــلية التخطيطية . ومن هنا فإن هناك تشاركاً كاملاً بين التخطيط الاقليمى وبين العمارة .

خامساً : التخطيط الاقليمى والجغرافيا

ليـــس الـــتخطيط الإقلـــيمى موضوعاً جغرافياً كما أنه ليس فرعاً من فروع الجغـــرافيا ورغم ذلك فإن هناك ارتباطاً وثيقاً بين التخطيط الاقليمى والجغرافيا الاقليمية ذلـــك أن نقطـــة التلاقى بينهما هى الاقليم . وإذا كانت الجغرافيا الاقليمية هى العلم الـــذى يهـــتم بدراســـة السمات الطبيعية والبشرية لمنطقة معينة من سطح الأرض فإن الجغـــرافيا تقـــف وراء التخطيط من هذه الزاوية فالتخطيط الاقليمى يهدف إلى وضع الخطـــة العامـــة لمســـتقبل الاقليم فى الأمد الطويل لا يمكن أن يحقق أهدافه أو توضع المخططـــات الاقلـــيمية دون دراية بالخصائص الجغرافية للمنطقة . والجغرافيا بفروعها المختـــلفة تســـاهم فى وضع أسس التخطيط المختلفة فالخطة تبدأ من معرفة الخصائص العامة للاقليم .

وتدخـــل الجغرافيا بمنهجها وأسلوبها فى التحليل فى تحديد دور بارز للجغرافيين فى كل مرحلة من مراحل التخطيط . فالخطة الاقتصادية تبدأ من تحديد العوامل المكونة للإقلـــيم الاقتصادى ويقتضى ذلك معرفة العوامل الطبيعية والبشرية فى الاقليم ويشمل ذلـــك تحديـــد المواضـــع المناسبة لاقامة المشروعات الاقتصادية كالمصانع أو العمرانية

كـالمدن الجديـدة والجغـرافيا تقدم الحلول البديلة لاختيار مواقع المشروعات وتحديد أنسب موقع للمشروع والمفاضلة بين المواقع المناسبة .

وكذلـك تساهم فروع الجغرافيا المختلفة فى أبعاد التخطيط الاقليمى فجغرافية السـكان مـثلاً التى تهتم بدراسة نمو السكان وتوزيعهم وخصائصهم تهيئ المعلومات اللازمـة لـتحديد مناطق اكتظاظ السكان ومناطق تخلخلهم وعلى أساس ذلك يمكن تحديـد خطة إعادة توزيع السكان وتدفق الهجرات الوافدة والنازحة التى يمكن أن تحقق الـتوازن بـين عـدد السـكان والموارد المتاحة فىالاقليم وبمعنى آخر تحقيق التوازن الاقليمى .

كذلـك فهـم جغرافية العمران باهتمامها بتطوير وتوزيع وتركيب المحلات الحضـرية والـريفية فى تحديد مشكلات العمران الموجودة فى الاقليم فقد يكون النمو المكـانى لمـدن عـلى حساب الأرض المنتجة مشكلة تقدم الجغرافيا حلولها ومنها مثلاً توجيـه المبانى نحو الامتداد الرأسى أكبر من التوجيه نحو النمو الأفقى للمبانى ويتطلب الأمـر أيضـاً معرفة خصائص التربة وصلابتها وإمكانية تحمل المبانى المرتفعة . كذلك فـإن الـتركيب الداخـلى للمدن ووظائف الأحياء تهم الجغرافيا فى تحديد التركيب الوظيفـى للمديـنة ومن ثم يمكن إختيار المواقع المناسبة للمنشآت المختلفة مثل المدارس والمستشـفيات والبـنوك والادارات . وتسـهم المعرفة بالمناخ فى تحديد أسس تخطيط الشـوارع بامتدادها واتساعها واتجاهها وعلاقتها بالرياح وبأشعة الشمس ومواد البناء المختلفة التى تعتبر أكثر أهمية فى إقليم معين أكثر من إقليم آخر .

ويعـتمد تخطيط النقل والمواصلات على الإلمام بالنواحى الجغرافية فبناء الطرق ومـد السـكك الحديدية وإنشاء القنوات وبناء المطارات يعتمد على الإلمام بالخصائص الطـبيعية لـلأرض التى تبنى فيها الطريق كذلك فإن المناطق الساحلية ومدى ملاءمتها لإنشاء الموانى التجارية يحددها الخصائص العامة للسواحل . المنطقة المائية المجاورة لها .

وتحـــدد الجغـــرافيا مـــن ناحية أخرى أنسب الأماكن لإقامة إنشاء السدود والخـــزانات الـــنهرية عـــلى طول النهر فيحد ذلك صلابة الأرض وإمكانية إنشائها فى المـــنطقة المناســـبة وتحديـــد العـــائد الاقتصادى من مشروع السد أو الخزان وإمكانية الاستفادة منه فى الملاحة والرى وتوليد الطاقة الكهربائية .

ولاشك فى أن الجغرافيا الزراعية تسهم إسهاماً فعالاً فى تحديد أسس التخطيط الـــزراعى فالظـــروف الطبيعية الجغرافية يمكن أن تحدد أنسب المحاصيل الزراعية فى كل إقليم ومدى زيادة الانتاج وصلاحية التربة وكفاية موارد المياه وإمكانية شق قنوات الى والمصـــارف المائيـــة وإذا كان إهتمام الجغرافيا بمقومات الزراعة الطبيعية فإنها تهتم أيضاً بالقومـــات البشـــرية أهمهـــا النقل والمواصلات والأيدى العاملة وأسواق الاستهلاك والتصـــدير ورأس المـــال وغيرهـــا من العوامل البشرية التى يحدد على أساسها زراعة المحصول المناسب فى المكان المناسب .

ويرتـــبط التخطيط الصناعى بمعرفة التوزيع الجغرافى للصناعات فى الإقليم من حيـــث نوعهـــا وأهميتها وتحديد الحرف السائدة فى الاقليم ويعتمد إختيار المشروعات الصناعية الجديدة على المعرفة الجغرافية بالصناعات السائدة .

ومـــن أهـــم المـــبادئ العامة للتخطيط الاقليمى هو تحديد العائد الاقتصادى والاجـــتماعى لـــلخطة الاقليمية وما إذا كان العائد مباشراً أو غير مباشر وتحديد دور الاقلـــيم الاقتصادى فى الاقتصاد القومى وتحديد الارتباط والتفاعل بين جميع المتغيرات فى جغـــرافية الاقلـــيم والتنبؤ بالمستقبل الاقتصادى للاقليم . وتعتمد هذه الأمور على المعرفة الجيدة بالجغرافيا الاقتصادية .

والواقـــع أن إسهام الجغرافيين فى التخطيط الاقليمى يعتمد على الاستفادة من معـــارفهم واعـــتراف الدولة بما يمتلك الجغرافيون من معارف وتطور مفاهيم التخطيط على الأساس القومى .

....

الفصل الثالث

نظرة عامة على التخطيط الاقليمى فى مصـــر

- **مقـــدمـــــة** : التخطيط القومى فى مصــر .

- **أولاً : التخطيط الإقليمى فى مصـــر :**
  1. التخطيط الإقليمى والخطة الخمسية فى مصر .
  2. بعض تجارب التخطيط الإقليمى فى مصر .
  3. تطور تقسيم الحيز الجغرافى الاقتصادى المصرى .
  4. التقسيم الإقليمى فى مصر بين الفكر والواقعية .

- **ثـــانيـــاً : المشاكل التى تواجه التخطيط الإقليمى فى مصر :**
  1. أزمة التخطيط الإقليمى بصفة عامة .
  2. المشاكل التى تواجه التخطيط الإقليمى فى مصر .

***

مقدمـــة :

اهـتمت الحكومـات المصرية منذ الحرب العالمية الثانية بمسألة توجيه النشاط الاقتصـادى فى مصر . فقبل عام ١٩٥٢ انشأت الحكومات المصرية عام ١٩٤٤ إدارة أطـلقت عـليها إدارة شئون ما بعد الحرب بقصد العمل على توجيه الاقتصاد المصرى خلال خمس سنوات ١٩٤٤ – ١٩٤٨ .

وفى عـام ١٩٥٢ واجهـت الـثورة المصرية عديداً من مشاكل التخلف الاقتصادى والاجـتماعى . فمـنذ الـلحظة الأولى وفى ظل الظروف السائدة آنذاك وجد النظام الجديـد نفسـه مضطراً للاتجاه نحو التخطيط وإن كان هذا الاتجاه أخذ يسير ببطء فى المـراحل الأولى إلا أنـه أخذ خطوات سريعة ومتلاحقة فى المراحل التالية ، وقد ساعد على ذلك الآتى :

١. أن الظـروف السياسية الخارجية لم تكن فى صالح تطور المجتمع المصرى نظراً إتجاه كـل الدول الغربية بما فيها أمريكا نحو اسرائيل بدرجات متفاوتة كما اعترف بها الاتحـاد السـوفيتى أيضاً عام ١٩٤٨ مع بداية خروجه من الستار الحديدى الذى فرضه على نفسه .

٢. أن القوى السياسية الداخلية وكذلك القوى الاقتصادية التى اعتمدت على الزراعة أساسـاً كـانت فى نزاع علنى فى أول الامرثم مستتراً مع الثورة الوليدة أما بسبب اختلاف أهداف الثورة مع أهداف تلك القوى أو لارتباط البعض منها مع مصالح القـوى السياسـية الخارجيـة أكـثر منها الثورة المصرية أو حتى بسبب الترقب والانتظار وصولا إلى معرفة الاتجاهات الحقيقية للثورة .

تنـبهت الدولـة إلى كـل ذلك وإن لم يكن فى الذهن أصلاً برنامج تنموى أو فكرة الـتخطيط بـالمعنى الدقيق لهذا الأسلوب من أساليب إدارة الاقتصاد القومى. ولذلك صـدر القـانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ بانشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى .

ويهــدف هــذا المجلس دراسة المشروعات التى من شأنها تنمية الانتاج القومى وكذلك وضع برنامج اقتصادى للتنمية يتم تنفيذه على ثلاث سنوات .

وفى عــام ١٩٥٣ صدر القانون رقم ٤٩٣ بانشاء المجلس الدائم للخدمات العامة بهدف بحــث السياســات العامــة للــنهوض بخدمــات الصحة والتعليم والعمران والشئون الاجتماعية ... الخ .

وتســتمر المحــاولات ويصــدر القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء لجنة الــتخطيط القومى لوضع خطة قومية شاملة للنهوض الاقتصادى والاجتماعى فى الدولة عــن طــريق تــنفيذ برامج ومشروعات مدروسة لتحقيق الاهداف الرئيسية التى يتم تحديدهــا طــبقاً للامكانيات المالية والخبرة الفنية والأيدى العاملة المتاحة وما يتفق مع الثقافة والتقاليد القومية .

ومــع تطــور احــتياجات المجتمع وللنهوض وتنفيذ بعض المشروعات وزيادة وتطــور احــتياجات السكان ظهرت الحاجة إلى التخطيط القومى فصدر قرار رئيس الجمهوريــة رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ لوضع خطة قومية شاملة طويلة الأجل . وبذلك بدأ يظهــر أول هيكــل تنظــيمى للتخطيط القومى والمتابعة وبالذات عندما نصت المادة الخامسة من القرار على أن يتولى تنفيذ الخطة ومتابعتها :

أ- مجلس أعلى للتخطيط برئاسة رئيس الجمهورية .

ب- لجنة التخطيط القومى برئاسة وزير الدولة لشئون التخطيط .

ويصــدر القرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ تم بإلغاء القرار ١٤١ لسنة ١٩٥٥ ، وتم إدماج المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى مع المجلس الدائم للخدمات العامة فى لجنة التخطيط القومى بالقرار رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٧ .

ولــتعميق دور الــوزارات والهيئات والمؤسسات العامة وفى العملية التخطيطية صــدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٣ لسنة ١٩٥٨ بشأن تأليف لجان مشتركة فى لجــنة الــتخطيط القومــى مــن هذه الوزارات والمؤسسات . تلى ذلك قرار رئيس

الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٩ بانشاء مكاتب التخطيط بالوزارات رقم ٢٣١ لسنة ١٩٦٠ بانشاء معهد التخطيط القومى ... للنهوض بالبحوث والدراسات التخطيطية المتصلة باعداد الخطة القومية الشاملة للجمهورية ووسائل تنفيذها ودراسة الأسس والأساليب العملية والفنية والاقتصادية والاجتماعية للتخطيط القومى والعمل على تطبيقها بقصد تحقيق الاهداف القومية .. " ذلك حسب ما نصت المادة الثالثة من القانون المشار إليه " .

ثم توالى بعد ذلك صدور القوانين والقرارت الجمهورية المختلفة لتنظيم وتحسين العملية التخطيطية ورفع كفاءتها فصدر القانون رقم ٢٣٢ بشأن التخطيط والمتابعة .

ونتيجة لظروف سياسية داخلية وخارجية أخذ يتقلص دور التخطيط وينكمش حتى أصبحت الخطة ما هى إلا تنفيذ لميزانية الدولة فقط . كما هبط الحماس الذى بدأت به العملية التخطيطية حتى أوائل الثمانينات .وفى بداية عام ١٩٧١ طرح برنامج العمل الوطنى فى المؤتمر القومى العام حيث وضع مفهوم التخطيط فى صورة ممارسة لوضع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتوج ذلك كله ما أكده الدستور المصرى الدائم عام ١٩٧١ فى المادة ٢٣ ، ٢٤ من أهمية التخطيط فى رسم سياسة البلاد الاقتصادية والاجتماعية .

وفى عام ١٩٧٣ وفى ظل الدستور الدائم توجت قوانين التخطيط بصدور القانون رقم ٧٠ بشأن إعداد الخطة العامة ومتابعة تنفيذها . ثم توالت بعد ذلك القرارات الجمهورية المنظمة للعملية التخطيطية فصدر القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٥ لتعديل بعض مواد القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه سابقاً . وفى عام ١٩٧٨ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢١ لتنظيم وزارة التخطيط حيث قسمت الوزارة إلى خمس قطاعات مركزية تساهم بصورة مباشرة فى اعداد الخطة هى قطاع التخطيط

الاقليمى بالاضافة إلى قطاع مكتب الوزير . وفى عام ١٩٨٠ صدر قرار رقم ٢٤٨ بشأن تعيين نائب لوزير التخطيط كمسئول عن قطاع التخطيط الاقليمى .

وفى عام ١٩٨٤ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٩ لتنظيم وزارة التخطيط والتعاون الدولى حيث حددت المادة الثالثة قطاعات وزارة التخطيط والتعاون الدولى فى فرع الديوان العامة فى الآتى :

(١) قطاع اعداد الخطة القومية والتمويل .

(٢) قطاع المتابعة والموازنات التخطيطية .

(٣) قطاع الأسعار والاستهلاك والمتابعة .

(٤) قطاع الإنتاج السلعى .

(٥) قطاع البنية الأساسية .

(٦) قطاع النقل والاتصالات والتجارة .

(٧) قطاع التعليم والتدريب والموازنات البشرية .

(٨) قطاع الخدمات الصحية والاجتماعية والرئاسية .

(٩) قطاع التخطيط الاقليمى .

(١٠) قطاع مكتب الوزير .

هذا بالإضافة إلى إدارتين مركزيتين هما :

(١) التنمية الادارية .

(٢) الشؤن المالية والإدارية وديوان عام الوزارة .

أولاً : التخطيط الاقليمى فى مصر :

حتى صدور القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ لم يكن للتخطيط الإقليمى أى وجود فى هيكل أو نظام التخطيط القومى المصرى . هذا بالرغم من ظهور هذا العلم

وتطــوره وتطــبيقه عملياً فى كثير من دول المعسكر الشرقى وبعض دول المعســكر الغــربى . كمــا تطورت نظرياته ودراساته وخصصت له الهيئات الدولية مكاناً بارزاً بانشاء منظمة NRISD فى جنيف .

وأصــبحت هــناك جمعيات علمية مثل مجموعة M.I.T. بالولايات المتحدة الأمريكية وأكاديميــات مــثل أكاديمية العلوم والدراسات الاقليمية والحيزية ببولندا وغيرها والتى تــناولت كثير من الدراسات حول هذا العلم ووضعت أسسه النظرية والتطبيقية . كما ظهرت بعض المدارس التى يمكن التمييز بينها بسهولة مثل مدرسة الاقتصاديين ومدرسة الجغرافيين ومدرسة مخططى المدن والتخطيط العمرانى .

(١) التخطيط الاقليمى والخطة الخمسية الأولى فى مصر :

خــلت الوثائق الاقتصادية فى مصر ولفترة طويلة من الزمن من مدلول التنمية الإقلــيمية أو التخطيط الإقليمى . إذا لم يظهر أى مدلول للاهتمام بعملية التنمية على مستوى المحافظات سنة ١٩٦٠ .

فقــد نص فى مقدمة المجلد المعنى بنشر قانون التخطيط الاقليمى وفى صفحته الاولى ما يلى :

الخطــة المثلى .. هى الخطة التى يكون توزيع خيراتها على سائر أنحاء البلاد متسقاً بقدر الإمكــان مــع حالــة كل اقليم ، من حيث ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية وبحيــث ينال المواطن أو المواطن الاسوء حظاً أكثر مما ينال المواطن أو المواطن الاحسن حظــاً ، ذلــك فى حد ذاته يكون مفهوماً أن الخطة اذا بدأ خروجها عن هذه القاعدة أحيانــاً فانما يكون ذلك لخضوعها لقاعدة كبرى أقوى وألزم من وجهة نظر اقتصادية واجــتماعية أو اســتراتيجية .. والمشروع فى هذه الحالة إذا لم تراعى فيه الاحتياجات

المحــلية فــان فائدته القومية الكبرى لاشك سينال منها كل موطن قسطاً باعتباره جزءاً من الوطن الاكبر .

بالــرغم من النص الذى ورد فى مقدمة الخطة وتحديد أهدافها فى توزيع ثمرات التــنمية بقدر الإمكان على الاقاليم ، الا أنه لم يظهر اى دور لعملية التخطيط الاقليمى بمعــناه العــلمى السليم اذا لم يعدو الأمر إلا توزيع استثمارات ومشروعات الخطة التى أعــدت وفقاً لوجهة النظر القومية الشاملة دون الأخذ فى الاعتبار الاختلافات الاقليمية أو حــتى احتياجات كل اقليم . ويلاحظ ذلك من توزيع استثمارات الخطة الخمسية ، اذ أن محافظــة القاهــرة حصــلت على ما يقرب من ٢٠ % من اجمالى الاستثمارات المخصصــة للصــناعة والكهــرباء والنقل والمواصلات والاســكان والخدمات العامة والزراعة وعلى ما يقرب من ٤٧,٦ % من اجمالى الاستثمارات المخصصة للخدمات العامــة و ٣٦ % مــن اجمــالى اســتثمارات الاســكان وحوالى ٣٣ % من اجمالى الاســتثمارات المخصصــة للنقل والمواصلات والتخزين . ويلى محافظة القاهرة مباشرة محافظــة الاسكندرية والتى حصلت على مايقرب من ٩,٧ % من اجمالى الاستثمارات المخصصــة لــلزراعة والصناعة والنقل والمواصلات والاسكان والخدمات العامة والنقل والكهــرباء . وذلــك فى حين أن باقى المحافظات لم تحصل إلا على حوالى ٧٠ % من اجمــالى الاستثمارات وتتفاوت تلك الاستثمارات إذا نظرنا إلى توزيعها على الصناعة والزراعة والخدمات .

مــن المعــروف أن عمــليات التصــنيع والخدمــات هى التى تشكل الهيكل الاقتصــادى القومى والإقليمى وترتبط فى نفس الوقت بسياسة الاستثمارات القومية ، كما أن توزيع المشروعات وتوطنها فى المحافظات لها أثرها على النمو الاقتصادى الحالى والمســتقبلى للأقاليم . وبدراسة الخطة الخمسية الأولى وما بعدها من خطط يتضح أن المخطــط المصرى بتجاهله للعوامل الاقليمية وطّن الانشطة الاقتصادية والاجتماعية فى

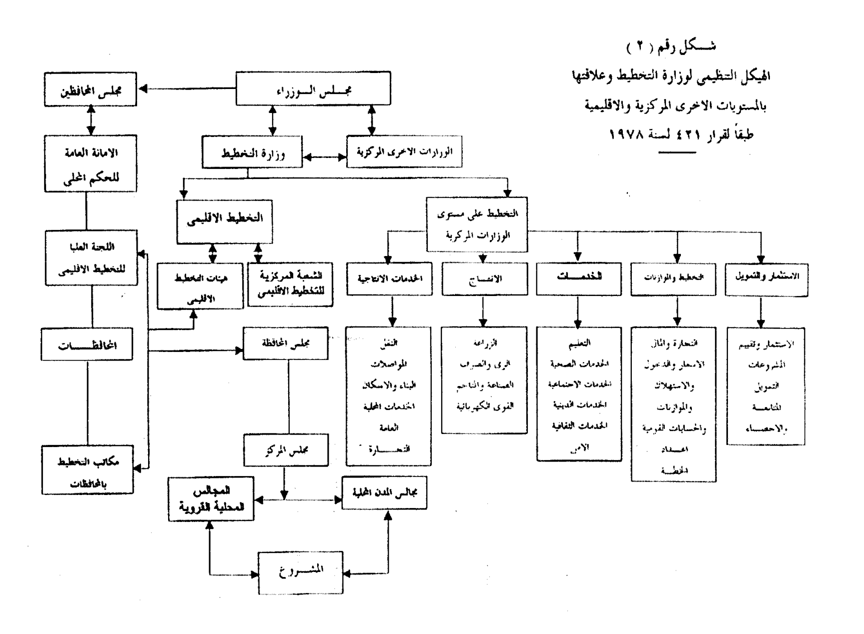
المـــناطق التقـــليدية ممـــا خلق خللاً فى التوازن الاقليمى ومن ثم ظهرت الفروق بين المحافظات فى كل المكونات الاقتصادية والاجتماعية تقريباً .

وكمـــا هو معروف فإن أخطاء الماضى تعكس آثارها على الحاضر والمستقبل أيضـــاً لذلك فان دراستنا لبعض الأوضاع الحالية الناتجة عن الخلل من تجاهل التخطيط الاقليمى فى الخطة الخمسية الأولى وما بعدها من خطط تكشف الآتى:

١. وجـــود فـــروق واســـعة فى الدخل الفردى بين محافظات الجمهورية إذ يتضح أن المحافظـــات الحضرية والتى حظيت باهتمام الدولة بلغ متوسط الدخل الفردى فيها أعـــلى مـــن المحافظـــات الاخـــرى ، اذ يبـــلغ حوالى ٢٣١,١٦ و ٢٢٤,٣٣ و ٢٢٣,٢٨ و ٢١٠,٤٥ جـــنيهاً فى كـــل مـــن القاهرة والأسكندرية وبورسعيد والسويس على التوالى حسب الدراسات التى تمت فى إطار التعداد ١٩٧٦ .
٢. يوجد اختلاف فى متوسط الاجور بين المحافظات المختلفة .
٣. توجد هجرة مكثفة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية .
٤. يختلف عدد المؤسسات الصناعية فى القاهرة مثلاً عن عددها فى المحافظات الأخرى الحضـــرية اذ تبلغ عدد المنشآت حوالى ٧٨٨ بالاسكندرية حسب احصاء الانتاج الصناعى السنوى ١٩٧٣ .
٥. خـــللٌ فى توزيع الخدمات على المحافظات لدرجة وجود محافظات لم تحظ حتى الان بخدمات المجارى مثل محافظة قنا .
٦. خـــللٌ فى توزيـــع السكان الحضريين اذ كشفت الدراسات أن حوالى ٩٣ % من عـــدد الوحدات الحضرية (صغيرة ومتوسطة الحجم) يعيش فى حوالى ٣٣,٥ % مـــن إجمـــالى السكان الحضريين بينما ٧ % من إجمالى الوحدات الحضرية وهى كـــبيرة الحجـــم يعيـــش فيهـــا حوالى ٦٦,٥ % من إجمالى السكان الحضريين . وعمومـــاً هذا يوضح مدى الخلل الموجود فى الهيكل الحضرى المصرى على الأقل من ناحية التوزيع السكانى داخل الحيز الجغرافى .

شـكل رقم (٢)

الهيكل التنظيمي لوزارة التخطيط وعلاقتها بالمستويات الاخرى المركزية والاقليمية طبقاً لقرار ٤٢١ لسنة ١٩٧٨

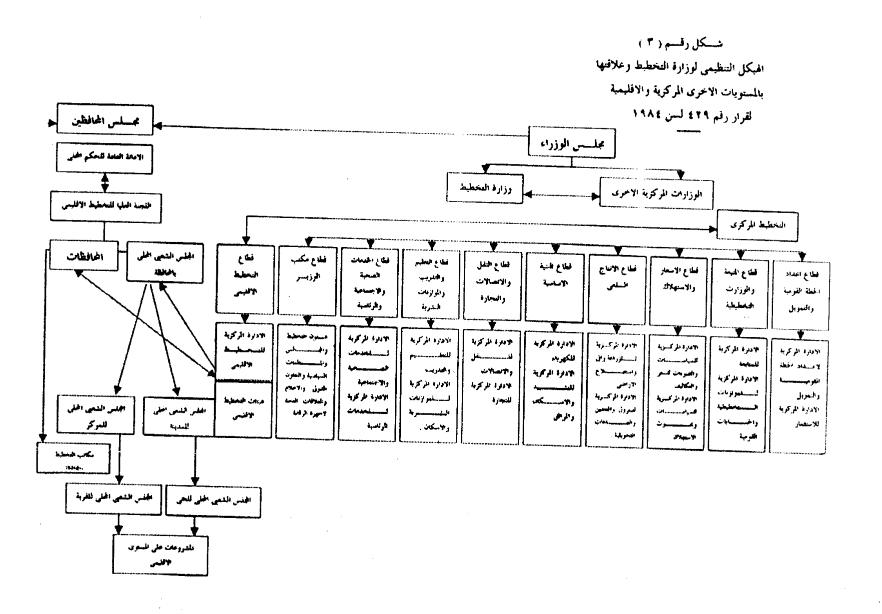


شـكل رقـم (٣)

الهيكل التنظيمى لوزارة التخطيط وعلاقتها

بالمستويات الاخرى المركزية والاقليمية

لقرار رقم ٤٢٩ لسن ١٩٨٤



وعمومـــاً فـــإن هذا الخلل لم يأت من فراغ ، إذ أنه نابع أساساً من خلل مقابل فى توزيـــع النشـــاط الاقتصادى والاجتماعى – المتمثل فى توزيع الخدمات – داخل الحيز الاقتصادى المصرى .

(٢) بعض تجارب التخطيط الاقليمى فى مصر :

بالـــرغم من تجاهل التخطيط الإقليمى عند إعداد وتنفيذ الخطة الخمسية الأولى فى مصـــر إلا أنـــه وجـــدت بعـــض التجارب المحدودة ، لتنمية أو حل مشاكل بعض المحافظـــات ففـــى عام ١٩٦٣ صدر قرار رئيس الجمهورية " بانشاء مشروع التخطيط الاقلـــيمى بأســـوان " والذى ساهمت فى إنشائه بعض المنظمات الدولية. وقد حددت الهـــدف من هذا المشروع فى دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والموارد البشرية والطـــبيعية بأســـوان والمناطق المجاورة لها بقصد توجيه التنمية وتحديد خطوات التطور الاجـــتماعى وعمـــل الدراســـات المختـــلفة كجهاز فنى – وليس تنفيذى – واجراء الـــبحوث والـــتجارب ووضع برامج للتدريب واقتراحات مشروعات التنمية مع وضع الاولويات ومتابعة التنفيذ .

وفى ضوء هذه التجربة الوليدة توالت بعد ذلك قرارات وشكلت لجان لتطوير بعـــض مـــناطق الجمهوريـــة للنهوض بها أو حل بعض مشاكلها ، ففى عام ١٩٦٤ شـــكلت لجـــنة لدراســـة منطقة البحر الأحمر – وكان قد أطلق عليها محاولة لتحسين مستوى الخدمات واقتراح بعض المشروعات .

وفى عـــام ١٩٦٥ صـــدر قرار لرئيس الجمهورية بإنشاء اللجنة العليا لتخطيط القاهرة الكبرى التى مثلت مدينة القاهرة وبعض أجزاء من محافظات القليوبية والجيزة .

وفى عـــام ١٩٦٦ صـــدر قـــراران جمهوريان الأول خاص بانشاء لجنة عليا للتخطيط الاقلـــيمى والعمرانى لمنطقة الأسكندرية . ويدخل فى نطاق عمل اللجنة المذكورة بعض

المـــناطق المـــتاحة من محافظتى مطروح والبحيرة والقرار الجمهورى الثانى خاص بمنطقة خـــليج السويس ويهدف تشكيل لجنة دائمة لتعمير منطقة شاطئ خليج السويس بهدف وضـــع تخطيـــط شــــامل لتـــلك المنطقة ولإنشاء مدن سياحية والعمل على تعمير هذا الشـــاطئ وفى الواقـــع كانت هذه نظرة متقدمة وان كان من الأفضل أن ترتبط منطقة خـــليج السويس مع منطقة البحر الأحمر لما فى ذلك من أهمية من الناحية التنموية ، ومن الناحية الاستراتيجية كما اتضح بعد ذلك فى حرب الاستنـــزاف .

وفى عـــام ١٩٦٧ صدر قرار المجلس الأعلى للبحث العلمى بتشكيل لجنة بحوث لتنمية محافظة الفيوم وحل بعض عن مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية .

وبالنســـبة للكـــتابات العـــلمية عن التخطيط الاقليمى فى مصر لم تظهر أية كـــتابات متخصصـــة فى هذا الموضوع إلا بمعهد التخطيط القومى عندما ظهرت أول مذكرة عن التخطيط القومى سنة ١٩٦١ وما قدمه بعض الخبراء الزائرين الأجانب من كـــتابيات حول هذا الموضوع إلا أنه فى عام ١٩٦٦ ظهرت أول كتابة متخصصة فى هـــذا الموضوع " المدخل إلى التخطيط الاقليمى " بقلم الدكتورة عايدة بشارة وكانت محاضرات فى الموضوع درست فى قسم الجغرافيا بكلية البنات بجامعة عين شمس .

وحتى عام ١٩٦٩ لم يكن للتخطيط الاقليمى مكان فى الهيكل التنظيمى لمعهد الـــتخطيط القومى حتى رجع بعض خبراء المعهد فى هذا المجال ، مما دعا المعهد ان يأخذ خطـــوات أكـــثر عمقاً عندما قرر مجلس الإدارة فى عام ١٩٧١ قرار رقم (١) بإصدار اللائحـــة العامـــة وفى الفصل الثانى الخاص بالتدريب والتعليم بدبلوم المعهد " فى المادة الســـابقة بأن تدرس مادة التخطيط الإقليمى ضمن مواد التخصص . وذلك بالرغم من أنـــه حتى هذه اللحظة لم يكن قد أنشئ مركز مستقل للتخطيط الإقليمى ضمن المراكز العلمية التى وردت فى المادة رقم ١٧ من القرار المشار إليه سابقاً .

وفى عـــام ١٩٧٣ صـــدر القـــانون رقم ٧٠ بشأن إعداد الخطة العامة للدولة ومـــتابعة تـــنفيذها الـــذى يعتـــبر بحق أول القوانين التى أشارت مباشرة إلى التخطيط

الاقلـــيمى وحـــددت دورة ضمن الهيكل العام لعملية إعداد الخطة القومية الشاملة فى مصـــر فقـــد جـــاء بالمادة الثانية التى حددت المبادئ الأساسية التى تقوم عليها الخطة القوميـــة الشاملة وفى البند الثانى مبدأ " مركزية التخطيط مع ضمان أوسع مشاركة من وحـــدات الحكـــم المحلى ومن الوحدات الاقتصادية ومن الجماهير فى اعداد لخطة وفى تـــنفيذها وتحديد مسئوليات التنفيذ " وفى البند الرابع من المادة الثانية وضع القانون مبدأ هـــام هو " التوزيع الاقتصادى والادارى والجغرافى لمشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية يكفل إنشاء أقاليم اقتصادية الى جانب الوحدات الإدارية المحلية " .

وأشـــارت المـــادة ٤ من نفس القانون إلى أن الخطط طويلة الأجل ومتوسطة الأجـــل تتضمن الخطط الاقليمية " كما تتضمن الخطط السنوية الاقليمية والمحلية بصورة تحقق ترابطاً وتناسقاً بين هذه الخطط وفى اطار الخطة القومية العامة " .

كمـــا تتحدد الاهداف الاقتصادية والاجتماعية بصرف النظر عن طول الفترة الزمـــنية فى اطار الاهداف العامة للدولة وكذلك على مستوى اجمالى الاقتصاد القومى وعـــلى مســـتوى القطاعات والانشطة الرئيسية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الاقليمى .

وفى الفصـــل الثالث الخاص بإجراءات وضع الخطة واقرارها تشير المادة الثانية إلى دور الـــوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والاجهزة المركزية والوحدات الاقليمية فى تقـــديم مشروعات خططها ... إلى وزارتى التخطيط والمالية ، والاقتصاد والتجارة الخارجيـــة مرتـــبة وفقاً لمعايير الأولويات التى تضعها وفى شكل برامج بديلة فى حدود حجم الاستثمارات المتاحة لكل نشاط وفى ضوء الاطار العام للخطة .

وفـــيما يتعـــلق بتنفيذ الخطة ومتابعتها نصت المادة الرابعة عشر بالفصل الرابع بـــأن " على الجهاز الادارى للحكومة والأجهزة المركزية والهيئات والمؤسسات العامة والوحـــدات الاقلـــيمية والمحـــلية " كل فى حدود إختصاصه تنفيذ مشروعات وبرامج الخطـــة المعـــتمدة وفقاً للتوقيت الزمنى المحدد لها ...) وفيما يتعلق بمستويات التخطيط

ورد فى الفصـــل الخـــامس وفى المـــادة التاسعة عشر أن على وزارة التخطيط أن تقوم بعمـــلية التخطيط المركزى يعاونها فى ذلك هيئات التخطيط أو الوحدات القائمة على الـــتخطيط فى الجهـــاز الادارى للحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ، وعلى المستوى الاقلـــيمى هيئات التخطيط الاقليمى وعلى المستوى المحلى وحدات التخطيط والمجالس المحلية .

ومـــن هـــذا يتضح أنه بصدور القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ أصبح التخطيط الإقلـــيمى أول شـــكل رسمـــى ووضـــع قـــانونى فى هيكـــل نظام التخطيط المصرى ومؤســـســـاته . الامـــر الـــذى تطور بعد ذلك تطبيق هذا المنهج كأسلوب وأداة من أدوات الخطة القومية لتطوير وتنمية الاقتصاد القومى . كما ساعد صدور هذا القانون عـــلى ظهـــور قوانين خاصة تنظم عملية التخطيط الاقليمى وتم تقسيم الجمهورية إلى أقاليم اقتصادية حسب ما جاء بالقانون رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ .

٢- تطوير تقسيم الحيز الجغرافى والاقتصادى المصرى :

عـــبر التاريخ المصرى حدثت تطورات عديدة ومتميزة فى تقسيم الحيز المكانى للمســـاحة الـــتى ظهرت عليها مصر محتضنة النيل العظيم . فمنذ عصر قدماء المصريين وحـــتى يومـــنا هذا يمكننا التميز بين مراحل ثلاث أساسية لعملية التقسيم هذه يمكن توضيحها كما يلى :

المرحـــلة الاولى مـــنذ عهـــد الفراعـــنة بما فيه العصور المتقدمة الرومانية وحتى الفتح الاسلامى .

المرحـــلة الـــثانية فى العصر الحديث حيث حدثت تطورات متلاحقة منذ دخول الحملة الفرنسية مصر وحتى الخمسينات من القرن الحالى .

المرحـــلة الثالـــثة وهى المرحلة الحالية التى تعيشها مصر ابتداء من حقبة الستينات حتى الآن .

(١) المرحلة الأولى (العصر الفرعونى حتى الفتح الاسلامى) :

فى هـــذه المرحـــلة لعـــب النيل وكذلك الظروف الطبيعية من مظاهر السطح والمـــناخ ومـــا يتبعهما من اختلاف فى الانتاج الزراعى وكذلك المسافة الطويلة حول النيل من الشمال إلى الجنوب مع عدم تقدم وسائل النقل والمواصلات آنذاك إلى تقسيم مصـــر إلى قســـمين أو إقليمين كبيرين يختلف كل منهما عن الاخر هما الوجه البحرى والوجـــه القبلى . ويعتبر هذا أول تقسيم لمصر من الناحية الادارية والسياسية حتى جاء الملك مينا سنة ٤٠٠٠ ق. م ووحد القطرين .

وسمـــى نفسه موحد القطرين بمعنى ملك مصر العليا والسفلى . وكان قد سبق ذلـــك فى سنة ٤٢٢٥ ق. م أن تم توحيد الدلتا على يد سكان تلك المناطق . ولما كان مـــن الصعب السيطرة على هذين القسمين الكبيرين من ناحية الأمن والدفاع والانتاج والعبادة تم تقسيم كل منهما إلى أقسام فرعية لتحقيق الأهداف المشار إليها . وحتى فى عهـــد الغـــزوات التى دخلت مصر مثل إحتلال الهكسوس لمصر (فى الجزء الشمالى) ووجـــود فرعون مصر فى الجزء الجنوبى ظهرت فى هذه المرحلة والمراحل التالية لها أيضاً عدةتقسيمات فرعية تمثل المدن فى كل من القسمين .

وفى عهد البطالسة والرومان قسمت مصر إلى ثلاثة أقسام إدارية أساسية هى :

- مصر العليا (جنوب الوجه القبلى) .
- مصر الوسطى (شمال الوجه القبلى وجنوب الوجه البحرى) .
- مصر السفلى (شمال مصر الوسطى) وهى الوجه البحرى .

ولتدعــيم سلطات ملوك هذه الفترة عينوا حاكماً على كل إقليم بالاضافة إلى تقســيم تلك الاقسام الادارية الاساسية الثلاث إلى مراكز والمراكز إلى قرى وهكذا . وهــذا يوحى بوجود تقسيمات حضرية وريفية تدير القرى الزراعية وتعمل على جباية الضــرائب من الفلاحين المصريين وجمع المحصولات حيث لعبت مصر فى هذه المرحلة دور المــزرعة للاغــريقيين والــرومانيين .. ثم أخذت شكلاً أكثر تحديداً بعد ذلك فى حضــارة الاغــريق والرومان فى صورة تنظيم ادارى ... لرسم الخطوط العريضة التى تضمن قيام المدينة بأداء مهمتها كما تضمن جمع الضرائب أيضاً .

وفى العصــر الاســلامى حدثــت تعديلات فى التقسيم بما يتفق وتنفيذ حكم الشــريعة الإســلامية الســمحة فى جمع الخراج والجزية وبالتالى قسمت مصر إلى ٨٠ قســـماً أطلق على القســم " كورة " وقســمت " الكور " إلى عدة " قرى " وبهذا التقســيم بــلغت القــرى المصــرية آنذاك حوالى ٢٠٠٠ قرية وبعد الحكم العباسى واســتقلال مصــر وتــولى أمورهــا سلطان ؛ فى بداية زمام الأمور قسمت المساحة الجغــرافية المصرية عدة مرات ، إلى ٢٢ كورة مرة ، ومرة أخرى إلى ٢٤ كورة ثم ١٩ كــورة فى عهــد الفاطميين والايوبيين وقبل الفتح العثمانى مباشرة . إلا أنه فى العهد الأيــوبى تغير اسم كورة إلى كلمة " عمل " حتى على الثغور – التى كانت بمثابة مناطق عســكرية – وبالقــاء النظرة على التقسيمات التى كانت موجودة قبل الفتح العثمانى مباشرة يتضح الاتى :

(١) أعمال الوجه البحرى وتشمل :

١. عمل القليوبية .
٢. عمل الشرقية .
٣. عمل الدقهلية .
٤. عمل ثغر القلزم (السويس) .
٥. عمل دمياط .

٦. عمل المنوفية .

٧. عمل سخا .

٨. عمل البرلس .

٩. عمل الاسكندرية .

(١) أعمال الوجه القبلي وتشمل :

١. عمل الجيزة .

٢. عمل الأطفيحية .

٣. عمل البهنسا .

٤. عمل الفيوم .

٥. عمل الاشمونية .

٦. عمل المنفلوطية .

٧. عمل السيوطية .

٨. عمل القوصية (سوهاج — قنا — أسوان) .

٩. عمل الواحات .

وبعد دخول سليم الأول وحتى العصر المملوكى قسمت مصر إلى سنجقيات أى أقاليم بلغت فى العصر المملوكى ١٥ سنجقية هى :

(أ) الوجه البحرى ويشمل :

١. القليوبية .

٢. الشرقية .

٣. المنصورية .

٤. دمياط .

٥. المنوفية .
٦. الغربية .
٧. رشيد .
٨. البحيرة .
٩. الجيزة .

(ب) الوجه القبلى ويشمل :

١. الأطفحية .
٢. الفيوم .
٣. البهنسا .
٤. الاشمونية .
٥. المنفلوطية .
٦. جرجا (وتشمل أسيوط – سوهاج – قنا – أسوان) .

وقد اعتبرت كل الثغور التى على البحر المتوسط والبحر الأحمر وهى الأسكندرية والعريش والسويس والقصير ودمياط مناطق عسكرية عُين عليها قباطنة عسكريون فيما عدا دمياط .

ومن المقارنة بين التقسيمات قبل الفتح الاسلامى وبعده نجد أنه هناك تغيرات فى الاسماء من أعمال إلى سنجقيات مع اضافة بعض المناطق التى قد تكون دخلت فى المجال الاقتصادى وأصبح لها دور مثل سنجقية الغربية كما يلاحظ كذلك أن الايوبيين قد ضموا أعمال الجيزة إلى الوجه القبلى بينما قد ضموها إلى الوجه البحرى .

(٢) المرحـــلة الـــثانية (العصـــر الحديـــث منذ دخول الحملةالفرنسية حتى حقبة الخمسينات) :

وتـــبدأ هـــذه المرحلة منذ دخول نابليون مصر قائداً للحملة الفرنسية حيث أبقـــى على تقسيم الحيز الجغرافى المصرى على حاله مع تغيير اسم سنجقية إلى مديرية . و لم تكـــن المديـــريات حتى هذه اللحظة لها الشخصية المعنوية بل كانت استشارية كما كـــانت فى العصر العثمانى والمملوكى وبعد أن جاء كليبر خلفاً لبونابرت خفض عدد المديريات إلى ثمانية فقط لظروف خاصة بالحملة الفرنسية ذاتها . وقد جاءت المديريات الثمانية على الوجه التالى :

(١) الوجه البحرى ويتكون من :

١. محافظة القاهرة (وتشمل القاهرة – والقليوبية – الجيزة) .
٢. مديرية الشرقية .
٣. مديرية دمياط (وتشمل دمياط – المنصورة) .
٤. مديرية المنوفية .
٥. مديرية الغربية .
٦. مديرية الاسكندرية (وتشمل الاسكندرية – رشيد – البحيرة)

(ب) الوجه القبلى ويتكون من مديريتين هما :

١. مديرية المنيا (وتشمل المنيا – الفيوم – البهنسا والاشمونية) .
٢. مديرية طيبة (وتشمل أسيوط – جرجا – قنا – وأسوان) .

ويتضح وجود شبه إلى حد ما كبير بين هذا التقسيم والتقسيم الحالي للجمهورية إلى أقاليم اقتصادية . وإن كانت الظروف التى تم فيها التقسيم وكذلك الأهداف مختلفة . فالتقسيم الذى طبقه كليبر يرجع إلى النقص فى عدد القواد العسكريين الذين يمكنهم قيادة تلك المديريات والمحافظات .

ويلاحظ أنه فى هذه اللحظة لم تكن محافظات (السويس — الاسماعيلية — بورسعيد المعروفة حالياً لم تكن لها دور يذكر على خريطة التقسيم الإدارى للحيز المصرى .

وفى عهد محمد على الذى اعتبر نفسه مالكاً لجميع الاراضى الزراعية المصرية تم إعادة تقسيم مصر بصورة مختلفة إلى حد كبير عما سبقوه حيث جعل التقسيم الادارى للحيز الجغرافى مكون من ٧ مديريات و ٥ محافظات . وقسم المديريات إلى مراكز التى قسمت بدورها إلى أخطاط (أقسام) الذى تم تقسيمه إلى نواحى (قرى) .

وقد عين محمد على مديراً للمديريات لكل مركز وناظراً على الأخطاط وشيخ بلد على رأس القرية التى جعل بها صرّاف لجباية الأموال بالاضافة للمأذون الشرعى . وقد جاء التقسيم فى عهد محمد على على النحو التالى :

(١) الوجه البحرى ويشمل أربعة مديريات هى :

١. مديرية (البحيرة — القليوبية — الجيزة) .
٢. مديرية (المنوفية — الغربية) .
٣. مديرية المنصورة .
٤. مديرية الشرقية .

(ب) الوجه القبلى ويشمل ثلاث مديريات وهى :

١. مديــرية مــن جــنوب الجيزة إلى جنوب المنيا (المنيا – بنى سويف – الفيوم) .
٢. مديرية نصف أول قبلى من جنوب المنيا إلى شمال أسيوط – جرجا) .
٣. مديــرية نصف ثانى قبلى من جنوب قنا إلى وادى حلفا (وتشمل قنا – أسوان) .

أما المحافظات الخمس التى عين لإدارتها محافظين كانت على الوجه التالى :

١. محافظة القاهرة .
٢. محافظة الاسكندرية .
٣. محافظة رشيد .
٤. محافظة دمياط .
٥. محافظة السويس .

وفى عهد إسماعيل أدخلت بعض التعديلات فى تقسيم القطر حيث أصبح عدد المديــريات ١٣ مديــرية بدلاً من سبع مع إدخال نظام العمد الذى يساعدهم شيوخ البلد .

وفى عام ١٨٨٣ بعد احتلال الانجليز لمصر بعام واحد صدر أول قانون لإنشاء مجــالس المديــريات بــدون إعطائها الشخصية المعنوية وقسمت مصر إلى ١٤ مديرية مقســمة بالتســاوى عــلى الوجه البحرى والقبلى بالاضافة إلى المحافظات . وقد جاء التقسيم على الوجه التالى :

(أ) الوجه البحرى ويشمل :

١. مديرية القليوبية وعاصمتها بنها .
٢. مديرية الشرقية وعاصمتها الزقازيق .
٣. مديرية الدقهلية وعاصمتها المنصورة .
٤. مديرية المنوفيةوعاصمتها شبين الكوم .
٥. مديرية الغربية وعاصمتها طنطا .
٦. مديرية البحيرة وعاصمتها دمنهور .
٧. مديرية الجيزة وعاصمتها الجيزة .

(ب) الوجه القبلى ويشمل :

١. مديرية الفيوم وعاصمتها الفيوم .
٢. مديرية بنى سويف وعاصمتها بنى سويف .
٣. مديرية المنيا وعاصمتها المنيا .
٤. مديرية أسيوط وعاصمتها أسيوط .
٥. مديرية جرجا وعاصمتها سوهاج .
٦. مديرية قنا وعاصمتها قنا .
٧. مديرية أسوان وعاصمتها أسوان .

أما المحافظات فهى :

١. القاهرة .
٢. الأسكندرية .
٣. دمياط .

٤. القـــنال (السويس – بورسعيد – الاسماعيلية) وذلك بطبيعة الحال بعد فتح قناة السويس .

بالاضافة إلى ذلك تم تحديد مناطق صحراوية أطلق عليها مناطق الحدود وهى :

١. الصحراء الغربية .
٢. الصحراء الشرقية .
٣. سيناء .

أنشـــئت بعـــد ذلـــك فى عـــام ١٩١٧ مصلحة تشرف على هذه المناطق أطلق عليها مصـــلحة الحدود وبذلك دخلت هذه المناطق ضمن النطاق العسكرى وليس المدنى وقد أثـــر ذلـــك بطبيعة الحال على عمليات التنمية بتلك المناطق بل جعلها شبه معزولة عن المجتمع المصرى وهذا ما حدث لسيناء قبل حرب ١٩٦٧ وأثر على تنميتها حتى الان .

(٣) المرحلة الثالثة (وتبدأ من الستينات وحتى الآن) :

بصـــدور دســـتور ١٩٢٣ استقرت إلى حد ما الأمور المتعلقة بالإدارة المحلية وبـــالذات بعـــد مـــا قرر فى مواد ١٣٣ ، ١٣٤ الشخصية المعنوية للمديريات والمدن والقـــرى فيما يختص بمباشرة حقوقها وبما استحدثه بمباشرة مجالس المديريات والبلديات بالانـــتخاب المباشر مع جواز تعيين بعض الاعضاء . وقد جاءت القوانين المتتالية مثل قـــانون ٢٤ لســـنة ١٩٣٤ وقـــانون ٦٨ لسنة ١٩٣٨ لتحديد دور المجالس القروية ومجـــالس المديـــريات وقـــانون ١٤٥ لســـنة ١٩٤٤ الذى ألغى حقوق الاجانب فى الاشـــتراك فى مجالس المديريات . الا أن تقسيم الدولة إلى وحدات إدارية كان إلى حد كـــبير مســـتقر فـــيما عدا نقل قرية إلى مديرية معينة أو توسيع مديرية على حساب الأخرى وهكذا .

وفى المرحـــلة بعد ١٩٥٢ جاء دستور ١٩٥٦ مؤكداً على تقسيم الجمهورية إلى وحـــدات إداريـــة والقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الذى غير اسم المديريات إلى محافظـــات حيـــث جاء بالمادة الأولى تقسيم الجمهورية العربية المتحدة (جمهورية مصر العـــربية) بقـــرار مـــن رئيس الجمهورية إلى وحدات إدارية هى ... المحافظات والمدن ويكون لكل منها الشخصية المعنوية ...

ثم أخـــذت بعـــد ذلـــك تتوالى قوانين الحكم المحلى مثل قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ والـــذى أبقى على التقسيمات السابقة مع وجود بعض التغييرات وإعطاء بعض الاختصاصات للمجالس المحلية .

وبصدور قانون التخطيط تم الاهتمام بضرورة تقسيم الجمهورية إلى أقاليم أى تحويـــل التقســـيم الادارى إلى تقســـيم تخطيطى يتم بواسطته ادارةالعملية الاقتصادية والاجـــتماعية عـــلى المساحة الحيزية الاقتصادية للمجتمع المصرى . ولهذا نجد أن المادة الخامســـة فى مستويات التخطيط تنص على أن " تقوم وزارة التخطيط بعملية التخطيط المركـــزى .. وفى البـــند (ب) " على المستوى الاقليمى هيئات التخطيط الاقليمى التى تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية ... ، كما جاء فى الجزء السابق من هذه الدراسة .

وبـــناء عـــلى ما جاء بالقانون السابق تم تكوين لجان لعمل دراسات لتقسيم الجمهورية إلى أقاليم تخطيطية تحت إشراف وزارة الحكم المحلى . ساهم فى هذه اللجان عديـــد من الهيئات والشخصيات العامة كما اشتركت وزارة التخطيط بمندوبين عنها . تبـــلورت هـــذه الاجتماعات والدراسات والمقترحات عن صدور القانون رقم ٤٩٥ لســـنة ١٩٧٧ والخاص بتقسيم الجمهورية إلى أقاليم اقتصادية حيث قسمت الجمهورية إلى الأقاليم الاقتصادية الثمانية التالية .

(١) إقليم القاهرة ، وعاصمته القاهرة ويشمل المحافظات التالية :

- محافظة القاهرة .
- محافظة الجيزة .
- محافظة القليوبية .

(٢) إقليم الاسكندرية ، وعاصمته الاسكندرية ويشمل المحافظات التالية :

- محافظة الاسكندرية .
- محافظة البحيرة .
- منطقة النوبارية .

(٣) إقليم الدلتا ، وعاصمته طنطا ويشمل المحافظات التالية :

- محافظة الغربية .
- محافظة المنوفية .
- محافظة كفر الشيخ .
- محافظة دمياط .
- محافظة الدقهلية .

(٤) إقليم قناة السويس ، وعاصمته الاسماعيلية ويشمل المحافظات التالية :

- محافظة الاسماعيلية .
- محافظة بورسعيد .
- محافظة السويس .

- محافظة الشرقية .
- محافظة شمال سيناء .
- محافظة جنوب سيناء .
- الجزء الشمالى من محافظة البحر الاحمر حتى نهاية خليج السويس .

(٥) إقليم مطروح ، وعاصمته مطروح ويشمل محافظة مطروح .

(٦) إقليم شمال الصعيد ، وعاصمته المنيا ويشمل المحافظات التالية :

- محافظة المنيا .
- محافظة بنى سويف .
- محافظة الفيوم .

(٧) إقليم أسيوط ، وعاصمته أسيوط ويشمل المحافظات التالية :

- محافظة أسيوط .
- محافظة الوادى الجديد .

(٨) إقليم جنوب الصعيد ، وعاصمته أسوان ويشمل المحافظات التالية :

- محافظة أسوان .
- محافظة قنا .
- محافظة سوهاج .
- الجزء الجنوبى من محافظة البحر الأحمر .

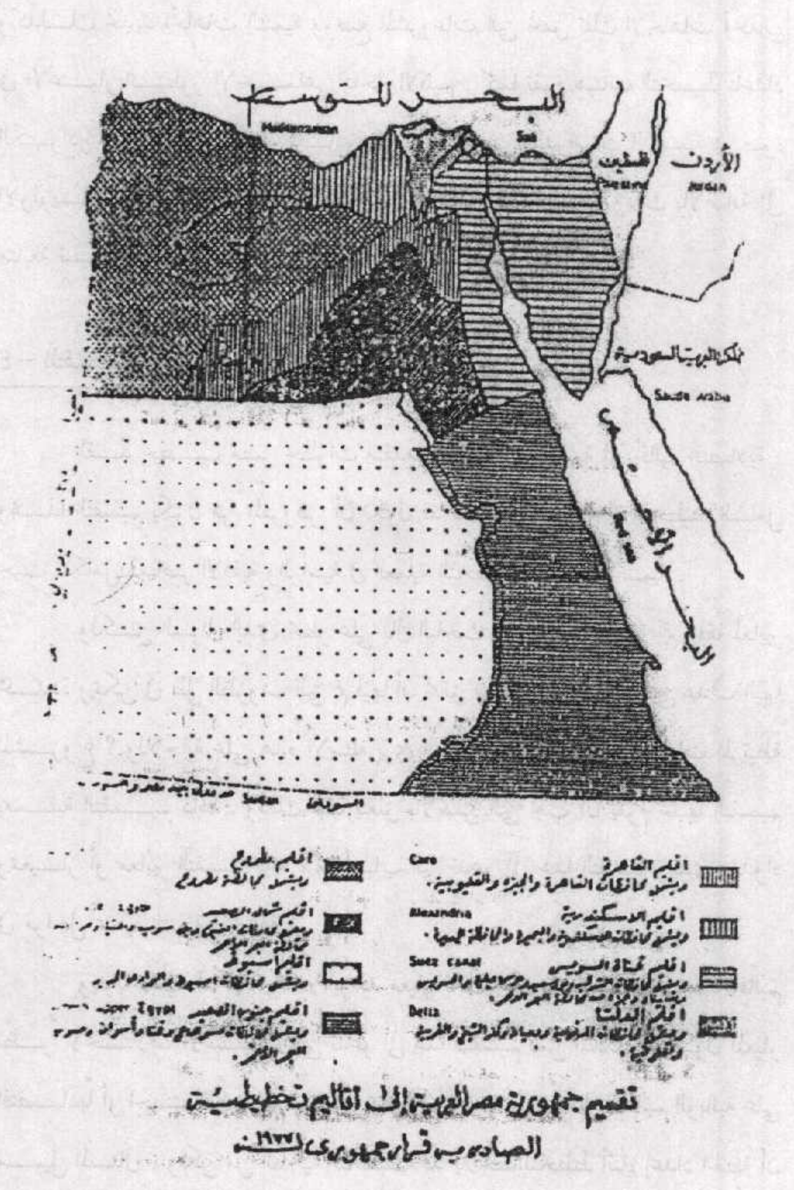
ولكـــى يمكن إدارة الأقاليم اقتصادياً نصت المادةالثانية من القانون رقم ٤٩٥ لســـنة ١٩٧٧ عـــلى أن الامر يتطلب إنشاء لجنة عليا للتخطيط الاقليمى يشرف عليها الوزير المختص بالحكم المحلى ...

وتتكون اللجنة العليا للتخطيط الاقليمى من :

- " محافظ عاصمةالإقليم رئيساً " .
- " محافظو المحافظات المكونة للإقليم " .
- " رؤساء المجالس المحلية للمحافظات المكونة للإقليم " .
- " رئيس هيئة التخطيط الاقليمى أميناً عاماً للجنة " .
- " ممثلو الوزارات المختصة ويصدر باختيارهم قرار من الوزير المختص " .

هـــذا وقـــد تم تحديد اختصاصاً هذه الجنة العليا بإقرار الأولويات المقترحة من هيئة التخطيط والتى تعتبر أساساً لوضع بدائل الخطة الاقليمية فى ضوء الموارد المخصصة مركـــزياً والمـــوارد المحلية المتاحة كما تقوم هذه اللجنة باقرار أحد بدائل الخطة وتقارير مـــتابعة التـــنفيذ الدورية وكذلك نقاش أى تعديلات تقترحها هيئة التخطيط الاقليمى فـــيما يتعلق بالخطة وفقاً للمشكلات التى تعترض تنفيذها والعمل على اتخاذ الاجراءات اللازمة لاصدار القرارات اللازمة من وزير التخطيط .

كمـــا قرر القانون المشار إليه فى المادة الثالثة إنشاء هيئات للتخطيط الاقليمى فى الاقالـــيم الـــثمانية تتبع وزارة التخطيط . وتم تحديد اختصاصاتها ، بعمل الدراسات والـــبحوث عـــن امكانيات موارد الاقليم ووسائل تطويرها والاستخدام الامثل لها فى اطار ظروف كل اقليم .



تقسيم جمهورية مصر العربية إلى أقاليم تخطيطية
الصادرة بقرار جمهوري سنة ١٩٧٧.

وكذلـــك تحديد اتجاهات التنمية ووضع المشروعات التى تحقق تلك الاتجاهات آخذين فى الاعتـــبار الـــتطور الاجـــتماعى داخل الاقليم . كما تقوم هيئات التخطيط باعداد الكـــوادر الفـــنية اللازمـــة والقـــادرة للقيام بالبحوث والدراسات الاقليمية فى ضوء الاولويـــات والمعـــايير التى تحددها اللجنة العليا للتخطيط الاقليمى وذلك بالاضافة إلى متابعة تنفيذ الخطة عند اقرارها .

٤- التقسيم الاقليمى فى مصر بين الفكرة والواقعية :

لقـــد خطـــت مصر خطوات متقدمة بتقسيم الجمهورية إلى أقاليم اقتصادية ، وبهـــذا التقسيم يكون من المفروض أن تكون قد دخلت فعلاً مرحلة التخطيط الشامل حيث تتكامل العناصر الافقية والرأسية فى العملية التخطيطية من أجل التنمية .

ولكـــن السؤال الذى يخطر على بال الباحث هل التقسيم الحالى تم وفقاً لمعايير محـــددة ويمكن فى ظل الظروف التى تم فيها أن يحقق الغايات المرجوة أو التى هدف اليها المشـــروع ؟ وللاجابة على هذه الاسئلة يرى الباحث إثارة بعض الموضوعات المرتبطة بعمـــلية التقســـيم ذاتها . وذلك فيما يتعلق بالاسس التى يجب أن يقوم عليها التقسيم وبمعيـــار أو معايير التقسيم ذاته ، والأسباب التى تدعو إلى هذا التقسيم ومدى جدواه فى مراحل عملية التنمية المختلفة .

وبداية يجب التأكيد بأنه لا يوجد معيار ثابت يمكن أن تحدد به حجم الاقاليم نظـــراً لاخـــتلاف الاســـباب التى تدعو الى هذا التقسيم فمن الممكن أن يكون المعيار اقتصـــادياً أو اجـــتماعياً أو سياســـياً ويمكن أن يكون صحياً مثل الأقاليم الوبائية على ســـبيل المـــثال . ولكن من الناحية التخطيطية قد يلاحظ المخطط أثناء إعداد الخطة أن هـــناك مشاكل تواجه بعض المحافظات فى ظل ظروفها الموضوعية يمكن أن يكون معدل نموهـــا أعـــلى مـــن المعدل الحالى . كما لا يمكن وضع حلول لهذه المشاكل أو زيادة

معـــدلات التـــنمية إلا بدراســـة هذه المحافظات فى إطار ارتباطها وعلاقتها الاقتصادية والاجـــتماعية مـــع المحافظات الأخرى . ذلك أن بطبيعة قانون انفتاح الاقاليم فان من الضــــرورى أن تكون هناك علاقات متشابكة بين تلك المحافظات تختلف فى الكثافة أو الـــتعقيدات تـــبعاً للمســـافة بيـــنهم . وبدراسة المشاكل الاقليمية فى ضوء العلاقات والـــروابط الموجودة بصورة متكاملة مع الاخذ فى الاعتبار الموارد المتاحة ومراحل النمو الاقلـــيمى يمكن أن يقودنا ذلك إلى تقسيم الدولة إلى أقاليم كبرى macro regions الا أن تقســـيم الدولة إلى أقاليم كبرى يتطلب وجود بعض الشروط والمبادئ . وهذه الشـــروط والمـــبادئ أمـــر بديهى ، ذلك ان حدود الاقليم الوظيفى ذات صلة وثيقة بالنشـــاط الطبيعى من ناحية وبالهدف من انشائه من ناحية أخرى . وقد تناول التقسيم الاقلـــيمى العديد من الشروط مثل التجانس الاقتصادى والاجتماعى ، مثل نوع الموارد الطـــبيعية وشـــكل الهيكل الصناعى الاقليمى وكذلك نوع العلاقات الاجتماعية وأثر الانســـاب والاصـــول عـــلى عمليةالتنمية ... الخ . هذا بالإضافة الىالشروط المرتبطة بالظـــروف الجغرافية والتقسيمات الادارية للمجتمع ذلك أن اتفاق الحدود الجغرافية مع الحـــدود التخطيطية يساهم مساهمة فعالة فى الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التخطيط .

ويـــلعب حجـــم الاقليم دوراً كبيراً فى عملية التنمية ولذلك لابد من مراعاة حجـــم الاقلـــيم عـــند اجراء عملية التقسيم بحيث لا يكون من الكبر حيث لا يمكن الســـيطرة عليه أو الصغر حتى لا يعتمد فى تنميته على خارجه وكذلك حتى لا يمكن ان تضـــمن مشاركة كل الافراد المحليين . يضاف إلى كل ذلك ضرورة أن يشتمل الإقليم عـــلى مركز أو عدة مراكز تنموية تدفع عملية التنمية مع الأخذ فى الاعتبار خصوصية كل إقليم ونطاقات السكان به .

ومـــا يجب الإشارة إليه أن التخطيط الاقليمى بالرغم من أهميته ليس عصا سحرية يمكن عـــن طريقها حل كل المشاكل ، ولكن استخدامه يرتبط أساساً بمراحل نمو المجتمع ذاته

ويمكن النظر الى مراحل نمو المجتمع من وجهة النظر الإقليمية الى أربعة مراحل وفقاً لتقسيم فريدمان تختلف التطبيقات الاقليمية طبقاً لكل مرحلة من المراحل .

(أ) مرحلة ما قبل التصنيع Preindustrial :

وفى هذه المرحلة يكون الوضع الاقتصادى داخل المجتمع فى حالة تخلف وركود وتحتاج عملية التنمية الى اجراء دفعات تنموية واصلاح بعض الخلل الاقتصادى داخل المجتمع ولوضع قاعدة مادية وبشرية لإنطلاق عملية التنمية . وفى هذه الحالة فان الانتباه أو التركيز على مشكلة الحيز الاقتصادى غير ذات مغزى وبالذات أن الاقتصاد كله فى مراحله البدائية الاولى وموارده لم تتنافس فى الاستخدامات بعد . كما أن لم تظهر بعض التعقيدات الحضرية ، ولا مشاكل النقل والمواصلات ولا التعقيدات الصناعية ومشاكل بيئية ... الخ .

(ب) مرحلة التحول Transitional :

ويأخذ التخطيط الاقليمى دوره لعدة أسباب منها :

١. إعادة تنظيم الحيز المكانى وذلك لظهور بعض الصناعات ومشروعات البنية الاساسية بالاضافة الى محاولة استغلال الحيز المكانى الاستغلال الامثل وكذلك الموارد المتاحة والمحتملة .
٢. إعادة توزيع الانشطة بصورة أكثر عدالة حتى لا تظهر مستقبلاً الفوارق الاقليمية التى يمكن أن تعطل عملية التنمية ذاتها .

(ج) المرحلة الصناعية **Industrial** :

ويعتـــبر التخطيط الإقليمى وإعادة تنظيم الهيكل الحيزى على جانب كبير من الاهميـــة اذ انـــه فى هـــذه المرحـــلة تظهر آثار عملية التنمية ويحدث نوع من التطور الاجـــتماعى والاقتصـــادى مصاحباً للتطورات فى التكنولوجيا المستخدمة فى الصناعة وهـــذا يحتاج الى علاقات فنية جديدة مع البحث عن مزيد من الموارد الطبيعية والعمل عـــلى الاســـتغلال الامثل لحيز المكانى . وتظهر فى هذه المرحلة تطور كبير لبعض المدن فيصـــبح مراكز جذب يؤدى الى خلل فى الحيز المكانى . وكنتيجة لزيادة عملية التصنيع تظهـــر مناطق صناعية جديدة تستخدم تكنولوجيا جديدة تزيد من كمية الانتاج وتحقق ارباحـــاً أكبر وترتفع الاجور فيها عن المناطق التقليدية ، وبالتالى تظهر فى هذه المرحلة نوعين من المشاكل مطلوب ايجاد حلول لها مثل :

١. مشـــاكل الأقالـــيم المزدحمة التى يتركز فيها الانتاج والخدمات ومصادر الدخـــل وهى مناطق جذب تعانى من مشاكل داخلية تؤثر على عملية التنمية .
٢. مشـــاكل الأقاليم المتدهورة ، وهى الاقاليم التى كانت فى مراحل سابقة مـــتقدمة وأصابها التدهور نتيجة لعدم التجديد والتحديث التكنولوجى والفنى مما أدى الى صعوبة تغيير نمط الانتاج وثبات الهيكل الصناعى .

هـــذا بطـــبيعة الحـــال بجانب الاقاليم المتخلفة والتى لم تتأثر كثيراً بعمليـــات التصنيع والتـــنمية . وبذلـــك تظهر أهمية استخدام أسلوب التخطيط الاقليمى فى اعادة تنظيم الحيز المكانى .

(د) مرحلة ما بعد التصنيع **Postindustrial** :

ويـلعب التخطيط الاقليمى فى هذه المرحلة دوراً قد يكون مختلفاً عن المراحل السـابقة ولكن تطبيقاته تعتبر ذات أهمية كبيرة فى عملية التنمية اذ فى هذه المرحلة تزيد مرحـلة التحضـر وتظهر الهجرات العكسية من الحضر للريف بدلاً من الريف للحضر ويزيد التركيز على المشاكل البيئية وتنقيتها ومحاولة اعادة التوازن الحيزى والحفاظ على النمو الثابت والمنظم للاقاليم .

ومـن هـذا يتضح أن التخطيط الاقليمى يؤدى وظائف مختلفة مرتبطة بمرحلة التـنمية القومية والاقليمية . ولهذا فان تقسيم الحيز الجغرافى الى أقاليم اقتصادية أو أقاليم تخطيطيـة يرتبط بمرحلة النمو السائدة والتى يجب أن تكون قد تم تحديدها تماماً بواسطة المخططـين والدارسـين حتى يتمشى التقسيم مع وظائف الاقليم . أى أن التقسيم فى هـذه الحالـة ينبع من المشاكل المرتبطة بمرحلة التنمية على المستوى القومى والمستوى الحيـزى . وهنا يتبادر الى الذهن سؤال هل تم اخذ بعض الشروط والظروف السابقة عند تقسيم مصر الى أقاليم اقتصادية ؟ .

عمـلية التقسـيم ترتبط أيضاً بتحديد أهداف طويلة الأجل مطلوب تحقيقها لدفع عملية التنمية مستقبلاً وهذا ينبع من طبيعة التخطيط الاقليمى أصلاً . وبالنظر الى التخطيط بصفة عامة ونظام التخطيط فى مصر والمدى الزمنى للخطط المختلفة وبالذات فى المرحـلة الحاليـة يتضح أن ليس هناك دور واضح للتخطيط طويل الاجل ان كان هناك خطط خمسـية وخطط سنوية بنص القانون . فالخطط طويلة الاجل حيوية جداً لتطوير وسائل التنمية الاقليمية وكافية للتغيرات الهيكلية التى تأخذ أجلاً طويلاً هذا من ناحيـة ومن ناحية أخرى يأخذ التخطيط الاقليمى نمطاً وأسلوباً وهيكلاً يتفق والخطة القومية طويلة الأجل لكونه الوجه المكانى للخطة الاقتصادية .

نخـــرج من ذلك أن تقسيم الجمهورية فى غياب التخطيط طويل الأجل يؤدى إلى قصـــور عمـــلية التخطيط الاقليمى وحتى القومى ذاته . بالاضافة الى أن التقسيم فى غياب هذا النوع من التخطيط يزيد من المشاكل الأقليمية أكثر منه أداة لحلها .

كما أن عملية التقسيم الى أقاليم تخطيطية يتطلب المعرفة التامة لامكانيات كل الاقالـــيم الحاليـــة والمستقبلية وتحديد المشاكل المطلوب حلول لها والتى تختلف من أجل هـــذه الحـــلول ويتطـــلب هذا مسحاً شاملاً للارض أى للمحافظات لمعرفة مواردها الحقيقيـــة وامكانياتهـــا المادية الحالية والمستقبلية وكذلك الامكانيات البشـــرية والمالية الممكـــن استغلالها لصالح عملية تنمية المجتمع ، والســـؤال التقليدى هل هذا تم فعلاً فى تقسيم مصر الى أقاليم تخطيطية ؟

وعمومـــاً نخـــرج ممـــا سبق بتلخيص بعض الشروط الواجب أخذها فى الاعتبار عند التقسيم فى الاتى :

١. لابـــد مـــن تحديد الهدف او الأهداف من عملية التقسيم حتى يمكن وضع المعايير السليمة لتحقيق هذه الاهداف .
٢. لابـــد من وجود جيل من الخبراء فى التخطيط الإقليمى يمكن أن يشترك فى إجراء العمـــلية التخطيطية على المستوى القومى والاقليمى مع معرفة الامكانيات الاقليمية وخصائصها .
٣. أن مـــن لغات التخطيط الاقليمى ومن مستنداته الهامة وجود الخرائط اللازمة التى تصـــور الواقـــع وترسم خطوط المستقبل وهذا يتطلب تدريب مجموعات تعمل فى المجـــال التخطيطى لديها القدرة على رسم هذه الخرائط بكل انواعها بالاضافة الى تصوير الواقع للاقاليم واحتمالات المستقبل باستخدام المسح الجوى .
٤. مـــن الضـــرورى اجـــراء الدراسات والمسوحات الشاملة علىالحيز المأهول وغير المـــأهول لدراســـة احـــتمالات التوسع المستقبلى الذى يمكن أن يغير من خريطة التقسيم المتوقعة .

٥. مـــن الضرورى إجراء الدراسات الكثيفة لتحديد المشاكل الاقليمية ومراحل حلها الزمنية وتحديد تلك المشاكل التي يمكن أن تحل على مستوى الاقاليم الكبرى والتي لا يمكن حلها الا على المستوى القومي .

وفى ضـــوء التحليل السابق وتحديد بعض الشروط اللازمة لعملية التقسيم نجد أن تقســـيم جمهوريـــة مصر العربية الى أقاليم تخطيطية لم يتم على أسس سليمة . ذلك أنهـــا لم تأخذ فى الاعتبار سوى الظروف الجغرافية وبعض الملامح الاقتصادية فى صورتها البسيطة وتجاهلت الاتى :

١. الظروف الاقتصادية . وفقاً للمسموحات والدراسات العلمية الدقيقة لكل اقليم .
٢. الظروف الاجتماعية لكل إقليم من الأقاليم .
٣. مرحـــلة نمـــو كل من أقاليم الدولة و لم تأخذ فى الاعتبار كذلك مرحلة نمو المجتمع المصرى ذاته .
٤. ركـــزت على الحيز الاقتصادى و لم يتم التقسيم وفقاً للمنهج التخطيطي وبالتالى لم تـــأخذ بجديـــة مـــا يقـــرب من ٩٦ % من مساحة مصر الكلية التي تمثل مناطق صحراوية والتي يمكن أن تكون مناطق الجذب مستقبلاً .
٥. لم توضح الأهداف الاساسية من عملية التقسيم .

وممـــا يضـــعف مـــن قـــيمة التقسيم الحالى للجمهورية أنه إعتمد على حدود ادارية لـــلمحافظات قـــد تم تحديدهـــا منذ أواخر القرن الماضى – كما رأينا سابقاً فى هذه الدراســـة – مـــع حـــدوث بعـــض التغيرات سواء باضافة بعض المدن والقرى لبعض المحافظـــات أو العكـــس أو حـــتى تغيـــير بعض المسميات . إلا أنه من الدراسة المتأنية والـــنظرة الفاحصـــة يتضح أن هذا التقسيم الإدارى المعيب يعوق عملية التنمية . ولهذا يجـــب قـــبل إجـــراء عملية التقسيم الإقليمى لابد أن يسبقها إعادة التقسيم الإدارى للجمهورية وللمحافظات الحالية مما يسهل اجراء العملية الاقتصادية داخل المجتمع .

وأخـــيراً بالنظر الى القانون رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ وكذلك للقانون رقم ٤٣ لسنة ٧٩ نجد ان الفنيين وتبعهم فى ذلك واضعو القانون لديهم بعض اللبس فى مفاهيم التخطيط الاقليمى الأساسية . فمثلاً تنص المادة الاولى على أن " تقسيم جمهورية مصر العـــربية الى الاقاليم الاقتصادية والاقاليم التخطيطية " . إذ من المفروض أن المناطق التى تجـــرى عـــليها أنشطة اقتصادية واجتماعية ومستوطنات بشرية تدخل فى اطار الاقاليم الاقتصـــادية . وبهـــذا المفهـــوم فان المحافظات حتى فى اطار تقسيمها الادارى يمكن أن يطـــلق عليها أقاليم اقتصادية دون اى خلل فى المفاهيم العلمية . ولهذا كان من الواجب مـــن الـــناحية العلمية أن يطلق على الاقاليم الكبرى الثمانية بعد اجراء عملية التقسيم الاقالـــيم التخطيطية لارتباطها بالهدف من التقسيم ذاته . وبصرف النظر عن النواحى العمـــلية كـــان يجب أن يطلق المسمى بما يتمشى مع الهدف من انشاء هيئات التخطيط الاقلـــيمى الـــثمانية الـــتى انشئت فى كل اقليم من الاقاليم ، اذ جاء بالمادة الثالثة من القـــانون فى تحديـــد اختصاصات هذه الهيئات " الاعداد للتخطيط الاقليمى ... " هذا طـــبعاً بجـــانب غيرها من الاختصاصات التى سبق الاشارة اليها فى أجزاء سابقة منهذه الدراسة .

....

ثانيا : بعض المشاكل التى تواجه التخطيط الاقليمى فى مصر :

تواجـــه عمـــلية التخطيط الحيزى والاقليمى فى العالم بصفة عامة ومصر بصفة خاصـــة كثير من المشاكل التى وضعت التخطيط الاقليمى فيما يشبه الازمة فى الوقت الحاضر .

١ . أزمة التخطيط الاقليمى بصفة عامة :

بالـــرغم مــــن النمو السريع لعلم التخطيط الإقليمى والحيزى خلال الفترة بين الحـــرب العالميـــة الاولى والـــثانية ، الا أن هذا النمو لا يعتمد على الادوات التحليلية الخاصـــة بـــه ومن ثم استعانة بالادوات التى كانت مستخدمة فى تخطيط المدن بالاضافة الى أدوات التحليل الاقتصادى العام .

ففـــى الولايـــات المتحدة على سبيل المثال اهتم علماء التخطيط الاقليمى من أمـــثال والـــتر إيـــزارد W. Isard ، ادجار هوفر E.Hoover وموسس Moses وسميث D. Smith ووليم الونصو W. Alonso وجون فريدمان G. Friedmann ومـــور وبترســـون Moor and Peterson وتيـــبوت Tiebout وغيرهم كثيرون باجـــراء التحـــليلات الاقليمية مستخدمين الى حد كبير نفس الاساليب التى تستخدم عـــلى المســـتوى الكـــلى وبالذات فى المراحل الاولى من تطور هذا العلم . وقد حاول الـــبعض منهم ومن المدرسة الإنجليزيةمن أمثال ريتشاردسون H.Richardson ومن المـــدارس الاوربيـــة المختـــلفة بناء نماذج على المستوى المحلى والاقليمى وعلى مستوى الولايـــة معـــتمدين فى ذلك على النماذج الكنـــزية بهدف تطبيقها على الاقتصاديات الجزئية . ومن المرجح ان هناك سببين أساسيين خلف استخدامهم لهذا النموذج :

١ .كان النموذج الكنـــزى قد أصبح معروفاً تماماً للاقتصاديين ويمكنهم التعامل معه بسهولة وفهم عميق .

٢ . أن التحـــليل الكـــنـــزى كـــان ومازال له مكان تقليدى هام كأداة تحليلية على المســـتوى القومـــى تســـاعد فى وضع السياســـات الاقتصـــادية وبالتالى كان هناك تصـــور هـــو أن النماذج على المستوى الاقليمى يمكن ان تبنى كمثيلاتها على المستوى القومى .

الا أن ذلك أدى الى وجود قصور فى أدوات التحليل الاقليمى من ناحية أدت الى تعطيـــل أى تطـــور فى أدوات التحليل الاقليمى من ناحية أخرى . وعموماً هناك اســـباب عديـــدة تؤكـــد اعتقادنا بان أدوات التحليل الكنـــزى على المستوى الكلى قاصرة على التعبير عن المشاكل الاقليمية منها :

أ- أن تعاملـــنا مع الاقاليم هو تعامل مع وحدات أو أجزاء من المجتمع كل منها له خصائصه وتخصصه وسماته الخاصة .

ب- أن الـــنموذج الكـــنـــزى على المستوى القومى قد يؤدى دوره فى تحليلات الاقتصـــاد القومـــى بصرف النظر عن الانتقادات التى قد تكون موجهة إليه . فهـــذا الـــنموذج يعطـــى بعض المؤشرات للسياسات الخاصة بالضرائب ، أو الانفـــاق الكـــلى ، الاســـتثمار الكـــلى ، الطلب الكلى ، والعرض الكلى ، والانفـــاق الحكومـــى ، والتبادل الدولى على المستوى القومى خلال الزمن . بيـــنما تـــأخذ هذه المتغيرات صور تحكمها القوانين والقواعد المحلية أى تلك القوانـــين الاقتصادية المرتبطة بالمكان . وتظهر الصعوبة عموماً فى الكيفية التى يمكـــن بهـــا ربط مؤشرات زمنية بأخرى مكانية لم تضع لها النظرية الكنـــزية حلاً بل لم تأخذها فى الاعتبار أصلاً.

ج- أن حسابات النمو الإقليمى قد تحكمها أصول القاعدة الاقتصادية التى تعتمد على التبادل بين الاقاليم وهى قاعدة ذات خصائص محلية ، بينما حســـابات النمو داخل المجتمع قد تلعب فيها عناصر خارجية يمكن حسابها بصورة أكثر وضوح ودقة .

د- حتى البيانات الخاصة بالمتغيـــرات الاقتصادية — بالرغم من قصورها فى كثير من الدول النـــامية — إلا أن بعضها متـــاح بل منتظم صدوره دورياً وبالتالى يكون الى حد ما سهولة إجراء الحسابات القومية على المستوى الكلى . الا ان مشـــكلة توافر البيـــانات والخاصة بالمتغيرات الاقتصادية تصدم دوماً المخطط

الاقليمى لصعوبة تواجدها وبالتالى يصعب اجراء الحسابات الاقليمية . ولهذا ظهـرت أغـلب الـنماذج التى اعتمدت على النموذج الكنـزى هى نماذج تجريدية أكثر
منها تطبيقية وبالتالى لا يمكن إعتبارها أداة من ادوات التحليـل الاقليمى يمكن ان تساعد المخططين فى حل بعض المشاكل الاقليمية بقدر ما هى اداة يمكن أن يستفيد منها الباحث فى عرض بعض المشاكل البحثية .

كمـا أن المرحلة الأولى من مراحل نمو علم التنمية الإقليمية لم يكن تعريفه أو أهدافه قد أصبحت بالوضوح الكافى . لذلك فقد كان التركيز على التخطيط الإقليمى يعـنى الاسـتخدامات الاقتصادية للارض بمعنى البحث عن توطن المشروعات . وهذا يعـنى ان مـدارس التخطيط الاقليمى سواء كانت الاقتصادية او الجغرافية أستخدمت نمطاً ساكناً يتعلق بتخصيص الموارد . وعموماً فان المدرسة الغربية – بما فيها أمريكا – اهـتمت فى النصف الثانى من القرن العشرين بالدراسات النظرية أكثر منها بالأدوات التحليلية الاقليمية الخالصة التى تساعد فى تغيير الواقع الاقليمى .
وبالـرغم من وجود دراسات نظرية جيدة قد خرجت من الدول الغربية والشرقية الا ان كـل الدراسـات لم تحدد القوانين التى تحكم العملية الاقتصادية الاقليمية وبذلك لم تجـد السلطات التى تهتم بعملية التنمية الادوات المناسبة التى تساعدها على مراقبة توزيع العمليات الاقتصادية والسكان حيزياً .

٢- بعض المشاكل التى تواجه التخطيط الاقليمى فى مصر :

وبالـرغم مـن وجود النظرية التى أشرنا اليها على المستوى الدولى فإنه عند التطـبيق توجد مشاكل اخرى خاصة لارتباطها بنمط التنمية السائد داخل المجتمعات . والمشـاكل الـتى تواجه عملية التنمية الاقليمية فى مصر عديدة ولها خصوصياتها . وقد

يـــرجع ذلـــك الى حداثة عهد استخدام هذا الأسلوب من أساليب التخطيط كاداة من الادوات الـــتي تســـاعد على زيادة معدلات التنمية وتقليل الفوارق بين أجزاء المجتمع المختـــلفة وترشيد استخدام الحيز الجغرافى . كما أن حداثة العهد بالاخذ بهذا الاسلوب والعمـــق التاريخى باستخدام الادارة المحلية قد أدى الى اختلاط المعانى بين كلمة تخطيط مـــع كلمة ادارة فاصبح التمييز وغير واضح بصورة كافية للفرق بين التخطيط الاقليمى والحيـــزى . وبـــين الادارة المحلية أو ما يطلق عليه الحكم المحلى . يضاف الى ذلك وما ينـــبع مـــن حداثـــة استخدام أسلوب التخطيط الاقليمى غياب الكوادر المدربة الفاهمة والواعية لإجراء عملية التخطيط الحيزى Spatial planning على المستوى الإقليمى والقومى .

وعـــلى وجه العموم يمكن تقسيم المشاكل التى تواجه عملية التخطيط الحيزى والإقلـــيمى إلى عديد من التقسيمات منها ما هو مرتبط من النواحى القانونية والادارية والتنظـــيميـــة ومـــنها ما هو مرتبط بالنواحى الفنية بعملية التخطيط الحيزى والاقليمى ذاتـــه . وعموماً يمكن الاشارة الى بعض من مشاكل تطبيق التخطيط الاقليمى فى مصر على النحو التالى :

١. نجد عدم توافر كوادر التخطيط الإقليمى على المستوى المركزى أو الاقليمى . كذلـــك على مستوى المجالس الشعبية المحلية . أو يجب أن يتوافر ثلاث أنواع من الكوادر هي :

أ. مخططين اقليميين . ب. اخصائيين اقليميين . ج. فنيين .

٢. عـــدم توافـــر الـــبيانات والمعلومات التى تساعد على اجراء عملية التخطيط الحيـــزى والاقلـــيمى وكذلـــك عـــدم توافـــر نظـــام جديـــد للمعلومات Information System يـــؤدى لانســـيابها بين الوحدات الاقليمية على المستوى الافقى – والوحدات المركزية – على المستوى الرأسى .

٣. عدم ملاءمة التقسيم الحالى للاقاليم مع الامكانيات التخطيطية المتاحة.

بالإضـــافة إلى المشاكل السابقة هناك مشاكل أخرى يرى الباحث أنها لم تطرق من قبل يود التركيز عليها نظراً لارتباطها بنواحى فنية لعملية التخطيط ذاتها نذكر منها الاتى :

أ- عدم توافر التحديد الواضح للغات التخطيط المختلفة التى يمكن التعامل بها .
ب- قصور مفهوم التخطيط الاقليمى فى القوانين الصادرة .
ج- عدم التنسيق الواضح بين الخطط على المستوى الأفقى والرأسى .
د- غيـــاب الدراســـات العلمية فى مجالات التخطيط الاقليمى والحيزى على المستوى القومى والاقليمى .

(ب) عدم التحديد الواضح لمفاهيم التخطيط :

عـــندما يكـــون هـــناك نظام اقتصادى يعتمد تطوره على التخطيط فإن الأمر يتطـــلب وجـــود ارتباط واضح بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وأهداف تنمية الحيـــز المكانى Spatial إلا أن هناك صعوبة فى تحديد هذه الأهداف وكذلك علاقاتها ببعضـــها وبالذات إذا كان هناك دور للبعد المكانى وباستعراضنا للأهداف الثلاثة المشار إليها يتضح أن :

١. الاهـــداف الاجـــتماعية يمكن تحديدها عن طريق الاحتياجات الاساسية وقيم المجـــتمع والعلاقـــات الاجتماعية السائدة . ويعتمد تقييم هذه الأهداف على وجهـــات الـــنظر الاجتماعية والظروف السياسية السائدة ومسئولية وضعها كـــأهداف تخطيطية تقع على عاتق مؤسسات التخطيط مع بعض المؤسسات المعـــنية بذلـــك ، أمـــا قرارات اتخاذها كمؤشرات تعتبر مئولية الســـلطات السياســـية . ولكن تحقيق هذه الاهداف من عدمه يعتمد فى المقام الاول على المـــتاح مـــن الامكانيـــات الاقتصادية ونتائج تحقيق هذه الاهداف قد تقاس بمقاييس كمية أو مقاييس وصفية .

٢. الاهـــداف الاقتصادية وهى أسهل نسبياً فى وضعها من الاهداف الاجتماعية نظراً لامكانية التعبير عنها كمياً وبأساليب مختلفة .

٣. وبالـــنظر للأهـــداف الحيـــزية نجد أنها تشمل كلاً من الاهداف الاقتصادية والاجـــتماعية على المستوى الاقليمى والتى تخضع لمقاييس مختلفة من تلك التى توضـــع بهـــا على المستوى القومى ، بل فى بعض الاحيان يكون هناك تناقض بين هذه الاهداف على المستوى القومى والمستوى الاقليمى .

ومـــن الملاحظ ان الاهداف السابقة ذات طبيعة مختلفة كما ان هذه الاهداف ذات علاقـــات تؤثـــر كل منها على الاخر تأثيراً مباشراً أو حتى غير مباشر ، وفى كثير مـــن الاحيان يتطلب تحليلها معاً فى وقت واحد . بالاضافة الى ذلك فان كلاً من هذه الاهـــداف يخضـــع لعـــلم له كيانه المتعارف عليه وبالتالى له لغته ومعاييره الخاصة به . وهناك تنشأ الصعوبة عند ترجمة هذه الاهداف كلٌ الى الاخرى والتى قد تكون مكملة أو منافســـة أو حتى متعارضة مع بعضها البعض . وليس هذا فحسب ، بل ان لكل من الخطط الاجتماعية والاقتصادية والحيزية أدواتها الخاصة بها والمختلفة عن بعضها البعض بطبيعتها ، فعلى سبيل المثال :

١. الـــتخطيط الحيـــزى طويـــل المـــدى قـــد يكـــون أطول زمناً من التخطيط الاقتصـــــادى ، كمـــا ان التخطيط الحيزى قد يختلف فى بعض جوانبه عن نظـــرة الـــتخطيط الاقتصـــادى ، كما يعتمد فى تفسير كثير من علاقاته على الخـــرائط والـــتى لابـــد وأن تعبر عن الاهداف الاقتصادية والاجتماعية بكل أنواعها .

٢. والـــتخطيط الاجـــتماعى يرتبط بمعايير كيفية أكثر منها معايير كمية بالإضافة الى أنـــه الى حد كبير تخطيط متوسط المدى لأنه من الصعب التنبؤ بالتغيرات الاجـــتماعية فى الاجـــل الطويل ، وإذا ما تحدثنا عن اللغات وبالذات لغات

الـــتخطيط فانـــنا نجد أن لها حروفها الهجائية التى تستخدم كأداة للتعبير عنها وتفسير مدلولاتها .

ومن لغات التخطيط الاتى :

١. اللغة الحضارية التى تتعامل بها فى الحياة وتستخدم فى وضع معان وصفية .
٢. لغـــة الأرقام وهى للتعبير عن كثير من المدلولات وقد تكون فى شكل جداول ومؤشرات طبقاً لطريقة الحساب المستخدمة .
٣. لغـــة الرســـوم فى شكل منحنيات أو أشكال هندسية أو خرائط يمكنها التعبير عن اللغات الاخرى سواء كانت اللغة الحاضرية او الرقمية .
٤. المفاهيم والمدلولات Terms and concepts التى تعبر عن كل هدف من الأهـــداف الثلاثة وترجع مشكلة اللغات التخطيطية المستخدمة فى ان كلاً من الخطط الاقتصادية والاجتماعية والحيزية تستخدم على الاقل لغة واحدة وعدة لغـــات قد لا تكون كلها متطابقة مع غيرها . ومن المفروض فى نهاية الأمر أن يمثـــلوا شـــكلاً واحداً متكاملاً يتمثل فى الخطة الاقتصادية أو الخطة الحيزية . ويـــؤدى هـــذا الامر بالذات إلى صعوبات أمام المخطط وعند تطبيق الخطط وإجراء المقارنات والتقييم .

وإن كـــان فى مصـــر قد استقرت كثير من المفاهيم التخطيطية ، فإنه قد آن الأوان فى وضـــع وتثبيت المصطلحات التى يتفق عليها المخططون وبالذات مصطلحات التخطيط الحيزى والاقليمى .

(ج) قصور مفهوم التخطيط المكانى :

حتى الحرب العالمية الثانية لم يكن للتخطيط الاقليمى أسس ثابتة متعارف عليها كما هو عليه الان ، فالامر قد تطور من مجرد دراسات التخطيط للمدن والاهتمام بالكثافات السكانية والتكتلات الصناعية Industrial agglomeration الى التطور الحضرى الذى اهتم بالمشاكل داخل المدن . الا أن التطور الحضرى قد أخذ بعداً جديداً آخر وهو دراسة مشاكله فى ظل وجود علاقات بين المدن بعضها وعلاقات المناطق الحضارية بالمناطق الريفية ، أى فيما يخرج من النطاق الادارى والتنظيمى والواحد الى عدة نطاقات ادارية وتنظيمية متعددة .

هذا الامر — بطبيعة الحال - جعل هناك نظرة أشمل ترتبط بتطور التجمعات السكانية وعلاقاتها بموقعها عبر الزمان ليس فقط على مساحة محدودة تقيم عليها مجموعة من السكان والانشطة ، ولكن بالنسبة للمجتمع ككل . هذه النظرة الأشمل للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية ساعدت على ما يطلق عليه العلم الاقليمى والحيزى .

ونتيجة لتطور العلم الاقليمى والحيزى فقد تطورت معه مساحة الاهتمامات والاهداف التى أصبح يغطيها . ويبدو ذلك التطور من انتقال الانتباه من مجرد الاهتمام بالنواحى الفنية والمادية لشكل المدينة وما يربطها بعلاقات النقل والمواصلات إلى الاهتمام أيضاً بالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية . ففى الحالة الأولى كان الاهتمام ينصب على ما يسمى تخطيط مدينة - أو مدن — أما الحالة الثانية هى التى تظهر فيها النواحى الاقتصادية والاجتماعية وترجمتها فى شكل فنى مادى ملموس الى تخطيط التنمية الحيزية على مستوى الدولة ككل التى تتمثل وحدتها المكانية فيما يطلق عليها الأقاليم . ومن المتعارف عليه أن خطة التنمية الحيزية هى الصورة الجغرافية أو المقطع العرضى الجغرافى لخطة التنمية الاقتصادية المستهدفة للدولة .

ولكن ماذا يفيد استخدام المفهوم الحيزى فى عملية التنمية المكانية ؟

فى الواقــع إن المفهوم الحيزى أشمل وأكبر من المفهوم الاقليمى فما الأقاليم إلا مــناطق اقتصــادية قائمة على الحيز الجغرافى الكلى للمجتمع . بمعنى أن هناك مفهوماً يطــلق عــليه الحيــز أو الرقعة الكلية للدولة والتى تتم عليها عملية التخطيط من أجل تنميــتها . وبذلــك يقســم الى وحــدات أصغر تطلق عليها أقاليم الا أننا نلاحظ ان المشروع المصرى لسبب ما قد تجاهل المفهوم الفنى للتخطيط الحيزى بالرغم من تركيزه عــلى الــتخطيط الاقليمى فى الفصل الثالث من الباب الاول للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الخاص بنظام الحكم المحلى (المواد من ٧ — ٩) إذ نص على الآتى مادة ٧ : تقسم جمهورية مصر العربية إلى أقاليم ... الخ .

مادة ٨ : ينشأ بكل إقليم اقتصادى لجنة عليا للتخطيط الاقليمى ... الخ .

ولكــن ضرورة التركيز على المفهوم التخطيط الحيزى Spatial planning يظهر أهميته فى الآتى :

أ- إمكانية ادارة الانشطة الاقتصادية بما يتلاءم مع النظام التخطيطى ككل .

ب- يمكــن اعتبار التخطيط الحيزى كقاعدة أساسية لوضع السياسات الاقتصادية للحيز المكانى للدولة ككل .

ج- التخطيط الحيزى يعتبر المرآه التى تعكس الواقع الفعلى على أرض المجتمع الامر الــذى يساعد على وجود معلومات أمام المستثمرين فى المناطق التى قد تكون مجهولــة امامهم من قبل ويؤدى ذلك الى جعل تلك المناطق نقاط جذب تحقق تنمية المجتمع وتعود بالربح على المستثمرين وفى نفس الوقت فان الخطة الحيزية تعكس الصورة الحقيقية لكل المجتمع أمام المخطط المركزى وتمكنه من التعاون مع المخططين الاقليميين .

د- أن تجاهل المخطط المصــرى للتخطيط الحيــزى عكس أثره على التركيز على

المـــناطق المأهولـــة الـــتى تمثل حوالى ٤ % من المساحة الكلية فتجاهل بذلك مناطق اخرى يمكن أن تدخل فى عملية التنمية وتزيد من سرعة تطور المجتمع .

ومـــن المفيـــد ان نشير هنا إلى أن نتجاهل التخطيط الحيزى Spatial planning قد أدى فى المقـــابل إلى قصـــور فى نظـــام التخطيط الإقليمى . فنجاح التخطيط الإقليمى يتطلب وجود نظام تخطيطى على الوجه التالى :

١. خطـــة التنميـــة الحيزية للمجتمع ككل وهى خطة حســـب التعريف طويلة المدى (تصل الى حوالى ثلاثون عاماً قادماً) .
٢. خطط اقليمية على مستوى كل اقليم ذات علاقات متشابكة فى اطار الخطة الحيزية.
٣. خطط المحليات والمدن وتوابعها .

ويلاحـــظ ان هـــناك فروقاً واضحة ومميزة بين أنواع الخطط المشار اليها يمكن توضيحها فيما يلى :

(١) الخطة الحيزية :

وهـــى حســـب التعريف خطة طويلة الأجل تعطى الصورة الكلية للمجتمع وتحديـــد ديـــناميات عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخلة وبالذات فيما يتعلق بمســـتوى الدخـــل وتوزيعه . وهى تمثل المقطع الطولى للمجتمع الذى يصف صورته الراســـية المتمثـــلة فى العلاقـــات الراســـية تبعاً للقطاعات والفروع الانتاجية والخدمية المختـــلفة . هى فى نفس الوقت تمثل المقطع الافقى الجغرافى الذى تتم عليه عملية إنشاء الدخـــل وتوزيعـــه . وعموماً الخطة القومية المثلى هى التى تحقق التناسق بين الاعتبارات

الرأســية (القطاعيــة) والاعتبارات الأفقية (الحيزية والاقليمية) التى تستطيع ترجمة الاهداف المختلفة فى شكل واحد متناسق .

(٢) الخطة الإقليمية :

والخطــة الاقلــيمية حســب الــتعريف وثيقة الصلة بالخطة الحيزية . فالخطة الإقلــيمية تعمــل أساساً لمجموعة من المحافظات وتسمى الخطة فى هذه الحالة الإقليمية لإقلــيم معــين أو لمجموعــات مــن المحافظات يطلق عليها الاقاليم الكبرى Macro regions وبهــذا المفهوم فان الخطة الاقليمية تعتبر جزء من الخطة الحيزية مطبقة على جزء أقل من الدولة وأكبر من مجرد تجمع سكانى أو محافظة من المحافظات .
ومحــتويات الخطــة الاقليمية تحمل الملامح الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية للمناطق المختــلفة وتعكس فى نفس الوقت احتياجات مجتمعات هذه المناطق أى انها تحدد الدور المرسوم لكل اقليم ولذلك فان عملية التنسيق بين الخطط الاقليمية منفردة تعتبر ضرورة لابــد مــنها لاحداث عملية التنمية فى اطار التخطيط الحيزى . وما يجب التنبيه اليه انه ليــس مــن الضرورى أن تحدث تنمية متوازنة فى كل أقاليم الدولة وبالذات فى الأجل القصير ويرجع ذلك لاختلاف مراحل التنمية داخل الاقاليم والقدرات الاستعابية لها .

(٣) الخطط المحلية :

هــى الخطــط الــتى تعد على مستوى المركز او المدينة والقرى وتعتمد هذه الخطــط كمثيلاتها من الخطط الاخرى على الدراسات المعدة لهذا الغرض وكذلك على الخطــط الاقلــيمية ذاتهــا . والملامح الاساسية لاهداف هذه الخطط بجانب الاهداف الاخــرى – هو تحديد استخدامات الارض بين الزراعة والصناعة والخدمات والمحلات

التجارية والمباني المختلفة ومشروعات البنية الأساسية ... الخ . ومن أهداف هذه الخطط أيضاً تنسيق الوظائف بين الخدمات العامة واحتياجات السكان والتنمية .

ومن هذا نرى المشرع المصرى ولاسباب فنية قد تجاهل الدور الأساسى الذى يمكن أن يلعبه نظام الخطط الحيزية عند وضع مشاريع القوانين . ولهذا ظهرت الخطط الاقليمية غير معبرة عن الواقع الحى لاحتياجات المجتمع الامر الذى يصعب معه تنفيذ هذه الخطط أو حتى متابعة هذا التنفيذ . وقد آن الأوان أن يتدارك المشرع المصرى والمؤسسات التخطيطية هذا الوضع ويوجد نوع من النظام التخطيطى للحيز المكانى بأبعاده الثلاث (حيز الدولة ككل -- الاقاليم - المدن والقرى) وتحديد العلاقات بصورة واضحة لكل نوع من أنواع الخطط . وهذا يتطلب بطبيعة الحال اعادة النظر تماماً فى الاساليب الحالية والطرق المستخدمة فى التخطيط الاقليمى فى مصر وبالذات من النواحى الفنية لهذه العملية بالاضافة الى ضرورة ادخال نظام التخطيط طويل الاجل .

(د) عدم التنسيق بين الخطط :

ترتب على تجاهل وجود نظام التخطيط الحيزى وجود مشاكل كثيرة فى تطبيق نظام التخطيط الاقليمى فى مصر أدى الى قصور دوره الحقيقى فى تحقيق الاهداف المرجوة . وهذا بالذات يعكس قصور العملية التخطيطية فى مصر اذ أن التنسيق بين الخطط الاقتصادية يرتبط أساساً بنظام التخطيط السائد فى المجتمع كما أن الاخير يرتبط من جهة أخرى بنظام إدارة الاقتصاد القومى ككل . وفى الحقيقة فان النزول بالخطة القومية إلى المستوى الاقليمى له معنى كبير ؛ لارتباط ذلك باتجاهات سياسيات التنمية بل ويعكس نوع النظام السياسى ومدى اهتمامه بالمجموعات السكانية أينما كانوا أو ما يطلق عليها الديمقراطية فى مناقشة القرارات واتخاذها .

فعـــدم التنســـيق بين الخطط يؤدى إلى نوع من عدم التوافق والانسجام بين ما تحتويه تـــلك الخطط من بنود مثل ايجاد التوازن بين النواحى النقدية والعينية وايجاد التوازن بين الانتاج والخدمات وبين الاهداف ووسائل تحقيقها .

أمـــا عمـــلية التنسيق التى تقوم بها الخطط الاقليمية فهى تلعب دوراً كبيراً فى العملية التخطيطية ككل .

فـــبجانب مـــا تؤديـــه تلك الخطط من مساعدات فى وضع الاهداف ومحاولات حل المشـــاكل المطروحة تلعب دوراً بارزاً فى التنســـيق الافقى (على المستوى الحيزى) مع مـــا تحـــتويه من فروع مختلفة للانشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمات (المستوى الرأسى) يعنى ذلك أن هذه الخطط تعمل على إيجاد توليفة بين الاهداف المختلفة على المستويين الرأسى والافقى . عموماً هذا ما تجاهله واصفوا قوانين التخطيط الاقليمى فى مصر .

وفى مصـــر يـــرجع القصور الذى يواجه عمل تلك الخطط كأداة من ادوات التنســـيق هو عدم ملاءمة الهيكل التنظيمى الذى تعمل فى اطاره . ولهذا يمكن القول أن مـــا تواجهه مصر اليوم من مشاكل تخطيطية يرجع فى أحد جوانبه الى عدم القدرة على التنسيق الذى يعود الى عدم كفاية التخطيط الاقتصادى وعدم ملائمة الهيكل التنظيمى والمؤسســـى بما يتلاءم واحتياجات وضع الخطط من ناحية ومن العلاقات غير المتوازنة بين الهيكل الاقليمى والقطاعى للاقتصاد من ناحية أخرى وتتأثر عملية التنسيق بعاملين هما :

أ- أهداف عملية التنسيق .

ب- مستويات عملية التنسيق .

(أ) الاهداف الاساسية لعملية التنسيق :

ترجع صعوبة تنسيق العمليات الاقتصادية إلى أن هذه العمليات تتم بواسطة وحدات مختلفة وفى نفس الوقت على مستويات تنظيمية مختلفة أيضاً . وهذه المستويات المختلفة لها ظروفها الخاصة بها والتى قد تؤدى أن لا يؤخذ أى مستوى من المستويات فى الحسبان ظروف المستويات الاخرى فى بعض الاحيان قد لا تراعى بعض المشروعات احتياجات المجتمع نظراً لتضارب المصالح والاهداف ، فعلى سبيل المثال فان بعض المشروعات تركز أساساً على الربح فقط دون النظر للاعتبارات الاخرى داخل المجتمع مثل توفير سلعة معينة بسعر معين مقبول من فئات معينة وفى أوقات محددة .

وتعمل وظيفة التنسيق إلى إلغاء أى اتجاهات للتناقض ووجود ظروف أكثر ملاءمة لتحقيق أفضل النتائج من استخدام الموارد المتاحة . ويمكن إجمال الاهداف من عملية التنسيق فى الآتى :

- تحقيق الاهداف المخططة بأقل تكلفة ممكنة وفى الوقت المناسب .
- إزالة التناقضات التى توجد بين الوحدات الاقتصادية .
- وضع اقتراحات الحلول التى تهدف إلى زيادة كفاءة النشاط الاقتصادى .
- العمل على تكامل الأهداف المخططة على المستوى المركزى مع الأهداف المخططة على المستوى الاقليمى .

وتلعب المجالس الشعبية فى هذا المجال دوراً هاماً فى عملية التنسق بين الأهداف ووسائل تحقيقها داخل الاقليم من خلال تناول العديد من المشاكل مثل :

مشكلة المعروض من الموارد الاولية ، وعوامل الانتاج المختلفة ، والمطلوب من المنتجات النهائية للمشروعات ، مشكلة التخزين ، واحتياجات النقل والمواصلات ،

وعمليات التنفيذ ، والتعليم ، والنوادى الاجتماعية ، وعلاقة كل ذلك بأهداف مرحلة التنمية داخل الاقاليم والمحافظات فى اطار الخطة الحيزية القومية .

وفى الواقـــع فإن عملية التنسيق تتم على أى مستوى من مستويات التخطيط فهـــى تتم على المستوى المركزى وكذلك على المستوى الاقليمى واحتياجاتنا إلى عملية التنســـيق هذه فى المجتمع المصرى على درجة كبيرة من الاهمية وبالذات بعد الاتجاهات الحديـــثة فى عملية تسيير نشاط الوحدات الاقتصادية (قطاع عام ، وخاص ، وتعاونى أو مشترك) بعيداً عن السيطرة الكاملة للنشاط الحكومى المركزى . ذلك أن البعد عن المركـــزية فى ادارة الاقتصاد القومى تتطلب زيادة كفاءة نشاط التنسيق بهدف الاسراع فى تحقيـــق الاهـــداف عن طريق إنشاء أفضل وسائل الربط بين الوحدات الاقتصادية المختـــلفة لايجاد ايقاع متناسق بين الاهداف المختلفة ووسائل تحقيقها . وعلى هذا فان نشـــاط التنسيق لا يشمل فقط التنسيق بين أدوات ربط الانشطة وبعضها ، ولكن أيضاً توليفـــة الأهـــداف ذاتهـــا والمؤسســـات الاقتصـــادية مع هدف زيادة كفاءة النشاط الاقتصـــادى من أجل تحقيق التنمية المتوازنة بين مكونات فروع النشاط القطاعى والحيز المكانى .

ولكـــن القوانين والقرارات الجمهورية الصادرة والخاصة بنظام الحكم المحلى فى مصـــر تجاهـــلت دور التنســـيق فى المادة ١٢ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والتى تحدد اختصاصـــات المجـــالس الشعبية المحلية للمحافظات . وبالرغم من التعديلات التى تمت عـــلى القـــانون المشار إليه بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ، الا أن هذه التعديلات لم تشـــير الى وظيفـــة التنســـيق بالرغم من أن المادة ١٢ أشارت الى عديد من الوظائف الاخرى مثل :

- وظيفة الاشراف على تنفيذ الخطط الخاصة بالتنمية المحلية .
- وظيفة المتابعة .

كمـــا أشارت المادة ١٣ من القانون المعدل حددت اختصاصات المجلس الشعبى المحلى لـــلمحافظة بعمـــلية الاشـــراف والرقابة على المجالس الشعبية المحلية الاخرى الاقل فى المســـتويات التنظيمية . معنى ذلك أنه لم يتنبه المشروع والفنيين الى اهمية هذه الوظائف ودورهـــا فى ادارةالعمـــلية التخطيطية ولهذا لابد من التركيز عند تعديل القانون على إضـــافة وتحديـــد نطـــاق وظيفـــة التنسيق لما لها من أهمية فى ادارة الاقتصاد الاقليمى والحيزى .

(ب) مستويات عملية التنسيق :

فى ظـــل الأخذ بمبدأ التخطيط الحيزى أى التخطيط الذى يأخذ فى اعتباره كل المستويات ابتداء من التخطيط على المستوى الاقليمى وانتهاء بالتخطط على المستويات الأخرى ، يلاحظ أن عملية التنسيق تتم على مستويين هما :

١. المستوى الرأسى القطاعى : والذى يتمثل فى التنسيق بين الوحدات الاقتصادية على المستويات المختلفة من الادارة ويلاحظ هنا أن حجم وظيفة التنسيق يرتبط بعاملين :

- المستوى الذى تتم عنده عملية التنسيق .
- نظام الادارة الموجودة .

ويجـــب التنويه أن التنسيق تختلف تبعاً للمركزية أو اللامركزية فى اتخاذ القرارات. ففى الحالـــة الاولى تكون عملية التنسيق مفروضة ، أما فى الحالة الثانية تكون عملية مشاركة بين المستويات المختلفة ، ويلعب التنسيق على المستوى الرأسى دوراً كبيراً وتجاهل هذا الدور ويجعل عملية التنسيق مع المستوى الافقى (الاقليمى) عملية غير ذى أهمية .

٢. المســـتوى الافقـــى (الاقليمى) : وهذا النوع يؤدى دوره على المجال الحيزى أى يغطى الانشطة على مساحة جغرافية معينة قد تكون اقليم أو محافظة أو فى المحليات .

ومـــا يجـــب الـــتأكيد عليه أن عملية التنسيق تبدأ أولاً عن طريق المجالس الشعبية على مســـتوى المحافظـــات . ويظهر دور تلك المجالس عند التنسيق بين المشروعات القومية الواردة بالخطة والتى أدوات تنفيذها بين السلطات المركزية وبين متطلبات توطنها على أرض الاقلـــيم . فقـــد يتطلب توطن تلك المشروعات موارد طبيعية أو سلع خدمات يقـــوم بإنتاجها الإقليم . معنى هذا أنه من الضرورى من أجل تيسير أعمال المشروعات القوميـــة التنسيق بينها وبين المشروعات الإقليمية التى قد تمدها بالموارد الأساسية للعملية الإنتاجية .

فقانونيـــاً وعمـــلياً هناك فصل بين المشروعات المركزية والمشروعات المحلية . ولذلـــك فـــان درجـــة إخضـــاع المشروعات المختلفة لسلطات المجالس الشعبية ليس بالضـــرورة له شـــكل موحـــد بـــل يختـــلف حسب كون المشروع قومى أو محلى . فالمشـــروعات الـــتى تشملها الخطة الاقليمية تخضع لسلطات المجالس الشعبية والتى من المفـــروض أن يكـــون لديهـــا الادوات الكافية والمعلومات لاتخاذ القرارات فى الوقت المناســـب . ومـــن ناحيـــة أخـــرى فان المجالس الشعبية المحلية ليس لديها القدرة ولا الســـلطات للاشـــراف عـــلى المشـــروعات القومية التى تخضع بالضرورة للسلطات المركزية .

وبالـــرغم من الفصل بين السلطات فى تنفيذ المشروعات القومية والمحلية الا أن الـــنوع الاول مـــن المشـــروعات له تأثير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المحـــلية . وهذا فى حد ذاته يدعو بل يؤكد على ضرورة وأهمية عملية التنسيق لتحقيق كـــل الاهـــداف القومية والمحلية المطلوبة وكذلك تحقيق التوازن الحيزى داخل المجتمع والحفاظ على البيئة المحلية .

(ج) غياب الدراسات العلمية فى مجالات التخطيط الحيزى والاقليمى :

تعتمد عملية التخطيط — أياً كان هذا التخطيط — على العديد من الدراسات والبحوث للدرجة التى ذهب فيها بعض الكتاب إلى تعريف الخطة بأنه بحث مطلوب اثبات فروضه العلمية فى الواقع العلمى . فإذا لم تكن هناك بحوث ودراسات علمية من النواحى الاقتصادية والاجتماعية فإنه يصبح من الصعب أن يعترف المرء بوجود تخطيط فى المجتمع .

وفى مصر وبالرغم من الجهود الذى يبذلها مركز التخطيط الاقليمى بمعهد التخطيط والمجالس القومية الخطيطية وبعض الجامعات الاقليمية الا انه لاتوجد حتى الان الدراسات الكافية والمستمرة التى تساعد فى عملية التخطيط الحيزى والاقليمى . ومن المفروض أن تتميز هذه الدراسات بالآتى :

١. أن لا تكون دراسات أكاديمية تقليدية فقط ولكن دراسات تأخذ فى اعتبارها تعقيدات وتشابكات الواقع الفعلى للمجتمع .
٢. ضرورة ارتباط الدراسات بالواقع الفعلى المعتمدة فى نفس الوقت فى تحليلها على النظريات العلمية ، ويفيد ذلك فى الآتى :
   أ- حل المشاكل بطرق علمية ومنطقية .
   ب- إيجاد نظرية خاصة بالواقع المصرى ونابعة من ظروفه الخاصة .
٣. قابلية البحوث للتطبيق بحيث تتناسب مع المفاهيم السائدة والهيكل الادارى الموجود بكل ظروفه وامكانيات العاملين فى حقل التخطيط بصفة عامة على مستوى الاقاليم ، وفى نفس الوقت تعمل على رفع كفاءتهم ومهاراتهم التخطيطية .

وحـــتى يمكن أن يتم ذلك فان الامر يتطلب حشد الامكانيات العلمية والتنفيذية الرفيعة وهـــى مـــتوفرة بالمجـــتمع ، داخل اطار مؤسسى لتقديم المشورة الصحيحة للعاملين فى المجال التخطيطى والتنفيذى على المستوى الحيزى والإقليمى .

ومـــن المقـــترح أن تُضـــاف شعبة أو مركز فى أكاديمية البحث العلمى يهتم بالدراسات والبحوث الحيزية والإقليمية . وعلى العموم فإن الامر يتطلب إجراء العديد من الدراسات نشير إلى بعضها فيما يلى :

- دراسات عن كل إقليم .
- دراســـات عن كل الأقاليم ونوع الانشـــطة الاقتصادية والاجتماعية التى يمارسها السكان .
- دراسات لتحديد التخصص الاقليمى داخل المجتمع المصرى وشكل الاصول الرأسمالية ونوعها وتوزيعها اقليمياً .
- دراسات متعلقة بالشكل والمفاهيم القانونية للحكم المحلى والادارة المحلية .
- دراســـات لتطوير أعداد الخطط الاقليمية على المســـتوى الاقليمى والمحلى والمستوى المركزى .
- دراســـات عن المشـــاكل الحضرية والتطور الحضرى واتجاهاته المســـتقبلية وكذلك المشاكل الريفية (اقتصادية واجتماعية) بالاقاليم المختلفة .
- دراسات عن النقل والمواصلات سواء داخل الأقاليم أو ربط الأقاليم وبعضها البعض .
- دراســـات عن مشـــروعات البنية الأساسية (اقتصادية واجتماعية) المتاحة والمطلوبة وكذلك التوازن بينها وبين عملية التنمية الاقليمية .
- دراسات عن المشاكل الزراعية والصناعية .
- دراسات التوطن الصناعى واختيار الموقع .
- دراسات تتعلق بتحديد التقسيم الإقليمى الأمثل خلال مرحلة التنمية الحالية

مع الوضـــع فى الاعتبار أن التقســـيم الاقليمى ليس ثابتاً ولكن يتغير وفقاً لمراحل عملية التنمية واحتياجاتها .

- دراسات لإعادة تقسيم المحافظات إدارياً بما يتمشى واحتياجات التنمية .

وهـــناك قائمة كبيرة من البحوث المطلوب اجرائها لا يتسع لها المجال هنا ، بالاضافة الى الدراســـات والـــبحوث المطـــلوبة ، فـــان الامر يتطلب اجراء المسوحات الاقتصادية والاجـــتماعية لتحديد كميات وأنواع الموارد الطبيعية بجميع أنواعها المتاحة والمحتملة مع حساب كميات المخزون فيها . كذلك المسح الجوى لتحديد أثر التوسع العمرانى على حساب الرقعة الزراعية الخضراء فى مصر .

هـــذه العمـــليات من دراسات ومسوحات مختلفة وغيرها يتطلب بكل تأكيد تضـــافر كـــل الجهـــود سواء على المستوى المركزى أو على المستوى المحلى ويتطلب مشاركة جميع الهيئات العلمية داخل المجتمع .

....

الفصل الرابع

التخطيط الإقليمى السكانى

- مقدمة

- أولاً : تقدير السكان والتنبؤ بهم .

- ثانياً : خصائص السكان :

١. المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية والهجرة .

٢. التركيب العمرى والنوعى .

٣. الحالة المدنية والتركيب الأسرى .

٤. التركيب التعليمى .

٥. التركيب الاقتصادى .

***

التخطيط الاقليمى السكانى

تعطــى دراســة الســكان مؤشــراً لما ستكون عليه الأرض المخصصة للإســكان فى المســتقبل . وتشــمل هذه الدراسة تقدير عدد سكان المدينة فى الوقت الحاضر والتنبؤ بعددهــم (فى المستقبل) حتى نهاية الفترة التخطيطية التى تتراوح بين ٢٠ — ٢٥ سنة ، ثم تتــناول الدراسة بعد ذلك كل ما يتعلق بخواص هؤلاء السكان من مواليد ووفيات وزيــادة طبيعية وتوزيعهم حسب النوع والسن والنواحى الاجتماعية والتعليم والنشاط الاقتصادى والهجرة ودخل الاسرة وتوزيع أوجه الانفاق .

أولاً : تقدير عدد السكان والتنبؤ بهم

يجــرى تقدير عدد سكان المدينة الحالى بعدة طرق أهمها تعديل الارقام الاخيرة لآخــر احصــاء تم على أساس اضافة عدد المواليد الجدد الى آخر احصاء وطرح عدد الوفيــات . كما تشمل عملية التقدير زيادة أو نقص السكان نتيجة عمليات الهجرة من والى المديــنة وملاحظــة الحوادث الهامة التى حدثت وأثرت على نمو المدينة مثل اضافة أحياء جديدة أو إقامة معسكرات أو أنشطة جديدة لم تكن موجودة من قبل .

ويقدر تعداد سكان المدينة فى الوقت الحالى كالآتى :

١. السكان المدنيين حسب آخر إحصاء .
٢. الــزيادة الطــبيعية الناتجة عن زيادة عدد المواليد عن الوفيات من آخر إحصاء حسب البيانات .
٣. تقدير الهجرة فى نفس المدة الاخيرة .
٤. نقص السكان نتيجة للتجنيد العسكرى فى الفترة الاخيرة .
٥. تقدير السكان المدنيين الحاليين وهو عبارة عن مجموع (١ + ٢ + ٣ + ٤).

٦. القوات العسكرية التى جدت بالمنطقة .

٧. تقدير السكان الحالى (٥ + ٦) .

وتوجـــد عدة طرق للتنبؤ بعدد السكان حتى نهاية الفترة التخطيطية وبعض هذه الطرق لازال تحت الاختبار — ومن هذه الطرق :

الطريقة الاولى :

(أســـهل طـــريقة) وهى عبارة عن رسم بيانى لسلسلة الاحصاءات الماضية لســـكان المدينة ثم مد هذا المنحنى بعد آخر بيان احصائى — وتعمل هذه الطريقة على ورق مربعات . ويعد هذا المنحنى بطريقة آلية . واستعمال هذه الطريقة قليل ولا تنتفع بهـــا معظـــم المدن حيث تفترض هذه الطريقة أن القوى التى أثرت على نمو المدينة فى الماضـــى هـــى نفس القوى التى ستؤثر عليها فى المستقبل . أى أنها أهملت التغيرات التى ســـتحدث فى مجال عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى الدولة والاقليم والمدينة موضوع الدراسة .

الطريقة الثانية :

وهـــى رســـم مـــنحنى بيانى لسكان المدينة حتى آخر إحصاء ثم الاستفادة من بعـــض المنحـــنيات البيانية لبعض المدن المماثلة لهذه المدينة والتى كان عدد سكانها منذ ٢٠ أو ٣٠ عامـــاً ممـــاثلاً لعدد سكان المدينة موضوع الدراسة فى الوقت الحاضر فيمد مـــنحنى بيانى لسكان المدينة موضوع الدراسة موازياً لمنحنى المدن المماثلة حتى نهاية مدة التنـــبؤ ثم تقديـــر الســـكان حتى نهاية هذه المدة . وهذه الطريقة أيضاً لا يصح قبولها بســـهولة لانهـــا تفترض أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية التى ستؤثر على عمليات التـــنمية فى المســـتقبل عـــلى المدينة موضوع الدراسة هى نفسها التى أثرت فى الماضى

وبــنفس القــوة عــلى المدن المماثلة كما تفترض هذه الطريقة وجود تماثل بين المدينة والمدن الاخرى والحقيقة أنه لا توجد مدينتان متشابهتان .

الطريقة الثالثة :

وهــى أفضــل مــن السابقتين فى عملية التنبؤ حيث تجرى العملية من خلال خطــوات ومراحل لتقدير سكان وحدة جغرافية أكبر مثل تقدير سكان الدولة كلها أو المحافظــة التى تقع فيها المدينة موضوع الدراسة فى الوقت الحاضر ثم تقدير حجم سكان هــذه الوحدات الجغرافية والذى يمكن ان تصل اليه فى المستقبل . ثم تحديد نسبة سكان المديــنة الى ســكان الوحدة الجغرافية الكبرى فى التعدادات السابقة وعن طريق النسبة والتناسب يمكن التنبؤ بعدد سكان المدينة فى العشرين أو الثلاثين سنة المقبلة .
وســنتناول التنــبؤات الخاصة بالقوى العاملة هذه بتفصيل أكثر حيث تعتبر من أحسن الطرق فى التنبؤ بالقوى العاملة فى المستقبل .

الطريقة الرابعة :

وهــى أكثر تفصيلاً حيث أنها موضوعة أساساً على أن نمو أى مدينة أو تجمع حضــرى يقوم على أساس ثلاث مصادر : الزيادة الطبيعية للسكان — الهجرة الصافية — ضــم أجــزاء جديــدة للمدينة . والزيادة الطبيعية للسكان يمكن حصرها من واقع الــبيانات والسجلات والاحصائيات الرسمية — وكذلك ضم بعض التجمعات السكنية الى المديــنة — والــباقى فى زيــادة السكان فى كل فترة دورية يمثل الهجرة الصافية ، وبالنســبة للمســتقبل يمكــن التنبؤ يالزيادة الطبيعية المحتملة للسكان كما يمكن التنبؤ بالــتجمعات الســكنية المحتمل ضمها الى المدينة أما الهجرة المتوقعة فى المستقبل فيمكن التنــبؤ بهــا على أساس النشاط الاقتصادى فى المدينة مع الاخذ فى الاعتبار الاتجاهات

القوميـــة والاقليمية . واجمالى الثلاثة هو سكان المدينة فى المستقبل . وأصعب ما فى هذه الـــتقديرات هو حساب الهجرة الصافية والتى تعتمد على فرص العمالة التى تجذب أهل الـــريف . ويحتاج هذا الى تحليل القاعدة الاقتصادية للمدينة واتجاهات التنمية الصناعية والتجارية فى المستقبل .

ثانياً : خواص السكان :

١- المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية :

المواليد والوفيات هما العاملان الأساسيان اللذان يتوقف عليهما زيادة أو نقص الســـكان الطـــبيعى . فتنتج الزيادة الطبيعية من الفرق بين المواليد والوفيات أى زيادة المواليـــد عـــن الوفيات .والنقص عبارة عن زيادة الوفيات عن المواليد . وتعتبر الزيادة الطبيعية أحد المشاكل الهامة التى تواجه هذا العصر .

وتعتـــبر عملية التعرف على نسبة المواليد والوفيات من العمليات الهامة فى مجال الـــتخطيط فمـــنها يمكـــن للمخطط تقدير الزيادة فى عدد السكان والتنبؤ بعددهم فى المســـتقبل . وبـــناء عـــلى تحديد عدد السكان يمكن وضع الخطط الخاصة بمشروعات الاسكان والخدمات العمة كالمدارس والمستشفيات ومشروعات مياه الشرب والصرف الصـــحى والكهرباء ووسائل النقل . وكذا يمكن تحديد مناطق الامتداد الطبيعى للمدينة وتحديد مساحة ونسبة كل استعمال .

كمـــا أنـــه فى تقدير عدد السكان الحالى يمكن معرفة مدى كفاءة الخدمات العامة التعليمية والثقافية والصحية والترفيهية وغيرها من الخدمات الاخرى الموجودة فى الوقت الحاضر وهل هى كافية أم تحتاج إلى مزيد من الكفاءة والتوسعة .

٢- التركيب العمرى النوعى :

توجـد فى البيانات الإحصائية جداول تحدد فترات السن والنوع (أو ما يسمى الهرم السكانى) وهو توزيع السكان حسب فئات السن المتفق عليها مسبقاً قبل اجراء الاحصاء وغالباً ما تستعمل الفترات الخمسية وهى :

أقل من خمس سنوات ، ٥- ، ١٠- ، ١٥- ، ٢٠- ، ٢٥- ، ٣٠- ، ٣٥- ، ٤٠- ، وهكذا .

ويوضح جدول (٢) الآتى توزيع السكان فى مدينة أمريكية تعداد سكانها ١٢٠ ألف نسمة حسب فئات السن .

تعتبر البيانات الخاصة بتوزيع السكان حسب فئات السن من البيانات الهامة التى يجب دراستها دراسة وافية للوقوف على معدلات الزيادة والنقص فى كل الاعمار ومعرفة الهيكل العم للسكان والقوى العاملة .

فكلما زادت نسبة منطقة الوسط (من ١٥ — ٦٥ سنة) كلما دل ذلك على زيادة عدد السكان الذين هم فى سن العمل . وتصل هذه النسبة الى حوالى ٦٧ % من اجمالى عدد السكان فى الدول الصناعية بما لا تتعدى ٥٥ % فى الدول النامية وهذا يعكس زيادة قاعدة الهرم فى الدول الاخيرة وبمعنى آخر زيادة نسبة عدد الاولاد الصغار الذين هم فى سن ١٥ سنة . فتصل نسبة تعداد هؤلاء الاولاد فى الدول النامية الى حوالى ٤٠ % من مجموع السكان يقابلها حوالى ٥ % فى الدول الصناعية . والطفل منذ ولادته حتى يصبح عاملاً منتجاً يكون عبئاً على الاسرة يستنفذ جزءاً كبيراً من طاقتها وتحتاج مثل هذه الدول النامية الى مزيد من الخدمات العامة .

ويلاحظ أن قاعدة الهرم السكانى فى مصر كبيرة بمعنى أن نسبة الاولاد والصغار (أقل من ١٥ سنة) كبيرة بينما يوضح الشكل اللاحق توزيع السكان فى انجلترا فى الفترة من ١٨٧١ — ١٩٧٠ ، ويتضح من هذا الشكل مدى تطور شكل

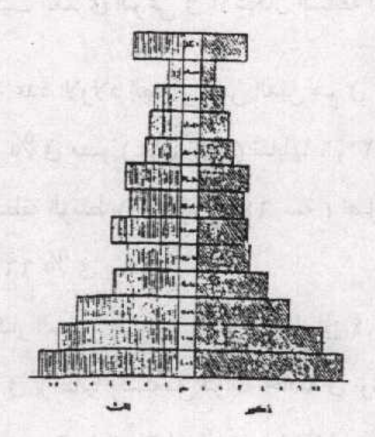
الهرم السكانى على مر التاريخ فيلاحظ أن قاعدة الهرم كانت كبيرة عام ١٨٧١ (مثل مصر) وبمرور الزمن صغرت القاعدة وكبرت منطقة الوسط .

جدول (٢)

توزيع السكان حسب فئات السن فى مدينة أمريكية تعدادها ١٢٠ ألف نسمة ...

العمر	السكان	النسبة المئوية
أقل من ٥ سنوات	١٢٣٦٠	١٠,٣ %
٥ — ٩	١٢١٢٠	١٠,١
١٠ — ١٤	١١٤٠٠	٩,٥
١٥ — ١٩	٩٤٨٠	٧,٩
٢٠ — ٢٤	٧٤٤٠	٦,٢
٢٥ — ٢٩	٧٠٨٠	٥,٩
٣٠ — ٣٤	٧٣٢٠	٦,١
٣٥ — ٣٩	٧٦٨٠	٦,٤
٤٠ — ٤٤	٧٢٠٠	٦,٠
٤٥ — ٤٩	٧٢٠٠	٦.٠
٥٠ — ٥٤	٦٧٢٠	٥,٦
٥٥ — ٥٩	٦١٢٠	٥,١
٦٠ — ٦٤	٥٠٤٠	٤,٢
٦٥ — ٦٩	٤٥٦٠	٣,٨
٧٠ — ٧٤	٣٦٠٠	٣,٠
أكثر من ٧٥	٤٦٨٠	٣,٩
الاجمالى	١٢٠٠٠٠	١٠٠ %

توزيع السكان في مصر حسب فئات السن والنوع ١٩٦٠م



توزيع السكان في انجلترا حسب فئات السن والنوع

١٨٩١ ١٩٢١ ١٩٦٠ ١٩٧٠

ويلاحظ على التركيب العمرى النوعى فى الأشكال السابقة الحقائق الآتية :

أ. أن نسـبة عدد الاولاد الصغار السن الذين هم فى سن أقل من ١٥ سنة تصل الى ٤٢,٧ % فى مصر (دول نامية) تقابلها ٢٢,٦ % (دول متقدمة) .

ب. أن نسبة منطقة الوسط (بين ١٥ — ٦٤ سنة) تصل الى ٥٣,٨ % فى مصر يقابلها ٦٦,٦ % فى بريطانيا.

ج. أن نسبة كبار السن (٦٥ سنة فاكثر) تصل الى ٢,٤ % فى الهند يقابلها ١٠,٨ % فى بريطانيا وتستعمل فترات خاصة فى توزيع السكان مثل أقل من ٦ سنوات و ٦-١١ و ١٢-١٤ و ١٥-١٧ وذلك للاستفادة منها فى تقدير عدد الاطفال الذين هم فى سن مراحل التعليم الابتدائى والاعدادى والثانوى وذلك عندما يكون نظام التعليم فى الدولة ٦ ابتدائى و ٣ اعدادى و ٣ ثانوى . كما يمكن تقسيم السكان الى تقسيمات فرعية أخرى يمكن من خلالها معرفة عدد الاطفال بنين وبنات الذين هم فى سن الحضانة ٢,٥-٤ سنوات والذين هم فى سن روضة الأطفال ٥ سنوات .

ويوضـح جـدول (٤) الآتـى نسبة الأطفال للأعمار المتعلقة بالتعليم فى بعض الدول الصناعية والنامية :

ويتضـح من هذا الجدول مدى التفاوت الكبير بين نسبة تعداد هؤلاء الأولاد فى الـدول المـتقدمة والـدول النامية وما يترتب على ذلك من خدمات . فمثلاً يصل الأولاد الذيـن هم فى مرحلة التعليم الابتدائى فى بعض الدول الصناعية ٩٠ تلميذاً لكل ١٠٠٠ ألف من السكان يقابلها ١٥٠ تلميذاً فى بعض الدول النامية .

جدول (٣) نسبة الأطفال للأعمار المتعلقة بالتعليم فى بعض الدول الصناعية والنامية

البيـــــان	الأطفال / ١٠٠٠ من السكان	
	فى بعض الدول الصناعية	فى بعض الدول النامية
الحضانة ٢,٥ — ٤ سنة	٣٨	٤٥
روضة أطفال ٥ سنة	١٥	٢٠
مدرسة إبتدائية ٦ — ١١	٩٠	١٥٠
مدرسة إعدادية ١٢ — ١٤مدرسة	٤٥	٦٠
ثانوية ١٥ — ١٧	٤٠	٥٥

الحالة المدنية والتركيب الاسرى :

تشـــمل دراسة السكان أيضاً الزواج والطلاق وحجم الاسرة . وتؤثر عمليات الـــزواج فى معـــدلات الزيادة السكانية فكلما زادت معدلات الزواج بوجه عام زادت معهـــا معـــدلات الزيادة الطبيعية للسكان مع الاخذ فى الاعتبار أن هذه الزيادة مرتبطة بمقـــدار مـــا ينـــتجه الـــزوجان من أطفال . ولا شك أن الديانة والتقاليد والعادات الاجـــتماعية والاميـــة لها أثر كبير على هذه الزيادة . ودراسة الزواج والطلاق تعطى فكـــرة لـــلمخطط عن الحالة الاجتماعية لسكان المدينة وعدد المتزوجين بها . والأسرة كمـــا هو معروف هى الخلية الأولى فى المجتمع وهى أساس المجتمع ككل ويجب دراسة الاســـرة مـــن ناحيـــة الحجم والتكوين والعادات والتقاليد . ويفيد هذا فى تحديد عدد الوحـــدات الســـكنية اللازمة حسب حجم الاسرة بجانب حالتها الاقتصادية فى الوقت الحاضر وفى المستقبل .

كما تفيد فى تقدير حجم الخدمات العامة التى تحتاجها الاسرة .

ويوضح جدول (٥) الآتى توزيع السكان حسب حجم الاسرة فى كل من مصر والولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٦٠ .

ويتضح من هذا الجدول أن حجم الأسر التى يصل عدد أفرادها ٤ فأقل تمثل ٧٩,١ % (أى حوالى ٨٠ %) من اجمالى عدد الاسر فى الولايات المتحدة بينما لاتمثل هذه النسبة أكثر من ٤٧,١ % من مجموع الاسر فى مصر. وهذه البيانات هامة حيث تستعمل فى تحديد مساحة الوحدات السكنية المختلفة وتقدير مساحة الارض اللازمة للاغراض السكنية .

جدول (٤) توزيع السكان حسب حجم الأسرة فى كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية

حجم الأسرة	النسبة المئوية فى مصر	النسبة المئوية فى الولايات المتحدة
فرد	٨,١٨ %	٧,٠ %
٢	١١,٩٣	٣٤,١
٣	١٢,٩٨	٢٠,١
٤	١٣,٩٩ (٤٧,٠٨)	١٧,٩ (٧٩,١)
٥	١٣,٩٣	١٠,٨
٦	١٢,٥٣	٥,٤
٧	٩,٩٨	١,٩
٨ فاكثر	١٦,٤٨	٢,٨
	١٠٠ %	١٠٠ %

ويوضح جدول (٥) الآتى توزيع السكان حسب حجم الأسرة فى مدينة أمريكية تعدادها ١٢٠,٠٠٠ نسمة :

جدول (٥) توزيع السكان حسب حجم الأسرة فى مدينة أمريكية تعدادها ١٢٠ ألف نسمة

حجم الأسرة	عدد الأسر	السكان	% النسبة المئوية للسكان
فرد	٨٤٠٠	٨٤٠٠	٧,٠ %
٢	٢٠٤٦٠	٤٠٩٢٠	٣٤,١
٣	٨٠٤٠	٢٤١٢٠	٢٠,١
٤	٥٣٧٠	٢١٤٨٠	١٧,٩
٥	٢٥٠٢	١٢٩٦٠	١٠,٨
٦	١٠٨٠	٦٤٨٠	٥,٤
٧	٣٢٤	٢٢٨٠	١,٩
٨ فأكثر	٤٢٠	٣٣٦٠	٢,٨
الإجمالى	٤٦٦٨٦	١٢٠,٠٠٠	١٠٠ %

التركيب التعليمى :

تصنيف سكان المدينة حسب الحالة التعليمية عبارة عن توزيع السكان الذين يزيد عمرهم عن ١٠ سنوات مثلاً من الامى الى الدكتوراه أى :

أمى – يقرأ فقط – يقرأ ويكتب – مؤهل أقل من متوسط – مؤهل متوسط – أقل من الدرجة الجامعية الاولى – الدرجة الجامعية الاولى – دبلوم ممتاز – ماجستير – دكتوراه .

ومـــن هـــذا التقسيم يمكن معرفة الحالة التعليمية لسكان المدينة بشكل عام . ومعـــرفة مستوى التعليم له دور كبير فى التخطيط . فزيادة نسبة الامية وتفشى الجهل يـــدل عـــلى تخـــلف المجتمع وأنه مجتمع مستهلك ويحتاج إلى شوط طويل فى عمليات التـــنمية ونوعيـــة خاصـــة مـــن الخدمـــات حيث تغلب على مثل هذا المجتمع حرف وصـــناعات معيـــنة مثل الصناعات الحرفية واليدوية بعكس المجتمع المتقدم الذى تسوده الـــثقافة والتعليم وتغلب عليه الصناعات الحديثة . كما تفيد معرفة الاميين من الجنسين فى تقدير حجم مشروعات محو الأمية اللازمة لمواجهة تفشى الجهل بين الأفراد .

٥- التركيب الاقتصادى ومستوى المعيشة :

تصـــنيف ســـكان المديـــنة حسب النشاط عبارة عن توزيع السكان حسب الأنشطة التى يعيشون عليها

- وتقسم هذه الأنشطة بعدة تقسيمات منها :

أ. أنشطة الزراعة والغابات والصيد .

ب. المناجم والمحاجر .

ج.الصناعات التحويلية .

د. التشييد والبناء .

ه. الكهرباء والغاز والمياه وجمع القمامة والمجارى .

و. التجارة .

ز. النقل والمواصلات .

- كما يقسم السكان حسب المهن التى يعملون فيها الى :

أ. أصحاب مهن علمية .

ب. مشتغلون بأعمال الكتابة .

ج. مشتغلون بأعمال البيع .

د. مشتغلون بأعمال الزراعة والصيد .

ه. مشتغلون بالمحاجر .

و. مشتغلون بأعمال النقل والمواصلات .

ز. مشتغلون بالخدمات الرياضية .

ح. أصحاب حرف وصناع .

ط. لا مهن لهم .

ومن النشاط والمهن يمكن معرفة نوعية سكان المدينة . ويتأثر النشاط والمهن بموقع التجمع وطبيعته ونوعيته . فالمدن الساحلية مثلاً تكون المهن الغالبة للسكان هى الصيد والملاحة والتجارة والترفيه لخدمة السائحين والصناعات التى تعتمد على البحر . والمجتمع الحضرى غالباً ما يكون النشاط السائد فيه هو التجارة والصناعات الحديثة ولاسيما الصناعات الثقيلة . وبمعنى آخر يتميز سكان المجتمعات الحضرية بالتصنيع والخدمات . وتقاس درجة التحضر — حيث أن مراحل التطور العالمى تبدأ بالنشاط الزراعى ثم الصناعى ثم الخدمات . ويلاحظ أن أكبر نسبة من سكان الدول الصناعية تعيش على الخدمات يليها الصناعة يليها العاملون فى الزراعة بعكس سكان الدول النامية .

الهجرة :

يقصد بالهجرة انتقال الانسان أو مجموعة من السكان من مكان إلى آخر . والهجرة قد تكون خارجية أى انتقال السكان من دولة الى دولة أخرى أو داخلية أو انتقال الانسان من مكان الى آخر داخل نفس الدولة . وتتمثل ظاهرة الهجرة الداخلية بصورة واضحة فى الهجرة المستمرة من الريف الى الحضر ويرجع ذلك

لعـــدة أســـباب مـــنها السعى وراء فرص العمل والبحث عن مستوى معيشة أفضل . وتعتـــبر الهجرة أحد العوامل المؤثرة على زيادة السكان وخاصة فى المدن الكبرى حيث تعتبر فى المرتبة الثانية بعد الزيادة الطبيعية للسكان .

وتمـــثل الهجـــرة لمخطـــط المدينة فى أغلب الأحيان مشكلة كبيرة لأنها هجرة عشـــوائية غـــير مخططة أو منظمة . وبهذا فهى غالباً ما تؤثر على المعدلات التخطيطية المحســـوبة لاســـتعمالات الأرض المختلفة علاوة على اختلاف عادات وتقاليد المهاجر حيـــث تكـــون مختلفة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية عندما يهاجر أهل الريف الى الحضـــر . ويؤثر هذا بالطبع على طبيعة التخطيط من حيث السكان والخدمات والمرافق العامة .

لهـــذا يجـــب دراسة مناطق الطرد وأحجام الهجرة واتجاهاتها وأسبابها ومعرفة مـــدى امكانيـــة استغلالها كاحد العوامل الهامة فى عمليات التنمية سواء على مستوى الاقلـــيم أو الدولـــة ككـــل كما يجب دراسة مناطق الجذب ومعرفة مدى قدرتها على الاستيعاب بحيث يهاجر اليها العدد المناسب .

ويعتـــبر مســـتوى المعيشة عاملاً هاماً فى مجال تخطيط المدن ولاسيما فى مجال الطـــلب عـــلى الاسكان ونوعياته (اسكان اقتصادى – متوسط – فوق المتوسط – فاخـــر) وتعتـــبر البيانات الخاصة بدخل الاسرة وتوزيع هذا الدخل على أوجه الإنفاق المختلفة بيانات ضرورية .

وتشمل هذه البيانات :

أ. إجمالى عدد الأسر وتوزيعها حسب الحجم والدخل .

ب. الدخل الكلى للاسرة ومصادره .

ج. أوجه الإنفاق أو الصرف (شهرياً – أو سنوياً) على :

١. الاستهلاك الجارى (الطعام والوقود وأدوات النظافة والاضاءة ...) .
٢. الإنفاق على السـلع الاستهلاكية المعمرة (الملابس — السـيارات — الثلاجات ...) .
٣. الإنفاق على الخدمات (الطبية — التعليمية — الثقافية — الترفيهية ...)

....

الفصل الخامس

تخطيط القوى العاملة

- أولاً : الأسس النظرية للتخطيط للقوى العاملة .
- ثانياً : إحصاءات العمالة والبطالة .
- ثالثاً : تحليل إحصاءات البطالة فى مصر .
- رابعاً : أسباب البطالة ومقترحات لحل المشكلة .

***

أولاً : الاسس النظرية للتخطيط للعمالة :

القـوى العامـلة هى احدى وحدات القياس الهامة التى يقاس بها مدى حيوية النشـاط بالمديـنة . كمـا أنها فى نفس الوقت وحدة تفيد فى تحديد الارض المطلوب اسـتعمالها لمختلف الانشطة الحضرية . وتخدم التنبؤات الخاصة بالقوى العاملة فى مجال تخطيط إستعمال الأرض أساسيين هما :

١. توفـير المعلومات التى تهم الدراسات السكانية والتى تستخدم فى تقدير المساحات المطلوبة للاستعمالات السكنية والخدمات العامة لسكان المدينة.

٢. توفـير المقيـاس الـلازم لحساب مساحة الارض المطلوبة للاستعمالات التجارية والصناعية .

ويذكـر دائماً فى مجال الدراسات السكانية أن الهجرة عاملاً هاماً متغيراً يؤثر على نمو سـكان الحضـر . ولـما كان من الممكن تنظيم الهجرة واتجاهها ووضع قواعد لها عن طـريق الـتحكم فى توفـير فرص عمالة فان التنبؤ بالقوى العاملة يوفر لنا وسيلة هامة لقياس الهجرة ومدى تأثيرها على نمو السكان وعلى اتجاهات نموها فى ارض الحضر .

أمـا بالنسبة الى أن دراسة القوى توفر مقياساً سليماً لقياس متطلبات الارض اللازمـة للاستعمالات التجارية والصناعية . وعند تحديد أرض الحضر لتقدير المساحة اللازمـة للاسـتعمالات الـتجارية والصناعية يوضع أسـاس وضع معدلات (كثافة عماليـة) تلائم المنطقة التى تجرى فيها الدراسة . ويعبر عن هذه الكثافة بالآتى : عدد عمال الصناعة / فدان أو عدد الامتار المربعة / عامل فى الصناعة أو عدد الامتار المربعة مـن مسـاحة الارضـيات / عامل فى التجارة . وبقسمة عدد العمال فى النشاط على كـثافة العمل فى هذا النشاط تنتج مساحة الارض اللازمة لهذا النشاط . ويعتبر تقسيم الانشـطة الصناعية والتجارية تقديراً لمساحة الارضيات للادوار المتكررة للمبنى أولاً ثم حساب مساحة الارض بعد ذلك .

وتوجـد فى كـثير من الدول سلسلة من الاحصائيات الخاصة بالقوة العاملة وتختـلف هذه السلسة من دولة لأخرى كما تختلف نوعية البيانات الموجودة بها حسب مـدى تقـدم الدولـة فى مجال الدراسات الاحصائية فيوجد فى كثير من دول العالم احصـائيات عـن العاملين فى الانشطة الصناعية والتجارية والخدمات والزراعة . كما توجـد احصـائيات عن الاجور والدخل والادخار وعدد المنشآت . وبالطبع يختلف مسـتوى تجميع هذه البيانات فبعضها يجمع على مستوى الدولة وبعضها على مستوى الاقليم وبعضها يجمع على مستوى المدينة أو القرية .

وللتنـبؤ بالقوى العاملة فى المستقبل فى المدينة موضوع الدراسة يوجد نوعان أساسيان من الطرق هما التحليلية والطرق المختصرة :

وتجـرى عمـلية التنـبؤ فى الطرق التحليلية على أساس أنها تحليل للتغيرات الاساسية الرئيسـية الـتى تحدد العمالة فى كل صورها المختلفة وتستعمل فى هذه الطرق العلاقة الآتية :

$$\text{القوى العاملة} = \frac{\text{اجمالى المخرجات (لكل الانشطة)}}{\text{اجمالى مخرجات العامل (جميع ما ينتجه العامل فى فترة محدودة)}}$$

أمـا الطـرق المختصرة فهى أكثر شيوعاً وتستعمل فى هذه الطرق سلسلة أو أكـثر مـن سلاسل احصائيات العمالة مباشرة . ويظهر من هذا أن الطرق المختصرة أسـهل الطـرق التحليلية فى تطبيقها كما أنها تستغرق وقتاً أقل . وكلا من الطريقتين تحـتاج الى نقطـة بداية وهى تقدير العمالة فى المستقبل لمساحة أكبر من مساحة المدينة مـثل الاقلـيم أو الدولة وبمجرد تحديد نقطة البداية فان كلاً من الطريقتين (التحليلية والمختصـرة) تسـتخدم اجـراءات التصحيح والنسب كوسيلة لربط هذه التقديرات بمنطقة الحضر موضوع الدراسة .

ولما كانت تنبؤات القوى العاملة تستخدم فى مجالات مختلفة (مثل تقدير عدد السـكان وتقدير المساحات اللازمة للانشـطة المختلفة فى أرض الحضر) لذلك يجب أن يؤخـذ فى الاعتـبار عـند اخـتيار طرق التنبؤ للعمالة نوعية هذه التطبيقات أو الاسـتخدامات فمثلاً يحتاج تقدير عدد السكان الى تقدير اجمالى للقوى العاملة حسب الانشـطة المختـلفة أى قوى عمالة فى مجال الصناعات الثقيلة والمتوسطة والخفيفة وفى مجـال تجارة الجملة والتجزئة والنقل والتخزين وفى مجال الخدمات الاخرى مثل المهنيين ورجال الاعمال والتأمينات والعقارات .

١- الطرق التحليلية Analytical Forcasting Methods :

ترتـبط الطـرق التحليلية الخاصة بتقدير القوى العاملة المستقبلة ارتباطاً وثيقاً بالاتجاهـات الاقلـيمية (أى الاتجـاه الى المساحة الجغرافية الكبرى كمدخل لدراسة اقتصـاديات المدينة موضوع الدراسة التى تقع داخل هذه المساحة الجغرافية) — والميزة الكـبرى لطرق التحليل هى الدقة الكبرى نظرياً فى الحصول على تحليلات مفصلة لكل مجموعـة أنشـطة من المجموعات التى تكون اجمالى القوى العاملة . وبمعنى آخر اجمالى انتاج كل نشاط ومعدل انتاج العامل فى هذا النشاط .

وتنقسـم الطـرق التحليـلية الى عدة طرق منها التنبؤ بتحليل المدخلات والمخرجات والتنبؤ باستعمال احصاء الدخل والانتاج .

أ. التنـبؤ بتحـليل المدخـلات والمخرجات Forcast by Input - Output Analysis :

تركـز المناقشة الخاصة بالمدخلات والمخرجات على وضع جدول على صورة مصـفوفة يوضـحه الشـكل اللاحـق (ص١٤٥) يوضح انسياب السلع بين كل

الصـــناعات فى داخل الاقليم وانسيابها بين الاقليم والاقاليم الاخرى التى توجد فى هذه المصـــفوفة . ثم يـــتركز الاهتمام بعد ذلك على المساحة موضوع الدراسة وهى المدينة المطلوب تخطيطها .

وفى هـــذه الطـــريقة يلزم لتقدير العمالة فى المستقبل وجود نقطة بداية — أى نفـــرض تقديـــراً لـــلعمالة حتى نهاية هذا القرن كنقطة بداية – ويبنى هذا الفرض على تقديـــرات العـــرض والطلب عبى السلع . ثم تعدل الارقام المقدرة لكل مجموعة أنشطة وتجمع النتائج لسنة التقدير المطلوبة وهو عام ٢٠٢٠ مثلاً . وبالطبع كلما قسمت كل مجموعـــة مـــن الانشطة الى مجموعات ثانوية أصغر فسوف نحصل على تفصيلات أكثر أى انتاج كل نشاط أو صناعة على حدة .

ولكـــى يكون انتاج العمالة فى المستقبل وجود نقطة بداية — أى نفرض تقديراً للعمالة حتى نهاية هذا القرن كنقطة بداية – ويعتمد هذا الفرض على تقديرات العرض والطلب على السلع . ثم تعديل الارقام المقدرة لكل مجموعة أنشطة وتجمع النتائج لسنة التقديرات المطلوبة وهو عام ٢٠٢٠ مثلاً .

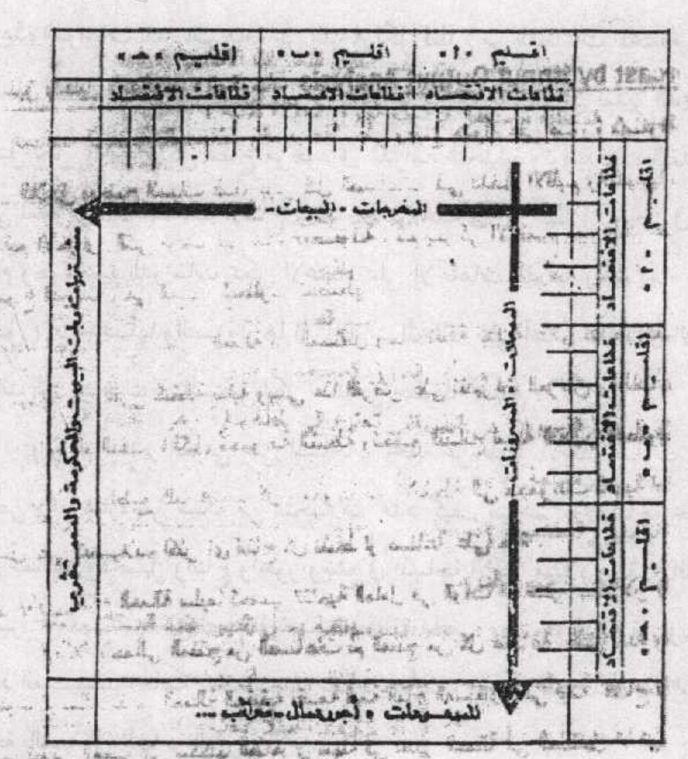
وبالطـــبع كـــلما قسمت كل مجموعة من الانشطة الى مجموعات ثانوية أصغر فسوف نحصل على تفصيلات أكثر أى انتاج كل نشاط أو صناعة على حدة .

ولكـــى يكـــون انتاج العمالة سليماً تحسب انتاجية العامل فى الوقت الحاضر بـــالدولار (أو الجـــنيه أو الدينار) مثلاً لانتاج المنتج من الصناعات ثم المنتج من كل صـــناعة عـــلى حدة ومن كل هذه المعلومات يمكن تقدير العمالة الحقيقية بقسمة انتاج المســـتقبل على قيمة انتاج العامل الواحد وبينما تظهر العملية فى شكلها الظاهرى سهلة فى تقدير العمالة فى المستقبل الا أنها تشمل على عدة مشاكل للاسباب الآتية :

١) لا توجد بيانات كاملة لتكوين مصفوفة بين المنطقة موضوع الدراسة والمناطق الاخرى .

٢) اذا وجــدت مثل هذه المصفوفة بين الاقاليم فان تقسيم الانشطة الرئيسية الى أنشطة فرعية داخلية بين الاقاليم وبعضها عملية صعبة .

نموذج المسار مصفوفة المدخلات والمخرجات



المصدر : تخطيط استعمال أرض الحضر - هـ تشيد

شكل

ب. التنبؤ باستعمال حساب الدخل والانتاج

Income & Forcasting Using Income Producet Accounts

يستعمل فى هذه الطريقة الدولار (أو الجنيه أو الدينار) لقياس انتاج كل من الصناعات المختلفة وانتاجية العامل فى هذه الصناعات . وتؤخذ نسبة الدخل من الصناعة الى الانتاج مباشرة من الحسابات التى تجرى فى الدراسات الاقتصادية حيث توفر هذه الدراسات تقديرات هامة عن الدخل لكل قطاع من القطاعات المختلفة .

ومثل دراسة المدخلات والمخرجات تحتاج هذه الطريقة الى تقدير الدخل فى المستقبل لكل عامل فى كل قطاع موجود فى الدراسة التحليلية وتوضع هذه التقديرات على أساس دراسة اتجاهات الانتاج فى الوحدات المحلية فى كل قطاع . وحتى فى حالة عدم وجود هذه الدراسات يمكن الاعتماد على الاتجاهات القومية (أى اتجاه الدولة ككل) ثم تعديلها والنزول بها الى المحليات المختلفة على أساس الاخذ فى الاعتبار التغيرات التى ستحدث فى المستقبل لكل خط من خطوط الانتاج .

ويوزع التقدير القومى على المساحات المحلية عن طريق الاخذ بأسلوب توزيع الحصص وهو عبارة عن شبكة من التحليلات تحدد كيف تساهم كل مساحة جغرافية من عمالة ودخل وانتاج وأجور وسلع فى المساحة الاكبر منها (دولة — اقليم — مركز — مدينة) حتى تصل الى مساحة منطقة الحضر موضوع الدراسة . ويتوقف عدد العمليات الخاصة بالتقسيم الى مساحات أصغر فاصغر على مدى مساهمة كل مساحة بالنسبة الى المساحة الكبرى الام .

ويجب أن تحدد أولاً أساسيات اتجاهات الماضى وكيف أو كم يتوقع من مساهمة الاقليم فى الانتاج القومى السنوى . ثم على أساس مخرجات كل عامل فى السنة فى الاقليم يمكن تحديد عدد القوى العاملة التى ستحتاجها هذه الانشطة المختلفة لانتاج هذه المنتجات .

وتحـــتاج هذه الطريقة الى سلسلتين من البيانات : سلسلة تحدد مؤشرات اتجاه الانتاج فى الماضى وأخرى تشير الى مخرجات العامل فى الماضى . والسلسلتان مطلوبتان لكـــل قطـــاع (نشـــاط) من القطاعات التى تدخل ضمن المساحة الجغرافية موضوع الدراسة .

كمـــا تحـــتاج هذه الطريقة بجانب هاتين السلسلتين تنبؤاً معقولاً للدولة ككل عـــن الانـــتاج ومخـــرجات كل عامل فى المستقبل وتوجد عدة مقاييس أخرى لقياس الانـــتاج القومى . والاحصائيات التى تظهر باستمرار فى هذا المجال هى اجمالى الانتاج القومـــى صـــافى الانتـــاج القومى — الدخل القومى — دخل الفرد — صـــافى دخل الفـــرد (أى الدخل بعد خصم الضرائب وخلافه) . ويستعمل واحد أو أكثر من هذه المعـــاملات لقيـــاس اجمالى الانتاج . وباستعمال بيانات الانتاج القومى وانتاج العامل يمكـــن استخراج الكم والكيف الى تساهم به المساحة الجغرافية الصغرى فى المحافظة أو الدولة .

٢– طرق التنبؤ المختصرة Short- Cut Forcasting Methods

الطرق المختصرة هى أكثر سهولة فى تطبيقها من الطرق التحليلية . وتستعمل المختصـــرة احصائيات القوى العاملة مباشرة وبدون الدخول فى عمليات التنبؤ لاجمالى المخـــرجات وإجمالى مخرجات العامل . لهذا فان عملية التنبؤ تأخذ وقتاً أقصر وكذلك أقـــل فى الوصـــول الى النـــتائج . وتوجد أيضاً عدة طرق فى هذه المجموعة منها تقدير القـــوى العامـــلة بطـــرقة النسب حيث تقسم المساحة الجغرافية الكبرى الى مساحات صـــغرى حتى تصل الى المساحة الحضرية موضوع الدراسة ثم يقدر الكم والكيف الذى تســـاهم بـــه هذه المنطقة فى العمالة فى المستقبل بالنسبة للمساحة الجغرافية الكبرى مثل الاقليم أو الدولة ككل . ومثل الطرق التحليلية تعمل سلسلة من الاقتراحات المحتملة .

ويمكـــن حســـاب النسبة المئوية للعمال المحليين للعمالة القومية من الاحصائيات السابقة المســـجلة فى سلسلة الاحصاءات ثم يعمل منحنى على أساس هذه البيانات ويعمل التنبؤ فى الاتجـــاه الى الســـنة المطـــلوب عمل التنبؤ فيها حتى تصل الى أرض الحضر موضوع الدراسة .

والخلاصة فان جرية اختيار طرق التنبؤ التحليلية أو المختصرة تتوقف على :

١. الفوائد التى يمكن الحصول عليها فى النتائج .

٢. سلسلة المعلومات التى يمكن الحصول عليها محلياً واقليمياً .

٣. مدى الصحة والدقة المطلوبة .

٤. الوقت المطلوب بذله فى العملية لعمل التنبؤات .

وفى كثير من الحالات يفضل رجال الاقتصاد استخدام الطرق المختصرة .

ويوضـــح الجدول اللاّحق الآتى توزيع القوى العاملة فى مدينة سيصل تعداد سكانها فى نهايـــة الفترة التخطيطية الى ١٢٠,٠٠٠ نسمة وتمثل القوى العاملة ٣٦ % من اجمالى السكان .

جدول يوضح توزيع القوى العاملة فى مدينة أمريكية تعدادها ١٢٠ ألف نسمة

النشـــــاط	النسبة المئوية	عدد العاملين
الزراعة	٢ %	٨٦٤
المناجم	١	٤٣٢
الصيد والغابات	١	٤٣٢
الصناعة	١٦	٦٩١٢
الانشاءات	٦	٢٥٩٢
السكة الحديد	٢	٨٦٤
سيارات النقل	٢	٨٦٤
وسائل نقل أخرى	١	٤٣٢
,, إتصالات	٢	٨٦٤
مرافق عامة	٣	١٢٩٦
بضاعة جملة	٤	١٧٢٨
صناعات غذائية وألبان	٣	١٢٩٦
محلات الطعام والشراب	٣	١٢٩٦
,, تجزئة أخرى	١٢	٥١٨٤
شركات تأمين	٥	٢١٦٠
خدمات أعمال	١	٤٣٢
,, تصليح	٢	٨٦٤
ربات بيوت خصوصية	٥	٢١٦٠
خدمات شخصية أخرى	٤	١٧٢٨
ترفيه وتسلية	١	٤٣٢
مستشفيات	٣	١٢٩٦
خدمات تعليمية حكومية وغير حكومية	٧	٣٠٢٤
,, دينية وجمعيات خيرية	٢	٨٦٤
إدارات حكومية	٧	٣٠٢٤
الاجمـــالى	١٠٠ %	٤٣٢٠٠

ثانياً احصاءات العمالة والبطالة

مقـــدمة :

تخـــدم هذه الاحصاءات أغراضاً كثيرة ومتنوعة . فهى تصور خصائص أكثر عناصـــر الســـكان أهميـــة ودورهـــم فى الحيـــاة الاقتصادية للمجتمع سواء كانوا من المشـــتغلين أو المتعطلين (نشيطون اقتصادياً) أو كانوا غير نشيطين اقتصادياً .

وبالاضـــافة الى ذلـــك توفـــر هذه الاحصاءات الاسس التى تمكن من مراقبة ورصـــد الـــتغيرات والاتجاهـــات والاوضاع فى سوق العمل وربطها ببعض الروابط الاقتصـــادية ، وغالـــباً مـــا يســـتخدم معدل البطالة كمؤشر عام على كفاءة الأداء الاقتصادى .

ومـــن أجـــل وضع أسس هذه الاحصاءات قامت منظمة العمل الدولية بنشر المعـــايير الدوليـــة لـــلجوانب المختلفة للاحصاءات الخاصة بالعمل ، وقد تم وضع هذه المعـــايير بواسطة الاحصائيين المتخصصين فى هذا الموضوع أثناء انعقاد مؤتمرهم الثالث عشر فى عام ١٩٨٢ ولازالت سائدة حتى الآن .

وفـــيما يلى عرضٌ للتعاريف التى وضعت عام ١٩٨٢ عن الجوانب المختلفة لاحصاءات العمالة والبطالة .

١ : التعاريف الدولية للجوانب المختلفة لاحصاءات العمالة والبطالة :

١- السكان النشيطون اقتصادياً :

يعــرف السكان النشيطون اقتصادياً بأنهم الافراد فوق سن معين ذكوراً واناثاً والــذى يــتكون مــنهم عرض العمل لانتاج السلع والخدمات طبقاً لمفهوم النشــاط الاقتصــادى الــذى أقره نظــام الامم المتحدة لحســابات القوميــة (.S.N.A) وذلك فى فترة مرجعية معينة .

وهناك مقياسان للسكان النشيطين اقتصادياً هما :

أ- السكان النشيطون عادة :

ويجــرى قياسهم باستخدام فترة اسناد طويلة (سنة مثلاً) ويتكونون من جميع الافــراد فوق سن معين والذين تحددت حالة النشاط الخاصة بكل منهم بعدد الاسابيع أو الايــام خــلال فــترة معينة طويلة (الاثنى عشر شهراً السابقة أو الســنة الميلادية الســابقة) وعلى ذلك فانه يمكن تقسيم السكان النشيطون عادة الى عاملين ومتعطلين طبقاً للنشاط الرئيسى لهم .

ب- السكان النشيطون حالياً (القوى العاملة) :

تشــمل القــوى العاملة أو السكان النشيطون حالياً جميع الأفراد اللذين يمكن إعتــبارهم مــن العاملين أو المتعطلين . ويجرى قياسهم على أساس فترة اسناد قصيرة (أسبوع / يوم) .

٢– العمالة :

هـــم جميـــع الافراد فوق سن معينة والذين كانوا خلال فترة مرجعية قصيرة ومحددة (أسبوع / يوم) يمكن اعتبارهم ضمن الفئات التالية :

أ– العاملون بأجر :

وهـــم من أدوا (بعض العمل) لقاء أجر أو راتب نقداً أو عيناً ، وكذلك من لهم مهنة أو وظيفة ، ولم يكونوا فى العمل لغيابهم غياباً إضطرارياً خلال الفترة المرجعية رغـــم إرتباطهم رسمياً بهذه المهن أو الوظائف . وللأغراض العملية يمكن تفسير (بعض العمـــل) بأنه العمل لمدة ساعة على الاقل ويعتبر المتغيبون عن عملهم بسبب المرض أو الاصـــابة العطلة أو الإضراب ، الاضراب أو إعلان المصنع ، اجازة تعليمية أو تدريبية ، اجـــازة أمومـــة ، تقـــليل النشاط الاقتصادى ، اختلال العمل لسوء الاحوال الجوية ، انقطـــاع الكهـــرباء ، العجز فى المواد الخام أو الوقود ، أو أى غياب مؤقت آخر سواء باجـــازة أو بـــدون اجـــازة فى عدد العاملين باجر اذا كان لهم ارتباط رسمى بمهنهم او وظائفهم .

– وبعد المتدربون على الحرف والصناعات الذين تقادوا أجراً أو عيناً فى عداد العاملين بأجـــر ويصنفون على أنهم فى العمل أو ليسوا فى العمل على نفس الاسس المطبقة على العاملين بأجر .

– كمـــا يجب أن يدرج أفراد القوات المسلحة ضمن العاملين بأجر . ويجب أن يشمل هـــؤلاء الافـــراد الدائمون والمؤقتون على السواء كما هو موجود فى التصنيف الدولى للمهن .

ب- العاملون لحسابهم :

وهـــم الافـــراد الذيـــن أدوا بعض العمل خلال الفترة المرجعية مقابل ربح أو كســـب الاسرة سواء نقداً أو عيناً . أو الافراد أصحاب المشروعات الخاصة والذين لم يكونوا فى العمل مؤقتاً خلال هذه الفترة لاى سبب محدد .

- ويعتـــبر أصحاب العمل والعاملون لحسابهم الخاص وأعضاء التعاونيات فى عداد من يعمـــلون لحســـابهم الخـــاص بصرف النظر عن عدد ســـاعات عملهم خلال الفترة المـــرجعية . وعـــلى الدولة التى تفضل وضع حد أدنى لساعات العمل لادراجهم ضمن العاملين أو تصنف هؤلاء الذين عملوا ساعات أقل من هذا الحد فى فئة مستقلة .

- أمـــا الطلبة وربات المنازل وغيرهم من العاملين أساساً فى أنشطة غير اقتصادية خلال الفـــترة المرجعية وكانوا فى نفس الوقت يعملون بأجر أو لحسابهم فيجب اعتبارهم من العاملين وتصنيفهم فى فئة مستقلة كلما أمكن ذلك .

٣- البطالـــة :

يشـــمل المتعطـــلون جميـــع الافراد فوق سن معين والذين كانوا خلال الفترة المرجعية :

- بـــدون عمل أى لم يكونوا من العاملين بأجر أو من العاملين لحســـابهم الخاص ، وفقاً للتعاريف التى وردت أعلاه .
- قادرون على العمل سواء كان العمل باجر أو لحسابهم خلال هذه الفترة .
- يبحثون عن العمل واتخذوا خطوات محددة فى فترة قريبة للبحث عن عمل بأجر أو لحسابهم الخاص .

- كمـــا يعتـــبر الاشـــخاص المتغيبون مؤقتاً عن أعمالهم وليس لهم ارتباط رسمى بهذه الاعمال من المتعطلين اذا كانوا قادرين على العمل .

٢ : المفاهيم الدولية لاحصاءات العمل والبطالة :

أن التطـــبيق السليم للتعاريف الخاصة بالعمالة والبطالة تقتضى التفهم الكامل لـــتعريف الســـكان النشـــيطون اقتصادياً وعلى أساس التعريف السابق لا يعتبر هؤلاء الســـكان نشيطون اقتصادياً إلا إذا كانوا يشاركون أو يمكنهم المشاركة فى انتاج السلع والخدمـــات طالمـــا اقـــره نظام الامم المتحدة للحسابات القومية . ويساعد ذلك على الـــتأكد من اتساق الاحصاءات الخاصة بالعمالة والخاصة بالاحصاءات الخاصة بالانتاج ويسهل تحليل هذه الاحصاءات .

– وليـــس هناك حد أدنى للسن المشار اليه فهو يجب أن يتناســـب مع الاحوال فى كل بـــلد ، ولذلـــك نجد أن الدول التى بها نسبة كبيرة من السكان تعمل بالزراعة ويشارك كـــثير من الصبية فى هذا النشاط تحتاج لاختيار حد أدنى من السن عن غيرها من الدول الصـــناعية . ولكن لاغراض المقارنات الدولية يجب أن تفصل الاحصاءات بين الافراد أقل من ١٥ عاماً ، ١٥ عاماً فأكثر .

– وقيـــاس السكان النشيطون اقتصادياً حالياً مبنى على أساس هيكل العمالة والذى من اهـــم سماته تصنيف الافراد طبقاً لنشاطهم فى فترة مرجعية قصيرة طبقاً لاولويات معينة تكون نتيجتها تصنيف السكان الى :

- مشتغلون
- متعطلون
- خارج القوى العاملة (غير نشيطين حالياً) .

ويصـــور المشتغلون والمتعطلون هيكل القوى العاملة أى عدد من الافراد الذين يكونون عرض العمل فى لحظة معينة .

١ – العمـــالة :

يفرق تعريف العمالة بين العاملين بأجر والذين يشملون أفراد القوات المسلحة والمـــتدربين عـــلى المهن أو الحرف والصناعات وبين العاملين لحسابهم والذين يشملون العاملون لدى الاسرة بدون أجر .

واعتـــبار العمـــل كمقياس للعمالة يرتبط بتعريف النشاط الاقتصادى . ومعنى ذلك أن العمـــل (لمـــدة ساعة على الاقل) من أجل الحصول على أجر أو ربح أو أية مكاسب للاسرة يعتبر فى تعريف العمالة نشاطاً اقتصادياً .

٢ – الغياب المؤقت عن العمل :

طـــبقاً للتعريف الدولى للعمالة ، يعتبر من العاملين الافراد الذين كانوا متغيبين عن العمل خلال الفترة المرجعية لاسباب مؤقتة كالمرض أو الاجازة ...الخ .

– وقـــد أشارت التعريفات الدولية الى بعض المجموعات العاملة والتى يجب أن تشملها العمالة وهم :

– العامـــلون لدى الاسرة بدون أجر وهؤلاء يجب اعتبارهم من العاملين بصرف النظر عن عملهم خلال الفترة المرجعية .

– وبالنســـبة للمتدربين اذا كان قد تم تعينهم قبل التدريب فيعتبرون من العاملين خلال مدة التدريب .

– وبالنســـبة للمـــتدربين اذا كـــان قـــد تم التدريب فيعتبرون من العاملين خلال مدة الـــتدريب ما دام هناك ارتباط رسمى بالوظيفة أو المهنة أما اذا لم يكن قد تم تعينهم قبل فترة التدريب فلا يمكن اعتبارهم ذو مهن .

– اعتـــبار أفـــراد القوات المسلحة والطلبة وربات المنازل الذين يؤدون عملاً بأجر أو يعملون لحسابهم من العاملين .

٣- البطالـــة :

ليـس هـناك شـروط او قيود لاعتبار الفرد من المتعطلين كضرورة التقدم للتسـجيل فى مكـاتب العمل أو التوظيف الرسمية أو الحصول على اعانة البطالة وانما اقتصر التعريف على نشاط الشخص خلال فترة مرجعية معينة .

ويعتبر الشخص بدون عمل اذا لم يعمل خلال الفترة المرجعية ولو لمدة قصيرة (ساعة واحدة) أو لم يكن متغيباً مؤقتاً عن العمل الذى يزاوله كما تم شرحه سابقاً . أمـا الشـرطين الآخـرين كالقدرة على العمل والبحث عنه فيفيد هذا فى التفرقة بين السكان غير العاملين أو المتعطلين وبين السكان غير النشيطين اقتصادياً .

....

ثالثـاً : تحليل احصاءات العمالة والبطالة فى مصر

تهـتم مصر مثل الكثير من الدول بتوفير احصاءات عن العمالة والبطالة . وهناك جهتان رئيسـيتان تتوليان اعداد هذه الاحصاءات هما وزارة التخطيط والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

أمـا الجهـاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فيقوم بجمع هذه البيانات عن طـريق العمل الميدانى عند تنفيذ تعدادات السكان الاخيرة وأعيد دراسة أسلوب اجراء البحث بهدف تحسينه وكانت اهم التعديلات التى أدخلت عليه :

- تعديل دورية البحث من دورية واحدة فى السنة الى دورات ربع سنوية تتم فى أشهر (مارس ، يونيو ، سبتمبر ، ديسمبر) لاتاحة تمثيل وقياس موسمية بعض الانشطة .
- زيـادة حجم العينة المختارة من ٣٠٠٠٠ وحدة سكنية الى ٤٨٠٠٠ وحدة سكنية يتم بحث كافة الاسر الموجودة بها على مدار العام .
- الاخـذ بفـترتى اسناد (أسبوع ، ثلاثة شهور) بعد أن كانت الفترة (يوم) حتى مايو ١٩٨٥ .
- تحقيقـاً لما ورد بالتوصيات الدولية لقياس السكان النشيطين حالياً وكذلك السكان النشيطين عادة .
- ومـن أسـباب الاخذ بفترة الاسناد (ثلاثة شهور) تقرير اجراء دورية البحث كل ثلاثـة شـهور ، بالاضافة الى صعوبة التوصل الى اجابات دقيقة اذا تم أخذ فترة اسناد أطـول . وقد اعتبر الفرد نشـيطاً اقتصادياً عادة فى الفتـرة الطويلة (ثلاثة شهور) اذا كان مشتغلاً أو كان متعطلاً لنصف فتـرة الإسناد على الأقل .

ويلاحـظ أن بحوث القوى العاملة لا يتم اجراءها فى السنوات التى تنفذ فيها التعدادات اكـتفاء بمـا يتم جمعه من بيانات فى هذه التعدادات . كما يتم فى التعدادات قياس قوة العمل بأكملها شاملة :

- العاملون بالقوات المسلحة من كافة المستويات .
- الملتحقون بجهاز الشرطة .

أمـــا بـــــحوث القوى العامـــلة بالعينة فتقيـــس قوة العمل المدنية فقط ، وبذلك لا تشمل الفئات السابقة .

وبالإضـــافة إلى ذلـــك فقد جرت العادة فى التعدادات على قياس خصائص قوة العمل للافـــراد ٦ سنوات فاكثر رغم صدور القانون رقم ٤٧ سنة ١٩٧٨ الخاص بالعاملين المدنيـــين فى الدولـــة والقانون رقم ٤٨ الخاص بالعاملين بالقطاع العام واللذان يمنعان تشـــغيل الافـــراد قبل بلوغهم ١٦ سنة فى القطاعين الحكومى والعام ، وكذلك صدور قانون العمل رقم ١٣٧ سنة ١٩٨١ الذى يسرى على علاقات العمل بالقطاع الخاص ويحظـــر تشـــغيل أو تدريـــب الصبية قبل بلوغهم اثنى عشر سنة كاملة . وقد وضع القـــانون بعـــض القيود على تشغيل هؤلاء الصبية واشترط ألا تكون الأعمال الموكولة إليهـــم ضـــارة بالصحة ، كما لايجوز تشغيلهم أكثر من ستة ساعات فى اليوم على أن تتخـــلها فـــترة تـــناول الطعام والراحة كما لايجوز تشغيلهم بين الساعة السابعة مساءً والسادسة صباحاً .

وقـــد كـــان الهـــدف من وضع هذه القيود تشجيع التحاق صغار السن بنظام التعليم الالزامى فى مراحله الاولية بهدف تقليل محو الامية فى مصر .

أمـــا بحوث القوى العاملة فقد درجت على نشـــر خصائص قوة العمل (١٢ — ٦٤ سنة) مع توفير اعداد المشتغلين (٦ — ١١ سنة) ٦٥ سنة فأكثر دون تفصيل خصائصـــهم . واعتـــباراً من دورة أكتوبر ١٩٨٨ بدأت فى قياسها للافراد ٦ سنوات فاكثر .

ومـــن الأسباب الرئيسية لقياس ونشر خصائص الأفراد دون الحد الادنى للسن الـــذى حدده قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ أن نمط العمالة فى الجمهورية يتميز بتشـــغيل الاطفـــال بين سن السادسة والحادية عشر لان الواقع الاقتصادى يؤدى الى

تسرب بعض صغار السن من المدارس واشتغالهم داخل المنشآت أو خارجها ، بالإضافة إلى أن الهجرة المتزايدة خاصة فى القطاع الزراعى تساعد على احلال هؤلاء الصغار محل أفراد الاسرة فى العمل وبالتالى فان العامل الاقتصادى وعائده بالنسبة لهم يكون كبيراً .

وطبقاً لتوصيات منظمة العمل الدولية تطبق بحوث القوى العاملة والتعدادات معايير النشاط الاقتصادى المعمول بها بالنسبة للانشطة الاقتصادية المختلفة .

– ولقياس السكان النشيطون اقتصادياً يصنف السكان الى مشتغلين ومتعطلين ويكفى لاعتبار الفرد نشطاً اقتصادياً حالياً فى التعدادات وبحوث القوى العاملة أن يكون مشتغلاً أو مرتبطاً بعمل بعض الوقت (على الاقل ساعة) أو يكون راغباً فى العمل أو باحثاً خلال الفترة المرجعية .

وفى بحوث القوى العاملة بالعينة يعتبر الفرد نشطاً اقتصادياً عادة فى الفترة الطويلة اذا كان مشتغلاً (يعمل أو مرتبط بعمل) أو كان متعطلاً لنصف الفترة المرجعية على الاقل .

– ويصنف السكان فى النماذج والاستثمارات التى تستخدم طبقاً للحالة العملية الى ما يلى :

١. من هم خارج قوة العمل سواء كانوا :

أ. يستطيعون العمل لكنهم لا يعملون ولا يرغبون فى العمل ولا يبحثون عنه لسبب أو لآخر مثل الطلبة المتفرغين للدراسة والاناث المتفرغات لاعمال المنزل أو رعاية الاسرة ، الافراد الذين تقل أعمارهم عن ٦٥ سنة سواء كانوا زاهدين فى العمل بسبب اكتفائهم بما يحصلون عليه من دخول أو أحيلوا الى المعاش أو التقاعد .

ب. لا يستطيعون العمل مثل الافراد المسنين الذين بلغوا من العمر ٦٥ سنة فاكثر ولا يعملون والعاجزون عن العمل بسبب مرض أو عاهة .

٢. ويعتبر من المشتغلين كل الافراد :

أ. يعمل بأجر نقدى أو عينى لدى الغير .

ب. يعمـــل لحسابه ولا يستخدم أحداً ، وهو الشخص الذى يعمل بمفرده ولحسابه فى نشـــاط اقتصـــادى بمنشأة يملكها مثل صاحب المنشـــأة الذى يعمل وحده ، أو خارج المنشآت مثل البائع المتجول ، السباك ، الذى يعمل بمفرده ... الخ .

ج. صـــاحب العمل الذى يديره ويستخدم عمال بأجر أو بدون أجر سواء كانوا من أفراد الاسرة أو من غيرهم .

د. يعمل لدى الاسرة بدون أجر .

وتســـتثنى بحوث القوى العاملة بالعينة من المشتغلين الافراد المرتبطون بعمل والحاصلون عـــلى اجازة بدون مرتب لمدة عام فاكثر ولا يعملون ولا يبحثون عن عمل (واغلبهم مـــن النساء) باعتبار أن الغياب عن العمل لمدة عام فاكثر لا يعتبر ضمن الغياب المؤقت والـــذى لم تحدد مدته فى التوصيات الدولية وبالتالى لا يتم اعتبارهم داخل قوة العمل ، فى حـــين يعتـــبرهم التعداد فى عداد العاملين ما داموا مرتبطين بعمل ومتفق على تاريخ العودة اليه ، سواء كانوا يزاولون أو لا يزاولون عملاً آخر خلال الفترة المرجعية .

كما تستثنى هذه البحوث أيضاً من المشتغلين الموقوفون عن العمل ايقافاً مؤقتاً أو لأجـــل غير مسمى ما دام لا يتقاضى أجراً أو يبحث عن عمل خلال الفترة المرجعية وتعتـــبرهم خارج قوة العمل ، ويعتبر التعداد هؤلاء الأفراد من المشتغلين على أساس أن الموقف مؤقتاً عن العمل مازال مرتبطاً عن طريق علاقة تعاقدية ثابتة حتى لو لم يتقاضى خـــلال مـــدة الإيقاف أى أجر ، طالما لم يتم فصله ، وقد تتأكد عودته الى العمل اذا اتضحت براءته .

وفى الـــتعداد يـــتم اعتبار الافراد العسكريين بالقوات المسلحة من المشتغلين ، وكذلـــك ضباط الاحتياط والمجندين العاديين بالقوات المسلحة أو الملتحقين منهم بجهاز الشـــرطة والخريجين الذين يؤدون الخدمة العامة فيعتبرون من المشتغلين اذا كانوا يعملون قبل إلتحاقهم بالقوات المسلحة أو جهاز الشرطة أو الخدمة العامة .

أمـــا بحوث القوى العاملة فتقتصر على دراسة قوة العمل المدنية فقط كما أنها تســـتثنى الخــــرجين الذين يؤدون الخدمة العامة فيعتبرون من المشتغلين اذا كانوا يعملون قبل الالتحاق بها وبالتالى لا يعتبرون داخل قوة العمل .

ويعتـــبر من المتعطلين الأفراد الذين لا يعملون والقادرين على العمل والراغبين فيه ويبحثون عنه خلال الفترة المرجعية . ويصنف المتعطلون الى قسمين :

١. مـــتعطل قـــديم (ســـبق له العمل) وهو الفرد الذى تعطل عن عمل كان يؤديه ومـــازال راغـــباً فى العمل وقادراً عليه ويبحث عنه و لم يلتحق بعمل خلال الفترة المرجعية .

٢. مـــتعطل حديـــث (لم يسبق له العمل) وهو الفرد الوافد على سوق العمل لاول مرة و لم يلتحق بعمل بعد .

ويعتبر الفرد متعطلاً خلال الفترة المرجعية حتى لو كان تعاقد على عمل وحدد لتسلمه تاريخ لآحق لهذه الفترة .

وفى الـــتعداد يعتـــبر من المتعطلين كل من ضباط الاحتياط المجندون العاديون بـــالقوات المسلحة ، أو المجندون بجهاز الشرطة الذين لا يعملون قبل التحاقهم بالقوات المسلحة أو جهاز الشرطة . كما يعتبر الفرد من الذكور البالغ من العمر ٦ سنوات الى أقـــل مـــن ١٢ سنة والذى لا يعمل ولا يدرس ولا يبحث عن عمل من الزاهدين فى العمـــل وخـــارج قـــوة العمـــل ، ولكن فى بحوث القوى العاملة لا يتم اعتبارهم من الـــزاهدين فى العمـــل ويـــتم تصـــنيفهم خارج قوة العمل . أما الاناث فى هذه السن فيعتبرون من المتفرغات لأعمال المنزل سواء فى التعداد أو فى بحوث القوى العاملة .

وجـــرت العادة فى التعدادات وبحوث القوى العاملة بالعينة على اعتبار الافراد الذيـــن بـــلغوا ٦٥ ســـنة أو أكثر والذين لايعملون من المسنين ولا يعتبرون داخل قوة العمـــل ، ولكن اعتباراً من اكتوبر ١٩٨٨ بدأت بحوث القوى العاملة فى اعتبار كبار

السن فى أعمار ٦٥ سنة فأكثر من المتعطلين ما داموا بدون عمل قادرون عليه ويبحثون عنه ولا يجدونه وبالتالى يعتبرون من الافراد داخل قوة العمل .

وفى بحوث القوى العاملة يدخل ضمن المتعطلين عن العمل ايقافاً مؤقتاً أو لاجل غير مسمى ما دام يبحث عن عمل ولا يجده ولا يتقاضى أجراً خلال الفترة المرجعية . أما فى التعداد فيعتبر من المشتغلين ، لعدم زوال الرابطة التعاقدية تعطى الافضلية للعمالة على البطالة ويعتبر من المشتغلين .

وتستثنى بحوث القوى العاملة من المتعطلين الخرجين الذين يبحثون عن عمل ويؤدون الخدمة العامة و لم يسبق لهم العمل وبالتالى لا يعتبرون داخل قوة العمل ، أما فى التعداد فيعتبرون من المتعطلين الدخلين فى قوة العمل .

١. البطالة فى حضر وريف الجمهورية

تؤكـــد بيانـــات الـــتعدادات السكانية الثلاث فرضية زيادة البطالة فى المناطق الحضـــرية عـــنه فى المـــناطق الريفية بصرف النظر عن المستوى العام السائد للبطالة فى المـــناطق الحضرية على الترتيب بينما كانت المعدلات المناظرة للمناطق الريفية أقل ومن الامـــور الملفـــتة للنظر هو أن الفارق بين معدلى البطالة فى الحضر والريف يكاد يكون ثابـــتاً عـــند مســـتوى ٣ % فى التعدادات السكانية دون أن يتأثر هذا الفارق بالاتجاه التصـــاعدى للـــبطالة الذى شهدته مصر فى السبعينات والثمانينيات وهذا إن دل على شـــئ إنما يدل على أن البطالة فى كل من الحضر والريف تنمو مع مرور الوقت بنفس المعـــدل ومن الملاحظ أن مستوى البطالة بين الملتحقين الجدد لسوق العمل يمثل المكون الاساســـى لمســـتوى البطالة الكلية دون تمييز بين الحضر والريف ، ولا يؤثر من ذلك الاستنتاج الارتفاع النسبى فى بطالة من سبق لهم العمل .

٢. البطالة بين الذكور والاناث

توضـــح الـــبيانات أن هناك تفاوتاً صارخاً بين مستوى البطالة بين الجنسين ، فبيـــنما يزداد معدل البطالة قليلاً عن ١٠ % بين الذكور يصل معدل بطالة الاناث الى ٢٤ % ولا تســـتثنى التعدادات السابقة من هذا التباين الكبير بين مستوى بطالة الاناث والذكور بل تتسع فيهما الفجوة بشكل أعمق .

أمـــا بالنســـبة لتفاوت بين الذكور والاناث فيما يختص بنوعى البطالة نجد أنه عـــلى الـــرغم من تفوق بطالة الاناث على بطالة الذكور بنفس النسبة تقريباً بكل من نوعـــى البطالة فى سنة ١٩٦٠ فان التفاوت يزداد حدته فى البطالة الجديدة فقط اعتباراً مـــن عام ١٩٧٦ هذا على الرغم من حدوث تحسن طفيف فى مستوى البطالة الجديدة

للانـــاث سنة ١٩٨٦ واستثناء من قاعدة تفوق بطالة الاناث على الذكور قد شهد عام ١٩٨٦ تفوقـــاً ملحوظاً فى بطالة الذكور الذين سبق لهم العمل (٣ %) عن المناظرة للانـــاث (١ %) . ومن الملاحظ أيضاً أن البطالة بنوعيها بين الذكور تزداد فى المناطق الحضـــرية عنه فى المناطق الريفية بينما ينقلب الوضع بالنسبة للاناث حيث نجدهن أكثر عرضة للبطالة فى الريف عنه فى الحضر .

٣ . البطالة فى فئات الاعمار المختلفة

فى أى الاعمـــار تـــتركز الـــبطالة ؟ نجـــد أن البطالة لعام ١٩٨٦ تتركز بين السـكان فى مقتبل العمر ٦-١٤ ، ٣٠-٣٩ ، نجدها تصل الى ما يقرب من ٢٧ % فى الفـــئة العمـــرية ٢٠-٢٩ وحـــوالى ٢٥ % فى الفئة العمرية ١٥-١٩ وبمعنى آخر نســـتطيع القول أن هناك أكثر من ربع شباب وشابات مصر المنتمون الى القوة العاملة يبحثون عن عمل ولا يجدونه .

ونعـــتقد أن انتشـــار البطالة بهذا المستوى الذى يتعدى كل الحدود المقبولة هو من أهم الدوافع وراء المشاكل المتعددة التى يعانى منها شباب مصر فى وقتنا الحالى .

واذا نظـــرنا الى سرعة الارتفاع فى معدلات البطالة خلال العقد الزمنى ١٩٧٦ — ١٩٨٦ نجـــد ان مســـتوى البطالة فى فئتى العمر ٢٠— ٢٩، ١٥— ١٩ قد بلغ عام ١٩٨٦ مـــا يفوق مثلى ونصف المثل المستوى المتحقق فى عام ١٩٧٦ ، وعلى ذلك اذا افترضـــنا تكرار هذا النمط التزايدى فى معدل البطالة سنة ١٩٦٦ حوالى ٦٨ % للفئة العمرية ٢٠-٢٩ ، ٦٣ % للفئة العمرية ١٥- ١٩ .

ومـــن هنا تأتى قناعتنا بأنه ليس هناك ما يستحق اهتمام الدولة باجهزتها المعنية أكثر من مشكلة البطالة وخصوصاً بين السكان فى مقتبل العمر .

ومـــا يـــثير الانتـــباه أن معدل البطالة لعام ١٩٧٦ بلغ أقصاه (٣٤%) بين السـكان فى اعمـــار الطفولة (٦ – ١٤) بخلاف ما كان عليه الحال عامى ١٩٦٠ ، ١٩٨٦ حيـــث بـــلغ معـــدل البطالة لهذه الفئة العمرية نحو ٤ % تقريباً ، وفى اغلب الاحيـــان يرجع شذوذية رقم عام ١٩٧٦ الى عيوب فى بيانات القوة العاملة لهذه الفئة العمـــرية ، ويحـــتاج الوقـــوف الى الاســـباب الحقيقيـــة كذلك الى مزيد من البحث والتمحيص مما يخرجنا عن الهدف من هذه الدراسة .

وعـــلى الـــنقيض تمامـــاً لعام ١٩٧٦ ، بلغت البطالة اقصاه عام ١٩٦٠ بين السـكان فى الاعمار الكبيرة (٥٠ سنة فأكثر) حيث وصل معدل البطالة الساقرة الى حوالى ٩ % وبفارق قدرة ٤ % عن المستوى التالى مباشرة والذى يخص الفئة العمرية ١٥ – ١٩ ، أمـــا عن مستوى البطالة لباقى الفئات العمرية وخصوصاً أعمار الشباب – فنجده لم يتعدى ال ٣ % .

وبفحـــص اخـــتلاف معدلات البطالة بين من سبق لهم العمل وبين الملتحقون الجـــدد بســـوق العمل نجد أن فى عام ١٩٧٦ لم تكن هناك بطالة تذكر بين الملتحقين القدامى بسوق العمل وذلك لجميع الاعمار أقل من ثلاثين سنة وانما كانت البطالة بين الملـــتحقين هـــى المكـــون الاساسى للبطالة فى هذه الاعمار أما بالنسبة للاعمار التالية فـــنجدها لم تـــتعرض للبطالة الا فى حدود ضيقة للغاية (١%) بالنسبة لمن سبق لهم العمـــل دون غيرهم ... ومع ذلك نلاحظ أنه فى عام ١٩٨٦ تختلف الصورة الى حد كبير فلم تعد البطالة فى الاعمار المبكرة تنحصر حول الملتحقين الجدد بسوق العمل بل ظهرت البطالة – بشكل واضح بين من سبق لهم الاشتغال فبلغت معدلاتهم ٧ % ، ٤ % فى الاعمـــار ١٥-١٩، ٢٠-٢٩ على الترتيب ... وبمعنى آخر يمكن أن نستخلص أنه من بين كل ١٠٠ شخص متعطل فى فئتى العمر على الترتيب .

٤ – البطالة والحالة التعليمية :

تشير بيانات التعداد الى أن معدل البطالة يتجه الى الارتفاع كلما زاد المستوى التعليمى للافراد الى أن تبلغ أقصى معدل لها بين حملة المؤهلات المتوسطة وأقل من الجامعية ثم تتجه الى النقصان النسبى بين حملة المؤهلات الاعلى أى أنه بصفة عامة ترتبط البطالة مع المستوى التعليمى من تعداد الى آخر فبينما نجد أنه فى عام ١٩٨٦ قد تلاشى تقريباً الفرق بين معدل البطالة لحملة المؤهلات المتوسطة وأقل من الجامعية والمعدل المناظر لحملة المؤهلات الجامعية وما فوقها فكلاهما ضارب فى الارتفاع حيث وصل الاول الى ٢٩ % والثانى الى ٢٥ % تقريباً وكانت معدلات البطالة المناظرة فى سنة ١٩٧٦ ٢٠ % ، ١١ % وفى سنة ١٩٦٠ ، ٨ % ، ٤ % على الترتيب والاستنتاج المباشر من هذه الارقام هو أن البطالة بين حملة المؤهلات الجامعية وما فوقها تزداد بخطى أوسع عن بطالة ما دون ذلك من حيث المستوى التعليمى ، وبالتالى اذا استمر هذا النمط التزايدى فى معدلات البطالة نتوقع أن تصل البطالة سنة ١٩٩٦ بين حملة المؤهلات العليا الى حوالى ٥٨ % وبين حملة المؤهلات المتوسطة ودون العليا ما يزيد عن ٤٠ % .

هل سنستمر عاجزين عن اتخاذ سياسات فعالة لتشغيل الخرجين الى أن يصيب وباء البطالة المدمر نصف متعلمى مصر فى فترة لا تتعدى الست أعوام من الآن ؟؟ .

أن ناقوس الخطر يدق بشدة ، فاعادة النظر فى سياسات التنمية الحالية وما يتبعها من سياسات التشغيل أصبح أمراً بالغ الاهمية وخصوصاً أن الشواهد المحيطة تدل على أن الوضع الآن أسوا مما كان عليه عام ١٩٨٦ فالخريجون الذين يتراكمون عام بعد عام يزدحم بهم سوق العمل ولكن – مع الاسف – كمتعطلين والبطالة فى سنة ١٩٧٦ تنصب فى مجملها على الملتحقين الجدد بسوق العمل بصرف النظر عن الحالة التعليمية ويختلف الوضع بعض الشئ سنة ١٩٨٦ حيث نلاحظ ارتفاع معدل بطالة ما سبق لهم

العمـــل بين فئات الاميين ، ويقرأ ويكتب عن مستوى البطالة للملتحقين الجدد بسوق العمـــل فى هاتين الفئتين ومع ذلك تظل بطالة الملتحقين الجدد هى السمة المميزة للبطالة المتفشـــية بـــين حملة المؤهلات اقل من العليا — وعلى وجه العموم تتجه البطالة بنوعيها الى الارتفـــاع المطـــرد من تعداد الى آخر بصرف النظر عن الحالة التعليمية — ومما هو جديـــر بالملاحظة أن ارتفاع البطالة " الجديدة " بين حملة المؤهلات وخصوصاً فى عام ١٩٨٦ يتمشـــى مـــع ما توصلنا اليه سابقاً من حيث تركز البطالة الجديدة فى الاعمار المتوسطة أى بعد الانتهاء من سنوات الدراسة .

ويدفعـــنا ارتفـــاع معـــدلات البطالة بين حملة المؤهلات الدراسية الى مواصلة الـــبحث لمعرفة أكثر التخصصات تأثراً بالبطالة عسى أن يفيد ذلك فى توجيه سياسات التعلـــيم مـــن ناحيـــة وفى الكشف عن نوعية التخصص التى تضعف مقدرة الاقتصاد القومى عن استيعابها من ناحية أخرى .

....

رابعــاً : أسباب البطالة ومقترحات للحل

أن عـلاج أي مشكلة يعاني منها المجتمع يستلزم دراسة متأنية وتحليل متعمق لأسباب ظهور هذه المشكلة ، الأمر الذي لا يتأتى الا بالنظرة الشمولية لكافة الجوانب والابعاد التي ساعدت بشكل مباشر أو غير مباشر على نشأتها فالنظرة السطحية للامور واتباع أسلوب المسكنات والوقتية يؤدى فقط الى ابطاء تفاقم المشاكل واخفاء مظاهرها لبعض الوقت دون ان يحول دون وصولها الى مرحلة الانفجار التي لا بد أن تأتى في هذه الحالة ان عاجلاً أو اجلاً ... ولذا يكون من الضروري البحث عن الأسباب الحقيقية لمشكلة البطالة في مصر قبل أن نصل الى أفكار محدودة لما نراه أنسب السبل للتعامل معها .

١. أهم أسباب تفشي البطالة في مصر :

١. الزيادة السريعة في النمو السكاني التي ترتب عليها زيادة حجم السكان من ١٠ مليون في بداية هذا القرن الى ما يقرب الى ٦٢ مليون نسمة في الوقت الحالي . ولا يخفى ما ينشأ عن ذلك من خلل في التوازن بين قوى العرض والطلب لسوق العمل .

٢. الانخفاض المستمر في نصيب الفرد من الرقعة الزراعية الى أن وصل حالياً حوالي ٠,١٢ من الفدان وانخفاض معدلات التوسع الافقي بالنسبة لاستصلاح واستزراع الأراضي الجديدة كما ان انتشار الميكنة الزراعية قلل من فرص العمل في الريف وبالتالي ساهم في انتشار البطالة فيه .

٣. ساهمت سياسات التعليم والتوظيف في تفاقم المشكلة فمنذ الستينات توسعت الدولة — دون تخطيط مدروس — في مختلف مجالات التعليم دون الربط والتنسيق بين برامج ومناهج التعليم في كافة مراحله وبين احتياجات

المجتمع من المهن المختلفة . وتأسيساً على ذلك استندت سياسة التوظيف على مبدأ التوظيف الكامل نزولاً على اعتبارات اجتماعية بصرف النظر عن حاجة العمـــل اليهـــم فظهرت البطالة المستترة ثم لحقتها البطالة السافرة عندما اعيد النظر فى سياسة التوظيف الكامل .

٤. تكـــثيف استثمارات الخطة الخمسية الماضية على عمليات الاحلال والتجديد ومشــــــروعات البنية الاســاسية بنســـبة بلغت حوالى ٨٧,٥ % من حجم الاســـتثمارات وهـــى اســـتثمارات لا يترتب عليها ايجاد فرص عمل جديدة بـــالقدر الكـــافى – رغم أهميتها للنمو الاقتصادى بصفة عامة – وبالتالى كان كـــل ما تم تخصيصه للمشروعات الجديدة بالقطاع العام حوالى ١٢,٥ % من حجم الاستثمارات وتلك هى التى تولد فرص عمل جديدة .

٥. وعلاوة على ذلك اتسعت الآونة الاخيرة الاتجاهات نحو تكثيف الاستثمارات فى القطـــاع الخـــاص واحياناً القطاع العام والحكومى نحو الانشطة السياحية والخدميـــة لانشاء قرى ومنشآت سياحية ، استغلال الشواطئ ...الخ ولا شك أن الســـياحة هـــى من الانشطة الواعدة والمجالات الهامة التى يمكن أن تساهم مســـاهمة فعالة فى تمويل النخبة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ولكن يعيبها محدوديـــة فـــرص العمل المتولدة بالمقارنة بالاستثمار فى مجال الانتاج السلعى ، ومن ثم يكون ايجاد نوع من التوازن بين المجالات الاستثمارية المختلفة أمر هام فـــيما يتعـــلق بالمحافظـــة على مقدرة الاقتصاد القومى على اســـتيعاب عمالة جديدة .

٦. أثـــرت السياســـات الاقتصـــادية والمالية المتبعة على حجم وكفاءة الإستثمار والإدخـــار والإنـــتاج والميـــزان التجارى وميزان المدفوعات وسعر الصرف والتضـــخم والديون الخارجية والسياسات السعرية وسياسات الاجور وتنظيم سوق المال ...الخ وكلها أمور عكست ظلها على حجم وكفاءة الاستثمار فى

القطاع الخاص واستيعابه للعمالة . كما أثرت أيضاً على الانتاج والانتاجية وكفاءة العمل بالقطاع العام ومن ثم زادت الطاقة العاطلة والبطالة السافرة والمستترة .

٧. يؤدى عدم الاستغلال الأمثل للطاقة الانتاجية المتاحة وما يترتب عليه من وجود طاقات عاطلة الى تفشى البطالة المستترة بين العاملين وبالتالى تضعف مقدرة الوحدات الانتاجية على استيعاب عمالة جديدة كان من الممكن خلق فرص عمل لها اذا ما أحسن استغلال ما هو متوفر من موارد دون الحاجة الى توسعات استثمارية جديدة .

٨. يؤدى كذلك بطء النمو المعرفى وضعف النشاط البحثى من أجل التنمية ، وانفصام العلاقة بين المؤسسات البحثية والمؤسسات الانتاجية الى تخلف أساليب وفنون الانتاج وانعدام القدرة على الابتكار والتطوير أو الدخول فى مجالات انتاجية جديدة اعتماداً على ما يسمى بالهندسة العكسية — التى كانت وراء التقدم الصناعى الملحوظ لدول جنوب شرق آسيا — ولا يخفى انعكاسات هذا وذاك على قوى الطلب بسوق العمل .

٩. عدم فاعلية التدريب المهنى فى توفير العمالة اللازمة لتنفيذ برامج التنمية وبالتالى لم يساهم هذا النوع من التدريب فى إحداث مواءمة بين العرض والطلب على القوى العاملة و لم يقم بدوره فيما يطلق عليه بالتدريب التحويلى الذى قد يساعد فى تحويل العمالة الزائدة عن الحاجة الى عمالة منتجة عن طريق إكسابهم مهارات معينة ... أضف إلى ذلك تعدد الهيئات التى تتصدى للتدريب المهنى فى مصر وافتقارها إلى تنسيق الجهود أو العمل فى ظل سياسة موحدة كما أن التدريب ذاته يعوزه الدقة والاخذ بالاساليب العلمية المتطورة كما يفتقر الى المدربين الاكفاء والآلات المتقدمة .

١٠. الهجـــرة العـــائدة الى الوطن نتيجة لما اصاب الاقطار العربية البترولية فى الاونة الاخـــيرة مـــن ركود اقتصادى وانخفاض حجم الاستثمارات نتيجة لانخفاض أسعار البترول هذا بالاضافة الى إحلال العمالة الوطنية محل الاجنبية .

مدخل لحل مشكلة البطالة فى مصر :

يتضـــح مـــن استعراضـــنا لاهم مسببات مشكلة البطالة فى مصر انها مشكلة معقـــدة الجوانب مما يستلزم ضرورة اتباع مدخل المنظومات (الذى يطلق عليه أحياناً مدخـــل الانساق) فى مواجهتها وفحوى هذا المدخل هو أن توضع خطة تطوير كمى وكيفـــى لـــلموارد البشرية مع إعادة النظر فى السياسات والآليات وتدريجياً التنظيمات والتشريعات كلما أمكن ذلك ولكن فى خطوات متلاحقة .

ويمكن أن نحدد السمات الرئيسية لهذا المدخل فيما يلى :

١. يعـــتمد هـــذا المدخل على توحيد المفاهيم والتطلعات والاهداف وأساليب العلاج بالنســـبة لجميع قطاعات الدولة مما يجعل تيار العمل يسير مع تيار التطوير الشامل للمجتمع فى اتساق وتكامل .
٢. يعـــالج هذا المدخل دينامية العمل والنظام ككل مما يؤدى إلى خلق رد فعل تلقائى يـــتولد من خلال التغذية العكسية . كما يتعرض هذا المدخل للقواعد والعلاقات بـــين المؤسســـات والمنظمات وتبادل المعلومات واستكمال العناصر التنظيمية التى تحقق الدينامية السليمة للعمل فتقل فرصة ظهور المشكلات فى الحاضر والمستقبل .
٣. يؤدى المدخل المنظومى – حتى حينما يتعامل مع أكثر من مشكلة فى نفس الوقت – الى معالجـــة الوضـــع الكلى والى تحسين الاداء بصورة متكاملة وربما يساعد – بصورة أو بأخرى – على علاج مشاكل بخلاف تلك التى يتم التركيز عليها .

٤. وفــق هــذا المدخــل تدرس المواقف ككل (حتى ولو كان التنفيذ سـيتم على مراحل) فتتضح بصورة مبكرة الخلافات بين المؤسسات .

٥. يمكــن هــذا المدخل من تشكيل مجموعات عمل مختلطة تتضمن — أو تستعين — بأفراد من خارج المؤسسات الرسمية الذين يتميزون بقدرات علمية معينة أو بسبب اهــتمامهم بالمشــاكل المطروحة وبأساليب علاجها . ويساعد تشكيل مجموعات العمل المتعددة التخصصات على دراسة وتتبع جذور المشاكل وتفرعاتها المتعددة .

٦. يســمح العمــل — وفق هذا المدخل — بتشكيل مجموعة تطوير على مستوى عال ومتــنوعة التخصصــات للــتعرف على البيئة ، والسوق العالمي ومستوى ونوعية وتــنوع الانــتاج ، والتقنيات المناسبة ، مما يمكن من وضع صورة حقيقية للوضع العــالمي والاقلــيمي والمحلي والبدائل المثالية والممكنة لاحداث التطوير الشامل ... ويضــمن هــذا التشــكيل المختلط لمجموعة التطوير مشاركة كل من لهم علاقة بعمــليات الــتطوير عــند وضع الخطط ورسم السياسات مما يحقق وحدة الفكر والتعاون والبناء .

٧. يســمح هــذا المدخل بالتعامل مع المشاكل والاوضاع الحالية التي تتسم بتشابك الــتطور التكنولوجي والبناء البشري وما يستدعيه ذلك من اعادة النظر في سريان المعــلومات الــتي بينهما . وهذا في ذاته تطوير متكامل ولازم في نفس الوقت لحل المشــاكل المزمنة من المستعصية (لمزيد التفصيل التفصيل حول هذا المدخل وعلاقته بالمداخل الاخرى

ويمكــن لــنا في هــذا الصدد أن نضع تصور عاماً للميادين والمجالات وسبل الــتطوير التي يجب أن تولى اهتماماً خاصاً عند تبني المدخل المنظومي في علاج مشكلة البطالة وذلك فيما يلي :

١. يجــب البدء في البحث عن السلع والخدمات التي تتميز بمستويات طلب عالية سواء في الســوق المحلية أو السوق العالمية . وبالنظر الى أن الزراعة تتجه في أغلب الدول

المستقدمة الى استخدام أعداد أقل من قوة العمل فى النشاط الزراعى فى مصر تتجه بصفة عامة إلى التناقص وهذا يدل على أن قدرة هذا النشاط على استيعاب عمالة جديدة تتضاءل مع مرور الوقت وان مستقبل التنمية والتشغيل فى مصر تكمن فى النشاط على إستيعاب عمالة جديدة تتضاءل مع مرور الوقت وأن مستقبل التنمية والتشغيل فى مصر تكمن فى النشاط الصناعى فى المقام الاول .

٢. التوسع فى الانتاج الصناعى (الصناعات الصغيرة والمتوسطة) وما يستلزمه من تطوير العلاقة بين القطاع الخاص الصناعى وبين كل من القطاع العام التعاونى والدولة ، فرأس المال الوطنى ليس فى حاجة الى اغراء بقدر ما هو فى حاجة الى تأمين . فمن الضرورى أن يكون هناك من يساعده فى اختيار السلع المناسبة (وهل سيكون الانتاج بمثابة إحلال لواردات أم لتنمية الصادرات) وكذلك فى اختيار التقنيات الملائمة وفرص التسويق الممكنة . وبذلك يمكن أن تتحول علاقة القطاع العام والخاص من علاقة تنافسية إلى علاقة تعاونية تكاملية ، وقد تقدم الجامعات ومراكز الابحاث الدراسات اللازمة وقد يقدم القطاع العام التعاونى خدمات التسويق . وهذا وذاك يستدعى إنشاء عناصر تنظيمية جديدة ، كما سيحتاج لمستوى معرفى معين ، وصقل لبعض المتخصصين وقيام أنشطة بحثية موازية لانجاز تلك الاهداف .

٣. يجب ان يتحول القطاع العام من التخصص السلعى الى التخصص فى التشغيل ومن التجميع الى التعمق فى التصنيع . وهذا يستدعى انجازاً فى الهندسة العكسية حتى يمكن الوصول فى زمن قصير الى منتج ذى جودة وقدرة تنافسية (ويكفى ان نعلم أن الهندسة العكسية هى الوسيلة التى اعتمدت عليها الولايات المتحدة فى التفوق الاقتصادى على المملكة المتحدة فى بداية القرن العشرين . وهو الاسلوب الذى اتبعه اليابان فى التفوق على الولايات المتحدة وأوروبا فيما بعد الحرب العالمية الثانية) . كما أنه من الضرورى أيضاً إعادة النظر فى أساليب ضبط الجودة

المتبعة حالياً وكذا آليات العلاقة للمصانع وشركات القطاع العام ، هذا بالاضافة إلى تدعيم مكاتب التصميم تدعيماً كبيراً واعطائها فرصة العمل فى مجالات الهندسة العكسية والبحوث والتطوير والابتكار فى محاولة لاضافة ميزة خاصة للسلعة المنتجةتزيد عن قدرتها التنافسية . وفى سبيل دعم الاعتماد على الذات يكفى الاستعانة بعدد محدود من الخبراء بدلاً من الاعتماد على الانتاج على طريقة تسليم المفتاح أو بموجب رخصة مشتراه . وهذا الاسلوب أقل تكلفة واكثر اتاحة لفرص العمل .

٤. ويأتى على التوازى عملية الدخول فى تصنيع الآلات والمعدات الرأسمالية ، ويتبع فيها نفس الاسلوب المشار إليه عاليه ولكن مع ضخامة حجم الانجاز يلزم أن يكون التخطيط أكثر دقة والتنفيذ أكثر انضباطاً والعلاقات أكثر تشابكاً مما يدخل البحوث التكنولوجية فى أبعاد جديدة (يلاحظ هنا تجربة الشرق الاقصى) .

٥. يمكن للسياسات النقدية المساعدة فى التطوير الصناعى ، وكذا التحفيز والاغراء ولكن يجب عند الضرورة أن تدخل البنوك مباشرة فى مجال الاستثمار لدفع عملية التطوير ، ولا يجوز أن يمنعها من ذلك التخوف من الفشل وبخاصة فى حالة اعطاء الدولة نوع من الضمانات لهذه الانشطة الاستثمارية .

٦. قد يكون من الضرورى ادخال تعديلات فى القوانين واللوائح التى تحكم الاستثمار والانتاج والتشغيل . وقد يكون بعض هذه التعديلات جوهرياً اذ يجب أن تحدد المسئولية بالنسبة لمؤسسات الانتاج وأسلوب التحفيز على سبيل المثال (بتقرير حوافز للمنتجين الذين يمكنهم تقديم سلع للتجارة الخارجية أو للاحلال محل الواردات) .

٧. أما بالنسبة للقوى البشرية فيلزم تشغيل الشباب لاتدليلهم ، ويجب أن يعلم الشباب أن المجتمعات الجديدة (سواء صناعية او زراعية) هى معسكرات عمل ، وأنه من الجائز جداً أن يعيش العمال والمهندسون فى خيام أو عنابر، وقد يتأخر

انشاء مباني للمكاتب او الاعاشة إلى أن تفتح المصانع أبوابها ويبدأ الانتاج فى التزايد ، ولابد من التوعية بأن العمل اليدوى له أهمية قصوى وأنه ليس من الغرابة أن يعمل الشباب المتعلم كعمال أو ملاحظين على معدات رأسمالية معقدة وأن وجودهم على هذه المعدات سوف يؤدى بالتأكيد الى زيادة القدرة التطويرية ، أما فيما يتعلق بالادارة فنوصى بأنه يجب العدول عن أسلوب الترقيه عن طريق الاقدمية المطلقة (الطابور) .

٨. يجب الربط بين سياسات التعليم والتدريب والاستخدام ، فلقد باءت من الضرورى تطوير المناهج الدراسية والاهتمام بتنمية القدرة على الابتكار لدى الدارسين بدلاً من أسلوب (التحفيظ) كما يجب التوسع فى المجالات التعليمية التى يحتاجها سوق العمل فى مصر والدول العربية والافريقية والحد من المجالات والتخصصات غير المطلوبة مما يستلزم ذلك ضرورة مواءمة سياسات التعليم مع الاحتياجات الفعلية للمجتمع من المهن المختلفة ، ويجب أيضاً الاهتمام بالتدريب المهنى اهتماماً كبيراً ومحاولة الاستغلال الأمثل للامكانيات التدريبية المتاحة وتطويرها بما يتفق مع حاجة سوق العمل .

٩. يجب أن تتضمن الحلول المذكورة رؤية تطويرية شاملة فظهور البطالة شأنه شأن ظهور غيرها من المشكلات انما يعكس خللاً فى محور أو أكثر من المحاور التى تركز عليها الدول فى تطوير ذاتها أو حل مشكلاتها .

- فى قطاع الزراعة حيث يمكن تعبئة الفوائض الاقتصادية وتوجيهها لتطوير وتنمية القطاع الصناعى (بالاضافة الى سد الفجوة الغذائية التى تهدد الامن الغذائى المصرى) .
- فى قطاع الصناعة حيث يوجد المستقبل الحقيقى للتنميةوالتشغيل وحيث يمكن أن تتعاون الحكومة مع البنوك مع القطاعين العام والخاص فىتطوير

القطـــاع الصـــناعى وتقديم الدراسات والاستشارات اللازمة له فى مجال التصميم وتوفير المستلزمات وتسويق المنتجات ... الخ .

١٠. ومـــن الممكـــن الاســـتطراد فى تقديم المقترحات لكن ما يهمنا إيراده الآن : ان الاشـــارة الى توقعات البطالة فى هذه الورقة لا يعكس تشاؤماً ولكن يعكس حفزاً على مواجهـــة الـــتحدى والبدء بحل المشكلة عن طريق التطوير الشامل . ومن ناحية أخرى فـــتقديم الاقـــتراحات لا يعنى اننا نذكر وجود انجازات قطاعية ولكن ما نعنيه هو أن مركزنا الدولى النســـبى يتراجع . واخيراً فاننا ندرك أن تقديم الحلول والمفاهيم النظرية يســـير ولكـــن العبرة بتقديم الحلول الاجرائية القابلة للتطبيق وهو أمر لايمكن أن يدعى أحد بمفردة أنه قادر على تحقيقه ، ولتقديم حلول اجرائية يلزم :

أ. تكويـــن مجموعـــات تطوير متفرغة تجمع الجامعات والقطاعات المختلفة بالدولـــة ســـواء فى المجالات البحثية أو الانتاجية وتضم كذلك ممثلين عن البنوك وقطاع الاعمال (عام وخاص) .

ب. أى مفاهيم أو أسس تضعها مجموعة التطوير يجب مناقشتها مع الوزارات ويكون قبولها أو رفضها مسبباً .

ج. يجب العلم بأن الاجهزة التنفيذية والوزارات والوزراء التى لا يتسع وقتها لعمل الدراسات المتكاملة والمتسعة والعميقة ، الا أن ذلك لا يمنع من ضرورة أن يتسع وقتهم للمناقشات التى يجب أن تسجل وتعلن وأن تكون معبرة بصراحة عن الاراء المتنوعة .

د. العمل على تشكيل مجموعة عليا للتطوير يتفرع منها مجموعات تطوير قومية (مجموعة لكل محور من محاور التطوير) وهذه يتفرع عنها مجموعات تطوير فرعية للابعاد والعناصر والقطاعات المختلفة . وعلى هذه المجموعات أن تضع الخطط الاجرائية التفصيلية المحكمة (التى تتضمن الضوابط والمحددات والمحاذير والتوقيتات والتوقعات) .

الفصل السادس

التخطيط الحضرى

- **أولاً** : التخطيط الاقليمى للمدن والمراكز الحضرية .
- **ثانياً** : نظريات التخطيط الحضرى ورواده .
- **تخطيط استعمالات الأراضى الحضرية .**
  ١. الاستعمالات السكنية .
  ٢. الاستعمالات التجارية .
  ٣. الاستعمالات الصناعية .
  ٤. الاستعمالات الخدمية .
- **رابعاً** : مشكلات التخطيط العمرانى .
- **خامساً** : مستقبل التخطيط العمرانى .

***

أولاً : التخطيط الاقليمى للمدن والمراكز الحضرية

أصـــبـــح من الصعب فصل المدن والمراكز الحضرية عن المناطق الريفية المحيطة بها ، بالدرجة التى جعلت من هذه المناطق وحدات اقليمية متكاملة اطلق عليها (أقاليم المــدن) أو الاقليم الحضرى الريفى ، وذلك نظراً لاهمية هذه الاقاليم فى حياة المدن ، ودورهـــا فى توفــير الاحـــتياجات الغذائية والمعيشية اليومية لســـكان المدن والمراكز الحضرية .

وقـــد أصبح للمدن وظائف اقليمية تقوم بها لخدمة المنطقة الريفية التى تحيط بها خاصـــة فى مـــنطقة الخدمات الاجتماعية التى تقدمها للسكان القاطنين فى أقاليم هذه المــدن . ومـــن هنا فان هذه الوظائف الخارجية الاقليمية للمدن تعطيها الاهمية الكبرى كمركز اقليمى لمنطقة كبيرة تحيط بها .

لذلـــك فان المدن لا تعيش لذاتها أو نفسها وانما تنشأ وتتطور لخدمة منطقة أو اقلـــيم – وأصـــبح مـــن الواضح فى السنوات الاخيرة أنه لا توجد مدينة بلا ريف ولا يوجـــد ريـــف بلا مدينة – مما أدى أن تكون العلاقات بين المدن والأرياف علاقات تـــبادلية ؛ إذ أن الاقاليم أصبحت مركزاً لتموين سكان المدن بما يحتجون إليه من مواد غذائيـــة ومعيشـــية ، كما أن المدن أصبحت مراكز للعمل والخدمات بالنسبة لسكان المـــناطق المحيطـــة بها . وعلى هذا فان جوهر المدينة وهويتها يكمن فى أنها تقوم بخدمة مـــنطقة تابعـــة لها أو اقليم يرتبط بها . وقد تطورت هذه العلاقات بين المدن والارياف خـــلال مـــراحل التـــاريخ المختلفة ، خاصة بعد انتشار ظاهرة المدن وغزوها للمناطق الـــريفية ، وبعـــد تقـــدم وسائل النقل والمواصلات وانشاء الطرق المعبدة وزيادة عدد السيارات حتى اكتسبت هذه العلاقات (المدنية – الريفية) بعداً كبيراً بالمستوى الذى

جعــل الاتجاه العالمى فى الوقت الحاضر يرمى إلى تنمية المدن والمراكز الحضرية فى اطار الاقاليم الوظيفية .

العلاقات الوظيفية بين المدن والمناطق الريفية :

أصــبحت لــلمدن الحديــثة أقاليم وظيفية تعتمد عليها وتتأثر بها فى تطورها العمـــرانى وحياتهــا الاقتصادية والاجتماعية ، بل أن مركز المدينة للخدمات الاقليمية يعتــبر الأصل فى وظيفتها ، وإذا لم تنجح فى ذلك فانها تفقد أهم صفة حيوية فى حياة المدن . ولا يمكن فهم المدن إلا إذا درست علاقاتها الاقليمية مع ريفها المحيط .

وترتــبط المدن بمناطقها الريفية بالعديد من العلاقات والروابط والتى يمكن أن نحصرها فى أربع علاقات أساسية هى :

١. العلاقات الادارية .
٢. العلاقات السكانية .
٣. العلاقات الاجتماعية .
٤. العلاقات الاقتصادية .

١ . العلاقات الإدارية :

تـــأتى العلاقـــات الادارية فى مقدمة هذه الروابط إذ أن معظم المدن تكون فى المقـــام الاول عواصم محلية لوحدات إدارية - صغرت أو كبرت فى مساحتها — وتقوم هـــذه المـــدن بالخدمات الإدارية المختلفة إذ أنها تمثل مراكز السلطة والإدارة وهى المقر للمؤسســـات والأجهـــزة التشـــريعية والسياسية والتنفيذية فى أقاليم الدول المختلفة ، وتتـــنوع المدن فى العالم حسب علاقتها بمناطقها الريفية إدارياً ، إذ أن هناك مدناً تعتبر عواصـــم وطـــنية وأخرى عواصم اقليمية وثالثها عواصم محلية ورابعها عواصم ريفية . وتؤثـــر هذه العلاقة على أهمية هذه المدن وعلى حجمها وعدد سكانها ، فغالباً ما تكون العواصـــم المدنيـــة والإقلـــيمية أكثر أهمية بالطبع من العواصم الادارية المحلية والريفية . ولعـــل معظم المدن فى الدول النامية والمتخلفة ترتبط بأقاليمها إرتباطاً وثيقاً بهذا النوع مـــن العلاقـــات ، إذ أن الدور الإدارى أو السياسى لهذه المدن هو الذى يحدد أهميتها القومية .

٢ . العلاقات السكانية :

نشـــأت معظـــم المدن العالمية ونمت فى حجمها وتطورت فى عمرانها بناء على الـــزيادة الســـكانية التى يمثل مصدرها الاساسى المنطقة الريفية المحيطة بهذه المدن وذلك من واقع حركتين أساسيتين :

الحـــركة الأولى هـــى هجرة السكان الدائمة من الريف إلى المدن — والحركة الثانية هى حركة يومية للعمل والتسويق من الريف إلى المدن .

ويلاحـــظ أن معظم مدن الدول العالمية نمت عن طريق الهجرة الدائمة الريفية لذلـــك نجد أن معظم سكان المدن لهم جذور ريفية أو أن بعض أفراد عائلاتهم لازالوا يعيشـــون فى المناطق الريفية ، أو أنهم يرتبطون دائماً بأوطانهم الأصلية قبل أن يهاجروا

إلى المـــدن . وقد تطورت هذه العلاقات السكانية فى الآونة الاخيرة بحيث أصبح بعض ســـكان القــرى فى المناطق الريفية يعملون فى مدن ثم يعودون إلى قراهم الأصلية . بل وأن معظــم ســـكان المدن يعملون فى خارجها على امتداد هذه المنطقة المحيطة بالمدن . وازدادت هـــذه العلاقـــات السكانية بعد أن تحسنت الطرق ووسائل الاتصال وإزداد استخدام السيارات الخاصة .

٣. العلاقات الاجتماعية :

تشـــمل العلاقات الصحية والتعليمية والثقافية ، حيث توجد بالمدن الخدمات الصـــحية المتخصصـــة مثل المستشفيات والمستوصفات والمراكز الصحية والمعامل الطبية الـــتى تكـــاد تقـــل فى المـــناطق الريفية مما يجعل السكان الريفيون يستفيدون من هذه الخدمـــات الطـــبية الخاصـــة بالنسبة للأمراض المستعصية ، كما أن المدن هى مراكز للمؤسســـات التعليمية العالية بمستوياتها المختلفة وأن معظم أبناء سكان الاقاليم يتلقون تعلـــيمهم العـــالى فى المدن القريبة من مراكزهم القروية والريفية وتعتبر المدن بوجه عام هى مراكز للثقافة لمناطقها الريفية إذ تتركز فى المدن كافة الأنشطة الثقافية من خدمات المســـرح والســـينما والأنديـــة الـــثقافية وأجهزة الاذاعة والتليفزيون ووسائل الاعلام الأخرى . وعليه فان سكان المناطق الريفية يستفيدون من هذه الخدمات الثقافية .

٤. العلاقات الاقتصادية :

تعتـــبر من أقوى العلاقات والروابط بين المدن ومناطقها الريفية إن كانت هذه العلاقـــات زراعية أو صناعية أو تجارية . حيث نجد المدن تعتمد على مناطقها الريفية فى تـــزويدها باحـــتياجاتها اليوميـــة مـــن المواد الغذائية ، مثل الخضر والفاكهة والالبان ومنـــتجاتها والـــلحوم — أى أصبح اقليم المدينة مصدر تموين وتغذية لسكان المدن —

ولعـــل تـــأثير المدن على المنطقة الريفية المحيطة بها أصبح تأثيراً كبيراً ، إذ أن متطلبات السـكان وحاجتهم فى المدن عملت على تشكيل الانتاج الزراعى والمساحات المزروعة فى المـــدن . ولعـــل هذه العلاقة جاءت من نتائج العديد من البحوث والدراسات منذ أوائل القرن التاسع عشر وحتى الوقت الحاضر .

وأصـــبحت المـــدن مراكـــز للصناعة تعتمد على المواد الخام ومصادر الطاقة الموجـــودة فى أقالـــيمها الـــريفية كما تعمل على تسويق إنتاجها الصناعى بين سكان الـــريف . وقد بدأت المدن الصناعية العالمية تنمو وتزداد أهميتها بناء على إعتمادها على مقومات الصناعة فى مناطقها الريفية .

وأصـــبح التـــبادل التجارى من أهم العلاقات التى تربط المدن بأريافها بعد أن صـــارت مراكز لتسويق الانتاج الريفى بل أن المؤسسات التجارية والبنوك والمصارف فى المدن جذبت مدخرات سكان الأرياف لاستثمارها فى المجال التجارى .

وبوجـــه عـــام فإن العلاقات الاقتصادية أصبحت من أقوى الروابط التى تربط المـــدن بمـــناطقها الـــريفية خاصة بعد تطور وسائل وطرق النقل والمواصلات وإنتشار إســـتعمال الســـيارات الخاصة ، والتوسع فى الاستغلال الصناعى والسكنى والترفيهى والأخـــذ بأساليب الحياة العصرية فى المدن ، مما أدت إلى أن تتخذ هذه العلاقات صوراً عديدة ومتنوعة .

وعـــلى ذلـــك فان تعدد هذه الروابط والعلاقات بين المدن والأرياف جعلها أقالـــيم ووحـــدات مترابطة يصعب الفصل بينها أو تجزئتها ، ولا يمكن فهم واقع المدن وحاضـــره إلا داخـــل الاطـــار الاقلـــيمى الذى تقوم بخدمته وتتأثر به خاصة بعد أن أصبحت المدن أجزاء عضوية من وحدات إدارية وإقتصادية وإجتماعية وثقافية .

تركيب أقاليم المدن :

أصبحت لكل المدن أقاليم خاصة تتكون من واقع هذه العلاقات الادارية والسكانية والاقتصادية . وعلى ذلك فإن لجميع المدن أقاليم معينة شاملة ، ولديها مجموعة من الاقاليم الاخرى ذات العلاقات المتخصصة .

وتختلف أقاليم المدن من حيث أحجام وطبيعتها وشكلها وحدودها وأقسامها فقد يكون اقليم المدينة صغيراً أوكبيراً أو يكون سهلاً منبسطاً أو اقليماً تضاريسياً معقداً . ومن الجائز أن يكون إقليماً زراعياً أو حيوانياً أو تعدينياً أو نباتياً أو أن يكون إقليماً متنوع الموارد الطبيعية والاقتصادية .

وتختلف أقاليم المدن أيضاً فى طبيعة سكانها ومراكزها الريفية وحياتها الاقتصادية والاجتماعية ، ويمكن أن نذكر أن أقاليم المدن تتباين وتختلف بين الدول المتقدمة من ناحية والدول النامية والمتخلفة من ناحية أخرى وتساهم العوامل الطبيعية بأنواعها المختلفة فى تشكيل وتحديد أقاليم المدن من حيث حدودها وأقسامها وأشكالها العامة .

وتتنوع أقاليم المدن من حيث أشكالها وهناك الاقاليم ذات الشكل الدائرى والسداسى وثالثة ذات أشكال شبه رباعية وخلافها ، إذ أن التداخل بين نفوذ المدن وسيطرتها على مناطق ريفية معينة ، بل أن خضوع الاقليم الريفى لأكثر من مدينة واحدة يعمل على تحديد الشكل الخارجى لأقاليم المدن. وقد كانت هذه الظاهرة مجالاً لدراسات عديدة للمتخصصين فى مجالات المدن والعمران الحضرى مثل فون تنين Vun Tunin وكريستالر Christaller اللذان إهتما بدراسة المدن الأوربية والأمريكية .

ويمكن القول أن هذا ينطبق على أقاليم المدن فى الدول المتقدمة ، إلا أن الصورة تختلف بالنسبة لأقاليم المدن فى الدول النامية والمتخلفة نظراً لقلة عدد المدن

ومراكز العمران الحضرى ولظروف التخلف الاقتصادى فى الاقاليم الريفية . وكان من نتائج الأشكال غير المنتظمة لأقاليم المدن ظهور مشكلات الحدود الادارية خاصة فى المناطق الريفية التى تخضع لنفوذ أكثر من مدينة واحدة .

وتتباين الأقسام الداخلية فى إطار أقاليم المدن إذ أنه يمكن التمييز بين أقسام ونطاقات داخلية لهذه الأقاليم حيث توجد ضواحى المدن أو تلك المجاورة للمدن الكبرى ، تليها القرى الحضارية ، ثم القرى الكبرى ، ثم المراكز القروية والريفية . ولعل هذا التباين فى مراكز العمران الريفى داخل أقاليم المدن يخضع فى تحضره للقرب او البعد من المدن الأساسية .

ويظهر هذا الإرتباط بين المدن ومراكز العمران الريفى القروى بحيث أصبحت ترتبط معاً بوحدات إقليمية متكاملة فى حياتها الاقتصادية والاجتماعية ، حتى أن بعض الدول العالمية أدخلت هذه القرى والمراكز الريفية المتحضرة داخل إطار الإشراف الإدارى والتنظيمى والتخطيطى للمدن الكبرى .

دور الأقاليم الريفية فى التخطيط الاقليمى للمدن :

أصبحت اقاليم المدن الريفية الوظيفية تجد إهتماماً كبيراً بين مخططى المدن فى الفترة المعاصرة ، خاصة فى الدول المتقدمة التى إنتشرت فيها ظاهرة التحضر . وإزدياد النمو العمرانى الحضرى وتطور المدن الكبرى . وقد بدأ العديد من المخططين والمهتمين بالدراسات الاقليمية والحضرية والجغرافية فى تقسيم الدول على أساس أقاليم المدن الوظيفية ويظهر هذا فى بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة ودول غرب لأوروبا الصناعية على سبيل المثال . وقامت على ضوء هذه الأقاليم الحضرية — الريفية وحدات الادارة المحلية والحكم الاقليمى والأقاليم الاقتصادية والتخطيطية ، وذلك بعد

أن عجـــزت الأقالـــيم الطـــبيعية والاقتصادية والسكانية فى وضع الحلول للمشكلات العديدة التى واجهت هذه الوحدات الداخلية فى هذه الدول العالمية .

إذ أن المـــدن الكـــبرى والعواصـــم الاقليمية والمحلية أصبحت مراكز للنشاط الاقتصـــادى والخدمـــات الاجتماعية مما أدى إلى أن تصبح مناطقها الريفية ومراكزها القـــروية المجـــاورة أكثر إرتباطاً وإلتصاقاً بها للاستفادة من مناشطها وخدماتها المركزية المتخصصة [1] .

واهـــتم علماء المدن فى الدول النامية أيضاً بموضوع أقاليم المدن وتقسيم الدول إلى أقالـــيم حضارية . إلا أنه قد ظهرت العديد من السلبيات فى تحديد أقاليم المدن فى الـــدول الـــنامية خاصة وأن فى بعضها يوجد عدد قليل من المدن الكبرى بينما تسيطر عـــلى بقية أجزاء القطر المراكز الريفية والحضرية الصغيرة ، التى لا ترتبط إرتباطاً وثيقاً بمـــناطقها وأقالـــيمها الريفية . كما أن وجود مساحات ضخمة من المناطق الصحراوية والجـــبال والهضاب وأودية الأنهار والنطاقات الغابية ومناطق المستنقعات والبحيرات . قـــد حرم هذه المناطق من وجود المدن مما جعلها من مناطق التخلخل الحضرى وبالتالى عـــدم تبعيـــتها لأى مـــن المدن الكبرى أو المتوسطة القريبة منها . ولذلك فقد فشلت تقسيمات أقاليم المدن فى معظم الدول النامية إلا أن الاتجاه فى الوقت الحاضر يرمى إلى قيـــام الأقاليم الادارية والوحدات والأقسام الداخلية للدول على أساس إرتباطها بالمدن الاقليمية والمحلية والمجمعات الحضرية ، إذ أن لكل منطقة ريفية كبرت أو صغرت مدينة أيـــاً كان حجمها أو أهميتها تشرف على هذه الوحدات الادارية خاصة فى مجال تطبيق سياســـات الدولة وتنفيذ قوانينها ولوائحها التشريعية والتنفيذية والأمنية وعلى ذلك فان أقالـــيم المـــدن أصـــبحت فى الوقت الحاضر ضمن الأقاليم المعترف بها فى الدراسات الاقلـــيمية والحضـــرية فى كثير من دول العالم خاصة المتقدمة منها ، بل إحتلت المكان

---

(١) محمد محمد سطيحة : الجغرافية الاقليمية – دراسة لمناطق العالم الكبرى – دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٤ م .

الأول فى إعـــداد الدراســـات التفصيلية لمظاهر الحياة الطبيعية والبشرية والاقتصادية فى هذه الدول ، وأصبح مفهوم إقليم المدينة منافساً للأقاليم التقليدية المعروفة .

وكـــان مـــن جراء تصاعد مشكلات المدن الكبرى نتيجة للقصور فى وضع المخططـــات التـــنموية على أساس أن المدن وحدات عمرانية مستقلة بذاتها ، أن بدأت معظـــم الدول فى الاتجاه إلى ربط تخطيط المدن بالأقاليم الريفية المجاورة من أجل الحفاظ عـــلى المستويات المتوازنة للتنمية الريفية والحضرية المتكاملة فى إطار الوحدات الإقليمية الداخـــلية ، بـــل أصـــبح نمو المدن وإزدهارها الاقتصادى والعمرانى يرتبط بخصائص وطـــبيعة أقاليمها الريفية الوظيفية — ولعل من المشاهد فىالوقت الحاضر الأخذ بمفهوم التخطيط العمرانى الشامل — حضرياً وريفياً — فى الأقاليم والوحدات الادارية الداخلية بـــناء عـــلى التنظـــيم السياسى فى كافة الدول العالمية وذلك بهدف الربط بين المراكز الحضـــرية والـــريفية فى مشـــروعات تنموية متكاملة إقتصادياً وإجتماعياً — بل أصبح مفهـــوم تنظـــيم (أقالـــيم المـــدن الكبرى) هو الصفة السائدة فى إدارة المدن الكبرى والعـــوالم الوطـــنية والعالميـــة عـــلى مختلف دول العالم المتقدمة والنامية على إختلاف أيديولوجياتها السياسية .

ولاشك فى أن التطور العمرانى المذهل للمدن الكبرى والانتشار العالمى الواسع لظاهـــرة الـــتمدن والنمو الحضرى الذى يشهده العالم فى الوقت الحاضر جعل مفهوم التخطيط الإقليمى للمدن والمراكز الحضرية يدخل كعامل أساسى فى وضع إستراتيجية الخطـــط التنموية الاقتصادية والاجتماعية ، بل كأحد العناصر الرئيسية التى تقوم عليها المرتكـــزات العلمية فى قيام الاقاليم الادارية والتخطيطية الشاملة فى إطار تنظيم السلطة والحكم فى الدول الحديثة .

....

ثانيـــاً : نظريات التخطيط الحضرى ورواده

كـــانت انجلترا أول الدول التى تأثرت مدنها بالصناعة حيث تسبب عن انتشار الصناعة انتشـــار الاحيـــاء المختلفة غير الصالحة للسكنى . وانتقلت هذه العدوى بعد ذلك إلى بـــاقى مـــدن أوروبـــا كما نتقلت إلى الولايات المتحدة بمقياس أكبر . وهبط مستوى العمارة فى هذه المدن كما هبط مستوى التخطيط كما سبق شرحه .

ولما وصل مستوى المعيشة فى هذه المدن إلى هذه الدرجة فكر بعض المصلحين فى بـــناء مدن صحية للعمال . وبذلت فعلاً بعض المحاولات التى لم تكن فى أول الامر أكثر من أنها محاولات مثالية ومن بين هذه المحاولات هؤلاء الرواد :

١. **روبـــرت أوينز Robert Owens** صاحب مصنع نسيج فى انجلترا . أقام فى عام ١٨١٦ مديـــنة صناعية نموذجية (١٢٠٠ نسمة) للعمال الذين يعملون فى مصنعه وجهزها بمختلف المرافق .

٢. **بكـــنجهام Buckingham فى انجلترا** : قام عام ١٨٤٩ بتخطيط مدينة مثالية لاسكان ١٠,٠٠٠ نسمة و لم تنفذ هذه المدينة .

٣. **مســـتر تيتس سولتير Sir Saltair** صاحب مصنع نسيج فى انجلترا . قام فى عام ١٨٥٢ ببـــناء مدينة سولتير بالقرب من براد بانجلترا لحوالى ٣٠٠٠ عامل يعملون فى مصنعه .

٤. **مؤسســـة كـــروب بألمانيا** : أقامت فى ١٨٦٥ قرية نموذجية لعمالها حول مصانع الذخيرة بمدينة أيسن بألمانيا .

٥. **الأخـــوة ليفر فى انجلترا — أصحاب مصنع صابون** : قاموا فى ١٨٨٦ ببناء مدينة بورت سنليت Port Sunlight بالقرب من ليفربول على مساحة ٥٠٠ فدان .

وتتابع بعد ذلك إنشاء المدن النموذجية الصناعية فى كل أوروبا وأمريكا .

كما بذلت محاولات لتجميل المدن الموجودة مثل مشروعات معرض شيكاغو عــام ١٨٩٣ وغيرهــا مــن المدن الاخرى . وخططت مدن جديدة كعواصم لبعض الدول مثل مدينة برازيليا واسلام أباد بباكستان وشانديجار بالهند .

كمــا ظهرت نظريات جديدة لاعادة تخطيط المدن القديمة وبناء مدن جديدة وفيما يلى نبذة عن بعض رواد التخطيط الذين قاموا بهذه المحاولات :

أولاً : ١- سوريا ماتا Soria Mata والمدينة الشريطية :

صــاحب فكرة التوزيع فى تخطيط المدن الجديدة وعرفت نظريته بنظرية المدينة الشــريطية أو الخطيــة The linear city – 1882 . ولقد قال فى التبرير نظريته أن فكــرة إمــتداد المدينة حول أطرافها جعل الريف وجمال الطبيعة (الذى كان قريباً من قلب المدينة) بعيداً .

ولــتلافى الشــكل المركــز للمدينة إقترح سوريا المدينة الشريطية . وتتلخص النظرية فى إنشاء التجمعات السكنية والمصانع على جانبى طريق مواصلات رئيسى تمتد إلى مســافة طويــلة وتــتفرع من هذا الطريق شوارع فرعية مسدودة النهايات (رقبة الشــنطة) تبنى حولها المساكن وتمتد هذه التجمعات على إمتداد الطرق الرئيسية رابطة المدن ببعضها .

وتطــبيقاً لهــذه الفكــرة تم إعداد تخطيط عام لمدينة ستالينجراد بروسيا على أساس التخطيط الشريطى الممتد – ونفذ هذا التخطيط بعد الحرب العالمية الثانية .

ومــن مميــزات هــذه الفكرة أن المدينة تمتد طولياً دون أن تخلق المشاكل التى تخلقها المدن المركزية عندما تنمو – ففى المدينة الشريطية يكون كل السكان متساوين فى قــربهم من الريف والبيئة الطبيعية ولكن من عيوبها عدم تساوى السكان فى القرب

مـــن مراكـــز الخدمـــات العامة حيث توضع هذه المراكز عند نقطة معينة على امتداد الطريق الرئيسى .

٢- ابتزار هوارد Ebenezer howard والمدن الحدائقية :

فى عـــام ١٨٩٨ ظهـــرت فى لندن فكرة المدن الحدائقية Garden Cities لإبـــتزار هـــوارد نتيجة لما لمسه من قبح المدن الصناعية وازدحامها بالسكان ونموها غير المنـــتظم . واقـــترح أن تـــبنى مديـــنة لاسكان جميع الطبقات العمالية بعيدة عن المدن الاخـــرى فى قلب الارض الزراعية وأن يراعى فى انشائها أحسن الاتجاهات التخطيطية الحديثة .

وتتـــلخص الفكـــرة فى تخطيـــط مدينة لها كفايتها الذاتية تمتلك ٦٠٠٠ فدان تشـــغل المدينة مساحة ١٠٠٠ فدان يحيط بها ٥٠٠٠ فدان أرض زراعية . ويسكن فى المديـــنة ٣٢٠٠٠ نسمة يزاولون أعمالهم فى المدينة . ويوجد فى وسطها ميدان مركزى تتوســـطه الحدائـــق وتـــتجمع حـــوله المبانى العامة كدور القضاء ودار الكتب والمبانى الحكوميـــة والمتاحف والمستشفى والمسارح . وتحيط الحدائق العامة بهذه المبانى . ويلى هـــذه الحدائـــق سوق المدينة . أما المساكن فمنفردة وممتدة فى نطاقات دائرية بعد ذلك يتوســـطها الطـــريق الكبير الدائرى الذى تقع عليه المدارس والمبانى الدينية . أما المصانع فـــتقع على الطريق الدائرى الذى يحيط بالمدينة من الخارج . ويخترق المدينة ست طرق رئيســـية مـــارة بالمركـــز وتقطع المحيط الخارجى وبذلك تنقسم المدينة إلى ست أقسام رئيسية والكثافة حوالى ١٤ وحدة سكنية فى الفدان .

ولقـــد طـــبقت فكـــرة المديـــنة الحدائقيـــة عمـــلياً ببـــناء مدينة ليتشورت Letchworth بجوار مدينة لندن لإسكان ٣٥٠٠٠ عامل ومدينة ويلين Wylene لاسكان ٤٠٠٠٠ عامل .

٣- ريموند يونين Raymond Unwin – والمدن التوابع :

لقـــد أثرت فكرة المدينة الحدائقية على أفكار رواد التخطيط فيما بعد وظهرت فكـــرة أخـــرى فى عام ١٩٢٢ بمعرفة ريموند يونين بانجلترا . وهى فكرة المدن التوابع Satelitte Towns وهـــى مـــدن حدائقيـــة تابعة لمدينة رئيسية . ولقد طبقت هذه الـــنظرية فى كـــثير من مدن انجلترا وغيرها بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لتدمير المدن الصناعية بالقنابل .

٤- لوكوربوزيه Le Corbusier ومدينة الغد :

فى عـــام ١٩٢٢ عـــرض لوكوربوزيه فى فرنســـا مشروعاً للمدينة الحديثة ، ومديـــنة الغـــد The city of tomorrow والمدينة عبارة عن حدائق ضخمة تحتوى فى وســـطها على عمارات عالية ناطحات سحاب تتكون العمارة من ٦٠ دورا عبارة عـــن المكـــاتب وتغطى هذه العمارات ٥% من مساحة المدينة بكثافة قدرها ١٣٠٠ نســـمة / الفدان . ويتركز فى هذا الوسط مراكز المواصلات الرئيسية من سكة حديد ومطارات .

وحـــول ناطحـــات الســـحاب توجد عمارات سكنيةمن ستة أدوار تتخللها المســـاحات الخضـــراء بكـــثافة ١٢٠ نسمة / فدان . وفى خارج المدينة توجد منطقة الفيلات وقد صممت المدينة لإيواء ٣ مليون نسمة .

وقـــد طبقت هذه الفكرة فى باريس عام ١٩٢٥ ولكن التطبيق لم يحل مشاكل المديـــنة أو يخفـــض كثافة السكان فيها . ثم تحول لوكوربوزيه إلى فكرة جديد وهى فكـــرة المديـــنة القطرية The Radient city وهى عبارة عن صفوف من العمارات العاليـــة المـــتعرجة . ولقـــد طـــبق بزيادة الحدائق والمساحات المفتوحة وزيادة الحدائق

والمســاحات المفــتوحة وزيــادة وســائل المواصلات . ولقد أعد لوكوربوزييه عدة تخطيطــات لكثير من المدن الاخرى كما كتب عن تخطيط المدن . وكانت كل افكاره مبــنية عــلى الــتراوح بين المدينة والريف وأكد على الامتداد الرأسي ودافع عن هذه الفكرة بشدة لدرجة تأكيد على أنه يمكن اقامة مجاورة سكنية فى مبنى واحد .

شتين ورايت Stein & Right ونظرية البلوك الكبير :

ظهــرت بعــد الحــرب العالمية الاولى رغبة جامحة فى أمريكا نحو عالم أفضل ونــاقش هذه الفكرة رواد التخطيط منهم كلارك شتين وهنرى رايت واستقر رأيهما عــلى ضرورة الاخذ بفكرة المدن الحدائقية عند اعادة بناء المدن الأمريكية . وفى نفس الوقــت قامــا بدراسة البلوك الكبير . والبلوك عبارة عن مساحة مستطيلة من الارض تحيــط بها الشوارع من جميع الجهات – يتراوح طول البلوك بين ٦٠٠ – ٩٠٠ قدماً وعرضــه حوالى ٢٠٠ قدماً . وفى عام ١٩٢٧ وبعد نجاح الاخذ بفكرة البلوك الكبير فى أحــد المشروعات نتيجة لدراسة مكثفة نشرت وأخذ بها عند تخطيط كثير من المدن الجديدة واعادة بناء المدن القديمة . وفى عام ١٩٢٨ عمل تخطيط لمدينة راد برن Rad Burn الــتى تــبعد عن نيويورك حوالى ١٦ ميل وكان أساس التخطيط فكرة البلوك الكبير والحزام الأخضر . ونفذ تخطيط هذه المدينة ونجحت الفكرة.

٦– فرانك لويد رايت Frank Loyed Wright والمدينة الواسعة الممتدة :

فى عــام ١٩٣٠ ظهــرت نظرية المعمارى فرانك لويد رايت " المدينة الممتدة The broad city حيــث اقــترح توزيع الصناعات والمتاجر والمكاتب والمســاكن والخدمــات الاجــتماعية والمزارع والحدائق على امتداد الطرق الرئيسية . والمدينة التى اقترحها رايت عبارة عن مســاحة قدرها حوالى ٤ ميل (٢ × ٢ ميل) تأوى حوالى

١٤٠٠ أسـرة ممـتدة عـلى الطريق العام . وقد صمم تخطيط المدينة على أساس أن المسـاحة المخصصـة للاسرة الواحدة التى ليس لها أولاد هو فدان واحد . وتزداد هذه المسـاحة كلما كبر حجم الاسرة . وقد تصل هذه المساحة إى ٨ أو ١٠ أفدنة للاسرة الواحـدة وبعكس لوكربوزييه الذى حاول أن ينقل الريف وجمال الطبيعة إلى المدينة (وذلـك بانشاء الحدائق والمساحات الخضراء الشاسعة حول ناطحات السحاب) حاول فـرانك لويـد رايـت أن ينقل المدينة إلى الريف فنقل المصانع ونشرها أى وزعها بين المزارع وفى هذا يقول :

" الانسـان يعيـش على الارض ثم يعود مرة ثانية ليعيش على الارض التى نشأ عليها " والعمود الفقرى للمشروعات أو للفكرة التى تقدم بها رايت فى مدينته هو الطريق العام الرئيسـى . لهـذا يؤكـد ان الاسرة يمكن أن تمتلك سيارة واحدة او اثنين أو ثلاثة أو خمسـة حـتى يمكنها أن تعيش فى مثل هذه المدينة الواسعة الممتدة على امتداد الطرق العامة .

٧- لوفيـج هيـلبر زيمر L. Hilbar Dzimer والتـوسـع الشـبكي (التضاعف الهندسى) :

اقـترح هيلبر زيمر فى الثلث الاول من هذا القرن نظريته الجديد التى يمكن على أساسها اعادة تخطيط وبناء المدن القديمة . والنظرية مبنية علىأساس التضاعف الهندسى والتوسـع الافقى بدلاً من التوسع الرأسى فى المبانى والانتقال الى خارج المدن والهرب من أسعار الاراضى داخل هذه المدن .

والفكرة عبارة عن وحدة تخطيطية ذات كثافة سكانية منخفضة وذات اكتفاء ذاتـى محـدود الحجم يمكن ربطها مع وحدات أخرى بطريق رئيسى للمرور لتكوين

المجـتمع الكـبير للمدينة . ويمكن أن تشمل المدينة على أى عدد من الوحدات حيث يسـمح وضـع الوحدات التخطيطية على الطريق زيادة عددها كلما دعت الحاجة إلى التوسـع فى المدينة . والوحدة مبنية على أساس أن تكون مستقلة تحتوى على الخدمات الضـرورية للمجـتمع الصغير . ويتوفر فى كل وحدة مكان للتجارة والتعليم والادارة والثقافة والترفيه وكذلك مكان للصناعة التى يعمل فيها سكان الوحدة .

تقـع المصانع على جانب الطريق الرئيسى وعلى الجانب الآخر توجد المحلات الـتجارية والمكاتب الادارية والمناطق السكنية والحدائق العامة والمساحات الخضراء التى تتسطها الملاعب والمدارس والمبانى العامة . والشوارع التى تخدم المناطق السكنية مقفولة الـنهايات . ولهـذا لا يوجد مرور طوالى داخل الوحدة . كما أن أقصى مسـافة من أبعـد مسـكن إلى مكان العمل تزيد عن ١٥ — ٢٠ دقيقة سيراً على الاقدام . لهذا لا توجد حاجة الى النقل الداخلى .

وبهـذا لا يوجـد هـناك حجم امثل للمدينة حيث تتكون المدينة من هذه الوحدات حسب حجمها .

....

ثالثاً : تخطيط استعمالات الأراضى الحضرية

١. الاستعمالات السكنية

تعـرف الخدمـة السكنية بأنها عبارة عن المسكن والأرض المحيطة به مباشرة والمخصصـة لأغراض الخدمة المنزلية المساعدة وهى المساحة المخصصة للحديقة ولنشر الغسيل أو لعب الاطفال . ويوفر التخطيط السليم للمواقع السكنية المتطلبات الآتية :

١. إضاءة وتهوية كافيان داخل المبنى السكنى مع نفاذ أشعة الشمس اليه .

٢. الحماية من الضوضاء ، أى توفير الهدوء التام .

٣. مساحة كافية لاحتياجات الاسرة .

٤. أمان ضد الحوادث والحريق .

ولتحقيق هـذه المتطلبات يجب أن تكون الأرض المخصصة للاستعمالات السكنية مستوفية الاشتراطات الخاصة بمتطلبات المكان والمساحة ، أى العوامل التى تتحكم فى اختيار الموقع والمساحة .

عوامل اختيار الموقع

١- حالة التربة وما تحته :

يجـب أن تكون التربة وما تحتها مناسبة لعمليات الحفر والتسوية وتمهيد الموقع بالنسـبة لمد خطوط المرافق العامة وزراعة النبات من أشجار وحشائش . كما يجب أن تكـون الطبقات التى تقع تحت طبقة التربة السطحية قادرة على تحمل الأحمال الخاصة بالمـبانى بطـريقة إقتصـادية . وبالطبع سوف تتوقف قدرة هذه الطبقات على تحمل الأحمال الواقعة عليها على نوعية هذه الطبقات .

فالأرض المردومة أو المكونة من رمال هشة لا تتحمل أحمال ثقيلة . لهذا تعمل جسات خاصـة باختيار التربة لمعرفة خواصها وقدرتها على تحمل الأحمال . ومن ناحية أخرى يجـب أن يؤخـذ فى الاعتـبار أن الأرض الصلبة جداً كالأرض الحجرية أو الجرانيتية تكـلف كـثيراً فى عمـليات الحفر لمد خطوط المرافق العامة أو لانشـاء بدرومات للمساكن .

٢- منسوب المياه الجوفية

يشـمل إختـيار موقع التجمعات السكنية عامل أساسى آخر وهو أن يكون منسـوب الميـاه الجوفيـة لأرض الموقع واطياً (أى منخفضاً) لدرجة تسمح بحماية الـبدرومات مـن رشح وحماية خطوط الصرف الصحى (شبكة المجارى) من تداخل المياه الجوفية معها .

وإذا كـان هـناك نية لإنشاء بدرومات فى المساكن التى تقام على مثل هذه المواقـع فـيجب أن يكـون مستوى المياه الجوفية أوطى من أرضية هذه البدرومات . وحـتى إذا لم يكن هناك إتجاه لانشاء بدرومات فان منسوب المياه الجوفية القريب من الأرض بسـبب رطوبـة فى الفـراغ الموجود تحت المبنى يترتب عليه مشاكل خطيرة وتكاليف باهظة .

٣- خلو الموقع من الفيضان السطحى

يجـب أن تكـون المسـاحة المخـتارة لاقامـة تجمع سكنى عليها خالية من الفيضـانات السطحية الناتجة من فيضان الأنهار أو البحيرات أو ظاهرة المد وتجعل مثل هـذه الفيضانات السطحية من المبانى المقامة على هذه المواقع مبانى لا تصلح للاستعمال

حيث ستغرق كل المرافق العامة نتيجة هذه الفيضانات وتتوقف حركة المواصلات داخل هذه المنطقة وتنعزل عن بقية المناطق الأخرى .

٤ – مظاهر السطح (التضاريس)

يجب أن يكون الموقع المطلوب اختياره غير منحدر انحداراً شديداً حتى تسهل عملية تسوية أرضية دون تكاليف باهظة . كما يجب أن تكون المساكن التي ستقام على هذا الموقع في مناسيب تسمح بوصول المياه الموجودة في شبكة مياه الشرب أو الحريق اليها . وبمعنى آخر يجب أن يكون منسوب ضغط المياه الموجود في الشبكات أعلاه من منسوب المساكن .

ويؤثر ميل الأرض بالنسبة للرياح والشمس على تنمية الأرض تنمية حسنة فعلى سبيل المثال ميل الأرض في إتجاه الجنوب مرغوب فيه بالنسبة لأشعة شمس الشتاء وضرورة نفاذها إلى غرف النوم .

كما يجب أن تسمح تضاريس الموقع بسهولة الوصول إليه سيراً على الأقدام أو بالسيارة وكذلك سهولة المرور بداخله . كما يجب أن تسمح التضاريس بعمليات التسوية الاقتصادية لشوارع الموقع حتى تطابق ميولها أو انحداراتها النسبة المسموح بها وكذلك بالنسبة للارض اللازمة للمسكن وما حوله من فضاء المستعمل للعب الأطفال والشباب والحديقة العامة للمجاورة وبقية الخدمات الأخرى .

٥ – إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والحماية

يجب أن يكون موقع التجمع السكني في مكان تتوفر فيه المرافق العامة من مياه شرب وصرف صحي وحماية الأمن والحماية ضد أخطار الحريق . وفي حالة عدم وجود مثل هذه المرافق تتوقف فائدة الموقع المختار على مشاكل إنشاء المرافق اقتصادياً

فمـــثلاً فى حالة عدم وجود شبكة صرف صحى (مجارى عامة) للتخلص من فضلات الانســـان أما أن تقام شبكة مجارى محلية على الموقع نفسه أو تصرف فضلات الانسان بطريقة فردية عن طريق إنشاء خزانات التحليل وبيارات وخنادق الصرف ...

٦- خلو الموقع من الاخطار المحلية

يجـــب أن يكون الموقع خالياً من الاخطار التى تتعلق بصحة وحياة سكان هذا الموقع وأن يكون خالياً بقدر الامكان من الاخطار البسيطة والمضايقات الاخرى . ولا توجـــد حـــتى وقتـــنا هذا معايير لاختيار الموقع بالنسبة لهذه الأخطار مثل ما هو الحد الأدنى للمســـافة الواجب توافرها بين السكة الحديد والتجمع السكنى . ويمكن الحصول على بعض هذه المعايير من التجارب السابقة .
ويمكن تلخيص بعض هذه الاخطار فى الآتى :

أ – أخطار الحوادث

ترتـــبط أخطـــار الحوادث مع حركة المرور للسيارات والحريق والانفجارات والســـقوط والغرق وغيرها من المصادر الاخرى لهذا يجب أن لاتقام تجمعات سكنية فى مواقع توجد فى دائرة تأثير هذه المصادر .

ب- الضوضاء والاهتزازات

غالـــباً مـــا تكـــون مصادر الضوضاء ناتجة عن حركة قطارات السكة الحديد والمطـــارات ومرور السيارات بالشوارع الرئيسية أو بعض الصناعات الثقيلة لذلك يجب

عـــدم إخــتيار الموقـــع الســــكنى فى المواقـــع التى تحدث فيها مثل هذه الضوضاء والاهتزازات .

ج- الروائح الكريهة — الدخان — الاتربة

يمكن تقسيم الروائح الكريهة حسب مصادرها إلى :

١) المصـــانع والســـلخانات ومصـــانع دبغ الجلود والمنتجات الحيوانية ومصـــانع الكيماويات والاسمدة وصبباغة النسيج والورق والصابون والدهانات .

٢) مقـــالب القمامـــة وخاصة إذا كانت عملية التخلص منها تشـــمل حرقها .

٣) المجــــارى المائيـــة الملوثة بمياه المجارى أو محطات المجارى غير المشتغلة تشغيلاً كاملاً .

٤) المزارع الحيوانية ولاسيما مزارع الخنازير .

٥) مصادر أخرى .

د- أخطار الامراض

يجـــب أن لا تعرض سكان الموقع المختار لاخطار الحيوانات والحشرات الناقلة للأمـــراض الموجـــودة فى الأمـــاكن التى تعتبر محضناً لتوالد الفيران والذباب والبعوض والحشرات الاخرى .

وتعتـــبر المقالب العمومية للقمامة والفضلات وأماكن المستنقعات مركزاً لتوالد وتكاثر هذه الحيوانات والحشرات .

هـ ـ الاخطار المتصلة بالأخلاق

توجـد بعـض المؤسسـات (أو الانشـطة التى تمارس عمليات لها تأثير غير مـرغوب فيه على سكان موقع التجمع السكنى ولاسيما على الأطفال والأولاد الذين فى سن المراهقة . وأخطر هذه المؤسسات محلات لعب الميسر (القمار) وشرب الخمر وبيـوت الدعارة والنوادى الليلية . لهذا يجب أن يكون الموقع المختار بعيدا عن المناطق التى توجد فيها مثل هذه المؤسسات .

المساحة وكثافة السكان والاسكان

لوضـع معـايير ومعـدلات السكانية يجب دراسة كثافة السكان والاسكان والكـثافة عـبارة عن قسمة عدد السكان أو الوحدات السكانية على المساحة . وهى نوعـان : كثافة صافية وكثافة عامة (أو كثافة المجاورة السكنية والتى ستتناولها المناقشة فى الجـزء الخـاص بالمجاورة السكنية) وكثافة السكان أو الاسكان الصافية هى عدد السـكان أو عدد الوحدات السكنية فى الفدان بالنسبة للمساحة المخصصة للاسكان . ولا يدخـل فى هذه المساحة الاستعمالات الاخرى كالخدمات العامة والشوارع . أما الكـثافة العامة أو الكثافة المجاورة ككل فيدخل فى المساحة كل الاستعمالات الأخرى من مدارس وحدائق والمركز التجارى والشوارع .

وتسـتعمل الكـثافة الصـافية لتأكيد توفير الاضاءة النهارية والتهوية الطبيعية ونفـاذ أشعة الشمس إلى المساكن والهدوء وتوفير المساحات والامان والشعور العام بأن المكان مفتوح طلق وغير مزدحم بالمبانى وجميل .

أمـا الكثافة العامة (كثافة المجاورة) فتهدف إلى توفير الكثافة العامة المطلوبة لسـكان المجاورة على أنه يجب مراعاة أن هناك علاقة بين كثافة السكان (أو الاسكان)

وســعر الأرض التى ستقام عليها المساكن وتكاليف انشاء المرافق العامة وشق ورصف الشوارع التى تخدمها كما سبق شرحه .

وتوضــح كثافة السكان (أو الإسكان) الصافية مدى تكدس السكان والمبانى عــلى الارض ومقــدار مســاحة الارض المفتوحة التى فى متناول العائلات . وتعكس النســبة المــئوية لمســاحة الأرض المغطاة بالمبانى بالنسبة للمساحة الكلية لقطعة الأرض المســاحة الممكن تخصيصها كحديقة للمسكن ومكان لعب الأطفال والمعيشة الخارجية ونشر الغسيل وما شابه ذلك .

وتفيــد معدلات الكثافة فى توجيه التخطيط المبدئى للمساكن وتقدير مساحة الأرض المطــلوبة . كمــا تفيــد فى توجيه التشريعات الخاصة بتخطيط المدن وتخطيط المــناطق وتقسيم الأراضى . ويمكن أن تتحكم معدلات الكثافة المعقولة والتى تنفذ من خــلال تخطيــط سليم فى تكدس المبانى وعدم التعدى على ضوء النهار والتهوية وغير ذلك من العوامل التى تساعد على تحويل المنطقة السكنية إلى منطقة متخلفة .

إلا أنــه يجــب أن يكــون معــلوماً أن أرقام الكثافة مهما كانت سليمة فى حســاباتها فإنها عبارة عن مؤشر مبدئى لنوعية تخطيط المناطق السكنية حيث لا يمكنها ان تعكس كل عوامل التصميم .

فمــثلاً قطعــة الأرض ذات مساحة كبيرة وكثافة منخفضة أو متوسطة — لا يعــنى أن هــذه المســاحة مخططة تخطيطاً حسناً فقد تتكدس المبانى على جزء من هذه المساحة بطريقة غير سليمة .

ولــتحديد الكــثافة الســكانية الصافية نحدد أولاً أنواع المساكن : مساكن منفصــلة — شبه متصلة مصفوفة — عمارات متعددة الأدوار . ثم يحدد نصيب الأسرة مــن كــل نــوع من هذه الأنواع ثم يقسم مساحة الفدان على نصيب الأســرة من الأرض .

وبالنســـبة للمساكن المخصصة لأسرةأو لأسرتين يوضح الجدول الآتى المساحة الكـــلية لقطعـــة الأرض المطلوبة لمبنى السكنى المخصص لأسرة أو أسرتين حسب نوع المسكن .

نوع المســـــكن	المســاحة م٢
مبنى سكنى مخصص لأسرة واحدة (يحيط به حديقة من الأربعة جوانب)	٥٥٠
,, ,, شبه متصل مخصص لأسرة واحدة (به حائط شرك مع الجار)	٣٦٠
,, ,, منفصـــل مخصص لأسرتين (يحيط به حديقة من الأبع جوانب)	٣٦٠
,, ,, متصـــل ,, لأسرة واحدة (مصفوفة) (به حائطين شرك)	٢٢٠
,, ,, شبه متصل ,, لأسرتين (به حائط شرك مع الجار)	٢٢٠

والمســـاحة المخصصة هنا على أساس التصميم العادى وقد تزيد أو تنقص هذه المساحة طبقاً للظروف المحلية .

وبالنســـبة لــلعمارات الســكنية متعددة الأدوار تمثل المساحة السكنية الكلية مجموع مساحة العناصر الآتيـــة :

١. المساحة المغطاة بالمبانى (مساحة العمارة) .
٢. ,, المخصصـــة للمعيشـــــة خـــارج المبنى (كالحديقة الخاصة التى تحيط بالعمارة) .
٣. المســـاحة المخصصـــة لخدمـــات نشر الغسيل وردود المبانى عن حد الشارع والجيران .
٤. المساحة المخصصة لوقوف السيارات خارج حد الشار ع .

مســـاحة الوحـــدة الســـكنية ونصيب الأسرة من مساحة الأرض المقام عليها العمارة حسب عدد الأدوار :

عدد أدوار العمارة (أ)	مساحة الوحدة السكنية (ب)	نصيب الأسرة من مساحة الأرض المغطاة بالمباني (ب÷١)
٣	٨٥ متر مربع / أسرة	٢٨ متر مربع / أسرة
٦	٨٥ ,, ,, ,,	١٤ ,, ,, ,,
٩	٩٠ ,, ,, ,,	١٠ ,, ,, ,,
١٢	٩٠ ,, ,, ,,	٧,٥ ,, ,, ,,

ويلاحـــظ أن المساحة الاجمالية للاسرة تزيد زيادة بسيطة (من ٨٥-٩٠ م^{٢}) مـــع زيـــادة إرتفـــاع العمارة (زيادة عدد الادوار) وذلك بسبب الحاجة إلى خدمات داخلية إضافية مثل مساحة الطرقات المشتركة .

ويوضـــح الجـــدول الآتى توزيع مساحة الأرض المخصصة للأسرة على الاستعمالات المختلفة بالنسبة لهذه العمارات .

توزيع مساحة الأرض المخصصة للأسرة على الاستعمالات المختلفة حسب أدوار العمارة .

عدد أدوار العمارة	المساحة المغطاة بالمبانى	المساحة المخصصة للمعيشة خارج المبنى	المساحة المخصصة لخدمات نشر الغسيل والردود	المساحة المخصصة لوقوف السيارات خارج حد الشارع	الاجمالى
	م٢	م٢	م٢	م٢	م٢
٣	٢٨	٢٩	٢٠	١٢	٨٩
٦	١٤	١٩	٥٠	١٢	٥٠
٩	١٠	١٩	٣	١٢	٤٤
١٢	٧,٥	١٩	٣	٦	٣٥,٥

ويلاحـظ أن متوسط نصيب الأسرة من مساحة الأرض يقل كلما زاد عدد أدوار العمـارة فيقـل المتوسط من ٨٩ متر مربع إلى ٣٥ متر مربع بزيادة عدد أدوار العمارة من ٣ أدوار إلى ١٢ دور .

وعـلى أسـاس الجدولـين السابقين يمكن إستخراج كثافة الإسكان الصافية حسـب نـوع المسـكن وذلك بقسمة مساحة الفدان على إجمالى نصيب الأسرة من مساحة الأرض .

ويوضـح الجـدول الآتى كثافة الإسكان الصافية : المرغوبة والحد الأقصى لها والنسبة المئوية لمساحة الأرض بالمبانى حسب نوع المسكن .

كثافة الإسكان الصافية (المرغوبة والحد الأقصى لهـــا)حسب نوع المســكن

نوع السكن للمساحة بالمباني والأرض	وحدة سكنية/فدان (مرغوب)	وحدة سكنية/فدان (حد أقصى)	النسبة المئوية الأرض المغطاة بالنسبة للمساحة الكلية %
مــبنى سكنى منفصل مخصص لأسرة واحدة .	٥	٨	٣٠
مــبنى ســكنى شبه متصل مخصص لأسرة واحدة .	١٠	١٢	٣٠
مبنى سكنى منفصل مخصص لأسرتين	١٠	١٢	٣٠
مــبنى سكنى متصل مخصص لأسرة واحدة .	١٦	١٩	٣٠
مــبنى ســكنى شبه متصل مخصص لأسرتين .	١٦	١٩	٣٠
عمــارة ســكنية من ثلاث طوابق (أدوار) .	٤٠	٤٧	٣٠
عمارة سكنية من ستة طوابق .	٧٥	٨٤	٢٨
عمارة سكنية من تسعة طوابق .	٨٥	٩٦	٢٢
عمارة سكنية من اثنى عشر طابقاً .	١١٠	١١٨	٢١

ويتضح من هذا الجدول :

١. بالنســبة للمســاكن المخصصة لأسرة واحدة أو أسرتين أن الحد الأقصى للكثافة السكانية هو :

٨ وحدة / فدان للمسكن المنفصل المخصص لأسرة واحدة .

١٢ ,, ,, ,, شبه متصل ,, ,, ,, .

١٩ ,, ,, ,, المتصل (مصفوفة) المخصص لأسرة واحدة .

المخصصـــة لمبنى سكنى منفصل مخصص لأســـرة واحدة و ٢١ % لعمارة تتكون مـــن ١٢ طابقـــاً . وتسمح النســـبة التى تتراوح بين ٢٠-٣٠ % بتوفير الفراغ المطلوب للإضاءة والتهوية ونفاذ أشعة الشمس والمساحة المفتوحة حول المسكن .

وبتطبيق هذه الدراسة (خاصة بمتطلبات المساحة للأغراض السكنية) على تخطيط المدينة الأمـــريكية (ذات ال١٢٠,٠٠٠ نسمة) يوضح الجدولين الآتيين توزيع أسر هذه المدينة وكذا المساحات السكنية حسب نوع ومستوى المسكن وحجم الأسرة .

حجم الأسرة	مساكن منفصلة		مساكن مصفوفة		عمارات فاخرة	عمارات إقتصادية	الإجمالى
	مسكن إقتصادى	مسكن مرغوب	مسكن إقتصادى	مسكن مرغوب			
فرد	٨٤٠	١٥٦٠	٢٠٤٠	١٥٦٠	٧٢٠	١٦٨٠	٨٤٠٠
٢	٦٢٤٠	٤٢٦٠	٧٠٨٠		٢٨٨٠		٢٠٤٦٠
٣	٣٨٠١	١٤٧٩	١٣٥٩			١٤٠١	٨٠٤٠
٤	١٦٥٠	٩٦٠	٩٣٠			١٨٣٠	٥٣٧٠
٥	٢٢٠٨	٣٨٤					٢٥٩٢
٦	١٠٢٠	٦٠					١٠٨٠
٧	٣٠٩	١٥					٣٢٤
٨	٣٩٠	٣٠					٤٢٠
الإجمالى	١٦٤٥٨	٨٧٤٨	١١٤٠٩	١٥٦٠	٣٦٠٠	٤٩١١	٤٦٦٨٦

جدول توزيع المساحات السكنية حسب نوع ومستوى المسكن وحجم الأسرة لمدينة أمريكية سكانها ١٢٠,٠٠٠ نسمة ، المساحة ١٠٠ م٢ .

حجم الأسرة	مساكن منفصلة		مساكن مصفوفة		عمارات فاخرة	عمارات إقتصادية	الإجمالى
	إقتصادى	مرغوب	إقتصادى	مرغوب			
فرد	٤٤٤٠,٠	٩٣٦٠,٠	٢٤٤٨,٠	١٨٨١	٢٢٣,٢	٣٣٦,٠	١٨٦٨٨,٢
٢	٣٧٤٤٠,٠	٢٥٥٦٠,٠	٨٤٩٦,٠		١٤٨٣,٢		٧٣٣٣٩,٢
٣	٢٢٨٠٦,٠	١١٥٣٦,٢	٢٢٦٩,٥			٦٣١,٢	٣٧٢٤٢,٩
٤	٩٩٠٠,٠	٨٧٣٦,٠	١٩٠٦,٥			١٠٠٦,٥	٢١٥٤٩,٠
٥	١٣٢٤٨,٠	٤٣٠١,٤					١٧٥٤٩,٤
٦	٧٩٥٦,٠	٩٠٠,٠					٨٨٥٦,٠
٧	٢٨١١,٩	٢٢٥,٠					٣٠٣٦,٩
٨	٣٥٤٩,٠	٤٥٠,٠					٣٩٩٩,٠
الإجمـال	١٠٢١٥٠,٩	٦١٠٦٨,٦	١٥١٢٠,٠	١٨٨١	٢٠٦٦,٤	١٩٧٣,٧	١٨٤٢٦٠,٦.
المساحة بالفـدان	٢٣٨٥	١٣٩٥	٣٤٨	٤٢	٤٨	٤٥	٤٢٦٣

٢- الاستعمالات التجارية

يتمثل النشاط التجارى فى المدينة المتوسطة الحجم فى ثلاثة مستويات رئيسية كما سبق ذكره :

- المركز التجارى على مستوى المجاورة .
- ,, ,, ,, ,, مجموعة من المجاورات السكنية (الحى السكنى) .
- المركز التجارى الادارى الرئيسى أو قلب المدينة .

وبالنسبة للمدن الكبرى فى الدول الصناعية يوجد بالاضافة إلى الثلاث مراكز الرئيسية نوعان آخران هما :

- المركز التجارى الاقليمى الذى يخدم الاقليم الذى تقع فيه المدينة .
- الامتداد التجارى الشريطى الذى يقع خارج المدينة وعلى إمتداد الطرق السريعة الرئيسية .

وأياً كان نوع المركز فهناك متطلبات للموقع هى :

١. أرض مستوية إلى حد ما ويفضل أن لايزيد ميلها عن ٥ % حتى لا تتكلف كثيراً عند تسويتها .
٢. إمكانية اختيار مواقع مناسبة للمحلات التجارية سواء فى قلب المدينة أو فى المجاورات أو على أطراف المدينة .
٣. إتصال الموقع مباشرة بالطرق الرئيسية ووسائل المواصلات سواء لإستلام البضاعة الواردة للمحلات أو لتسليم السلع التى يشتريها الزبائن .
٤. توفير مساحة مناسبة لوقوف السيارات خارج الشوارع .

سوق المجاورة — المركز التجارى على مستوى المجاورة

تشـــمل الخدمـــات التجارية بالمجاورة المحلات العامة والخدمات التى تستعملها كـــل العـــائلات بصفة دائمة والتى يجب أن يكون الوصول إليها من المســـكن بدون مشـــقة . ونحـــدد أنواع السلع المطلوبة فى المجاورة حسب أهميتها بالنسبة للاحتياجات اليومية للأسرة .

وأهـــم إحتياجات الأسرة هو البقال ومخزن الأدوية حيث يؤثر نقص خدمات الـــتجارة فى مجـــال الطعـــام على التغذية وعلى الصحة العامة البدنية . كما أن نقص خدمـــات الـــتجارة فى مجال الطب والاعافات الأولية له خطورته فى حالة الحوادث أو حالات المرض الحادة .

ويجب أن يحتوى المركز التجارى على قائمة من السلع تشمل :

١. مجموعـــة الأكل — محلات البقالة والجزارة والخضروات وبيع الحلوى والمطاعم .

٢. الصيدلية ومحل الخردوات والادوات الكتابية وبيع الكتب والمجلات والجرائد .

٣. مجموعـــة الخدمات : حلاق — مخبز — خياط — مكوجى — تصليح أحذية — كهربائى — محطة بنزين ...

٤. مجموعة الترفيه : مسرح متحرك — مشروبات — مركز أخبار .....

ويوضـــح الجـــدول الآتـــى مفردات مساحة المركز التجارى للمجاورة حسب عدد السكان .

ساقط من الأصل

والخدمـــات الأخـــرى . ويلاحظ أنه بينما تزداد المساحة الكلية للمركز بزيادة سكان المجاورة يقل نصيب الأسرة من هذه المساحة .

كمـــا يلاحـــظ أن المساحة المخصصة للمبانى المغطاة .وقد جهز هذا الجدول بمعـــرفة جمعيـــة الصحة العامة الأمريكية حيث ينشر إستعمال السيارة بشكل واسع . والأرقـــام الواردة بهذا الجدول هى للتوضيح والإسترشاد فقط . وبالطبع يجب تعديلها حســـب الظروف المحلية للمدينة موضوع الدراسة . فعلى سبيل المثال لا تحتاج مجاورة سكنية لمدينة فى دولة نامية إقامة محطة بنزين .

يجـــب أن يكـــون المركز التجارى قريباً من الخدمات العامة الأخرى الموجودة بالمجـــاورة وتفضل بعض الدول أن يكون موقع المركز التجارى فى مركز المجاورة بينما تفضـــل بعض الدول الأخرى إختيار موقع المركز فى أحد نواصى المجاورة . ولكل من هذيـــن الموقعين مزاياه ومساوئه . ففى الولايات المتحدة حيث ينتشر إستعمال السيارة كمـــا ســـبق ذكـــره يفضل السكان وضع المركز التجارى فى ناصية المجاورة وليس فى وســـطها حتى لا تزدحم الشوارع المحلية للمجاورة بسيارات زبائن المركز الوافدين إليه مـــن خـــارج المجاورة . أما فى بعض الدول الأوربية حيث تقل نسبة السيارات وحيث يذهـــب الســـكان إلى سوق المجاورة سيراً على الأقدام ، فيفضل السكان وضع المركز التجارى فى وسط المجاورة .

ويصـــمم المركـــز الـــتجارى إلى اســـاس عدم التعارض بين مرور المترددين الثلاث :

الـــزبائن المشـــــاة — الـــزبائن الذين يذهبون إليه فى السيارات — السيارات التى تخدم المركز .

وتـــزرع النـــباتات بشـــكل كاف حول المركز لحماية المبانى السكنية القريبة منه من الضوضـــاء وحـــركة المـــرور وحوادثـــه وزغللة أضواء السيارات ولتحميل المركز .

وبجانب المركز التجارى قد يقام فى المجاورة فروع فى هذا المركز يتكون الفرع من عدد محدود من المحلات يخدم الفرع جزء من سكان المجاورة .

المركز التجارى على مستوى مجموعة من المجاورات (الحى السكنى)

بالاضـــافة إلى الســـلع والخدمات التى يشملها سوق المجاورة السكنية يشمل المركـــز الذى على مستوى مجموعة من المجاورات سلع إضافية مثل الملابس والأجهزة . ويـــبنى هـــذا المركـــز حول فرع من فروع المحلات الرئيسية مثل شـــيكوريل أو عمر أفندى – بالاضافة إلى السوبر ماركت .

ويـــتراوح حجـــم السكان الذين يخدمهم المركز بين ٢٠ ، ١٠٠ ألف وقد يصل إلى ٢٥٠ ألـــف نسمة ف ىبعض المدن الكبرى بالمدن الصناعية ويتراوح عدد المحلات بين ٢٠ ، ٤٠ محل .

قلب المدينة Central Business District

المركـــز الـــتجارى الرئيســـى هـــو مركز المدينة حيث تصب جميع وسائل المواصـــلات الســـريعة والبطيـــئة – العامة والخاصة – ويجب أن يكون المركز سهل الوصـــول إليه لأهميته كمركز للحياة الاجتماعية الاقتصادية وتعنى سهولة الوصول إلى هـــذا القـــلب سواء لتعمل أو لتشترى سلعاً أو لتقوم بأى عمل ما يجب أن لا تتعرض لأى جهـــد . لهذا يجب نقل هؤلاء الناس بسرعة وراحة وأمان وإقتصاد سواء بوسائل نقـــل عـــام أو خـــاص . ويشجع هذا على إنشاء المحطات النهائية لوسائل النقل العام بالقرب من قلب المدينة .

ويشـــمل القـــلب الأنشـــطة التجارية والمالية والحكومية والترفيهية والثقافية والسياحية على مستوى المدينة ككل .

ويجـــب أن يتمشى هذا القلب مع الاستعمالات المحيطة به . ويراعى فى تخطيط المركز الجمـــال والبهجة والراحة بما فى ذلك زينة الأرض . وتتراوح معدلات المساحة بالنسبة لـــلمحلات الـــتجارية بين ٣ ، ١٠ متر مربع من مســـاحة أرضيات الدور لكل عامل وبين ٣ ، ٥ متر مربع لكل موظف يشتغل فى الأعمال المكتبية .

المركز الاقليمى Regional Shopping Center

يخدم مثل هذا المركز الاقليم الذى تقع فيه المدينة خدمة موسمية (شتاءً وصيفاً فى الاعتدالين) ويتراوح حجم السكان الذين يخدمهم المركز بين نصف مليون ومليون نســـمة — ويشـــمل أكثر من محل من المحلات الرئيسية مثل شيكوريل أو صيدناوى أو عمـــر أفـــندى ..... وتـــتراوح عدد محلات المركز بين ٥٠ — ١٠٠ محل وقد تصل مســـاحة المركز إلى ١٠٠ فدان . وغالباً ما يخطط موقع هذا المركز فى دولة كالولايات المتحدة خارج المدينة .

٣- الاستعمالات الصناعية

Industerial Uses

تقسم الصناعات بعدة أقسام منها :

- صناعات ثقيلة – متوسطة – خفيفة .
- صناعات إستخراجية – تحويلية – تجميعية – توزيعية .
- صناعات معدنية – بترولية – كيماوية .
- صناعات ممتدة – متوسطة – مكثفة .
- صناعات كبيرة – متوسطة – صغيرة .

والصناعات الثقيلة غالباً ما تكون صناعات مقلقة للراحة وخطرة على الصحة ولها تأثيرات عكسية على إستعمالات أرض المجاورة لهذا تخطط مواقعها بعيداً الاستعمالات السكنية .

ومن أمثلة هذه الصناعات صناعة الحديد والصلب وتكرير البترول والأسمنت والأسمدة الكيماوية .

وتحتاج الصناعات الثقيلة إلى مساحة كبيرة من الأرض وذلك من أجل الآلات الضخمة والأماكن اللازمة لتخزين المواد الخام والسلع المنتجة – لهذا كانت الأراضى ذات المساحات الكبيرة التى يسهل صرف المياه السطحية من عليها تطابق متطلبات هذه الصناعة .

وفى داخل هذه المساحة يجب أن يكون هناك مساحات إضافية تكون حاجزاً يحيط بهذه الصناعات ويفصلها عن بقية الاستعمالات المجاورة الأخرى – لتقليل مضايقات هذه الصناعة للجيران .

ويلى الصناعات الثقيلة فى التقسيم الصناعات الخفيفة الخفيفة . وبالطبع يكون تخطيط مواقع هذه الصناعات قريباً من مناطق سكن العمال طالما لا يصدر منها أى ملوثات أو تكون مقلقة للراحة أو خطرة على الصحة .

متطلبات المكان Location Requirements

١. أرض مستوية ويفضل أن لا يزيد الميل عن ٥ % ويمكن تسويتها بدون مصاريف إضافية أى أرض ليست صخرية مثلاً .
٢. وجود بدائل من الأماكن المختلفة لإقامة الصناعة عليها سواء فى وسط المدينة أو بالقرب من هذا القلب أو على أطرافها وضواحيها .
٣. وجود وسيلة مباشرة للإتصال بالأطراف والضواحى مع سهولة الوصول إلى خطوط السكك الحديدية والطرق الرئيسية السريعة والمطارات والمجارى الملاحية إن أمكن .
٤. أن يكون الموقع فى حدود مسافة معقولة من سكن العمال وقريب من وسائل المواصلات التى يستخدمها هؤلاء العمال مثل السكة الحديد والأتوبيس والمترو ووسائل النقل العام التى تربط موقع السكن بالموقع المختار .
٥. سهولة الحصول على المرافق العامة ؛ أى أن يكون الموقع قريباً من الخطوط الرئيسية للمرافق العامة مثل شبكة الغاز والكهرباء والمياه والصرف الصحى.
٦. مناسبة الاستعمالات التى تحيط بالموقع ؛ أى أن إستعمال الموقع المختار للأغراض الصناعية يجب أن يتمشى مع الاستعمالات المحيطة به مع الأخذ فى الاعتبار إتجاه الرياح وإمكانية إقامة أحزمة من النباتات والأشجار والحشائش بين الموقع وبين الاستعمالات المجاورة أو ترك مساحة مفتوحة .

متطلبات المساحة Space Requirements

وبالنسبة للمساحة تقسم الصناعة إلى مجموعات :

مجموعـــة صـــناعات ممـــتدة (منخفضة الكثافة العمالية) ومجموعة صناعات متوسطة ومجموعة صناعات كثيفة أى عالية الكثافة العمالية .

فالصـــناعات الممتدة هى الصناعات التى تحتاج إلى مساحات كبيرة من الأرض مـــثل صـــناعة الحديـــد والصلب وتكرير البترول وصناعة السفن والزجاج والمنتجات الكيماوية .

وتصـــل الكـــثافة فيها فى كثير من الحالات بين ٥ — ١٠ عامل / فدان ، والصناعات المتوســـطة الكـــثافة هـــى الـــتى تتراوح كثافة العمال فيها ١٥ — ٢٥ عامل / فدان ، والصـــناعات المكثفة هى التى تصل كثافة العمال على الفدان ٥٠ عامل أو أكثر . وقد تصل فى وسط المدينةإلى حوالى ٤٠٠ عامل / فدان .

....

المنطقة الصناعية المخططة Planned Idusterial District (Industerial Estate)

المنطقة الصناعية المخططة عبارة عن مساحة ممهدة من الأرض تقع على طريق عام رئيسى بالقرب من المدينة مقسمة إلى قطع ذات مساحات مختلفة حسب نوع الصناعة المقترح اقامتها ٥٠-١٠٠-٢٠٠-١٠٠٠ متر مربع ، ١/٤- ١/٢- ١ - ٣ - ٥ - ١٠ - ٢٠ فدان وهكذا - تزود هذه المساحات بالخدمات والمرافق العامة من طرق مرصوفة داخلية وسكة حديد فرعية وشبكة مياه وكهرباء وأحياناً غاز وبخار وهواء مضغوط وتليفونات .

وقد يقام فى بعض الأحيان على هذه القطع المبانى الصناعية المختلفة فيها حسب طبيعة البيئة الموجودة فيها المنطقة . وقد تؤجر قطع الأرض والمبانى المقامة عليها إن وجدت وأحياناً تباع لرجال الصناعة الذين يشغلونها بمصانعهم مباشرة . وتعتبر هذه المناطق الصناعية المخططة فى الدول الصناعية عنصراً من عناصر التنمية ؛ فقد تمثل أسعار الأرض وتكاليف المبانى وتوفير المرافق العامة نسبة كبيرة من الاستثمارات المطلوبة لشراء الآلات والمواد الخام . وأى إجراء يساعد على تجنب هذه التكاليف أو حتى تقليلها يقلل من مخاطر رجال الاستثمار ويزيد من المعدل المقرر لعائده ويوفر عليه الوقت للبحث عن مثل هذه الأرض فى الموقع المناسب ويشجعه فى البدء فى مشروعه فوراً .

فتسهيل ملكية الأرض والمبانى مسألة هامة جداً فى البداية بالنسبة لكثير من المستثمرين وقد أصبحت هذه المناطق وسيلة هامة وقوية لجذب الصناعات الجديدة فتجميع الصناعة فى منطقة واحدة يساعد على إنتشار المعرفة الصناعية بين المديرين والمهنيين والفنيين والعمال . كما يساعد على تكوين فائض من العمالة الماهرة فى المنطقة يكون عاملاً فى حد ذاته على جذب صناعات جديدة اليها - كما أن تجميع المشاكل الصناعية فى مكان واحد يساعد على حلها بسهولة على أساس علمى . كما

يـــنمو حـــول هـــذه المـــناطق مؤسسات أخرى لها علاقة قوية بالصناعة مثل البنوك وشركات التأمين ومراكز تدريب القوى العاملة ووحدات الانتاج ومراكز الصيانة .

هـــذا بالاضافة إلى أن هذه المناطق قد أصبحت وسيلة هامة لتنظيم إستعمالات الأرض فى المـــدن التى لا يوجد بها تخطيط عام فبدلاً من إنتشار الصناعة فى كل مكان وتدخـــلها مـــع إســـتعمالات الأرض الأخرى أصبح يخطط لها موقع خاص مناسب لمتطلباتها ولا يؤثر على إستعمالات الأرض الأخرى .

....

٤ – الاستعمالات الخدمية

تتناول الخدمات العامة ... التعليم والصحة والحدائق العامة والنوادى الرياضية والمراكــز الاجــتماعية والــثقافية والاعلام والخدمات السياحية والمساجد والكنائس وغيرها من الخدمات الأخرى .

ولتســهيل عملية البحث الميدانية وجمع بيانات هذه القطاعات المختلفة يقسم القطاع الواحد إلى :

١. وحــدات الخدمة التى تقوم بتأدية النشاط مثل المدارس بمختلف أنواعها ومستوياتها فى قطاع التعليم والمستشفيات فى مجال الصحة .
٢. النشــاط الذى يؤديه القطاع مثل تعليم التلاميذ فى قطاع التعليم وعلاج المرضى فى مجال الصحة .
٣. القوى العاملة التى يقوم بتأدية النشاط مثل المدرسين والأطباء فى المجالين السابقين .
٤. الأرض والمــبانى والأساســات التى يستخدمها النشاط لتأدية الخدمة مثل المدارس والفصول والملاعب والمستشفيات والعنابر والأسرة وغرف العمليات .
٥. الأجهزة التى يستخدمها النشاط مثل المعامل المدرسية والأجهزة الطبية .
٦. الأدوات والمواد التى يستهلكها النشاط لتأدية الخدمة مثل الكتب والأدوية.

ولمــا كــانت الأقســام الأربعة الأخيرة : القوى العاملة والأرض والأجهزة والأدوات تــتكرر فى غالبية القطاعات ، فيراعى فى تصميم الاستمارات الخاصة بجمع المعلومات عــنها توحيــد هذه الاستمارات وتصميم إســتمارات إضافية للقطاع إذا لزم الأمر ذلك .

وســوف يتــناول الجزء التالى حصر هذه القطاعات بشئ من الايجاز وتحديد البيانات والمعلومات المطلوب تجميعها فى كل قطاع .

التعليم — ويشمل :

١. وحــدات الخدمة : دور الحضانة ، رياض الأطفال ، المدرسة الابتدائية ، الاعدادية ، الــثانوية ، التعلــيم الفنى التجارى ، الصناعى ، الزراعى ، المعلمين والمعلمات ، النسوى الفنى ، المعاهد العليا والجامعات ، تعليم الكبار .

٢. النشاط : عدد التلاميذ بنين — بنات .

٣. القــوى العاملة : المدرسون والنظار وأعضاء هيئات التدريس والعاملون فى الشئون الادارية .

٤. الأرض والمــبانى : الأرض ومساحتها والمبانى المقامة عليها واستعمالاتها وأحجامها مــثل الفصــول وقاعات المحاضرات والمعامل والورش والمكتبات والملاعب والمدن الجامعية .

٥. الأجهزة الميكانيكية والكهربائية وغيرها مثل أجهزة المعامل والورش .

٦. الأدوات والمواد المستهلكة مثل الكتب والتوريدات الأخرى .

الصحة — وتشمل :

١. وحــدات الخدمة : دور الاسعاف ، مراكز رعاية الطفل ، الوحدات الصحية (أو العيــادات الخارجيــة) ، المستشفيات المحلية ، المستشفيات المركزية ، المستشفيات العامــة ، المســتشــفيات المتخصصــة (صــدر ، حميات ، رمد ، قلب ...) ، الصيدليات ، المعامل .

٢. النشــاط : عــدد المرضــى المــترددين على العيادات الخارجية والداخلية وأنواع الأمراض وعدد الأسرة .

٣. القــوى العامــلة : الاخصــائيون ، ممارسون عاملون (الأطباء البشريون) ، أطباء الأســنان والــرمد ، الصــيادلة ، الأخصــائيون الاجتماعيون ، والنفسانيون ،

الحكيمات والزائرات الصحيات والمولدات والممرضات ، معاونو الصحة ، الفنيون العاملون على الأجهزة وفى المعامل وغيرهم .

٤. الأرض والمبانى .

٥. الأجهزة الميكانيكية والكهربائية مثل أجهزة غرف العمليات والمصاعد .

الحدائق العامة — وتشمل :

١. وحدات الخدمة : المشاتل ، الحدائق العامة ، الجزر الخضراء ، الميادين الخضراء .

٢. النشاط : زوار هذه الحدائق .

٣. القوى العاملة : مهندسون زراعيون ، فنيون ، عمال .

٤. الأجهزة اللازمة لتهذيب الحدائق وأجهزة لعب الأطفال .

٥. الأدوات والمواد المستهلكة .

النوادى الرياضية — وتشمل :

١. وحدات الخدمة : ساحات الشباب ، النوادى الرياضية بمختلف أنواعها .

٢. النشاط : عدد المشتركين ، نشاط الفرق الرياضية المختلفة (كرة قدم ، سلة سباحة ...) عدد المباريات .

٣. القوى العاملة .

٤. الأرض والمبانى : الأرض ومساحتها والمبانى المقامة عليها واستعمالاتها وأحجامها مثل ملاعب الجمتزيم .

٥. الأجهزة .

٦. الأدوات والمواد المستهلكة .

المراكز الاجتماعية — وتشمل :

١. وحـدات الخدمـات : المراكـز الاجـتماعية ، الجمعيات ، الاتحادات ، اللجان الشـعبية ، مؤسسـات الأسـرة والطفولـة ، مشروع الأسر المنتجة ، التأهيل الاجـتماعى لـلمعوقين ، الصناعات البيئية والحرفية والمنزلية ، المعارض ، مراكز التكوين المهنى ، التدريب ، الضمان الاجتماعى .

٢. النشاط : المشتركين ، المنتفعين من هذه المؤسسات .

٣. القوى العاملة .

٤. الأرض والمبانى .

٥. الأجهزة .

٦. الأدوات والمواد المستهلكة .

الثقافة والاعلام — وتشمل :

١. وحـدات الخدمة : دور وقصور الثقافة ، المتاحف والمعارض ، المكتبات ، مراكز الاعـلام : دور المسـرح والسـينما ، دور الصـحف والمجلات ، دور الاذاعة والتليفزيون .

٢. النشـاط : يختـلف باخـتلاف الـنوع ففى المكتبات حركة الاستعارة الخارجية والداخلية . وفى دور المسرح والسينما فترة العمل وعدد المقاعد والمشاهدين وعدد المسـرحيات أو الأفلام التى عرضت ، وفى قصور الثقافة النشاط الموسيقى والفنون الشعبية والتشـكيلية والألعاب والرحلات وهكذا ...

٣. الأرض والمـبانى : الأرض ومسـاحتها والمـبانى المقامـة عـليها واستعمالاتها وأحجامها .

٤. الأجهزة .

٥. الأدوات والمواد المستهلكة .

السياحة والفنادق — وتشمل :

١. وحدات الخدمة : الفنادق ، المؤسسات السياحية الأخرى مثل المطاعم والكازينوهات والمتاحف ودور الآثار والمناطق الأثرية وشركات السياحة على الشواطئ مثل الكباين والشليهات والملاهى . القرى السياحية .
٢. النشاط : فى الفنادق عدد الغرف والأسرة والنزلاء والليالى السياحية وهكذا فى بقية النشاط .
٣. القوى العاملة .
٤. الأرض والمبانى : ومساحتها والمبانى المقامة عليها واستعمالاتها واحجامها .
٥. الأجهزة .
٦. المواد والأدوات المستهلكة .

المساجد والكنائس والجمعيات الخيرية — وتشمل :

١. وحدات الخدمة : المساجد ، الكنائس ، الجمعيات الدينية الخيرية .
٢. النشاط : السعة وعدد المترددين .
٣. القوى العاملة .
٤. الأرض والمبانى .
٥. الأجهزة .
٦. المواد والأدوات المستهلكة .

الخدمات العامة الأخرى .

رابعاً : مشكلات التخطيط العمرانى

تعـــددت المشـــكلات التخطيطية التى تواجه المدن الحديثة بل وأصبح بعضها أكـــثر تعقيداً نتيجة للنمو العمرانى والزيادة السكانية والتعدد الوظيفى الذى تعدى كل حـــدود المخططـــات المرسومة وتخطى معظم البرامج الموضوعة وفاق التصور المستقبلى الـــتى خططت على أساسه ووضعت على ضوئه المشروعات التخطيطية للمدن الحديثة فى العالم .

وبالطـــبع فـــإن من المستغرب أن تنشأ المشكلات التخطيطية المتعددة فى المدن الجديـــدة رغـــم وجود الأسس والهياكل العلمية التى قامت عليها الخطط العامة للمدن العالميـــة ، إلا أن الظـــروف البيـــئية والجغـــرافية المحيطة بالمدن والظروف الاقتصادية والســـكانية المرتبطة بها قد ساهمت مجتمعة فى إيجاد تلك المشكلات فى بعضها ، وأدت إلى تعقيدهـــا فى الوقـــت الآخر بالدرجة التى اصبحت تهدد التخطيط العمرانى للمدن العالمية الحديثة بل الجديدة أيضاً .

وتختـــلف المشـــكلات الـــتخطيطية بين المدن نتيجة للتباين الواضح فى طبيعة وخصائص هذه المدن حيث الجوانب التالية :

١. الاخـــتلاف فى أحجـــام المدن وعدد السكان ، أى بين المدن الصغرى والمتوسطة والكبرى .
٢. التباين فى وظائف المدن ، إن كانت تجارية وصناعية وإدارية وسياحية وغيرها .
٣. التـــنوع فى درجات المدن وأهميتها العالمية ، إن كانت عواصم قومية أو مدن عالمية أو مدن دولية عملاقة .
٤. الـــتعدد فى ظـــروف النشأة التاريخية والعمرانية للمدن ، إن كانت مدناً قديمة أو حديثة أو جديدة .

٥. الاختلاف فى الظروف البيئية المحيطة بالمدن وتوزيعها على إمتداد الأقاليم الطبيعية .

٦. خصائص الخطط الهندسية والنظريات التخطيطية المطبقة فى نشأة وتطور المدن .

٧. التباين فى الأنظمة السياسية والمذاهب الاقتصادية ومستويات التنمية ومظاهرها المتقدمة أو النامية أو المتخلفة فى الدول العالمية .

وقد أدى هذا التباين والاختلاف والتعدد فى الجوانب المختلفة المحيطة بواقع المدن إلى التنوع فى المشكلات التخطيطية التى تعانى منها المدن فى الوقت الحاضر(٢) . ويمكن حصر هذه المشكلات الرئيسية فى إزدياد أحجام المدن والتلوث البيئى الحضرى والتوسع الرأسى فى المبانى والمنشآت ووجود الأحياء القديمة والمتخلفة والعشوائية داخل المدن بالاضافة إلى مشكلات النقل والمرور ، والنقص فى الخدمات الاجتماعية وضعف المرافق العامة وتدهور المناطق الريفية ، هذا إلى جانب القصور فى الأجهزة التخطيطية ، والنقص فى عدد المخططين ، وعدم الوعى التخطيطى بين المواطنين والمقيمين فى المدن المختلفة ، وصعوبة التحكم الادارى والاشراف فى المدن . ومن المفيد إستعراض خصائص هذه المشكلات التخطيطية كل على حده وذلك على النحو التالى :

أولاً – مشكلة الهجرة الريفية وازدياد أحجام المدن :

يطلق على هذه مشكلة التضخم الحضرى إذ أن المدن العالمية أصبحت تتميز بارتفاع عدد السكان وبالنمو المتلاحق الذى أدى إلى تضخم أحجام المدن وزيادة نموها الحضرى ، مما أدى إلى تكوين المدن الضخمة التى يقطنها الملايين من السكان . وقد كان للهجرة الريفية المستمرة إلى المدن السبب فى تضخم أحجام المدن الحديثة إذ

(٢) Cherry. G.E., Urban Planning Problems, London, 1974, P. 86.

الهـــا أصبحت مناطق جذب لسكان الرياف وذلك بسبب توفر فرص العمل والخدمات الاجـــتماعية وإرتفاع الأجور والمرتبات والدخول الاقتصادية مع سهولة الحياة المعيشية ووجـــود أساليب الحياة العصرية العديدة ، مما سبب الزحف السكانى الريفى إلى المدن نتـــيجة أيضـــاً إلى قلة الناتج الاقتصادى من الحرف والمهن الأولية المسيطرة على الحياة الريفية[٣] .

وقـــد فـــاقت هذه الزيادة السكانية فى المدن كل التوقعات ، مما أدى إلى إيجاد مجموعـــة مـــن المشكلات المعقدة من إدارية وأمنية وإسكانية ، وتتمثل فى قلة المساكن التى تستوعب هذه الزيادة السكانية الكبيرة .

ثانياً : التلوث البيئى الحضرى :

تزداد هذه المشكلة بين المدن الصناعية الكبرى فى الدول المتقدمة .

ويشـــمل التـــلوث الهواء والمياه والأرض . فقد أدت قيام المناطق الصناعية إلى إنتشار الغازات والأدخنة الضارة الناتجة من عملية التصنيع ، وكذلك إزدحام المدن بالسيارات والـــناقلات ومـــا تفرزه من غازات سامة مما جعل هذه المدن ذات بيئات غير صحية . وأدى إلى ظهـــور الأمـــراض الصدرية والنفسية . وقد تلوثت المياه بالمخلفات الصناعية حول الأنهار والمجارى المائية مما جعلها غير صالحة للإستعمال البشرى وأدت إلى إنتشار مجموعـــة من الأمراض الباطنية والمعدية ، ولعل استخدامات سكان المدن وما يفرزونه مـــن القمامة والنفايات فى الشوارع والطرق مع بقائها مدة طويلة قبل جمعها أدى إلى تكاثر الذباب والحشرات الناقلة للأمراض .

---

(٣) عبد الله حامد العبادى : ظاهرة الهجرة الريفية إلى المدن : مشكلاتها وحلولها ، منظمة المدن العربية ، الكويت ، ١٩٧٧م ، ص٨٢ – ٨٣ .

كـــل هذا بالاضافة إلى مظاهر الضوضاء والازعاج العام الذى يؤثر على صحة الإنســـان البصـــرية والسمعية . مما جعل المدن عامة وبعض أحيائها السكنية على وجه خاص بيئة غير صالحة للحياة البشرية .

ثالثاً – التوسع الرأسى فى المبانى والمنشآت الحضرية :

انتشرت فى المدن الكبرى والعالمية ظاهرة قيام المبانى الرأسية وتعدد الطوابق فى المنشـــآت الحضـــرية وظهـــر ما يسمى بالمدن الرأسية أو بمدن الأبراج – أو ناطحات الســـحاب – وقـــد تركز هذا النوع من المبانى فى منطقة وسط المدن خاصة فى أحياء الأعمـــال المركـــزية حيث تتجمع الوظائف الادارية والتجارية والمؤسسات الاقتصادية الـــتى جعـــلت هناك إمكانية للتوسع الرأسى ، مما أدى إلى أن يصبح قلب المدن ذات كـــثافة ســـكانية عالية ، ويمتاز بحركة تجارية وتسويقية هائلة ، وتمركز فى وسائل النقل والاتصـــال ، جعـــل مـــن الصعوبة تقديم الخدمات الاجتماعية والتزويد بالمرافق العامة ووســـائل الدفاع المدنى المختلفة بصورة جيدة .

وأدى التوســـع الرأســـى فى المبانى وتشجيع قيام المنشآت المرتفعة إلى عدد من المشـــكلات الـــتخطيطية خاصـــة فى الدول الأوربية والأمريكية إذ أصبح من الصعوبة الـــتحكم فى الدفـــاع عـــن أرواح وممتلكات المواطنين خاصة عند حدوث الكوارث الطـــبيعية أو الحرائق أو فى حالة الحروب نظراً للكثافة العمرانية والتركز السكانى الكبير الـــذى يعتـــبر مـــن أهم خصائص المدن الحديثة عامة وفى مناطقها الداخلية على وجه خاص .

رابعاً : مشكلة الأحياء القديمة والمتخلفة والعشوائية :

أدى التطور العمرانى فى المدن من حيث التخطيط وأساليب البناء والاتساع فى الأحياء الجديدة ، إلى وجود بعض الأحياء القديمة التى أصبحت تنحصر فى وسط المدن وفى أحيائها الداخلية ، ولازالت تحتفظ بخصائصها القديمة حيث المبانى المتداعية والشوارع الضيقة وأنظمة الخدمات المرافق المتخلفة مما جعل هذه الأحياء القديمة تمثل مشكلة حقيقية تشغل بال المسئولين عن تنظيم هذه المدن .

وكان من نتائج الزيادة السكانية فى المدن أن ظهرت الحاجة إلى إنشاء المبانى السكنية الجديدة لمقابلة هذا النمو السكانى المتزايد ، وقد عجزت بعض المدن عن توفير كل متطلبات السكان الجدد من المساكن المختلفة ، وقد أدى هذا إلى إنشاء أحياء جديدة حول المدن لا تخضع للاشراف الادارى وخارجة عن نطاق الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة[٤] وساهمت مشكلة الاسكان والنقص فى المساكن فى إزدياد الأحياء المتخلفة خاصة وأن معظم سكانها من ذوى الدخول المحدود ومن العاملين فى الأنشطة الاقتصادية والمهن الدنيا ومن المستويات التعليمية المتوسطة ، مما جعل هؤلاء المواطنين غير قادرين على السكن فى المناطق الداخلية أو فى المبانى السكنية الموجودة داخل المدن بسبب إرتفاع الايجارات التى لا تمكنهم إمكاناتهم المالية من تغطية تكاليفها المرتفعة .

وقد عمقت الهجرة الريفية والنزوح السكانى المتزايد من المناطق الريفية إلى المدن الكبرى من مشكلة الاسكان التى تعانى منها المدن والذى إلى نشوء الأحياء العشوائية والفوضوية التى إزدادت حول المدن حول المدن نظراً للظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التى يعيشها السكان والمهاجرون من إنخفاض فى الأجور وإنتشار

---

(٤) Johnson, J.H., Urban geography, An Introductory Analysis, London, P. 145.

العطالـــة والتخـــلف الاجـــتماعى مما جعلهم يهيمون على وجوههم ولا يدرون ماذا يفعـــلون وسط مصاعب الحياة فى المدن التى تختلف فى كافة الوجوه عن حياتهم البسيطة التى إعتادوها فى مناطقهم الريفية .

وقـــد ترتب على هذه الهجرة الريفية غير المخططة ظهور تلك الأحياء السكنية المنتشـــرة حـــول أطـــراف المدن والتى أصبحت تعانى النقص فى كل متطلبات الحياة الانســـانية ، بـــل إنعدمـــت بها جميع الخدمات الاجتماعية وغابت عنها المرافق العامة الضـــرورية والأساســـية ، وتحولت هذه الحياء السكنية العشوائية إلى بيئات غير صالحة للســـكنى البشـــرية حيـــث إنتشرت الأمراض الوبائية وتفشت الجريمة وتلاشت القيم والأخـــلاق الديـــنية والاجتماعية . وأصبحت هذه الأحياء السكنية العشوائية من أكبر مصـــادر الخطـــر على حياة المدينة من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والأمنية بل من أكـــثر مـــا يهـــدد البرامج والخطط الإنمائية الحضرية . وأصبحت الأحياء العشوائية فى بعـــض المدن العالمية الخطر الأول الذى يعوق تطلعات المدن لحياة الحضرية الهائلة خاصة بعـــد أن انتشرت وتغلغلت فى أجسام المدن كالأمراض السرطانية فشلت معظم الحلول لاجتثاثها ومعالجتها إذ أصبحت تمثل المساحة الأساسية فى بعض المدن .

وقد أطلق على هذه الأحياء العشوائية أسماء متعددة بناء على المواد المستخدمة فى تشـــييد مبانيها وعلى أساليب وسائل نشأتها مثل أحياء الصفيح والعشش والكرتون وغيرها أو الأحياء الفوضوية والعشوائية وغير القانونية .

وبوجـــه عام فإن وجود الأحياء القديمة والمتخلفة والعشوائية داخل المدن أو فى مـــناطقها الخارجية أو أطرافها البعيدة خلقت مجموعة من المشكلات التخطيطية المختلفة والـــتى أدت بدورها إلى تدهور البيئة الحضرية فى المدن وإنعكست آثارها على التدنى فى مستويات الخدمات والمرافق الاجتماعية العديدة .

خامساً – مشكلة النقل والمرور والمواصلات :

كـــان من نتائج التضخم فى أحجام المدن والزيادة فى عدد السكان والتوسع فى الرقعة الجغرافية العمرانية للمدن آثاره فى حركة النقل والمرور والاتصال بين الأحياء والمــناطق المختلفة فى داخل المدن من ناحية ، وبين مناطقها الريفية الخارجية من ناحية أخــرى . بالاضـــافة إلى أن زيادة عدد السيارات والحافلات التى تجوب شوارع المدن ومــا تســببه من تصاعد الأدخنة وإرتفاع حركة الضوضـــاء ساهمت أيضاً فى تعقيد حـــركة الــنقل الداخلى فى المدن . وقد أدى إرتفاع عدد السيارات فى المدن بدرجة مذهـــلة إلى ظهـــور مشـــكلة النقص فى مواقف السيارات وانسياب حركة المرور فى الطـــرق والشـــوارع الرئيســـية والفرعية ، خاصة بعد أن أستخدمت جوانب الطرق والأرصـــفة وممـــرات المشـــاة لوقـــوف السيارات بالمستوى الذى أصبحت فيه هذه الســـيارات ووسائل النقل الأخرى تزاحم السكان أنفسهم حتى أن البعض يعتقد فى أن المدن بنيت من أجل السيارات وليس بهدف الاستقرار الانسانى .

وازدادت مشـــكلة النقل والمرور تعقيداً بعد أن توسعت المدن أفقياً وتباعدت مـــناطقها وأحيائهـــا الوظيفية وانفصلت مواقع العمل والنشاط الاقتصادى عن مراكز الســـكن ، وظهرت مشكلة الرحلة اليومية داخل المدن وخارجها خاصة بعد ان احتلت المـــناطق الريفية والاقليمية دوراً بارزاً فى حياة المدن وارتبطت بها إرتباطاً عضوياً سكانياً وإقتصـــادياً وإدارياً . وقد أصبح الانتقال بين الأحياء الداخلية فى المدن يأخذ الكثير من الوقـــت مـــع زيادة إستهلاك السيارت والوقود والاشارات الضوئية وما تتطلبه حركة النقل .

كما تعددت وسائل النقل الداخلى وشملت القطارات ومترو الانفاق والبواخر الـــنهرية وغيرها . وكل هذا أدى بدوره إلى زيادة حركة المرور وازدحام المدن بوسائل المواصلات المختلفة .

سادساً – النقص فى الخدمات الاجتماعية وضعف المرافق العامة :

لاشك أن التضخم السكانى والحضرى أدى إلى الضغط على الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والترفيهية وغيرها حيث أصبح هناك ازدحام على المراكز الصحية والمستوصفات والمستشفيات بالدرجة التى أدى إلى عجز هذه الخدمات الصحية من توفيرها لكافة قطاعات السكان . كما أن الأعداد الكبيرة من الأطفال وصغار السن والشباب لم تستطع المؤسسات التعليمية والمدارس والكليات والجامعات من استيعابها وتوفير كل متطلبات العملية التعليمية والتربوية . وأصبحت المراكز الثقافية والرياضية والحدائق العامة والمتنزهات ووسائل الترويح والترفيه المختلفة غير قادرة على توفير هذا النوع من الخدمات الضرورية مما أدى فى النهاية إلى تدهور الخدمات الاجتماعية ، إذ أن الخطط والبرامج الموضوعة لهذه الخدمات من حيث توفير القوى البشرية والمعدات والميزانيات المالية لم تضع فى إعتبارها هذه الزيادة غير الطبيعية فى عدد السكان .

وقد إرتبط بالنقص فى الخدمات الاجتماعية ضعف المرافق العامة مثل مرافق الكهرباء ومياه الشرب والتصريف الصحى ، وعجزت هذه المرافق العامة عن تقديم الخدمات بالمستوى المطلوب ، مما أدى إلى النقص فى هذه المرافق العامة فى بعض أحياء المدن بل أن البعض الآخر يظل فترة طويلة لا يتمتع بهذه المرافق الضرورية والأساسية بل أن أجزاء من المدن أصبحت تنعدم فيها خدمات الهاتف والبريد والنقل والشرطة والمن العام .

سابعاً – فقر المناطق الريفية والاقليمية المحيطة بالمدن :

إزداد الضغط على الأراضي الزراعية حول المدن من أجل إنتاج الحبوب والمواد الغذائية لإستهلاك السكان اليومي ، وقد أدت زراعة هذه الأراضي الريفية فى فترات متواصلة إلى ضعف التربة وقلة الإنتاج الزراعى مما سبب نقص فى المواد الغذائية التى تغطى إحتياجات السكان خاصة بعد الزيادة فى عدد السكان داخل هذه المدن .

وكان من نتائج ذلك أن إنخفض العرض وإزداد الطلب على الإنتاج الغذائى ، وأصبحت بعض المدن تعانى من ضائقة فى الغذاء كما إرتفعت الأسعار بدرجة كبيرة وأدى هذا إلى إستيراد المواد الغذائية من أقاليم بعيدة داخل الدولة ، بل إلى إستيرادها من الدول الأخرى فى بعض الحالات . ولاشك أن ذلك يمثل خطورة فى الاعتماد على إستيراد الغذاء وساهم أيضاً فى إرتفاع أسعار هذا الانتاج الزراعى الريفى .

وقد أصبحت المناطق الريفية والاقليمية حول المدن مصدر للتموين الغذائى للسكان الحضريين ، خاصة بعد أن توسعت المساحات الزراعية وتعدد الانتاج الزراعى ، وإزدادت مزارع إنتاج الألبان وتربية الدواجن وإنتاج البيض وتسمين الماشية والحيوانات من أجل زيادة كميات الانتاج الغذائى من الحبوب والحاصلات الزراعية إلا أن فقر الموارد الطبيعية والاقتصادية فى بعض أقاليم المدن جعل من الصعوبة الحفاظ على هذا الانتاج المتواصل من المواد الغذائية مما أصبح يشكل خطورة ومشكلة تعانى منها المدن العالمية وتؤثر على تطورها العمرانى وحياة سكانها .

ثامناً – مشكلة ضعف الاجهزة التخطيطية والادارية والشعبية :

أصبحت بعض الاجهزة التخطيطية المشرفة على عمليات التخطيط والبرمجة للمشروعات التطويرية والانمائية فى المدن العالمية غير قادرة على مواكبة التطور

العمـــران والأســـاليب الجديدة فى ميدان تخطيط المدن ، ويرجع ذلك لأسباب عديدة مـــنها النقص الكبير فى عدد المخططين والمتخصصين والعاملين فى الأجهزة التخطيطية ، وقـــلة الفـــرص المـــتاحة لتأهيل وإعداد العاملين فى هذه الميادين . كما أن عدم وجود أجهـــزة مؤهلة ذات صلاحيات واسعة وإمكانات مالية وفنية كبيرة يعوق عملية برامج التخطيط العمرانى خاصة فى الدول النامية.

أضف إلى ذلك ضعف الأجهزة الادارية غير القادرة على التحكم الادارى فى الـــنمو العمـــرانى وتقـــديم الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة ، بل أن هذه الأجهزة الاداريـــة الموكل إليها تنفيذ النظم والقوانين واللوائح هى المسئولة عن التدهور والنقص فى الخدمـــات بـــل إزديـــاد ظاهرة السكن العشوائى على أطراف المدن لضعف جهاز الرقابة الادارية اليومية على قيام المبانى فى المدن الكبرى .

كمـــا كان لعدم إشراك المواطنين والاتحادات والمنظمات الشعبية فى عمليات الـــتخطيط والادارة والتنظيم الحضرى دوره فى عدم نجاح البرامج الانمائية ، خاصة وأن عدم توعية المواطنين بدورهم وتدريبهم على تحمل المسئوليات والقيام بالواجبات يقف ســـبباً فى فشل مشروعات المدن التطويرية خاصة فى مجال الخدمات الاجتماعية والمرافق العامـــة . ولاشـــك أن جهود المواطنين الذاتية ومساعداقم المالية ومعاونتهم فى تنفيذ الاجراءات الموضوعة يجب أن لاتغيب عن أذهان المسئولين فى أجهزة التخطيط والبرمجة والادارة والتنظيم فى معظم المدن بدول العالم المختلفة .

وعـــلى كـــل حال فإن المشكلات التخطيطية التى تعانى منها المدن فى الوقت الحاضـــر كان نتيجة لاستخدام النظريات القديمة التى لا تصلح مع واقع العصر متطلبات المســـتقبل ، لأن العمليات التخطيطية لم تصبح من السهولة أو البساطة كما كانت فى الفـــترات الـــتاريخية الماضـــية ، ففى المدن القديمة وضعت مخططاتها واستخدمت أنواع معيـــنة من البرامج كانت تتناسب مع أحجامها السكانية والعمرانية المحدودة — إلا أن الوضع الحالى فى المدن الحديثة يتطلب مراعاة جميع الظروف المختلفة التى أحاطت بقيام

هـــذه المـــدن ، وقد ثبت من الدراسات الحضرية أن معظم مشكلات المدن خاصة فى الـــدول النامية جاء نتيجة أنها قد بنيت أنواعاً معينة من التخطيط المحدود والضيق المدى والقصـــير الـــرؤية المستقبلية – خاصة وأن التخطيط العمرانى أصبح جزءاً من عمليات الـــتخطيط الاقلـــيمى الـــتى تهـــدف إلى دراسة الأوضاع الحالية والقوى المؤثرة فيها وانعكاســـاتها عـــلى التغيرات المستقبلية المحتملة والمتوقعة فى الشكل العام للبيئة الحضرية والمدنية[٥] .

....

(٥) عبد الاله أبو عياش ، أزمة المدينة العربية ، وكالة المطبوعات – الكويت ١٩٨٠م ، ص٢٣١-٢٣٢ .

خامســاً : مستقبل التخطيط العمرانى

وضــعت فلسفة تخطيط المدن لحل المشكلات العالمية الكبرى التى تواجه مراكز العمــران الحضرى – ويقصد بتخطيط المدن وضع برامج وخطط ومشروعات علمية مدروســة لفــترة زمــنية محددة من أجل الارتقاء والتطوير وتحسين المدن – ويهدف تخطيــط المدن إلى التحكم فى النمو الحضرى وتوزيع الخدمات والمرافق العامة من اجل إيجاد البيئة السكنية المعيشية الملائمة لحياة سكان ومواطنى المدن المختلفة فى العالم .

وعــليه فــإن تخطيــط المدن هو أسلوب ووسيلة وأداة لحل مشكلات المدن القائمة بل لتلافى المشكلات والمصاعب التى يمكن أن تواجه المدن فى المستقبل[٦]

ومــن الملاحــظ أن معظم المدن فى العالم خاصة فى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى كــان معظمها ينمو عشوائياً من غير خطط أو برامج تحكم هذا النمو الحضرى ممــا أدى بدوره إلى ظهور مجموعة من المشكلات بدأت غير واضحة إلا أنها أصبحت معقــدة بعد أن تفاقمت واشتدت حدة هذه الازمات والمصاعب المختلفة التى واجهت هذه المدن فى سنواتها الحالية .

ويمكــن أن نحدد مبدأ الأخذ بتطوير المدن بنهاية الحرب العالمية الأولى إلا أنه أصــبح شائع الاستخدام بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة للكوارث والحروب التى أدت إلى تدمــير بعــض المــدن وتحطــيم بعضها الآخر بالاضافة إلى تفاقم مشكلات المدن الصناعية وتضخم هذه المدن خاصة فى الدول الأوربية وغيرها .

وقــد أخــذ بمفهوم تخطيط المدن بالطبع فى دول غرب أوروبا أولاً خاصة فى بــريطانيا ثم إنتشرت إستخدامه فى بقية الدول المتقدمة والصناعية حتى أصبح فى الوقت الحاضر هو الأسلوب السائد لمعالجة مشكلات المدن المختلفة .

---

(٦) محمد حماد : تخطيط المدن وتاريخه ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة ١٩٦٥م ص٩٨ .

ولعـــل من نافلة القول أن نذكر أن هناك مدارس فكرية متعددة لتخطيط المدن وفلسفات متنوعة فى تطبيقاته واســـتراتيجيات متباينة فى مفهومه بالدرجة التى يصعب فيهـــا تحديـــد مفهـــوم عام جامع لعملية تخطيط المدن فى العالم ؛ إذ أنه قد استخدم فى جميــع دول العالم المتقدمة والنامية ، الرأسمالية والاشتراكية ، الشرقية والغربية ، خاصة بعـــد أن إرتـــبط تخطيـــط المدن بمفهوم التخطيط الاقليمى والقومى وبتنظيم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فى العالم فى العصر الحديث .

وحقـــق إدخال إسلوب تخطيط المدن نتائج وآثاراً هامة لحل بعض المشكلات أو إزالـــة حدتهـــا خاصة فى تطوير المدن القائمة أو فى تحديث المدن القديمة مما أدى إلى ظهور تطبيقاته بالطبع فى المدن الجديدة أو حديثة النشأة إذ نجد أن لكل مدينة فى العالم مخططات مدروسة تشمل كل ما يتعلق بجوانب تنمية المدن وتطويرها وتضم كل النظم والـــلوائح والقواعـــد التى تحكم تركيبها الداخلى واستخدامات الرض ونوعية المنشآت وتوزيع الخدمات والمرافق العامة.

وتشـــرف على تخطيط المدن فى العالم أجهزة او مجالس أو هيئات متخصصة فى تخطيـــط المدن تضم مجموعة من المهتمين بجوانب تطوير المدينة ودراسة نموها وحاضرها ومســـتقبلها مثل المتخصصين فى علوم الهندسة والمعمار والاقتصاد والاجتماع والادارة والجغرافية وغيرها . وقد إنتهى عصر المخطط الفرد وبدأ مفهوم التخطيط الحديث عن طريق مجموعات العمل المتخصصة فى شكل هذه المجالس أو الهيئات أو اللجان من اجل سد الثغرات وإكمال الصورة الشاملة لتطوير هذه المدن .

وقـــد قـــامت بالفعل معاهد وكليات متخصصة للتخطيط العمرانى الحضرى والمـــدن فى دول العالم المختلفة من أجل إعداد المخططين والعاملين فى مجال تطوير المدن ، وأنشـــئت فى نفـــس الوقـــت مراكـــز الأبحاث العلمية وتكونت المنظمات العالمية والاقليمية والمحلية من أجل تحسين أوضاع المدن وتطوير أحوالها من جوانبها المختلفة .

وزاد الاهتمام بتخطيط المدن فى السنوات الأخيرة فى العالم بوجه عام نظراً للتضخم الحضرى وهجرة سكان الريف إلى المدن ، وظهور المدن العملاقة الضخمة ذات الملايين المتعددة خاصة بعد تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية .

وانعقدت المؤتمرات والندوات وحلقات البحث والنقاش فى العالم لمعالجة هذه المشكلات المختلفة من أجل خلق المدن الجديدة فى العالم .

وقد خرجت هذه التجمعات العلمية بمجموعة من الحلول والتوصيات ، وتبنت اتجاهات عامة فى بناء المدن الجديدة وفى تحديث المدن القديمة — ويمكن حصر هذه الاتجاهات الحديثة التى وضعت كمؤشرات فى تخطيط مدن المستقبل ومعالجة مشكلات المدن القائمة فى الاتجاهات التالية :

أولاً : ربط تخطيط المدن والمراكز الحضرية باستراتيجية خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المستوى الاقليمى والقومى ، بحيث أصبحت المدن هى مراكز للتنمية الشاملة محلياً وإقليمياً وقومياً ، لذلك فقد وضعت إستراتيجية للتخطيط العمرانى توضح سياسة الدولة وفلسفة الحكم وتحدد مفهوم النظام السياسى فى تخطيط وتنظيم مراكز العمران الحضرى والمدن .

ثانياً : الأخذ بتطبيق النظريات الحديثة فى مجالات تخطيط المدن والتنمية الحضرية وادخال الأساليب والمناهج العصرية كوسيلة فى إنشاء المدن الجديدة والمجتمعات الحضرية وربطها مع مشروعات التنمية الزراعية والصناعية والاجتماعية . والتخلى عن الخطط البالية والنظريات التخطيطية القديمة التى لم تصبح ملائمة لحياة المدن العصرية ، ولا تناسب مع التطورات والاختراعات الحديثة فى مجالات التخطيط والانماء الحضرى.

ثالثاً : الحد من التضخم الحضرى فى المدن الكبرى وتشجيع قيام المدن الصغرى والمتوسطة على مستوى مساحة الدولة الجغرافية من أجل تلافى المشكلات العديدة الناتجة من التضخم الحضرى والنمو السكانى المتزايد ومشكلاته المعقدة . ويرتبط بهذا توزيع النشطة الاقتصادية المركزة فى المدن الضخمة وعدم إنشاء مؤسسات إقتصادية جديدة خاصة فى مجالات النشاط الصناعى فى المدن الكبرى .

رابعاً : تقييد التوسع الرأسى فى قيام المبانى والمنشآت والحد من الارتفاعات العالية للمساكن خاصة فى اواسط مناطق المدن — والعمل على الأخذ بالارتفاعات المتوسطة وبالتدرج داخل الأقسام والأحياء الوظيفية المختلفة بالمستوى الذى لا يسمح كذلك بالامتدادات الأفقية الواسعة التى زادت الرقعة العمرانية للمدن وأدت إلى العجز فى المرافق الأساسية والخدمات الاجتماعية الضرورية اللازمة للأحياء الحضرية الجديدة . أى أن يكون النمو العمرانى مراعياً للارتفاعات الرأسية المناسبة لحجم المدن[٧] .

خامساً : فصل المناطق الصناعية عن المجمعات السكنية فى المدن الكبرى للحد من مشكلة تلوث البيئة ومن تحديد هجر سكان الريف للعمل فى المدن الصناعية ، وتشجيع قيام المدن الصناعية المتخصصة بعيدة عن المدن الكبرى وإنشاء المجتمعات السكنية للعاملين فى هذه النشطة الصناعية بالقرب من المناطق الصناعية .

---

(٧) عبد الله حامد العبادى : التخطيط العمرانى والتنمية الحضرية ، منظمة العلوم الادارية ، القاهرة ، ١٩٧٥م ، ص١٥-١٧.

سادساً : إعادة تنظيم وتخطيط الأحياء الداخلية القديمة فى المدن خاصة فى مناطقها الوسطى من اجل تجديدها الحضرى وتحديثها العمرانى لكى تواكب التطور العمرانى الجديد فى المدن ، والذى صاحب حركة النمو العمرانى المتزايد فى الأحياء والأقسام الجديدة . والعمل على تطوير الأحياء المتخلفة والعشوائية والفوضوية التى إنتشرت حول أطراف المدن وإعادة تنظيمها بصورة جديدة تحفظ للمدن القائمة وحدتها العضوية الحضرية ، وتبعد عنها المشكلات الخطيرة الناتجة عن قيام أحياء السكن العشوائى غير القانونى أو غير المخطط .

سابعاً : تطوير الأحياء الوظيفية الداخلية وتنظيم أوضاع إستخدامات الأراضى وتوسيع الشوارع والطرق الرئيسية وتشجيع قيام الميادين العامة ورصف وتعبيد الشوارع وتطوير أنظمة الأنفاق الأرضية والكبارى العلوية وبناء مواقف السيارات على نظام المبانى المتعددة الطوابق وربط مواقعها بمناطق الأسواق التجارية ومراكز النشطة الاقتصادية والخدمات العامة — هذا مع الاهتمام بتحسين البيئة السكنية وتشجيع قيام المجمعات السكنية والتوسع فى إنشاء المساكن الشعبية لذوى الدخول المتوسطة وقيام الأحياء السكنية المرتبطة بالمهن الوظيفية والخدمات المختلفة .

ثامناً : إنشاء المدن الجديدة والمجمعات الحضرية مع مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع قيام المدن المتخصصة ذات الوظائف المحدودة خاصة المدن الترفيهية والسياحية ومدن التعليم والجامعات ، مع العمل على تطوير المدن القائمة وتحديثها ووضع التصميمات والمخططات الجديدة لها .

تاسعاً : إدخال مفهوم تجميل المدن وتحسينها وإظهار الجوانب الابداعية والجمالية وإبراز المعالم الأثرية والحضارية داخل أحياء وأقسام المدن ويشتمل هذا الاهتمام بالتشجير والتزهير وزراعة نباتات الزينة حول الشوارع الرئيسية وبين المباني والمنشآت وتشجيع قيام الحدائق النباتية العامة والبحيرات الصناعية وتوزيع الأشكال الجمالية والتماثيل المجسمة واللافتات التعريفية والتنظيمية بأسماء الأحياء والمناطق ومراكز الأنشطة الاقتصادية والخدمات العامة والاجتماعية داخل المدن .

عاشراً : إنشاء المدن التوابع حول المدن الكبرى وربطها بخطوط النقل ووسائل الاتصالات داخل الاقليم الكبير . وتعمل هذه المدن التوابع على إمتصاص بعض الأنشطة الاقتصادية والحرفية فى المدن الكبرى وتحويلها إلى هذه المدن الصغيرة التى تتوزع على شكل دائرى حول المدن الكبرى بدرجة تصبح هذه المدن التوابع ليست منفصلة أو مستقلة بذاتها وإنما هى مجرد مدن تابعة للمدن الكبرى .

وقد تم تطبيق هذا الاتجاه فى السنوات الخيرة خاصة بالنسبة لعواصم الالعالم الكبرى والمدن العالمية ، ويجرى الأخذ به فى العواصم الوطنية لدول العالم بحيث تكون هناك إدارة مشتركة واحدة . وقد ساهم هذا الاتجاه فى الحد فى تضخم المدن الكبرى وفى التوزيع اللامركزى للأنشطة والخدمات على مستوى الأقاليم المختلفة داخل الدول .

حـــادى عشـــر : الاهـــتمام بالتـــنمية الـــريفية داخـــل الأقاليم الحضرية الكبرى وتشـــجيع قيـــام المراكـــز العمـــرانية الـــريفية والقـــرى السياحية وتعددها وإنتشارها مع تطوير القرى الحضرية وضواحى المدن الريفية والتوسع فى إنشـــاء المـــتنزهات العامـــة والـــنطاقات الشجرية ومراكز الترفيه والترويح والملاعب الرياضية الواسعة داخل الأقاليم الريفية للمدن الكبرى .

هـــذا مـــع الاهـــتمام بـــتطوير أســـاليب الانـــتاج الزراعى وتربية الحيوان ومـــزارع الألـــبان وقيـــام المشـــروعات التـــنموية لانتاج الحبوب الغذائية والخضر والفاكهة لضمان توفير الاحتياجات الأساسية لسكان المدن مـــن الانتاج الغذائى النباتى والحيوانى — ويقتضى هذا أيضاً الارتقاء بسكان المراكز الريفية فى الجوانب الصحية والتعليمية والثقافية وغيرها.

ثـــانى عشـــر : إنشـــاء غطاءات وقائية ونطاقات دفاعية وامنية حول المدن الكبرى مـــن اجـــل تدعـــيم المن والسلامة — ومن أجل هذا تتركز دائماً حول المدن وأطـــرافها وحـــدات الدفـــاع الجـــوى أو حمايـــة أمن المنشآت والوحدات العســـكرية الخاصـــة لـــلدفاع عـــن المـــدن فى حالات الحروب أو العدوان الخارجى .

ثـــالث عشـــر : إدخال الأساليب الحديثة فى إدارة المدن والأخذ بنظام اللامركزية والتقســـيم الداخـــلى لـــلمدن إلى مجـــالس أو بـــلديات أو أحياء أو مناطق حضـــرية صـــغرى ، مـــن اجـــل ســـهولة إدارة المـــدن وتنظيمها وإشراك المواطنين والمقيمين فى المدن فى الادارة المحلية الشعبية من خلال هذه الهيئات والمجـــالس المحـــلية التى تشكل لهذا الغرض ، خاصة بعد أن تضخمت أحجام المدن الكبرى ، مما يقتضى إنشاء ما يسمى بحكومات المدن .

رابـــع عشـــر : العمـــل عـــلى إنشاء الكليات والمعاهد المتخصصة ومراكز أبحاث الـــتخطيط العمـــرانى الحضـــرى ومراكز تدريب الفنيين والاداريين من اجل الأخذ باساليب العلم والتخطيط والبحث العلمى للنهوض بمسئوليات تخطيط وتجميـــل المـــدن . ويشـــمل هذا إعداد الدورات التدريبية للعاملين فى اجهزة تخطيط المدن واعداد المؤتمرات والندوات العلمية وإجراء الـــــبحوث والدراســـات المتخصصـــة بهدف دراسة مشكلات المدن ومعالجتها والاطلاع على النظم الجديدة والاتجاهات الحديثة فى مجال تطوير وتنمية المدن(٨) .

خامس عشر : إصدار القوانين والنظم واللوائح وإعداد الاجراءات التنظيمية الـــتى تحكـــم كافـــة شـــئون تخطيط المدن والحفاظ على التنظيم العام وكل مايتعلق بالأمور التنفيذية والاشرافية والرقابية التى تعمل على التنسيق والـــــتكامل والـــترابط بين العمليات التخطيطية والبرامج التنموية لمراكز العمران الحضرى والمدن الكبرى .

ســـادس عشـــر : قيام المنظمات المحلية والاقليمية والدولية التى تضم مجموعات من الـــدول المختـــلفة أو فئات من المدن الكبرى والعواصم الدولية لوضع البرامج والخطـــط الهادفـــة إلى التنســـيق والتعاون من اجل النهوض والارتقاء بمراكز العمـــران الحضـــرى والمدن — وقد نشات العديد من هذه المنظمات والهيئات المتخصصة على مستوى بعض الدول والقاليم العالمية .

---

(٨) عبد الله حامد العبادى : تخطيط المدن فى السودان ، أكاديمية العلوم الادارية ، الخرطوم ، ١٩٧٤م ، ص١٢٥ .

وعـــلى كـــل حـــال فإن هناك عدداً من الاتجاهات الفرعية والثانوية الأخرى الـــرامية إلى تطويـــر المدن فى العالم وإلى تحديثها من أجل إيجاد مستقبل مشرق للمدن ومراكـــز العمـــران الحضرى العالمى ولتوفير الأجواء المناسبة وتهيئة المناخ والبيئة الملائمة لكـــى تضـــطلع المدن بدورها فى تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير السعادة والاستقرار والهناء لسكان مدن العالم .

....

الفصـــل الســــابع
التخطيط الصناعى الإقليمى :
تطبيق على مصر

- مقـــدمــــة .
- أولاً : مجتمــع القطـــاع الصـــناعى .
- ثانيــــاً : التخطيط الصناعى فى مصر وتطوره .
- ثالثـــاً : مشكلات التخطيط الصناعى فى مصر .
- رابعـــاً : استراتيجيات التخطيط الصناعى فى مصر .

***

مقدمـــــة :

بدأ التصنيع فى مصر فى القرن التاسع عشر حيث بدأت صناعة السكر اعتباراً مـــن عـــام ١٨٣٥ وصناعة الاسمنت عام ١٩٠٠ وصناعة الغزل والنسيج عام ١٩١١ وصـــناعة الاسمدة الفوسفاتية عام ١٩٣٧ وصناعة أسياخ التسليح عام ١٩٤٨ والاسمدة الآزوتية عام ١٩٥١ .

ومـمـــا شـــجع عـــلى النهوض بالصناعة المصرية تنظيم التعريفة الجمركية عام ١٩٣٠ حيـــث بـــدأت الدولة فى فرض كامل إدارتها على الجمـــارك وحماية الصناعة المحلية .

ولقـــد حـــدث مـــن فترة عام ١٩٥٧ إلى عام ١٩٧٦ نهضة كبيرة فى التنمية الصـــناعية وأصـــبح التصـــنيع مـــنذ عام ١٩٥٧ محور استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المصرية الشاملة نظراً لما حققه من إرساء القوة الاقتصادية الذاتية .

وقـــد صاحب المرحلة الالى للتصنيع الدعوة إلى إقامة الصناعات التىتنتج سلعاً بديـــلة الســـلع المستوردة استناداً إلى أن هذا الإتجاه سوف يودى إلى الحد من تصدير المـــواد الأوليـــة التى يعاد إستيرادها فى صورة سلع مصنعة وبأسعار ورتفعة وإلى توفير الـــنقد الأجـــنبى والاقـــلال من الاعتماد عى السوق الخارجى فضلاً عما يتسم به هذا الاتجـــاه من تعبير عن الارادة الوطنية والاعتماد على النفس ، كما اقترنت هذه المرحلة كذلـــك بسياســـة حمايـــة الصناعات الناشئة الأمر الذى تسبب فى أن يتحمل المجتمع الخسائر التى كان من المفروض أن تتحملها الصناعة نفسها خلال فترة نشأتها الأولى .

كمـــا تسببت هذه النـــزعة أيضاً فى ان يتحمل المجتمع عبئاً إضافياً فى صورة تكـــلفة على إستهلاك البدائل المحلية مرتفعة الأسعار ومنخفضة الجودة فى تلك الفترة مما أدى فى الـــنهاية إلى الجمود فى بعض الأنشطة الصناعية حيث إستطاعت الاستمرار عند مستوى كفاءة منخفضة فى ظل تلك الحماية .

ومـع تـزايد الأهمية النسبية لقطاع الصناعة فى النشاط الاقتصادى ، إتسعت صـناعة إنـتاج السلع الوسيطة لتحل محل المستورد منها كما اتسعت كذلك صناعة إنـتاج السـلع الرأسمالية ، وقد صاحب هذا التطور عدد من المشاكل من أهمها عدم قـدرة المنتج لبعض هذه الصناعات على المنافسة الخارجية لارتفاع تكلفة إنتاجها وعدم قـدرة الطـلب المحلى على إستيعاب حجم المنتج من البعض الآخر كما أن بعض هذه الصـناعات لم تـتوفر لهـا مستلزمات الانتاج المحلية مما ألقى أعباء إضافية على الميزان الـتجارى وزيادة حجم الواردات دون أن يصاحبها زيادة فى حجم الصادرات وتمشياً مـع السياسـة الصـناعية فى تلك المرحلة ، فقد تميز الانتاج الصناعى بعدم التخصص والـتركيز المكـان والتشـعب الـنوعى فضلاً عن إنخفاض جودة الانتاج وارتفاع الـتكاليف ، هـذا علاوة على أن سياسة إحلال المنتجات المحلية محل المستورد منها قد تجاهـلت إرتفاع نسبة المستلزمات المستوردة ، إما لعدم قيام صناعات وسيطة أو لعدم توفـر خامـات محـلية تبرر إقامة مثل هذه الصناعات وبذلك لم يصبح الانتاج المحلى منافسـاً للاستيراد ، بل أصبح الاثنان فى حقيقة الأمر متكاملين بحيث كانت الزيادة فى الانـتاج تتطلب زيادة فى الاستيراد دون أن يصاحب ذلك زيادة فى التصدير ولدرجة أن هـذا التكامل أصبح واحد من اهم معوقات الاصلاح الاقتصادى حيث تؤدى أى إرتفاعـات فى أسـعار الـواردات إلى إرتفاع مباشر فى الاسعار المحلية وهكذا تحولت الصناعة إلى مستوردة للتضخم العالمى .

أولاً : مجتمع القطاع الصناعي :

يشتمل القطاع الصناعي على قطاع عام وقطاع خاص .

١ – القطاع العام الصناعي

يتكون القطاع العام الصناعي من :

- شركات تتبع وزارة الصناعة وتقع في خمس قطاعات رئيسية هي :
(الغذائية – الغزل والنسيج – الكيماوية ومواد البناء – المعدنية الأساسية ومنتجاتها (الهندسية والالكترونية) – التعدين) .
- شركات تتبع وزارة الانتاج الحربي وجميعها شركات مساهمة تقوم بالتصنيع الحربي والمدني .
- شركات تتبع وزارة التموين وتقوم بطحن الحبوب وصناعة الخبز وضرب الأرز وتجهيز وتحضير السلع الغذائية بخلاف صناعة الأحذية والمنتجات المعدنية .
- شركات تتبع وزارة التجارة لتجفيف البصل وصناعة تعبئة الخضر والفواكه .
- شركات تتبع وزارة الاقتصاد وهي خاصة بصناعة حلج الاقطان وصناعة زيوت الطعام ومنتجاتها .
- شركات تتبع هيئة قناة السويس .
- شركات تتبع وزارة الصحة لتصنيع الأدوية .
- شركات تتبع وزارة الاسكان لتصنيع مواد البناء والتشييد .
- شركات تتبع وزارة إستصلاح الأراضي لتصنيع النبيذ والمشروبات الكحولية .

- شركات تبع وزارة النقل وهى خاصة بصناعة الأجهزة والمعدات التليفونية .
- شركات تتبع وزارة النقل البحرى خاصة باصلاح السفن .
- شركات تابعة لوزارة الرى خاصة بورش الرى التى تقوم باصلاح وصيانة الوحدات النهرية .
- الورش التى تتبع عدد من الوزارات والهيئات وتختص باصلاح وصيانة العدد والآلات .
- مصنع الملابس الجاهزة الذى يتبع المؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة ووزارة الدفاع .

وقد أصبح القطاع الصناعى حالياً فى مصر يشتمل على ٢٦ نشاطاً تتبع أنشطة رئيسية ثلاثة هى :

الحلج والكبس والصناعات الاستخراجية (المناجم والمحاجر وخلافه) والصناعات التحويلية والتى يندرج تحتها ٢٢ نشاطاً فرعياً هى الصناعات الغذائية — المشروبات — منتجات التبغ — الغزل والنسيج — الملابس الجاهزة — الأحذية — الخشب والمنتجات الخشبية — الورق ومنتجاته — الطبع والنشر — الجلود — المنتجات الجلدية — الكاوتشوك — الصناعات الكيماوية — منتجات الفحم — منتجات من خامات غير معدنية — منتجات معدنية أساسية — منتجات معدنية — صناعة وإصلاح الماكينات الغير كهربائية — إصلاح الماكينات الكهربائية — صناعة وسائل النقل — صناعات متنوعة ريفية وحرفية — تدريب مهنى .

ويتكون القطاع العام الصناعى الذى يتبع وزارة الصناعة من ١١٧ شركة موزعة على خمس قطاعات صناعية على النحو التالى :

- قطاع الغزل والنسيج والملابس	٣٢ شركة
- قطاع الصناعات الغذائية	٢٠ شركة
- قطاع الصناعات الكيماوية	٢٧ شركة

– قطاع الصناعات المعدنية الأساسية ومنتجاتها	٢٩ شركة
– قطاع التعدين	٩ شركة
	١١٧

٢– القطاع الخاص :

تقوم وزارة الصناعة بمهمة الاشراف فقط على القطاع الخاص الصناعى المنظم ويتمثل فى الوحدات التى يزيد رأسمالها عن ٥٠٠٠ جنيه أو يزيد عدد عمالها عن عشرة عمال .

وجدير بالذكر أن قطاع الصناعات الغذائية من أهم القطاعات الصناعية التى يساهم فيها القطاع الخاص بدور كبير ويلى ذلك قطاع الغزل والنسيج .

ويلاحظ أن مساهمة القطاع العام فى الانتاج الصناعى والدخل المتولد من هذا القطاع نحو الثلثين وتختلف طبيعة أنشطة القطاع العام عن القطاع الخاص فى أن الأولى تتضمن أنشطة ذات كثافة إستثمارية كبيرة كالحديد والصلب ومجمع الألومنيوم والصناعات الكيماوية فى حين أن أنشطة القطاع الخاص مازالت غالبيتها وحدات صغيرة ذات كثافة إستثمارية بسيطة وإن كانت الدولة تتجه الآن نحو الاهتمام بالقطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات فيه .

ثانياً : التخطيط الصناعي فى مصر وتطوره

الفترات السابقة من ٥٧ / ٦٠ حتى ٨٢ – ٨٦ / ٨٧

نشير هنا باختصار إلى ما تقرر فى سياسة التصنيع خلال الفترة السابقة بشأن توطن الصناعة لنؤكد أنه بالرغم مما تقرر من وضع خطة للتنمية الاقتصادية

والاجتماعية ، فإن لم يأخذ فى الاعتبار البعد المكانى والتنمية الاقليمية فى عمليات التخطيط لضمان الوصول إلى أعلى كفاءة فى تنفيذ وتحقيق أهداف هذه الخطط . وقد يرجع ذلك إلى عدم كفاية الدراسات التى تساعد على إتخاذ قرارات التوطن الصناعى بالاقاليم ، وتجاهات التوطن التى تشير إلى التركيز فى مناطق معينة مما قد يساعد على سوء توزيع الصناعات وما ينشأ عنها من مشاكل .

١- برنامج التصنيع الأول ٥٧ / ١٩٦٠

بلغت جملة إستثمارات مشروعات الصناعة فى البرنامج الصناع الأول حوالى ٢٠٨ مليون جنيه وزعت إقليمياً . وقد قسمت الصناعة فى البرنامج إلى خمس مجموعات رئيسية وكان تخصيص الاستثمارات للمجموعات الخمس وللأقاليم بالنسب الآتية :

أ) ٣٥ % للصناعات الكيماوية : تخصص ٨٦ % من هذه الاستثمارات لأربعة مناطق هى : أسوان والسويس والقاهرة والاسكندرية خصص كل منها ٣٨ % ، ٢٠ % ، ١٦ % ، ١٢ % على التوالى من جملة ما تخصص لهم .

ب) ٣٤٥ للصناعات المعدنية : تخصص ٨٢ % من جملة الاستثمارات فى القاهرة وضواحيها ، ١٥,٢ % بالاسكندرية .

ج) صناعات الغزل والنسيج : والجدير بالذكر أن معظم الاستثمارات خارجها فى مناطق الأولى كان فى هذه المجموعة .

د) ٩,٧ % صناعات بترولية : تخصص ٩٧,٥ % من الاستثمارت فى منطقة السويس .

والجدير بالملاحظة أن القاهرة والاسكندرية والسويس وأسوان قد إختصت ب ٧٩,٥ % تقريباً من جملة إستثمارات البرنامج الأول للتصنيع توزيعها كالآتى :

المحافظـــة	الاستثمارات بالمليون جنيـــه	النسبة المئوية لإجمـــالى إستثمارت البرنامج
القاهرة وضواحيهـــا	٧٨,٦	٣٧,٨
السويس	٣٥,٩	١٧,٤
أسوان	٢٧,٩	١٣,٥
الاسكندرية	٢٢,٠	١١,٣

٢- الخطة الخمسية الأولى ٦٠ / ١٩٦٥ :

مـــن مـــتابعة الاتجـــاه العام للتوزيع الاقليمى للمشروعات الصناعية فى الخطة الخمســـية الأولى فإنه يظهر الاتجاه المستمر نحو التركز . وعلى سبيل المثال فاننا نجد أن حـــوالى ٧٠ % مـــن الحساب من الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية قد تركزت فى المـــناطق الأربعة السابقة وقد خص الأسكندرية ٢٠ % من إستثمارات هذه الصناعات حيـــث أقيمت صناعة إطارات الكوتشوك وكربونات الكالسيوم والتوكسافين وكذلك توطـــنت ٢٠ % أيضـــاً من استثمارات هذه المجموعة فى السويس حيث ترتبط معظم الصناعات الجديدة بصناعة تكرير البترول وإستخراج مشتقاته .

أمـــا بالنســـبة لمجموعـــة الصناعات الهندسية فنجدها قد تركزت فى القاهرة وضـــواحيها وخاصـــة شبرا الخيمة ، والاسكندرية ، والسويس ، وقد تركزت فى هذه المـــناطق الـــثلاث وحدها ٩٠ % من جملة إستثمارات هذه المجموعة ، وخص القاهرة وحدها من هذه النسبة ٥٤ % من هذه الاستثمارات .

وقـــد يـــبدو السبب أن هذه المجموعة تحتاج إلى نسبة كبيرة من العمال الفنيين المهـــرة المتوفرين فى المدن المشار إليها ، كما أن المجموعة الهندسية من الصناعات تستفيد

كثير من ميزات الوفرات الخارجية ، وأيضاً قد يكون لعامل التسويق فيهما أثر فى إتجاه التركز .

٣- الفترة من ٧٨ - ٨١ / ١٩٨٢ :

هـــى الفترة التى صدر فيها القرار الجمهورى رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ بتقسيم الحيـــز المكانى القومى لمصر إلى أقاليم إقتصادية وإنشاء هيئات التخطيط الاقليمى حيث تضمن القرار تقسيم الحيز المكانى إلى ثمانية أقاليم على النحو التالى :

- **اقلـــيم القاهـــرة** : ويضـــم محافظات القاهرة والجيـــزة والقليوبية وعاصمته القاهرة .
- **اقلـــيم الاســـكندرية** : ويضـــم محافظـــات الاسكندرية والبحيرة وعاصمته الاسكندرية .
- **اقليم الدلتا** : ويضم محافظات المنوفية والغربية وكفر الشيخ ودمياط والدقهلية وعاصمته طنطا .
- **اقلـــيم القـــناة** : ويضم محافظات شمال وجنوب سيناء وبورسعيد والاسماعيلية والسويس والشرقية وعاصمته الاسماعيلية .
- **اقليم مطروح** : ويضم محافظة مطروح .
- **اقلـــيم شمـــال الصعيد** : ويضم محافظات بنى سويف والفيوم والمنيا وعاصمته والمنيا .
- **اقليم أسيوط** : ويضم محافظات أسيوط والوادى الجديد وعاصمته أسيوط .
- **اقلـــيم جنوب الصعيد** : ويضم محافظات سوهاج وقنا وأسوان والبحر الأحمر وعاصمته أسوان .

ثم صـــدر القرار الجمهورى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون الحكم المحلى والذى نص فى مادته السابقة على تقسيم جمهورية مصر العربية إلى أقاليم اقتصادية .

وقـــد كفل إنشاء هيئات التخطيط الاقليمى التى تتبع وزارة التخطيط إيجاد الترابط بين أجهـــزة الـــتخطيط المحـــلية والتخطيط على المستوى القومى بما يضمن مراعاة الموارد الطـــبيعية والبشرية المتاحة لدى الأقاليم من حيث الكم والكيف والعمل على إستغلال هذه الموارد مع تنفيذ سياسة إعادة توطن سكان مصر .

– بـــلغت إستثمارات قطاع الصناعة فى هذه الفترة نحو ٣ مليار جنيه تمثل نحو ٢٦,١ % من جملة الاستخدامات الاستثمارية فى تلك الفترة .

ثالثاً : مشكلات التخطيط الصناعي فى مصـــر :

١- عدم الاهتمام بالصناعات الصغيرة :

لم تتضمن الاستراتيجية الاهتمام الكافى بالصناعات الصغيرة التى تعتمد أساساً عــلى عنصـــر العمل ولا تحتاج إلى أى رأسمال ضئيل نسبياً مثل منتجات خان الخليلى وورش التصــليح والصــيانة ومصــانع الأحذية اليدوية واشغال الابرة . ويمكن لهذه الصــناعات إذا أحسن توجيهها أن تخلق طبقة جديدة من الحرفيين المهرة بالاضافة إلى مســاهمتها فى زيــادة الانتاج المحلى والصادرات دون ما احتياج إلى أعباء اســتثمارية تذكر .

٢- عدم التنسيق بين التوطن السكانى والتوسع الصناعي :

كــانت اتجاهات التوطن الصناعى قبل عام ١٩٥٢ الى الأماكن التى يرى فيها أصــحابها وفــر فـــى تكلفة المشروعات يتمثل فى الاستفادة من المرافق العامة القائمة والقـــرب مـــن مراكـــز التسويق مما جعل مدينتى القاهرة والاسكندرية مراكز جذب للتكـــتل الصناعى وترتب على هذا أن توافرت فى أماكن تركيز المشروعات الصناعية التســـهيلات الاقتصـــادية والاجتماعية بينما افتقرت باقى المناطق إلى هذه التسهيلات لدرجـــة جعلت الاقاليم الريفية تعانى بدرجة كبيرة من التخلف مما أدى إلى هجرة أبناء الأقاليم الريفية إلى القاهرة حيث توجد فرص العمل .

وعـــندما تم التأمـــيم عام ١٩٦١ وأصبحت معظم الصناعات الرئيسية تابعة لـــلقطاع العام وما حدث فيها من توسع ، فقد تم الانحياز للتوطن بنفس المناطق السابقة ورغـــم ما فى ذلك من مزايا لتوفر المواصلات والمرافق ووسائل النقل والتخزين وقرب الأســـواق والخدمـــات . إلا أن الأضـــرار الناجمة عن ذلك أخطر بكثير من من المزايا

بسبب تركيز الصناعة وحرمان الأقاليم الريفية من حظها فى التنمية وهجرة أبناؤها إلى مناطق التركز الصناعى حيث توجد فرص العمل بالاضافة إلى الأضرار الناتجة من تشغيل شبكة المواصلات ووسائل النقل بدرجة اكثر تم استيعابها والضغط على المرافق بأكثر من تحملها والتى تعانى منها المناطق الحضرية فى الوقت الحاضر بالاضافة إلى تركيز أعداد العمال فى مناطق محدودة وتتطلب توفير المساكن والمرافق والخدمات الاجتماعية بتكاليف عالية .

٣- عدم التركيز المكانى :

لم تعط استراتيجية التصنيع الاهتمام الكافى بتوزيع المناطق الصناعية على المحافظات المختلفة التى تساهم فى التنمية الاقليمية وارتكزت السياسات السابقة على التوسع والتكثيف للمناطق الصناعية القائمة فعلاً فى

- القاهرة الكبرى (حلوان – شبرا الخيمة – الأميرية – إمبابة والجيزة – أبو زعبل – البساتين) .
- الاسكندرية (المكس – حجر النواتية – القبارى – الطابية – أبوقير – العامرية) .
- المحلة الكبرى وكفر الدوار .

ويستثنى من سياسة عدم التركيز بعض المشروعات التى قامت بعيداً عن التكتل الصناعى حيث فرضتها بعض الظروف والضروريات ومن هذه المشروعات ما يلى :

- المشروعات التى تعتمد أساساً فى انتاجها على الطاقة الكهربائية المولدة من السد العالى مثل اقامة مشروع الألومنيوم الكهربائى بنج حمادى ومشروع الفيروسيليكون بادفو .

- المشـــروعات الـــتى تعتمد على استخدام الطاقة الحرارية المولدة من استخدام الغـــازات الطبيعية مثل مشروع السماد الآزوتى وسماد اليوريا بطلخا لقربه من حقل أبو ماضى .
- المشـــروعات الاســـتخراجية بجوار الخامات الطبيعية بالمناطق الصحراوية مثل مشـــروع فوســـفات الحمـــراوين واستخراج خام الحديد بالواحات البحرية واســـتخراج الحجر الجيرى بجهة بنى خالد بسمالوط وصناعة الاسمنت بالوجه القبلى بناحية بنى غالب بمحافظة أسيوط .

٤- عدم دراسة بعض المشروعات الصناعية :

أ. اقامـــة مشـــروعات بأحجام لا تحقق الكفاءة الاقتصادية للانتاج مما يؤدى إلى ارتفـــاع التكلفة التى تقل فرص المنافسة لمنتجات هذه المشروعات فى الأسواق الاجنبية . ومن امثلة ذلك صناعة السيارات والثلاجات والتليفزيونات .

ب. اقامـــة مشروعات لا يتوفر لها مستلزمات الانتاج ومن أهم الامثلة على ذلك صـــناعة الســـكر وعدم كفاية القصب المتزرع وعاجزة عن الوفاء باحتياجات المصانع مما أدى إلى وجود طاقة عاطلة .

ج. اقامـــة مشروعات فى مجالات بها طاقات عاطلة وهذا يرتبط بالفقرة السابقة فى صـــناعة الســـكر حيث أنه يوجد مشروع سكر دشنا تم تنفيذه برغم وجود طاقات عاطلة بالمصانع القائمة حالياً .

د. اقامـــة مشروعات بدون تنسيق بين الجهات المشرفة مما أدى إلى الازدواج فى بعـــض المشروعات وعلى سبيل المثال قيام صناعات أجهزة التليفزيون ورقائق الألومـــنيوم بـــين وزارتى الصناعة والانتاج الحربى مما ترتب على ذلك وجود طاقات عاطلة .

هـ. اقامة مشروعات تعتمد على خدمات محلية غير ذلك مشروع الحديد والصلب الـــذى أثبتت الدراسات الأولية عدم ملاءمة الحديد الخام المحلى لهذه الصناعة إلا بعـــد إجـــراء معالجـــات فـــنية تستلزم الكثير من التكلفة ورغم استمرار الدراســـات الفنية والاقتصادية العاجلة لسلامة مثل هذا المشروع الضخم قبل بدء تنفيذه .

و. اقامـــة مشروعات بتكاليف استثمارية أكثر من المدرج لها فى الخطة ورغم أنه لا يمكـــن التنبؤ فى بعض الأحوال بالتغيرات السعرية المحلية والعالمية إلا أنه يجب أن يؤخـــذ فى الاعتـــبار إجراء الدراسات الخاصة بتقلبات السياسات السعرية عـــند دراسة التكاليف الكلية عند تنفيذها مما أدى إلى انحراف فى اقتصاديات المشروع عن المتوقع .

ز. ســـوء اختيار مواقع المشروعات فى بعض الأحيان مثل مصنع السردين فى عزبة الـــبرج ومصـــنع تجميد الجمبرى فى بورسعيد ومصانع تجفيف البلح فى بلبيس حيـــث كميـــات السردين والجمبرى والبلح فى هذه الجهات لا تسمح باقامة هـــذه المصانع — بالاضافة إلى مصنع الخشب الحبيبى فى فارسكور حيث لم يتم اختيار الموقع فنياً لعدم صلاحية الأرض .

رابعاً : استراتيجيات التنمية الصناعية فى مصـــر :

١ — وقف استمرارية التمركز الصناعى فى الأقاليم الحضـــرية :

الاقالـــيم الحضرية المتقدمة نسبياً فى مصر هى اقليم القاهرة واقليم الاسكندرية واقلـــيم قناة السويس أو على وجه الخصوص محافظات القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والسويس ومحافظتى القاهرة والاسكندرية أكثر تقدماً نسبياً من بورسعيد والسويس .

هـذه الأقاليم هـي مراكز صناعية هامة ؛ فالقاهرة أكبر مركز حضرى فى الدولـة حيث يـتركز النشاط الصناعى التحويلى والنشاط التجارى والخدمات مثل التعلـيم والصحة ... الخ . أما الاسكندرية ففيها النشاط الصناعى والبحرى وقدر جيد من الأنشطة الاجتماعية والثقافية والتحضر .

أمـا بورسعيد فهى المدخل الشمالى لقناة السويس والمنطقة الحرة ، وبالسويس ميـناء يـربط مصر بالجزيرة العربية ومركز بترولى هام كما أنها المدخل الجنوبى لقناة السويس .

وهـذه المناطق الحضرية وخاصة القاهرة والاسكندرية تمارس ما يسمى بظاهرة اسـتقطاب التـنمية ، وهـناك العديد من المؤشرات الاقليمية التى توضح مدى التركز الصناعى والميزة النسبية للقاهرة وإلى حد ما الاسكندرية .

هـذا بالاضافة إلى حصول القاهرة والاسكندرية على أكثر من نصيبها النسبى مـن معظـم الأنشطة والدخول والاستثمارات بالمقارنة بمتوسط المستوى القومى وفى هـذه المجموعـة مـن الأقاليم يتركز النشاط الصناعى والتجارى والخدمات وكذلك السكان نظراً لارتفاع الزيادة الطبيعية والهجرة الداخلية . وقد نجم عن ذلك مشكلات كـثيرة تتطـلب حلولاً جذرية وعلى ضوء هذه المشاكل ، يمكن تلخيص الهدف العام للتنمية الصناعية فى الأقاليم الحضرية فى وقف اسـتمرارية التمركز فى الاقاليم الحضرية وخاصة فى القاهرة والإسكندرية ، وحل المشكلات التى تترتب عليه من خلال برنامج شامل للتجديد الحضرى .

ومـن مقومات تنفيذ هذا البرنامج وضع قيود على التوسع غير المرغوب فيه أو الانشـاءات الجديـدة سواء فى النشاط الصناعى او العمرانى حسب الطاقة الاستيعابية لكـل اقلـيم أو محافظـة علماً بأن كل من القاهرة والاسكندرية أصبحتا من المناطق المختلفة او التى يمكن اعتبارها من مناطق مغلقة .

٢- تهيئة المناخ الاستثمارى المناسب وتحفيزه فى الريف :

وهـى تشـمل اقلـيم الدلتا وشمال الصعيد وأسيوط وجنوب الصعيد وبعض محافظـات مـن الاقاليم الأخرى أى أنها تضم غالبية محافظات مصر وتشـكل حوالى ٩٠ % من مساحة الحيز السكانى المصرى المأهول بالسكان .

وهـذه الأقاليم والمحافظات المكونة لها عبارة عن مناطق زراعية كثيفة السكان حيث تنخفض مستويات الدخول والمعيشة والمستويات الثقافية .

والهـدف العـام للتـنمية فى الاقالـيم الزراعية الريفية وضع برنامج للتصنيع الزراعى برنامج فرعى يتضمن إنشـاء شبكة من التسـهيلات الهيكلية الأسـاسـية (الاقتصـادية والاجتماعية) للتنمية التى يستلزمها قيام الأنشطة الزراعية الصناعية مثال ذلـك إنشـاء شبكة من الطرق والمواصلات لربط الريف ببعضه وبالمناطق الأخرى فى المحافظـات ويمدهـا بالكهـرباء والمياه وإقامة مراكز التدريب المتنوعة التى تحتاج إليها الأنشطة المستحدثة .

ويجـب العمـل عـلى جـذب رأس المال الخاص الوطنى للمساهمة فى إقامة المشـروعات الإسـتثمارية فى إطار برنامج التصنيع الزراعى ، وذلك لتوضيح مجالات الأنشـطة ذات الجدوى من وجهة نظر المستثمر الخاص ، ومن وجهة النظر القومية أو الريفية الاجتماعية .

ولذلـك يجب أن تتضمن هذه السياسة من الحوافز ما يشجع على زيادة حجم النشـاط الاقتصـادى بالمناطق الريفية ، وفى هذا الصدد يمكن أن نذكر الحوافز التالية على سبيل المثال :

- مجموعـة مـن الحوافز المالية مثل الاعفاءات الضريبية على الأرباح لثلاث أو خمس سنوات من بدء الانتاج .

- اعانـــات أو اعفاءات جمركية للسلع الصناعية أو الرأسمالية (الآلات) وذلك لمدة ٢ - ٣ سنوات .
- امـــداد المســـتثمر الخـــاص فى مشـــروعات التصنيع الزراعى بالأرض اللازم للمشـــروع مجاناً أو بسعر منخفض مع تحديد لتلك المواقع والأنشـــطة المناسبة لها .

وعـــلى ضـــوء الهدف العام للتنمية الصناعية الاقليمية بالأقاليم والمناطق الزراعية يمكن وضـــع بـــرنامج لتصـــنيع الريف وقد يبدو إنشاء صناعة حديثة فى الريف المصرى غير مـــربح فى الوقـــت الحاضـــر من وجهة النظر القومية إذ أن للهياكل الأساسية للتنمية والأســـواق مركزة فى الأقاليم الحضارية كما أن هيكل المهارات للصناعات الحديثة غير مـــتاح بأســـواق العمل فى المناطق الريفية ، ثم أن الصناعة الحديثة عادة ما تكون كثيفة رأس المـــال وبالـــتالى لا تقـــدم العـــدد الكافى من فرص العمل المطلوبة ، وعلى ذلك فالأســـلوب الأنسب لتطوير الريف المصرى وخلق فرص جديدة للعمالة به هو تشجيع إقامـــة الصـــناعات الـــتى تتميز بكثافة عنصر العمل وتستخدم الانتاج الزراعى مدخلاً أساســـياً فى الانـــتاج ، وهـــو ما يســـمى بالصناعات الريفية أو البيئية أو الصناعات الصغيرة .

ويجـــب أن يتضـــمن التصـــنيع الصناعى انشاء أقطاب أولية للتنمية أو نويات للتـــنمي المســـتقبلية تتم فى إطار برنامج متكامل للتصنيع الزراعى يحقق أهداف التنمية الزراعية الرأسية وسياسة الأمن الغذائى .

كمـــا يجـــب أن يميـــز التصنيع الزراعى بين الأقاليم أو المحافظات المختلفة من حيـــث تبايـــنها فى المـــزايا النســـبية بمعنى أن برنامج التصنيع الزراعى يجب أن يختلف باختلاف مزايا وخصائص البيئة .

٣- الخروج بالتنمية إلى المناطق غير المأهولة :

أحـــد أهداف التنمية الاقتصادية استغلال أكبر قدر من مساحة الحيز المصرى غــير المــأهول والتى يمكن خلق حياة جديدة فيها بانشاء المشروعات الانتاجية وتوطين الســكان والعمالة وبالتالى خلق مجتمعات حديثة مستقرة معتمدة على مختلف الانشطة الــزراعية والصناعية والتعدينية والسياحية والخدمات ... الخ . بالاضافة إلى أن استغلال الصـــحراء يحقـــق هـــدف هام من أهداف التنمية الاقليمية وهو تكامل الصحراء مع الوادى المأهول .

٤- الاهتمام بالدراسات الاقليمية :

وتفيـــد هـــذه الدراسات فى اعطاء صورة واضحة لمختلف الأقاليم عما يتوفر لكـــل مـــنها فى امكانيـــات مادية وبشرية عاملة أو معطلة أو كامنة وما توضحه من اختلاف درجات النمو الاقتصادى وبالتالى مستويات الدخول بينهما ، كما أنها تعطى كثيراً من المعلومات لاختيار أفضل توطن للصناعات بين الأقاليم . ومما لا شك فيه أنها كثيراً من المعلومات لاختيار أفضل توطن للصناعات المختلفة مثال ذلك :

- المعلومات أو البيانات التى تحدد مواقع المصانع المتاحة .
- معدلات الأجور السائدة وعرض العمل بنوعياته المختلفة بالمحليات .
- مواقع وطاقات الأسواق فى مختلف المناطق .
- المناطق التى تتواجد فيها الطاقة المحركة بالسعر المناسب .
- البيانات المقارنة بقوانين العمل والضرائب المحلية المفروضة فى مختلف الأقاليم .
- طرق النقل والاتصالات المتاحة .

الصـــناعات والخدمـــات والعناصر التى تخدم العملية الانتاجية مثل تكاليف الانشاء – مستويات الأجور – نوع المياه – الصفات الثقافية المختلفة للســـكان المحليين .

مـــثل هذه المعلومات يجب أن لا تعتبر فقط كموجه لقرارات التوطن الخاصة والـــتى يحكمها مصلحتها الشخصية آخذة فى اعتبارها العامل الاقتصادى فقط فى توطن الصـــناعة ، بل يجب أيضاً أن تؤخذ فى الاعتبار عند اتخاذ القرارات بتوزيع المشروعات فى الأعمـــال المخططـــة التى يحكمها أن يكون العائد منها فى خدمة الكفاية الاقتصادية والاجـــتماعية ، والـــتى لا تســـمح بالضياع للموارد الطبيعية والانسانية نتيجة لبعض التوطنات السيئة التى قد تحدث فى ظل المنافسة، بل وتستهدف الاستخدام الأمثل لتلك الموارد .

٥- ترشـــيد توزيـــع الصـــناعات داخـــل الاقليم للتغلب على مشكلات التركيز الصناعى :

لقـــد أظهرت نتائج البحث صحة الفرض من أن هناك سوء توزيع للصناعات بـــين الاقالـــيم وتركيـــز النشاط الصناعى فى أقاليم معينة . وقد ثبت ذلك عند دراسة معـــامل التوطن عن أن المحافظات الحضرية والقاهرة على وجه الخصوص تأخذ نصيبها الكـــافى مـــن مختـــلف الصناعات بمعدلات أعلى من غيرها من المحافظات ، وتتفاوت المحافظـــات الأخرى فى هذا الشأن وأكدت دراسات معامل التمركز أن عدداً كبيراً من الصـــناعات وخاصـــة تلك التى حظيت بمعدلات تزايد عالية على المستوى القومى قد توطنت فى عدد قليل من المحافظات .

والمشـــكلة الهامـــة والرئيسية التى تنشأ من ذلك هى الهجرة وما ينتج عنها من مشـــكلات ســـواء لمناطق التمركز الصناعى ذاتها أو للاقاليم الأخرى المهاجر منها مما يؤدى إلى اختلال التوازن الاقليمى وظهور الفوارق بين الاقاليم .

كل ذلك استوجب القول بأن لا نغفل منفعة الاقتصاديات الخارجية التى يجب أن توجـــه اليها الصناعات أو الأنشطة الاقتصادية ذات الحجم الكبير . والتى قد تجد أن أفضــــل توطـــن لها هو فى بعض المدن الكبرى . أما بالنسبة لبقية الأقاليم والمدن فيمكن أن ننادى بأن توجه الصناعات الصغيرة إلى التوطن فى باقى الأقاليم .

فى نفـــس الوقـــت يجب ألا يغيب عنا من أن الهدف الرئيسى من تشجيع هذه الصـــناعات هو مساهمتها للايجابية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة بجانب ما تستهدفه من تنمية الاقليم .

٦- الاهتمام بالصناعات الصغيرة :

فى الحقيقـــة تتمتع الصناعات الصغيرة بمزايا تمكنها من القيام بهذا الدور وذلك للآتى :

- مناسبة أحجام المنشآت الصغيرة للأسواق المحلية وقدرتها على الانتاج بتكاليف معقولة .
- صـــغر حجـــم المنشـــآت يمكنها أن تنتج بكفاية وأن تساهم فى تنمية التجارة الخارجية .
- امكانيـــتها المـــتعاظمة فى توليد وانتقال المدخرات المحلية التى يمكن بطريقة أو بأخرى أن تساهم فى تكوين رؤوس الأموال .
- يمكـــنها أن تســـاعد فى التنمية الاقليمية وعدم مركزية نموذج التنمية الصناعية وبذلـــك تســـتطيع أن تســـاهم عـــلى إيجـــاد علاقة توازن صحى بين النمو الاقتصادى فى المناطق الحضرية والريفية .

- يمكن بكمية رؤوس الأموال المستثمرة فى الصناعة الصغيرة تشغيل عمالة أكثر وعلى الأقل فى المدى القصير عن نفس الكمية التى تستخدم فى الصناعات ذات الحجم الأكبر .
- احتياجها المحدود من المهارات الادارية واستخدام أكثر للمهارات والخبرات التقليدية .

أن نمو الصناعات الصغيرة يتطلب أسباباً كثيرة للمساعدة او المعونة ويعتبر التدريب أحد الاعتبارات الهامة فى هذه المعونة ، والذى يجب أن يرتبط بالانتاج وامكانيات العمال .

وعلى ذلك فان التدريب للصناعات الصغيرة يجب أن يكون جزء من خطة عامة لاستراتيجية القوى العاملة .

....

الفصل الثامن
تخطيط الموقع وتكاليف النقل

- **أولاً : نظريات الموقع واستخدامات الأراضى**
  ١. نظريات الموقع ذى التكلفة الدنيا .
  ٢. نظريات الموقع المعظم للربح .
  ٣. نظريات التواقف والترابط .
- **ثانياً : تكاليف النقل .**

***

تخطيــط الموقع وتكاليف النــقل

أولاً : نظريات الموقع واستخدام الأراضى :

مــن المعــروف ان الأراضــى تختــلف فى تواجدهــا المكانى وفى بعدها عن الأســــواق ، وعن مناطق إسكان أصحابها . وفى هذه الحالة فإن مجموعة من الميزات النســبية تنشأ فى مختلف مواقع هذه الأراضى ؛ كنتيجة لعوامل الزمن ، والجهد المبذول فى الذهــاب والايــاب من هذه المواقع ، وفى توصيل مستلزمات الانتاج إلى الحقول ، وفى نقــل الانــتاج إلى الأســـواق . وهكــذا نجد أن احتمالات توفير الوقت والجهد يســاهمان فى اخــتيار المواقع القريبة لتلك الاستخدامات التى تتطلب عناية مستمرة ، وعــدداً كــبيراً مــن الــرحلات (الانــتقال) اليوميــة وهكذا أيضاً نجد أن تلك الاســتخدامات الــتى تتطلب نقل حمولات ثقيلة أو ذات حجم كبير أو سريعة التلف تتوطن بالقرب من الأسواق .

وهــناك مجموعــة مــن النظريات تفسر المكان او الموقع المختار للمنشأة او للنشاط الممارس فى الاقليم . وأهم هذه النظريات هى :

أولاً : مجموعة نظريات الموقع ذى التكلفة الدنيا :

وأهــم مــن تــنــاول هذه النظريــة هو العالم الألمــانى فون ثيونن Von Thünen .

ثانيــاً : مجموعة نظريات الموقع المعظم للربح :

وأهم من تناولها هو أوجست لوش August Lösch .

ثالثـاً : مجموعة نظريات التواقف والترابط :

ويمثل هذه المجموعة العالم جرينهت Greenhut .
وفيما يلى سوف نفصل القول فى هذه النظريات[1] .

١- نظريات الموقع ذى التكلفة الدنيـــــا :

عـــاش العالم الألمانى فون ثيونن فى القرن التاسع عشر حيث وضع نظريته التى تـــبحث فى العلاقـــة بـــين إختلاف المواقع الفيزيقى واختلاف إســـتخداماتها فى سنة ١٨٢٦ . وتـــبدأ هـــذه النظرية بافتراض مؤداه أننا نتصور أننا فى دولة مغلقة و منعزلة An Isolated State وتحـــتوى على قرية أوربية أو مدينة واحدة فى منتصف حيز مـــن الأراضى المسطحة المحاطة بمساحات من الأراضى شديدة الوعورة وبالتالى يفصلها عن العالم الخارجى .

وهكذا يمكن تفصيل فروض هذه النظرية فيما يلى :

١. أن جميـــع الســـكان فى هذه الدولة الافتراضية يتمركزون فى مدينة واحدة أى أن هناك سوقاً واحدة فقط فى الدولة .
٢. أن المناخ السائد فى المنطقة كلها واحد .
٣. أن جميع الأراضى ذات خصوبة وطبوغرافية واحدة .

---

(١) لمناقشة النظريات الخاصة بمواقع الصناعة تفصيلياً وبشمول كبير أنظر :

Walter Isard , Location and space – Economy (New York : John wiely & Sons , Inc .) 1960 especially Ch. 2, and Harry W. Richardson , Regional Economics (London : Wéidenfeld and Nicolson) 1969 especially chapters 2 , 3 , 4 and 5. See also John Friedmann and William Alonso . (ed´s) Regional Development Planning : A Reader (Cambridge, Mass , The MIT Press) 1965 .

٤. أن تســـهيلات النقل والمواصلات (البرية التقليدية ١٨٢٦) واحدة فى جميع أجزاء الاقليم .

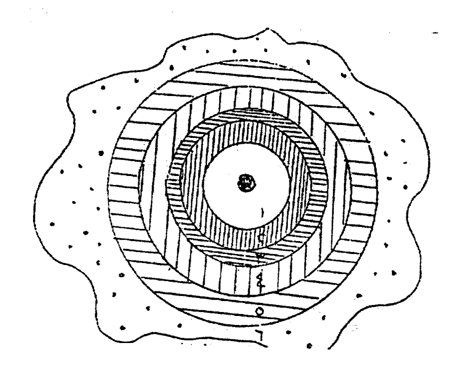
٥. تســـاوى كـــل العوامـــل الأخرى التى قد تؤثر فى إستخدامات الأراضى فيما عدا الموقع المكانى والمسافة من السوق .

٦. أن السكان يتصرفون تصرفاً منطقياً .

٧. أن النشاط الزراعى بأنواعه هو النشاط الوحيد فى تلك الدولة .

وهكـــذا يمكن إرجاع تباين إستخدام الأراضى فى الأجزاء المختلف للحيز المتاح مباشرة إلى إخـــتلاف تكـــاليف النقل (والانتقال) . ويرجع تباين تكاليف النقل إلى عدد من العوامـــل أهمها المسافة من السوق وسهولة نقل السلعة وحجم ووزن المنتج بالاضافة إلى مدى سرعة التلف .

وقـــد أوضـــح فون ثيونن تصوره لتوطن الأنشطة فى هذه الدولة الفرضية فى صـــورة مـــناطق مـــتحدة المركز Concentric Zones حول السوق كما يظهر فى الشكل التالى



● مركز التجمع السكانى

المناطق متحدة المركز لاستخدامات الأراضى طبقاً لنظرية فون ثيونن

وحيـــث أن تكاليف إستخدام عربات الجر فى النقل تزداد بازدياد المسافة فإن الأراضـــى الواقعـــة فى أطـــراف الحيـــز ســـتعانى من عجز اقتصادى economic Handicap يحتم إستخدامها فى تلك المشروعات التى تتطلب تكلفة نقل قليلة .

وهكـــذا فـــإن المـــنطقة الأولى حول المدينة سيتركز استخدامها فى زراعات الخضـــر وانـــتاج الـــلبن والـــبيض (الزراعات البستانية) حيث أن المنطقة سيتركز إســـتخدامها للانـــتاج المكـــثف وحيث أن هذه الاستخدامات تحتاج إلى عناية كبيرة وتتطـــلب عدداً كبيراً من الرحلات وحيث أن جزءاً كبيراً من هذه المنتجات سينقل إلى المدينة بواسطة الانسان (١٨٢٦) .

أمـــا المـــنطقة الثانية فقد اقترح فون ثيونن أنها ستستخدم فى منتجات الغابات وهنا يجـــب أن نتذكر أن منتجات الغابات فى أجواء أوروبا الباردة وفى أوائل القرن التاسع عشـــر كـــانت تمثل المورد الأساسى للطاقة والوقود إلى جانب كونها مورداً أســـاسياً للبـــناء . بحيـــث تكـــون هذه المنتجات كبيرة الحجم وثقيلة الوزن فإنه من المنطقى أن يتمركز إنتاجها بالقرب من التجمع المكانى (المدينة) .

وفى المـــنطقة الثالثة فإن الأراضى ستستخدم فى زراعة المحاصيل الحقلية الثقيلة الوزن وكبيرة الحجم كالبطاطس وعموماً كل المحاصيل الجذرية وفى زراعة الحبوب فى الدورة الزراعية مع الحاصلات الجذرية .

أما المنطقة الرابعة فستخصص أجزاء أكبر منها لزراعة الحاصلات الحقلية كالحبوب إلى جانب بعض المراعى .

وفى المـــنطقة الخامسة فسيكون الاستخدام الأساسى للأراضى فيها لعمليات الرعى لـــتربة ماشية اللحم والصوف حيث أن هذه الحيوانات ستقاد إلى السوق ولا تحتاج إلى وسائل أخرى لنقلهـــا Self Transport .

وتـبقى المـنطقة السادسة وهى المنطقة الوعرة الفاصلة بين الدولة والعالم الخارجى حيث يمكن إستخدامها فى عمليات الصيد والقنص .

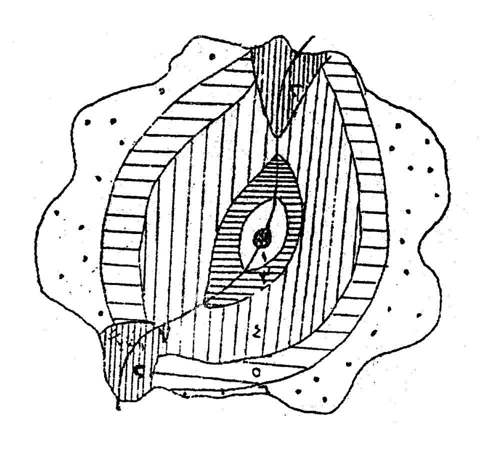
ويمكن الاستفادة من نموذج فون ثيونن عن طريق تمحيص الافتراضات التى بنى عليها تحيلاته :

أ) فإذا افترضنا وجود الدولة المنعزلة التى تصورها فون ثيونن كما هى ولكن مـع اختلاف بسيط هو وجود نهر ملاحى يقطع الحيز المتاح من ادناه إلى أقصاه ويمر بمركز التجمع السكانى .

ومـن هذا التغيير الطفيف فى افتراضات النموذج (الطبوغرافية) نجد أن نفس المـناطق السـت الموضحة فى الرسم السالف كما هى مع تغيير بسيط فى الشكل هذه المـناطق حيث أخذت المناطق فى الاستطالة النسبية فى اتجاه النهر حيث أنه سيسهل من نقل المنتجات إلى السوق .

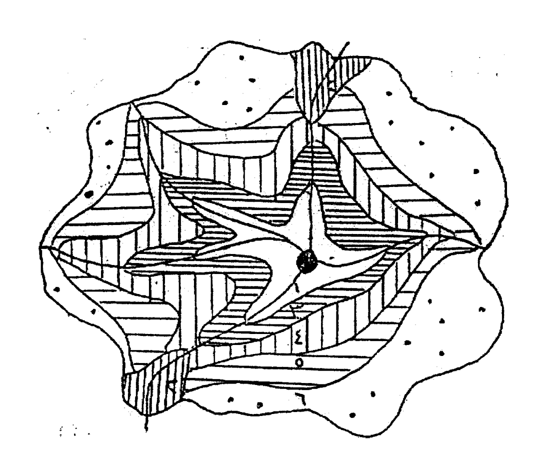
كمـا أن تكـون فى اطراف الدولة (أى فى أطراف النهر) حيث أن وجود الـنهر سيمكن من نقل الأخشاب بطريقة سريعة نسبياً وقليلة التكاليف وبالتالى يمكن أن يـزداد الحيـز المـتاح للاستخدامات رقم (٣) ، (٤) ، (٥) فيزيد إنتاجها وبالتالى يزداد الانتاج الكلى للدولة .

ويلاحـظ أنـه بالرغم من محافظتنا على فروضه النظرية فيما عدا الطبوغرافية الخاصة بالدولـة فـإن وجـود النهر قد تسبب فى تغير تصور إستخدامات الأراضى وتوطن الأنشطة المختلفة بها . ويتضح ذلك من الشكل التالى :

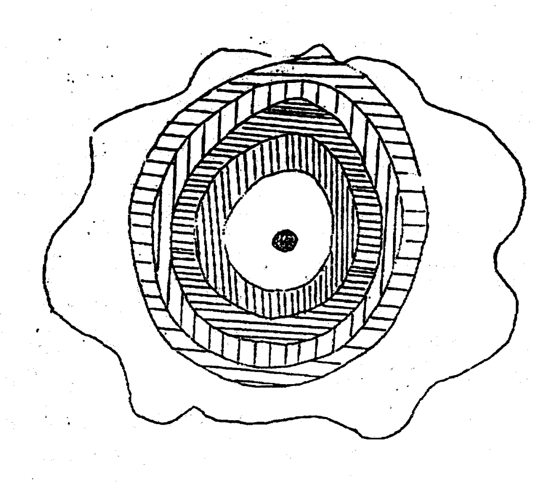


ب) وإذا أردنـــا تطوير أكثر لهذه النظرية تصورنا أن الدولة لا تحتوى على نهر ملاحى بل يوجد بها عدد من الطرق فان تصور إستخدامات الأراضى فى هـــذه الحالـــة يوضـــح إتساع الأنشطة امتدادها إلى شرايين الدولة كلها وذلك لتوفر هذه الميزة (وجود طرق مواصلات سهلة) .

كما ظهر فى الشكل التالى :



ج) وإذا مـــا حاولـــنا تمحيـــص الفـــرض القائل بأن أراضى هذه الدولة ذات خصوبة واحـــدة وافترضـــنا نحن أن الأراضى الموجودة شمال المدينة أكثر خصوبة من الأراضى الموجـــودة إلى جنوبها فنلاحظ أن الاستخدام سيمتد أكثر ناحية الشمال حيث ستزداد انـــتاجية الأراضـــى الشـــمالية على انتاجية الأراضى الجنوبية وبالتالى تعوض الزيادة فى الانـــتاجية الـــزيادة التى ستحدث فى تكاليف النقل عند امتداد النشاط لمسافة أبعد إلى الشمال .

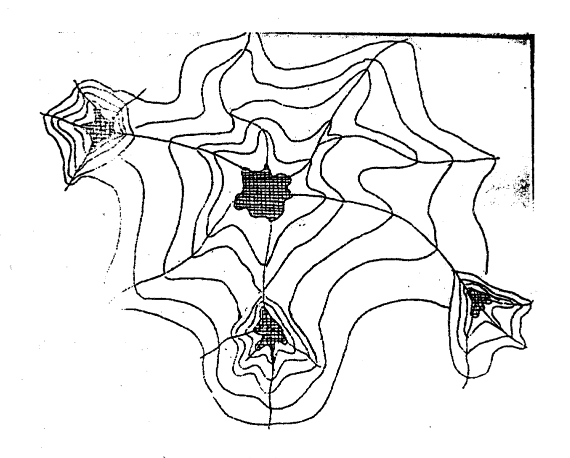


د) أمـــا عن الفرض المتعلق بتواجد السكان كلهم وتمركزهم فى مدينة واحدة فاننا نجد أن الظـــروف فى الحياة العملية غير ذلك — حيث توجد مجموعة من المدن والتجمعات الســـكانية مختـــلفة الحجم والوظيفة بداخل الحيز المتاح للدولة . وهكذا نجد أن معظم الـــتجمعات الحضـــرية (المـــدن) تتنافس مع مدن أخرى فى استغلال الموارد الأرضية الموجـــودة فى نطاق تأثيرها (ظهيرها) Hinterlands وهذا يعنى أن أنماط استخدام الأراضى يتأثر بقوى الجذب الناشئة من أكثر من سوق واحد .

ومـــن الطبيعى أن تعتمد أهمية قوى جذب الأسواق الاضافية على حجم هذه الأســـواق وعلى احتياجاتها كما تعتمد أيضاً على مواقع هذه الأسواق بالنسبة لبعضها وعـــلى أســـاليب وطـــرق المواصلات بينها وبين الأراضى محل البحث . وهكذا نجد الوضـــع عـــند وجـــود مدينتين من حجم متقارب ولهما وظائف متشابهة ومتواجدتين بالقـــرب مـــن بعضهما نجد أنهما تتقاسمان الأراضى المحيطة بهما فى نواحى الاستخدام والخدمة بحيث تستقطب كل منهما الأراضى الأقرب اليهما .

أما إذا شق طريق بين أحد المدن واقليم مدينة ثانية فمن المنطقى أن نجد المدينة الأولى تســـتقطب جزءاً من الاقليم الخاص بالمدينة الثانية سواء من ناحية إستخدامها لهذا الحيز أو من ناحية خدمتها له .

ويقودنـــا هـــذا الموضوع إلى دراسة المدن التوابع Satellite Cities لما له من أهميـــة فى التحـــليلات الموقعيـــة . فعندما توجد مدينة صغيرة أو اكثر فى داخل النطاق الطـــبيعى لمدينة مركزية Central City فان المدينة المركزية لابد لها من منافسة المدن الـــتوابع لاســـتخدام بعض الحيز . ونلاحظ أن المدينة المركزية سيكون لها مناطق تأثير مـــتحدة المركز وسيكون شكلها متأثراً باختلاف خصوبة الأرض وسهولة المواصلات والطـــبوغرافية الســـائدة كما يكون لكل من المدن التوابع مثل هذا النطاق ولكن على حجـــم أصغر حيث أن المدن التوابع ستتغلب على منافسة المدينة المركزية فى إستخدام بعـــض الأراضـــى طالما كان إستخدامها ذا قيمة إقتصادية أو إجتماعية أكبر من قيمة إســـتخدام المدينة المركزية لها . أما إذا كان إستخدام المدينة المركزية لهذه الأراضى يولد قـــيمة إقتصادية أو يشبع حاجة إجتماعية أكبر من إستخدام المدن التوابع فنجد أن المدن الـــتوابع تـــبحث عن مواضع أخرى بديلة على مسافة أبعد — فى العادة — من المدينة المركـــزية حيـــث يمكنها أن تنافس المدينة المركزية عن طريق زيادة الأسعار فيها على أســـعار المدينة المركزية . ويظهر الشكل التالى تنافس المدينة المركزية ومدنها التوابع فى استخدام أراضى الحيز المتاح .



٢- نظريات الموقع المعظم للربح :

وسنقدم فى هذا المجال نظرية أوجست لوش التى تبحث فى إختيار أنسب المواقع لانشاء المشروعات الصناعية كمثال لهذه المجموعة من نظريات الموقع .

وضع أوجست لوش August Lösch نظريته وقدمها فى عام ١٩٥٤ (٢) فى ظل عدد من الافتراضات التى يجب أن تظل فى الأذهان عند التحليل طبقاً لهذه النظرية .. ويمكن إجمال هذه الفروض فيما يلى :

٢. التماثل التام فى توزيع الموارد الخام اللازمة للصناعة على جميع أجزاء الاقليم.

---

(٢) August Lösch , The Economics of Location (New Haven : Yale University Press) 1954 .

٣. التوفر التام لوسائل النقل والمواصلات فى كل مكان .
٤. التماثل المطلق فى توزيع السكان على أجزاء الاقليم .
٥. تطابق أذواق المستهلكين .
٦. القدرة على دخول العملية الانتاجية متاحة للجميع .

وفى ضوء هذه الافتراضات نجد ان التوازن العام يتحقق كمحصلة لرغبتين أساسيتين :

١. رغبة المنتجين فى تعظيم أرباحهم الفردية وكذا رغبة المستهلكين فى تعظيم إستفادتهم عن طريق التعامل مع السوق الأرخص .
٢. بزيادة عدد المنتجين زيادة كافية يتم التنافس بينهم على الحيز المتاح مما يؤدى إلى إختفاء الأرباح غير العادية .

وعندما تختفى الأرباح غير العادية يتم التوازن وتنتهى عمليات التنافس على المكان حيث لن تتغير الأرباح ، وهكذا تتحدد المواقع الصناعية .

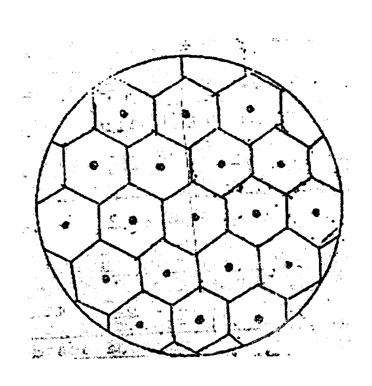
ولتفصيل هذه النظرية ، يجب أن نتذكر أن لوش بوضعه الافتراضين الأول والثانى قرر فى واقع الأمر تساوى التكلفة الكلية للانتاج والنقل فى جميع المواقع.

وهكذا تتحقق أمثلية مواقع المنتجين عندما يعظم كل منتج فردى من أرباحه (ويعظم كل مستهلك من استفادته) بحيث يكون إنتقال المشروع لموقع آخر غير مؤثر فى كمية الأرباح المتحصل عليها . ولتحقيق هذا التوازن فإن عدد المشروعات وبالتالى عدد المواقع يجب أن يكون كبيراً جداً بحيث يغطى جميع أجزاء الحيز المتاح . بمعنى أن حاصل ضرب الحيز السوقى لكل سلعه فى كل موقع × عدد المواقع يساوى بالضبط إجمالى المنطقة المتاحة . فإذا لم يتحقق هذا الشرط بوجود فراغات موقعية فى

المنطقة المتاحة ، فإن التنافس بين المنتجين سيكون موجوداً على الأجزاء غير المشغولة لتحقيق أرباح غير عادية وبالتالى لا تتحقق حالة التوازن العام .

وهناك شرط آخر وضعه لوش وهو أن سعر الناتج يكون مساوياً للتكاليف المتوسطة حتى لا تتواجد أرباح غير عادية وحتى يمكن الحصول على حالة التوازن . وبالاضافة إلى ذلك هناك شرط يتعلق بحتمية كفاية حجم السوق — من الناحية المكانية — للاستمرار فى الانتاج وعلى ألا يكون أكبر من الطلب إذ لو وجد هذا الوضع لظهر التنافس بين المنتجين مرة أخرى كما يتضح من حدوث تغير فى حجم السوق مصحوباً بتغير فى السعر أكبر من التغير فى التكاليف المتوسطة ... فهنا تظهر الأرباح غير العادية مرة أخرى ويحدث التنافس .

كل هذه الشروط تؤدى إلى حالة أخرى اضافية هى أن وجود المستهلكين القاطنين على حدود مناطق الأسواق فى حالة عدم تفضيل لسوق معينة من السوقين الموجودين على حدودهما حيث أن هذه الحالة تدل على تساوى الأسعار المعروضة فى السوقين ، فإذا لم تتحقق سيفضل المستهلك الشراء من أسواق الأرخص (المنتج الأرخص) وهكذا تتسع رقعة المنتج فى السوق الأرخص .. وهكذا يمكن إعتبار خطوط الحدود كما يتضح فى الشكل التالى



وهكـــذا نجـــد أن تحليلات لوش فى ظل ظروف المنافسة الاحتكارية Monopolotic Comp قـــد تفادت كثيراً من الصعوبات التى واجهت رواد النظريات الموقعية عندما قـــاموا بتحيلاتهم فى ظل ظروف المنافسة الكاملة . ولكن يجب أيضاً أن نراعى القصور الموجـــود فى هـــذه الـــنظرية الناجم عن الفروض المبسطة للغاية بالاضافة إلى تجاهلها للوفورات الخارجية واقتصاديات التجميع economies of agglomeration .

٣- مجموعة نظريات التواقف والترابط :

تناقش المجموعة الثالثة من مجموعات نظريات الموقع تحديد المواقع المثلى للمشروعات الصناعية فى ضوء العديد من الروابط المكانية الصناعية وفى إطار أكثر ديناميكية من المجموعتين السابقتين .

وسنكتفى فى هذا المجال بشرح نظرية مولفن جرينهت(٣) كمثال لهذه المجموعة . وفى هذه النظرية يقوم جرينهت بمناقشة تحديد ظروف التوازن الموقعى عند محاولة المنتجين تعظيم أرباحهم فى وجود إختلاف بين تكاليف الانتاج فى مختلف المواقع وفى وجود بعض الروابط والتكاملات الموقعية التى تؤثر على قوى الطلب .

هذا وقد إفترض جرينهت وجود إقتصاد متقدم وبأنه فى لحظة من الزمن تم إختراع سلعة جديدة عن طريق Innovation . فإذا إفترضنا أن تكاليف الانتاج تساوى صفراً فى جميع المواقع وإذا افترضنا تطبيق إكتشاف على أيضاً تساوى الطلب فى كل مكان . فإن المنتج سيعمل باصرار على تحديد المنطقة السوقية للانتاج الجديد بتلك المنطقة التى يتساوى فيها العائد الحدى مع التكاليف الحدية التى تساوى صفراً (٤) . وفى داخل حدود تلك المنطقة فان سعر المنتج سيكون أعلى من الصفر وفى حدود تكاليف النقل وأعلى سعر ممكن يدفع للسلعة (٥) .

---

(٣) قام جرينهت بشرح نظريته فى عديد من المقالات والكتب .. أنظر مثلاً :

Melvin L. Greenhut " Integrating the Leading Theories of Plant Location 526-38 ." " Southern Economic Journal Vol . 18 (April 1952) pp. The Size and Shape of the Market Area of a Firm" , SEJ Vol. 19 (July 1952) pp. 37-50 , Plant Location in Theory and Practice, and Microeconomics and Space Economy .

(٤) أى عند نقطة تقاطع منحنى العائد الحدى مع المحور الأفقى .

(٥) وهنا يكون السعر المعظم للربح يساوى صفر + زيادة طفيفة للغاية .

وعـــندما يـــبدأ منتجون جدد فى دخول السوق فهناك ثلاثة إحتمالات لتواجدهم الموقعى (لتوطنهم) :

١ . التوطن فى الحيز غير المغطى من المنتج الأول .

٢ . التوطن بجوار المنتج الأول .

٣ . التوطن فى موقع بعيداً عن المنتج الأول .

هـــذا ويعـــتمد توطن المنتجين الجدد فى حقيقة الأمر على قوى الطلب كما يعتمد أيضاً على الفروق فى تكاليف الانتاج بين مختلف المواقع إذا سمحنا لها بالاختلاف .

وهكـــذا فإن كل منتج جديد سيحاول أن يتوطن فى ذلك الموقع الذى يسمح لـــه بـــإمداد العدد اللازم من المســـتهلكين لتعظيم الربح بأقل حد ممكن من التكاليف الكـــلية . وعـــندما يدخل عدد أكبر من المنتجين إلى السوق تتغير بالضرورة تكاليف الانـــتاج وحجـــم الطلب النسبى وهكذا يؤدى التنافس إلى تقليل حجم منطقة السوق لتقليل الأرباح حتى نصل فى النهاية إلى التوازن الموقعى Locational Equilibrium والـــذى تتساوى فيه التكاليف الحدية مع العائد الحدى ويكون العائد المتوسط المساوى لســـعر المنتج (عند المصنع) ملامساً لمنحنى التكاليف المتوسطة .وفى التو يكون الموقع بالنســـبة للصـــناعة كلها فى حالة من الاتزان بحيث أن تغيير موقع أى من المشروعات فيها يكون مؤدياً إلى خسارة وليس إلى زيادة الأرباح .

وهكـــذا لا يتغير الاتزان الموقعى الا إذا حدثت تغيرات فى قوى الطلب أو إذا حدثـــت تغـــيرات فى عوامل التكلفة . فإذا تغيرت قوى الطلب فإن هذا يعنى أن عدد المشـــروعات ســـيتغير بالاضـــافة إلى حتمية حدوث تغييرات فى المواقع المثلى لتوطن المشروعات .

أمـــا إذا تغيرت عوامل التكلفة بين مختلف المواقع ، فإن حالة إختلال مركب تظهر بدلاً من حالة الاتزان الموقعى السابق خاصة من ناحية تأثير عوامل التكلفة على الترابط الموقعى بين مختلف مواقع المشروعات مؤدية إلى إختلال قوى الطلب .

وهكـــذا نجـــد أنه بالرغم من وجود توازن موقعى للمشروع الفردى إذا توفر شـــرط تعظـــيم الربح (أقصى فرق بين العائد الكلى والتكاليف الكلية) فإن التوازن الموقعـــى العـــام لـــن يتحقق إلا إذا كان السعر المعظم للربح (عند المصنع) مساوياً للتكاليف المتوسطة (غير متضمنة تكاليف الشحن) .

مـــن الشرح السابق للنظرية نجد أن هناك بعض التشابه بينها وبين نظرية لوش فى أن المنـــتجين الفرديين يهدفون إلى تعظيم أرباحهم وبأن حالة الاتزان العام لاتتحقق إلا إذا اخـــتفت كل الأرباح غير العادية . ولكن تتميز نظرية جرينهت بأنها أكثر مرونة وعموميـــة من نظرية لوش . فهى تسمح لتكاليف الانتاج بأن تتغير من موقع إلى آخر كمـــا تســـمح بـــتغير تكاليف الانتاج عن طريق دخول عدد جديد من المنتجين إلى الســـــوق . وهكـــذا تظهر عوامل التواقف والترابط الموقعية بين مواقع المشروعات ، فقـــد يتســـبب إحتمال وجود وفورات للتجميع أن يتوطن المنتجين الجدد بجوار المنتج الأول حـــتى تقـــل تكلفة الانتاج وحتى يمكن التأمين ضد تغيرات الطلب والتكلفة فى المستقبل .

ويلاحـــظ أن عـــدم العناية بعوامل تكلفة النقل وتغيراتها فى تحليلات جرينهت يعتبر القصور الأساسى فى هذه النظرية .

ثانيـــاً : تكاليف النقل

فى القســـم الســـابق شـــرحنا بعـــض النظريات الخاصة بالموقع سواء فى إجمالها أو كمشروعات فردية ولاحظنا مدى الأهمية التى يمكن لتكاليف النقل أن تلعبها فى تحديد المواقـــع المثلى لتوطن المشروعات . ومن الواضح أنه بالنظر إلى تكلفة النقل فى ضوء أنها تكـــلفة نقديـــة لـــلحركة والانتقال عبر الحيز يمكن أن نقول بأنها تؤثر تأثيراً كبيراً فى تفضيل الأنشطة الاقتصادية لمراكز توطنها.

وكمـــا لاحظـــنا فإن بعض نظريات الموقع كانت تعتبر أن موقع الانتاج الأمثل هو ذلـــك الموقـــع الـــذى يقلل من تكلفة النقل إلى حدها الأدنى (فون ثيونن) كما أن بعضـــها الآخـــر يعتبر أن تكاليف النقل قد تلعب دوراً رئيسياً من خلال تأثيرها على ربحية المشـــروع (لوش) أو من خلال تأثيرها على عوامل الطلب (جرينهت) .

وكمـــا سبق القول ولتفادى الدخول فى تعقيدات أكاديمية غير واردة فى هذا المجال يمكـــن القـــول بأن تكلفة النقل تلعب دوراً أساسياً فى تحديد مواقع التوطن خاصة إذا كـــانت نســـبة تكلفة النقل إلى التكلفة الكلية للانتاج مرتفعة أو إذا كانت هذه النسبة تتباين كثيراً من موقع لآخر .

وفى العـــادة يقسم الاقتصاديون الأنشطة الاقتصادية من ناحية تفضيلها للمواقع التوطنية إلى أربعة أقسام رئيسية[٦] :

١. أنشطة متجهة إلى الموارد .

٢. أنشطة متجهة إلى الأسواق .

٣. أنشطة وسطية .

٤. أنشطة متحررة .

ويمكن عموماً القول بأنه كلما ارتفعت نسبة تكاليف النقل / التكاليف الكلية يكـــون توطن صناعات السلع الاستهلاكية أقرب إلى الأسواق منه إلى الموارد فى حين تكـــون المـــراحل السابقة من مراحل الانتاج وعلى سبيل المثال مرحلة التجهيز تكون متوطـــنة بالقـــرب مـــن الموارد . وفى هذه الحالة إذا تواجد المستهلكون فى مواقع غير مواقـــع المـــوارد تـــتحقق ظاهـــرة تســـمى بظاهرة الانتشار التوطنى Locational Dispersion ... وفى ظـــل ظـــروف المنافســـة الكاملة فإن الانتشار التواطنى يزداد بـــزيادة إرتفـــاع تكاليف النقل . كذلك فإن تغير ظروف قوى الطلب من موقع لآخر

(٦) دكتور محمد حسن فج النور : التنمية الاقتصادية وتضخم المدن الكبرى (القاهرة : معهد التخطيط القومى مذكرة رقم (٩٦٧) ١٩٧٠ ص ٥ - ٧ .

تؤثــر تــأثيراً واضــحاً عــلى إنتشار التوطن. حيث تلعب تكاليف النقل دوراً محدداً كتعريفة ضريبية لحماية الصناعات المحلية .

وعلى وجه العموم يمكن تقسيم تكاليف النقل إلى قسمين :

١. تكــاليف ثابــتة Fixed Costs أى انها لا تتغير بتغير المسافة المقطوعة فى عملية الــنقل وهــى تشــمل فى العادة تكلفة المحطات Terminal Costs بالاضافة لبعض التكاليف الأخرى .

٢. تكــاليف متغيرة Variable Costs أى أنها تتغير بتغير المسافة المقطوعة فى عملية النقل .

وتشمل تكاليف النقل عموماً فى العملية الانتاجية نوعين من التكاليف :

١. تكــاليف التجميع Assembly Or Proccurement Costs أى تجميع الموارد والمواد الخام من مصادرها إلى موقع الانتاج .

٢. تكــاليف الــتوزيع Distribution Costs أى توزيــع السلع المصنعة من موقع الانتاج إل السوق .

ويمكن القول بأن تكاليف النقل تزداد مع زيادة المسافة المقطوعة ولكنها تزداد بمعــدل أقــل من معدل زيادة المسافة .. ويرجع هذا بالأساس إلى أن التكاليف الثابتة خاصــة تكلفة المحطات تكون مستقلة عن طول المسافة وهكذا تقل تكلفة نقل الواحدة نسبياً بازدياد المسافة المقطوعة .

وتظهر هذه الظاهرة بأوضح صورها لدى شركات النقل البحرى التى تتحمل إســتثماراً ضــخماً فى الميــناء والمعدات والتى يكون تنظيم العمل فيها متطلباً لتكاليف كبيرة فى عمليات التحميل والتفريغ .

ويمكــن أن نشــرح عوامــل جذب المواقع الصناعية إلى منطقة الموارد أو إلى منطقة السوق بمثال مبسط لمشروع ينتج سلعة واحدة باستخدام مورد واحد ويبعها فى

ســوق واحــد . ولتبسيط التحليل فى مثالنا هذا سنفترض تساوى تكاليف الانتاج فى كل المواقع ...

مــن الفــرض الأخير نجد أن المشروع حتى يعظم ربحه يجب عليه تقليل تكلفة النقل إلى أقل حد ممكن لها .

س

س١   س - س١

السـوق   المـورد

ق   المصنع   م

ففى الشكل السابق إذا كانت :

م = تمثل موقع المورد المستخدم فى الانتاج .

ق = تمثل موقع السوق .

س = تمثل المسافة بين موقع المورد والسوق .

× = تمثل موقع المصنع (المشروع) .

س١ = تمثل المسافة بين موقع المورد وموقع المصنع .

∴ س - س١ تمثل المسافة بين موقع المصنع والسوق .

فـــاذا كانت تكلفة النقل لمسافة كيلو متر واحد لكمية من الموارد كافية لانتاج وحدة واحدة من المنتج النهائى = $ك_م$

∴ تكون تكلفة التجميع الكلية لهذه الكمية = $ك_م$ $س_١$ ......(١)

فى حـــين تكون تكلفة نقل وحدة واحدة من المنتج النهائى لمسافة كيلو متر واحد من المصنع إلى الســـوق = $ك_ق$

أى تكون تكلفة التوزيع لهـــا = $ك_ق$ (س − $س_١$) ......(٢)

وهكذا تكون إجمالى تكاليف النقل (ك) = $ك_م$ $س_١$ + $ك_ق$ (س− $س_١$)... (٣)

وبفك الأقواس والجمع وأخذ عامل مشترك :

تكون التكاليف الكلية للنقل ك = ($ك_م$ − $ك_ق$) $س_١$ + $ك_ق$ س ....(٤)

وهكـــذا نـــرى من المعادلة رقم (٤) أن الموقع الأمثل للمصنع فى هذه الحالة هو الموقع الذى يقع على مسافة $س_١$ التى تقلل من ك لحدها الادنى .

وهنا يمكن استنتاج القواعد التالية :

أ) إذا كـــانت تكلفة التجميع أكبر من تكلفة التوزيع أى $ك_م$ أكبر من $ك_ق$ إذاً سيحاول المشروع أن يقلل من $س_١$ الى حدها الادنى (المسافة بين المورد والمصنع) أى أن $س_١$ = صفر أى يتوطن المشروع بجوار المورد ويكون متجهاً إلى الموارد .

ب) أما إذا كانت تكلفة التوزيع أكبر من تكلفة التجميع أى أن $ك_ق$ أصغر من $ك_م$ إذاً ســيحاول المشروع أن يعظم من المسافة $س_١$ (المسافة بين المورد والمصنع) أى تكون $س_١$ = س أى يتوطن المشروع بجوار السوق ويكون متجهاً للاسواق .

ج) أما إذا تساوت تكلفة التوزيع أى أن $ك_م$ = $ك_ق$ فسيكون معامل $س_١$ = صفر فى المعادلة رقم (٤) وتكون تكلفة النقل الكلية مساوية فقط

ك، س وهكذا يمكن للمشروع أن يتوطن فى موقع الموارد أو فى موقع السوق أو فى أى مكان متوسط بينهما أى أنه يكون مشروعاً متحرراً .

ويقودنـــا هذا الموضوع إلى دراسة العلاقات العامة التى يحددها هيكل تكاليف الـــنقل وهى العلاقات بين نوع وسيلة النقل المستخدمة وبين تكلفة هذا النقل فى إطار ديناميكى تتغير فى المسافة المقطوعة . وإذا حاولنا حصر وسائل النقل المتاحة فقد تكون الوسائل التالية هى معظم الوسائل شائعة الاستخدام فى أنحاء العالم المختلفة :

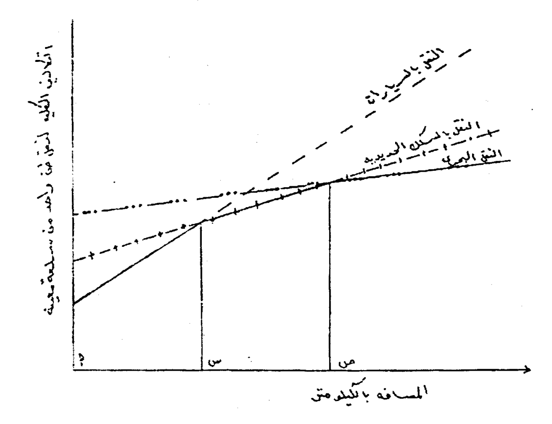
الانســـان نفســـه (للمســـافات القصيرة والأحمال الصغيرة) — النقل البرى بالســـيارات — الســـكك الحديدية بأنواعها ودرجاتها — النقل الجوى بأنواعه — النقل الـــنهرى — الـــنقل البحرى — الأسلاك — الهواء (المواصلات اللاسلكية) — السيور والجـــنازير (للمســـافات القصيرة نسبياً) النقل بالدواب — النقل الذاتى (للحيوانات مثلاً — الهيدروفيل — الأنابيب (البترول) ... الخ .

وكمـــا سبق القول فإن إستخدام أى من هذه الوسائل يتضمن تكلفة ثابتة إلى جـــانب الـــتكاليف المتغيرة ويتضح تأثير التكلفة الثابتة أو ما أطلقنا عليه تكلفة المحطات عـــلى كفايـــة الأداء الوظيفـــى لوسائل النقل أكثر ما يتضح فى حالة شركات النقل الـــبحرى فنجد أن شركات النقل البحرى ذات التكلفة العالية فى الميناء وتعريفة النقل المنخفضـــة يكون لها ميزة نسبية فى النقل لمسافات طويلة فى حين تكون للشركات التى تـــتحمل تكـــلفة منخفضة فى الميناء وتعريفة نقلها عالية يكون لها ميزة نسبية فى النقل لمسافات قصيرة .

وإذا أخذنـــا فى تحليلاتـــنا النقل بالسيارات والنقل بالسكك الحديدية والنقل البحرى لمقارنتهم لوجدنا أن التكاليف الثابتة تزداد فى السكك الحديدية عن السيارات وتـــزداد فى حالـــة الـــنقل البحرى عنها فى السكك الحديدية فى حين أن معدل زيادة الـــتكاليف المـــتغيرة مع إزدياد طول المسافة يقل فى السكك الحديدية عنه فى السيارت

كما يقل فى النقل البحرى عنه فى النقل بالسكك الحديدية كما يظهر من شكل (١٠) التالى :

العلاقـــة بين تكاليف النـــقل بواسطة الوسائل المختلفة



مـــن هـــنا يتضـــح أن الـــنقل بالسيارات يكون هو الأقل تكلفة عند النقل للمسافات القصيرة (أ س) فإذا زادت المسافة عن ذلك أصبحت الوسيلة الأقل تكلفة هـــى النقل بالسكك الحديدية حتى النقطة (ص) التى يصبح معها بعدها النقل البحرى هـــو أفضـــل الوسائل المتاحة .. هذا ويلاحظ أن هذه التحليلات كلها تفترض سلعة واحـــدة متجانسة ... ولكن بالضرورة فإن أنواع السلع أو الخدمات المنقولة تؤثر تأثيراً كـــبيراً عـــلى وســـيلة النقل المستخدمة وتكلفة النقل المتحملة فمثلاً نقل السلع سريعة

العطـــب كالـــلبن أو نقـــل الســـلع الخطيرة كالمفرقعات ونقل السلع سهلة الانكسار كالـــزجاج يتطـــلب عناية خاصة وتداول خاص يزيد من تكلفة نقلها بأى وسيلة من وسائل النقل .

وبالاضـــافة فـــإن السلع ذات الحجم الكبير يتضمن نقلها بالنسبة للطن تكلفة أعلى من التكلفة بالنسبة للطن من سلعة أخرى صغيرة الحجم .

وإذا كـــان التحـــليل السابق يفترض توفر وسائل النقل البديلة ، فإن هذا قد يختـــلف مـــع الواقع حيث قد يتعين إستخدام وسيلة معينة للنقل ثم يتعين تغيرها بوسيلة أخـــرى فى جزء آخر من المسافة الواجب قطعها ويسمى الموقع الذى يتعين عنده تغيير وســـيلة النقل بنقطة إعادة الشحن Trans Shipment Point وهنا فإن تكلفة النقل تـــزداد بالضرورة نظراً لتحمل الشحنة بتكلفة إضافية هى تكلفة التفريغ ثم التحميل وما يتضـــمنه هـــذا من تكاليف أخرى ثابتة ويمكن فى هذه الحالة تفادى زيادة التكلفة إذا توطـــن المشـــروع عند نقطة إعادة الشحن (أو يمكن للمشروع أن يقلل من التكلفة الإضـــافية إذا توطن عند نقطة إلتقاء وسائل النقل والمواصلات) وهكذا نرى أن هناك جاذبيـــة خاصـــة لنقاط إعادة الشحن لتوطن المشروعات تماماً كالجاذبية لمواقع الموارد والأســـواق خاصة بالنسبة للصناعات المنتجة للسلع الوسيطة والسلع نصف الصنعة .. وقـــد يكـــون هـــذا العامل هو أحد الأسباب الرئيسية لنمو مدن الموانئ فى أنحاء العالم المختـــلفة . وزيـــادة هـــذا النمو بزيادة كفاية الميناء الموجودة بها أو بزيادة حجمها .

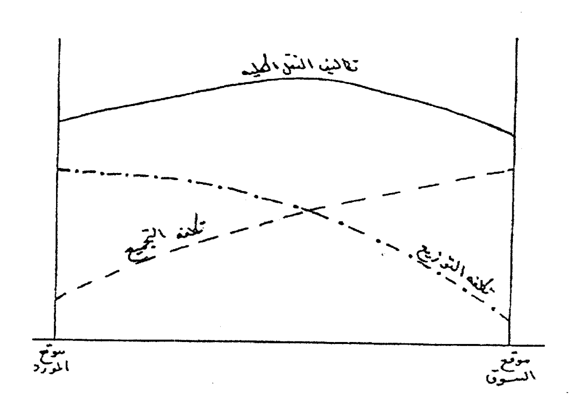
ويلاحـــظ أيضاً أن هذه النقاط هى فى العادة النقاط التى تحاول كثير من الدول فى الوقت الحالى إستغلالها كمناطق حرة حتى تشجع التوطن فيها لأكبر درجة ممكنة .

ويوضح الشكلان التاليان تكاليف نقل السلع فى الحالة العامة وفى حالة وجود نقطة لإعادة الشحن :

تكاليـــف نـــقل الســـــلع

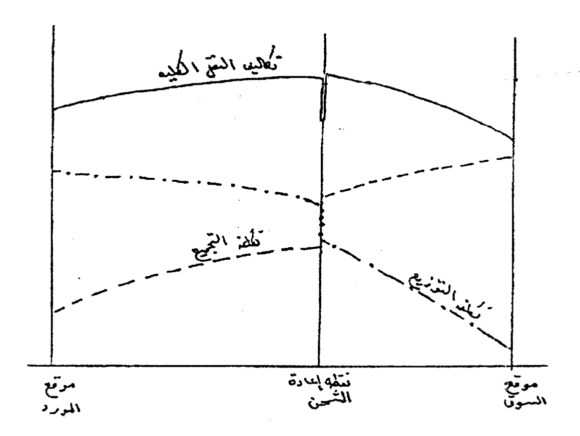
(أ)

فى الحالـــة العامــــة



(ب)

عنـــد وجـــود نقطـــة لاعـــادة الشـــــحن



وكمـــا يظهر فى الشكل فإن الأراضى القريبة من السوق سيكون استخدامها الأساس فى الأنشــطة (المزروعات) التى تحتاج إلى عناية مكثفة وفى الأنشطة سريعة التلف أو الضخمة الحجم أو ثقيلة الوزن .

....

الفصل التاسع

استراتيجيات التنمية الاقليمية

- مقدمة .
- أولاً : استراتيجية التنمية الاقليمية .
- ثانياً : حلول مشكلات المدن الكبرى .
- ثالثاً : النمو المتوازن وغير المتوازن .
- رابعاً : استراتيجية أقطاب النمو .

***

استراتيجيات التنمية الاقليمية

مقـــدمـــــة :

تعـــانى الدولـــة النامية — التى تتخذ من التخطيط أسلوباً للتنمية — من ظاهرة الـــنمو غـــير المـــتوازن بـــين الاقالـــيم المختلفة ، ويمكن ارجاع ذلك إلى عدم وجود اســـتراتيجية واضـــحة للتنمية الاقتصادية ، وإلى إغفال البعد المكانى عند رسم خطط التنمية ، وإلى عدم فهم دور التخطيط الاقليمى والتركيز على الأبعاد الزمنية والقطاعية دون الأبعاد المكانية .

وتعـــانى مصر من العديد من المشاكل نتيجة لغياب إستراتيجية مناسبة للتنمية الاقلـــيمية . فقـــد قامت الدولة لمحدودية الموارد ، ورغبة فى تحقيق أكبر عائد ، بتركيز الاســـتثمارت فى عدد محدود من الميزات التوطنية والنسبية . وقد نجم عن ذلك جذب هـــذه المدن للأنشطة (وبصفة خاصة الأنشطة الصناعية) وللسكان من المناطق المتخلفة والـــتى تعـــانى مـــن انخفاض الدخل وتدهور مستوى المعيشة مما يترتب عليه نمو المدن الكـــبرى بمعـــدلات مرتفعة مع استمرار تخلف المناطق الأخرى وقد أدت عملية التنمية السابقة إلى التوازن الجغرافى بين مناطق الدولة وإلى زيادة الفوارق بين الاقاليم .

ولقد ترتب على هذا الوضع العديد من المشاكل منها على سبيل المثال :

أ. الزيادة السكانية السريعة وارتفاع الكثافة وتضخم المدن الكبرى .

ب. الهجرة المستمرة وغير المنظمة إلى هذه المدن الكبرى .

ج. عدم وصول هذه المدن إلى مستوى من التنمية الاقتصادية يسمح لها باستيعاب الأعداد المتزايدة من السكان وهو ما يطلق عليه بظاهرة التحضر الزائد Over Urbanization .

د. استقطاب Polarization هذه المدن للتنمية والمتمثل فى تكدس الأنشطة وتركز السكان والناتج عن النمو الحضرى غير المتوازن .

ه. تدهور الخدمات وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الخدمات (التعليمية ، الصحية) .

و. هيمنة Primacy المدن الكبرى على باقى الهيكل الحضرى ، واستئثارها بالجزء الأكبر من الاستثمارات مما ترتب عليه إهمال باقى المناطق .

ولذلك فمن الضرورى وجود استراتيجية ملائمة يعتمد عليها لتحقيق التنمية وللتغلب على ظاهرة الفوارق الاقليمية ولعلاج المشاكل المتعلقة بالبعد المكانى بحيث تحدد هذه الاستراتيجية الأهداف العامة ودور كل إقليم والوسائل والأدوات التى تحقق هذه الأهداف وهو ما يحكمه عدد من العوامل مثل مرحلة التنمية التى وصل إليها المجتمع فى خططه والنظام السياسى السائد والهيكل الاقتصادى . فالسياسة الانمائية المرغوبة لا تحقق بمجرد توزيع المشروعات على المحافظات بل لابد وأن يخضع هذا التوزيع لقواعد الاستراتيجية العامة للتنمية الاقليمية فى الدولة .

تستهدف الدراسة تحليل وعرض للاستراتيجيات والسياسات البديلة للتنمية الاقليمية مع التركيز على اقطاب النمو واعطاء أمثلة من مصر وغيرها من الدول .

أولاً : استراتيجيات التنمية الاقليمية :

هناك أكثر من استراتيجية يمكن اتباعها لتصحيح إختلالات التوازن فى النمو المحدد الأساسى للاختيار هو الهدف القومى الذى تسع الدولة إلى تحقيقه (تعظيم الناتج وتحقيق الفاعلية أو تحقيق العدالة والمساواة بين الأقاليم) . فإذا كان الهدف المنشود هو تحقيق العدالة بين أجزاء الدولة فان الاستراتيجية الواجبة الاتباع تصبح إستراتيجية الانتشار فهى تعمل على نشر الاستثمارات والموارد على الدولة .

أمـــا إذا كان الهدف هو تحقيق الفعالية الاقتصادية فان الاستراتيجية المقترحة فى هـــذه الحـــالة هى اســـتراتيجية التركيز وهى تعمل على الاســـتفادة من وفـــورات الـــتجمـــع أو ما يطلق عليه بالوفـــورات الداخليـــة Internal Economies ومن الوفـــورات الخارجيـــة External Economies أما استراتيجية أقطاب النمو فهى تحقق كلا الهدفين السابقين العدالة والفاعلية .

وبذلـــك يمكـــن الـــتمييز بين ثلاثة أنواع من الاستراتيجيات : اســـتراتيجية الـــتركيز ، واســـتراتيجية الانتشار ، واستراتيجية الانتشـــار بطريقة مركزة (أقطاب النمو) . وتتجه الاستراتيجية الأولى نحو التركيز على نمو المدينة المتسلطة (على أساس تحقيـــق الكفاءة الاقتصادية) . وتفضل الاستراتيجية الثانية انتشار النمو فى باقى مناطق الدولـــة (عـــلى أساس تطبيق المساواة والعدالة) . وتجمع الاستراتيجية الثالثة بين مزايا الاستراتيجيتين السابقتين .

١ – استراتيجية الانتشـــــار :

تعـــتمد هذه الاستراتيجية على توزيع الاستثمارات والسكان والانشطة على الأقالـــيم المختلفة سواء تم هذا الانتشار والتوزيع بطريقة متعادلة أو غير متعادلة وذلك مـــن أجل إحداث درجة من النمو فى مختلف الأقاليم . وتحقق هذه الاستراتيجية درجة من العدالة (الشكلية) من حيث توزيع المشروعات على الأقاليم المختلفة .

ومـــن الصـــعب تطـــبيق هـــذه الاستراتيجية فى الدول النامية نتيجة لمحدودية مواردهـــا . فمـــن غـــير الممكن توزيع الموارد على مختلف الأقاليم لأن ذلك لا يضمن تدبـــير تـــلقائية النمو فيها ولا يساعد على جذب أنشطة جديدة ، وبالتالى يؤخذ على هـــذه الاســـتراتيجية أنهـــا تزيد من الإنهيار النسبى للأقاليم المتخلفة مما يؤدى إلى تفاقم المشكلة التى كانت قائمة أصلاً وتتسع بذلك الفجوة بين الأقاليم .

٢- استراتيجية التركيـــز :

يـــرى البعض أن استراتيجية التركيز هى أنسب الاستراتيجيات بالنسبة للدولة النامية وهى تقوم بتركيز الموارد والجهود فى أكبر المدن (عدد محدود : واحدة أو اثنين على الأكثر) لما للمدن الكبرى من مزايا .

ويوجـــه النقد إلى هذه الاستراتيجية لأنها تركز التنمية فى مناطق وتهمل مناطق أخـــرى قـــد يكون بها طاقات وموارد يمكن عن طريق توجيه الاستثمارات إليها تحقيق معدل مرتفع النمو .

٣- استراتيجية الانتشار بطريقة مركزة :

تســتند هـــذه الاستراتيجية إلى فكرة اقطاب النمو ووفقاً لها يتم إختيار عدد محـــدود من المناطق تتمتع بإمكانيات للنمو الاقتصادى ويتم تكثيف مجهودات التنمية بها حيـــث تصـــبح قطباً للنمو بالنسبة للمناطق المحيطة بها ، فهو ينمو ويشع النمو إلى هذه المـــناطق عن طريق مجموعة الأنشطة القائدة المتكاملة والمتوطنة فى القطب والتى تربطها مجموعـــة مـــن العلاقـــات الفـــنية . غير انه لابد من وجود مركز نمو قائم أو محتمل لاســـتقطاب التـــنمية وللتغلب على ظاهرة التسلط للمراكز الحضرية الكبرى . بحيث تعمـــل هـــذه الأقطـــاب على إستغلال الوفورات الخارجية للتركز الجغرافى ووفورات الحجـــم الكبير . ويتطلب نجاح الاستراتيجية وجود لا مركزية سياسية وإدارية وتوافر الهيـــاكل الأساســـية والخدمات من أجل ضمان الترابط بين أقطاب النمو والأسواق . وفى حالـــة افتقار الدولة للشروط السابقة لا يتوقع لمثل هذه الاستراتيجية النجاح إلا إذا كانت أقطاب النمو قريبة من المدينة الرئسية التى بها الحكومة .

وتهـــدف الاستراتيجيات الثلاث السابقة إلى حل مشاكل المدن الكبرى ومن أجـــل المفاضـــلة بيـــنها فلابـــد من معرفة الوسائل التى تستخدمها كل منها لحل هذه المشاكل ومن صلاحيتها وملاءمتها لظروف الاقتصاد المصرى .

....

ثانيـــاً :حلول مشكلات المدن الكبرى :

زيـــادة التركز فى المدن الكبرى مشكلة تعانى منها معظم الدول النامية ؛ فعادة مـــا تظهـــر فى المراكـــز الخدميـــة الكبرى فى العالم التى تكون غالباً عواصم قومية بها حكومات مركزية ، ونتيجة وجود هذه الحكومات تتولد قوى جذب تؤدى إلى توطن كافـــة الأنشـــطة فى هــــذه المراكز وتبدأ بعد ذلك هذه المدن فى التوسع . غير أنه بعد وصـــول هذه المدن إلى حجم معين (الحجم الأمثل) تبدأ معالم الاكتظاظ فى الظهور الأمر الذى يجعلها غير فعَّالة فىتأدية وظائفها وفى تقديم خدمات مناسبة للسكان .

وتســـتخدم إســـتراتيجية الـــتركيز فى حـــل المشـــكلة الســـابقة عن طريق الـــلامركـــزية داخـــل الأقـــاليم بانشـــاء الـــمدن الجديـــدة التـــابعة Satellite New Towns مـــن أجـــل تخفيف الضغط عن المدن الكبرى المكتظة بالسكان ومن أجـــل تنمية الضواحى . وقد انتهجت الحكومة الفرنسية سنة ١٩٦٤ السياسة السابقة عـــن طـــريق إقامـــة مـــدن جذب عبارة عن ثمانية مدن توازن Métropoles d´ équilibres لـــتخفيف الضغط عن باريس وبالرغم من كبر حجم هذه المدن إلا أنها بـــدت عاجـــزة عن مواجهة قوى الجذب الباريسية . وابتداءاً من سنة ١٩٦٥ بدأت تظهـــر إســـتراتيجية جديـــدة مختـــلفة عـــن البرنامج الفرنسى الشهير : مدن التوازن Métropoles d´ équilibres وقـــد اتـــبعت أســـلوب مختلف وهو محاولة العلاج داخـــل حـــدود إقلـــيم (باريس) Intra - Region ووفقاً له تم إنشاء خمس مدن جديـــدة فى ضـــواحى بـــاريس Sub Urban Periphery من أجل تحويل العمالة والسكان بعيداً عن باريس وتخفيف الضغط عنها .

ويـــرجع إنـــتهاج فرنسا لهذه الاستيراتيجية أن برنامج مدن التوازن كان غير كـــاف وغير متكامل ، كما أنه أساء تقدير قوة عوامل التوطن للمدينة المسيطرة ، كما أن الـــتدخل فى التفضـــيل الـــتوطنى للمشروعات المختلفة أضر بالاقتصاد الفرنسى ،

بالإضـــافة إلى أن جميـــع القرارات مركزية تتخذ فى فرنســـا مما أضعف من فاعليتها . ويطـــلق على السياسة السابقة اللامركزية داخل الاقليم الواحد Intra - Regional Deconcentration وتحـــاول هـــذه السياســـة إيجـــاد حلول داخل حدود الاقليم المتضـــمن لـــلمدن الكبرى – والتى ستستثمر فى النمو – وذلك عن طريق وضع نواة داخـــلها Polynucleation فى صـــورة مدن تابعة مما يقلل من الضياعات الخارجية الناجمة عن التجمع وفى نفس الوقت يستفاد من مزايا هذا التجمع .

أمـــا اســـتراتيجية الانتشار فتستخدم فى حالة الرغبة فى تحقيق درجة أكبر من العدالـــة بـــين الاقاليم بحيث يتم نشر الاستثمارات فى المناطق المختلفة مما يشجع المدن الـــثانوية ويعمـــل عـــلى تنمية الريف والهدف تحسين ظروف الريف والمدن متوسطة وصغيرة الحجم لتقليل الهجرة إلى المدن الكبرى .

وقـــد انـــتهجت بريطانيا هذه الاستراتيجية فى الثلاثينيات حيث تم إقامة المدن الانجـــليزية مـــن أجـــل وقف تيار الهجرة إلى لندن من الأقاليم المختلفة فى شمال انجلترا وويـــلز وتخفيـــف الضـــغط عنها . وقد بلغ عدد المدن الجديدة التى شيدت ٢٩ مدينة تتفاوت فى حجمها وعدد سكانها (٣٠ ألف الى ١٢٠ ألف)

وكـــانت تـــتميز بصـــغر حجمها حتى الستينات أما بعد ذلك فقد اتسع حجم المدن الجديـــدة وانتشر فى إنجلترا بالقرب من مدنها الكبيرة . وتعتبر التجربة الإنجليزية ناجحة لكفـــاءة الـــتخطيط وواقعية ودقة التنفيذ ، كما أن الأجهزة المسئولة عن التنفيذ هيئات حكومية مستقلة .

أمـــا استراتيجية الانتشار بطريقة مركزة (أقطاب النمو) فهى تعمل إما على تركيـــز الإســـتثمارات فى أكثر المدن وهو ما يطلق عليه القطب المضاد أو تعمل على توزيـــع الإســـتثمارات فى عـــدد مختار من المناطق (أقطاب النمو) التى تتميز بميزات تؤهـــلها للنمو بحيث تنمو وتشع التنمية فيما حولها . وبذلك تتمكن هذه الأقطاب من

جــذب السكان والأنشطة من المدينة المركزية مما يخفف عنها الضغط بالاضافة إلى أنها تحقق تنمية متوازنة للاقتصاد القومى فى المدى الطويل .

ومن الأمثلة الواضحة التى طبقت القطب المضاد : فى اسلام أباد (روالبندى) وفى نيـــودلهى (دلهى) وفى بومبـــاى الجديــدة (بومباى) ، وريــودىجانيــرو (بوينس أيرس) .

كمـــا أن ايطاليا تعتبر من الامثلة الواضحة التى طبقت استراتيجية أقطاب النمو عـــلى السياســـة التنموية للاقاليم المختلفة وخاصة فى الـMezzogiorno فى جنوب ايطاليـــا . فقـــد عـــانت ايطاليـــا من وجود فوارق فى النمو بين الشمال والجنوب ، ولتصـــحيح هذا الاختلال لجأت الحكومة الى هذه الاستراتيجية غير أنها لم تحقق النجاح المـــرجو مـــنها فقد عملت على زيادة الاختلال الذى كان قائماً من قبل بين الشمال والجنوب ويرجع ذلك للأسباب التالية :

- كبر عدد مناطق ونويات النمو المختارة .
- عـــدم وجود أى نوع من الترابط بين السياسات ، كما أن التطبيق تم بطريقة تلقائية غير مخططة .
- ضعف النقابات العمالية .
- أثر القوى الاجتماعية والسياسية وخاصة جماعات المافيا .
- اتخـــاذ جميـــع القـــرارات فى الـــوزارات المركزية وفى لجنة الجنوب الايطالى Mezzogiorno .
- البطء الشديد والبيروقراطية فى اتخاذ القرارات .

وتهـــتم الدراسة أساساً بدراسة أقطاب النمو كاستراتيجية لحل مشاكل المدن الكـــبرى فى مصـــر ، وكما يهدف لمعرفة مدى ملاءمة هذه الاستراتيجية لواقع مصر وكيـــف يمكـــن اســـتخدامها لحـــل مشاكلنا الاقليمية ومدى امكانية تطويعها لخدمة الاقتصـــاد المصـــرى ولعلاج النمو غير المتوازن ولعلاج مشاكل المدن الكبرى فى مصر

وفى ايجـــاد مناطق جذب جديدة تخفف من ضغط عن هذه المدن وفى نفس الوقت تنمو وتنمو المناطق المحيطة بها .

وقـــد تســـاعد مثل هذه الدراسة فى ترشيد أنسب الاستراتيجيات لواقع مصر حـــتى لا يكـــون هذا الاختيار جامداً . وحيث أن كل دولة تسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف فمن غير المتوقع وجود استراتيجية واحدة ، تعتبر أفضل الاستراتيجيات جميعاً وفى نفـــس الوقـــت تكـــون قادرة على تحقيق كل الأهداف المرغوبة . فكما أن لكل اســـتراتيجية مـــزايا وفوائد فان لكل منها حدود ومحددات . ولابد من الاشارة إلى أنه وان كـــانت هـــذه الدراسة تنصب أساساً على مفهوم أقطاب النمو فان ذلك لا يعنى بالضرورة أنها أفضل الاستراتيجيات الواجب تطبيقها .

....

ثالثاً : النمو المتوازن والنمو غير المتوازن :

أثـــار كثير من الباحثين العديد من التساؤلات حول الكيفية التى تتم بهاعملية التـــنمية الاقتصـــادية فى الـــدول النامية وكيفية الإسراع بها . هل تتم عن طريق النمو المـــتوازن لمختلف القطاعات أو الأنشطة أو عن طريق النمو غير المتوازن لبعضها بحيث يمكنها قيادة عملية التنمية .

ويعـــتمد مفهـــوم النمو المتوازن والنمو غير المتوازن على فكرة الدفعة القومية الـــتى تدفـــع الاقتصاد من مرحلة التخلف إلى مسار النمو الذاتى . ويرى أنصار النمو المـــتوازن أن الدول النامية تعانى من مشكلة إنخفاض الحافز على الاستثمار لضيق نطاق الســـوق ، والنمو المتوازن يحقق توسيع حجم السوق لأنه يترتب على إنشاء العديد من الصـــناعات المتزامـــنة وتوسيع نطاقه حيث تخلق كل صناعة سوقاً للصناعات الأخرى للافـــادة مـــن الوفورات الخارجية . الا أنه يوجه نقد إلى مفهوم النمو المتوازن وهو أن الـــدول الـــنامية تفـــتقر للموارد اللازمة لعملية التنمية على النحو الذى تستوجبه هذه الطريقة لتحقيق النمو المتزامن لعدد كبير من القطاعات أو الأنشطة فى آن واحد .

فهـــذه الدول فى حاجة إلى دفعة قوية لعملية التنمية ولذلك يتم تركيز الجهود الانمائيـــة فى عدد محدود من القطاعات أو الأنشـــطة التى تتميز بالتفوق على غيرها . ويـــأخذ النمو الاقتصادى شكل تقدم ونمو بعض القطاعات وأنشطة الاقتصاد وقيادتها لعمـــلية الـــنمو بحيث يترتب على إنمائها جذب ونمو باقى القطاعات أو الانشطة على أســـاس العلاقـــات الفـــنية التى تربطها ببعضها . وبهذه الصورة يتم تحقيق الاستفادة القصوى من الوفورات الداخلية والخارجية .

ويعتـــبر بيرو وهير شمان من الرواد الذين تبنوا فكرة النمو غير المتوازن وتركيز الاستثمارات فى عدد محدود من القطاعات القائدة التى تبدأ بها عملية التنمية .

رابعاً : استراتيجية أقطاب النمو :

تعتمد استراتيجية أقطاب النمو على فكرة النمو غير المتوازن . وبيرو أول من استخدم مفهوم قطب النمو للدلالة على النمو غير المتوازن فى الاقتصاد القومى . فقد لاحظ أن النمو لا يظهر فى كل مكان وفى وقت واحد ولكن يظهر فى نقط أو أقطاب نمو بكثافات متنوعة وينتشر خلال قنوات متفرعة لها تأثير مختلف على الاقتصاد القومى ككل . وبذلك تكون عملية النمو بين الاقاليم دائماً غير متوازنة بالمعنى الجغرافى .

١- مفهوم قطب النمو

عرف بيرو قطب النمو على انه مجموعة من الأنشطة تولد نمواً ديناميكياً فى الاقتصاد كنتيجة للعلاقات التبادلية (العلاقات الأمامية والخلفية) بينها وبين الصناعة أو النشاط الرئيسى Leading Industry . والصناعة أو النشاط الرئيسى هو النشاط الذى ينمو أسرع من باقى الصناعات أو الأنشطة وله — مع بعض الخصائص المميزة كتكنولوجيا متقدمة - قدرة على توليد ونقل الاختراعات والابتكارات ، مرونة دخل مرتفعة ، قدرة على توليد نمو مستمر ومتصل فى أنشطة مرتبطة به وفى المجال المحيط به من خلال العلاقات الأمامية والخلفية .

وأكدت الغالبية العظمى من الكتاب والباحثين على ضرورة وجود نشاط تحث على النمو Propulsive Industry ومرتبط بعلاقات فنية مع الصناعات الأخرى بحيث أن نموه يؤدى إلى انتشار النمو وإلى باقى الأنشطة.

وقد اعتمد بيرو على فكرة النشاط القائد والمجمعات الصناعية والانشطة المرتبطة بعلاقات فنية فى محاولة لشرح عملية انشاء أقطاب النمو ولذلك حدد تحليله بالحيز الاقتصادى . الا أنه بعد ذلك أخذ البعد المكانى فى الاعتبار وأدخل التركيز

الجغــرافى للانشــطة الاقتصادية . ويتضح مما سبق أن مفهوم قطب النمو يتضمن ثلاثة عناصر أساسية :

١. العلاقــة الداخلية بين مختلف الأنشطة : فقطب النمو هو عبارة عن تكتل مجموعة من الأنشطة التى تربطها مجموعة من العلاقات الفنية .

٢. عمل المضاعف الاقليمى .

٣. الـــتركز الجغرافى : فأساس تكوين قطب النمو يتمثل فى تكتل وتركز مجموعة من الأنشطة فى حيز محدود .

ولقـــد حـــدث كثير من الخلط حول مفهوم قطب النمو لأنه يستخدم للدلالة عـــلى معان مختلفة : قطب النمو فى الحيز الاقتصادى وقطب النمو فى الحيز الجغرافى . حـــتى عـــند الحديث عن قطب النمو فى الحيز الجغرافى قد يحدث بعض الخلط . فهناك كقطـــب نمو كعامل ديناميكى فى الهيكل المكانى للاقتصاد أو قطب نمو مخطط (حيث يـــتم فى الـــتركز المكانى للاستثمارات) . وفى كثير من الابحاث يتم الخلط بين المعنيين بحيـــث لا يصـــبح واضحاً إذا كان قطب النمو بمعنى وصفى أو تحليلى أو أنه ينظر إليه باعتباره عامل فى استراتيجية موجهة لسياسة عامة .

وهـــناك تعـــريفات لـــبعض المفاهيم المتصلة بقطب النمو حيث يحدث أحياناً الخـــلط بـــين قطب النمو . ويستخدم كثير من الباحثين هذه الكلمات المختلفة بطرق متبايـــنة لـــلدلالة عـــلى نفس الظاهرة ويستخدمها الكثيرون كمترادفات . والتفسير الجغرافى البسيط لهذه الأفكار يجعلها تتطابق فى المعنى . وهذه التفرقة نسبية وغير مطلقة ولكـــنها ضـــرورية فى الدراسات المتعلقة بالمظاهر المكانية ، وفيما يلى تعريفات لبعض المفاهيم :

قطب النمو Growth Poie

قطـــب النمو هو توطن لمجموعة من الأنشطة المرتبطة بعلاقات فنية واقتصادية فى حيـــز مكانى متجانس وتمتد آثاره التنموية إلى المناطق المحيطة به ، بحيث ينمو وينمّى هذه المناطق ، ويساهم فى تحقيق أهداف قومية .

مركز النمو Growth Centre

مركـــز الـــنمو هو توطن لمجموعة من الأنشطة فى حيز مكانى محدود ، وآثاره محـــلية فقط . ويقتصر على الاقليم الذى يوجد به أى أن له طابع إقليمى فقط وأهدافه محلية وأحياناً ثانوية .

وينحصـــر الفـــرق بين قطب النمو ومركز النمو فى مجال تأثير كل منهما وفى الأهداف التى يحققاها وفى اختلاف الوظيفة التى يؤديها كل منهما .

محاور النمو Axes Of Growth

تتكون محاور النمو من سلسلة من النقط أو أقطاب النمو التى تربطها علاقات متكاملة نتيجة لوجودها على محور نقل رئيسى .

نقطة النمو Point Of Development

وتـــرجع أهمية هى توطن لمجموعة من الأنشطة فى حيز محدود متجانس وآثاره محدودة على المنطقة الت بها وليست له آثار خارج هذا الحيز .

٢- أهمية قطب النمو

وترجع أهمية مفهوم قطب النمو إلى الأسباب التالية :

١. يأخذ فى الاعتبار أهمية البعد المكانى فهو يربط بين تحليل النمو الاقتصادى الاقليمى وتحـليل الهيكـل المكـانى للأنشطة الاقتصادية . فقد أهمل ولفترات طويلة الحيز المكانى عند تحليل النمو الاقليمى .

٢. يسـتخدم بعـض الأسـاليب التحليـلية مثل تحليل التجمع وجداول المدخلات والمخرجات ونظرية المكان المركزى وتحليل الانتشار ومفهوم المركز والأطراف .

٣. امكانيـة تطبيقه كاستراتيجية للتدخل الحكومى فى التنمية الاقتصادية لحل المشاكل الاقلـيمية ولتقـليل الفـوارق بين الأقاليم عن طريق تنمية المناطق المختلة وتحويل الكثافة السكانية من المناطق المكتظة بالسكان إلى مراكز نمو جديدة .

وتـتم عمـلية التـنمية داخـل القطب من خلال أثر المضاعف والوفورات الداخـليـة . فيـؤدى المضـاعف مـن خلال تدفقات الاستثمارات ، إلى مضاعفة الدفعـات المتولدة من أحد الأنشطة على باقى الأنشطة المرتبطة بعلاقات فنية . ويؤدى تكـامل هـذه الأنشطة إلى زيادة وفورات الحجم بحيث تقل التكاليف وتعظم الميزات النسبية للوحدات المنتجة بالمقارنة بالوحدات الموجودة فى أقاليم أخرى .

وتؤدى هذه الميزات النسبية إلىإستقطاب النمو مما يولد الطابع التراكمى للنمو ويظهـر اتجـاه نحو توسيع تأثير القطب لأن الزيادة التراكمية فى الانتاج تجعل القطب يعـرض منـتجاته بصورة أكبر ويمد الأنشطة المختلفة بما تحتاجه بثمن منخفض نتيجة لمـزايا التكـتل والـتجمع . كما تنخفض تكاليف الانتاج نتيجة للترابط بين الأنشطة حيـث يـتم توزيـع التكاليف الثابتة على عدد كبير من المنتجات . ووجود مثل هذه الوفورات يشجع على جذب مزيد من الأنشطة إلى أن يحدث تكدس بها .

وهـــذا الـــتكدس للأنشـــطة فى قطب النمو يؤدى إلى جذب السكان الذين يهاجـــرون اليـــه بحـــثاً عن ظروف حياة أفضل لتوفير فرص عمل أكثر وأجر أكبر . وبذلـــك يهاجـــر الشباب والمتعلمين وأصحاب الكفاءات والمهارات والفئة النشطة من السكان من المناطق المحيطة بمركز النمو إلى داخل هذا المركز تاركين الجزء من السكان الأقـــل ديـــناميكية ونشاطاً فى الأقاليم المتخلفة فهى تمثل مناطق طرد تنزح منها العمالة ورؤوس الأمـــوال فغالباً ما تكون مناطق زراعية تتسم بنمو بطئ بالاضافة إلى التقلبات فى مســـتوى الانـــتاج وانخفـــاض مستوى المعيشة وعدم إستقرار العمل وضيق فرص الاســـتثمار . وهـــذه الهجرة المستمرة غير المنظمة من الأقاليم المتخلفة ومن الريف إلى الأقالـــيم المتقدمة لا تتوزع بالتساوى على المناطق المختلفة بحيث تعانى هذه المناطق من تركز سكانى شديد (وهى تعانى أصلاً من زيادة سكانية) .

وتظهر خطورة هذه الهجرة عندما لا يكون الهيكل الحضرى على مستوى من الـــتقدم والتنمية الاقتصادية بما يسمح باستيعاب هذا العدد الكبير من المهاجرين مما يمثل عبـــئاً عليها من ناحية الخدمات(تعليم ، صحة .....) بحيث تبدأ فى الظهور مجموعة من المشاكل تؤدى إلى إرتفاع الأسعار والتكاليف وإلى انخفاض مستوى أداء الخدمات ، بالاضـــافة إلى عديـــد من المشاكل الاجتماعية ومشاكل الاسكان والنمو والتكيف الاجـــتماعى أى أنه بعد فترة ينتج وجود قطب النمو وتركز السكان وتكدس الأنشطة ضـــياعات إقتصـــادية Dseconomies ممـــا يؤدى إلى نشوء مجموعة من المشـــاكل والأضـــرار الاقتصـــادية والاجـــتماعية فى كل من قطب النمو (ظهور الضيـــاعات الاقتصـــادية) والمـــنطقة المحيطة به (تتمثل فى ذلك الفقد المستمر من الفئة النشطة من الســـكان ومـــن الأنشطة) ، وفى هذه الحالة يتحول قطب النمو إلى مركز إستقطاب وتتمـــثل تأثيراتـــه فيما يأخذ فقط فى المناطق المحيطة به أى أنها تأثيرات أحادية الاتجاه (بعكـــس قطب النمو فتأثيراته تبادلية بينه وبين المنطقة المحيطة وهى تأثيرات مفيدة لكلا الطرفين) .

ويتبع الاستقطاب من نمو حضرى غير متوازن وينشأ نتيجة خاصتى الجذب والتأثير التى تتمتع بها المنطقة التى يتركز فيها السكان وتتكدس بها الأنشطة وتتمثل عوامل نشأة الاستقطاب فى :

- توافر ميزة توطنية فى المكان تتيح جذب السكان وتوطن الأنشطة فيها .
- تتمتع المنطقة بوفرة فى الخدمات والهياكل الأساسية للمشروعات .
- تركز السكان فى حيز محدود بكثافة عالية نسبياً بالمقارنة ببقية أجزاء الدولة وهجرة أعداد كبيرة إلى هذه المناطق سعياً وراء العمل والمعيشة الأفضل .
- وجود أنشطة أساسية (وخاصة الصناعية) أو على الأقل إمكانية توافرها .

٣- تعريف الاستقطاب :

الاستقطاب هو مجموعة من الظواهر التى تنشأ فى منطقة معينة تتمتع بميزات جغرافية واقتصادية واجتماعية وادارية بشكل يكسبها خاصتى الجذب والتأثير فى المناطق المحيطة بها بحيث تجعلها تتجه إليها دائماً .

وتعانى مثل هذه المنطقة من تركز فى السكان وتكدس فى الأنشطة وينجم عن ذلك تأثيرات ضارة فى كل من مركز الاستقطاب وفى المناطق المحيطة به .

ويمكن أن نخلص مما سبق أن عملية استقطاب ، بمعنى أن هناك قوى متضخمة فيها تعمل على تجميع الأنشطة الاقتصادية فى شكل عنقودى وعلى احداث عدم التوازن بين الصناعات فى المناطق الجغرافية . فعملية التنمية هى أساساً عملية غير متوازنة لأنها تتضمن توالى أقطاب ديناميكية تحدث عدم التوازن بين أجواء الدولة .

٤- انتشار النمو عن طريق قطب النمو :

لا يتحقق النمو فى كل الأماكن وفى نفس الوقت ولكن عند تحققه فى منطقة معينة هناك قوى تعمل على تجميع وتركيز النمو حول هذه المنطقة وذلك للاستفادة من وفورات التجمع ومن الوفورات الخارجية .

ولذلك تقوم الدول النامية من أجل تحقيق عائد مرتفع وسريع على تركيز الاستثمارات فى عدد محدود من المناطق ذات القدرة الاقتصادية القوية ، وهذا يؤدى إلى ظهور أقطاب نمو خلال عملية التنمية . ويمكن القول بناء على ذلك أن عدم التوازن فى النمو بين الأقاليم يصاحب عملية التنمية ذاتها . وبمجرد أن تحقق التنمية فى إحدى المناطق فإن ذلك يولد آثاراً متعددة على المناطق المختلفة من الدولة بعضها مناسب ويطلق عليه آثار الانتشار والبعض الآخر غير مناسب يطلق عليه آثار الاستقطاب . وآثار الانتشار هى عبارة عن سلسلة من التفاعلات تمارسها المنطقة المتقدمة من خلال العلاقات التجارية بينها وبين المناطق المتخلفة بحيث يتم انتشار النمو المتحقق فى المنطقة الأولى إلى المنطقة الثانية لأن المنطقة المتقدمة ستزيد من مشترواتها واستثماراتها فى المنطقة المتخلفة ، غير أن هذا يقتضى وجود تكامل بين المنطقتين ، بمعنى إعتماد المنطقة الأولى على الثانية فى الحصول على المادة الخام لأن إرتفاع الطلب على هذه المواد سيؤدى إلى نمو المنطقة المتخلفة . أيضاً يمكن للمنطقة الأولى أن تستوعب جزء من البطالة المقنعة الموجودة فى المنطقة الثانية مما يساهم فى رفع الانتاجية الحدية للعمل فى المنطقة المتخلفة .

أما فى حالة عدم وجود تكامل بين المنطقتين فأن آثار الاستقطاب يبدأ فى الظهور وبدلاً من أن تستوعب المنطقة المتقدمة البطالة من المنطقة المتخلفة ، فإن المنطقة تفقد العمالة المدربة والماهرة ورأس المال لصالح المنطقة المتقدمة وذلك نتيجة للتقدم

الاقتصـــادى المتحقق فيها ، وكذلك لأن الفروق الحقيقية بين الأجور أكبر من الفروق الحقيقية فى الانتاجية فى كلا المنطقتين ، مما يساعد على عملية الهجرة .

وفى هـــذه الحالـــة ستكون آثار الاستقطاب أقوى من آثار الانتشار كما هو الحال فى الشمال فى البرازيل والشرق فى كولومبيا والجنوب فى ايطاليا . وبذلك تنقسم الدولة إلى منطقة دينامية متقدمة ومنطقة متخلفة .

ويـــرى هيرشمان أن هذه الفوارق الاقليمية تختفى فى الأجل الطويل نتيجة تولد قـــوى اقتصـــادية تصـــحيحية ، فـــتقوم الدولـــة بتنمية المناطق المتخلفة وتحول إليها الاســـتثمارات نظراً لما سوف تعانيه المناطق المتقدمة من اختناقات . غير أنه يوجد لهذا الرأى عدة انتقادات :

١. تجاهل إختلاف آثار الاستثمارات من إقليم إلى آخر .
٢. عـــدم التفرقة بين الاستثمار فى رأس المال الثابت الاجتماعى (SOC) Social Overhead Capital (صـــحة ، تعلـــيم .....) ، والاســـتثمار فى رأس المال الـــثابت الاقتصـــادى EOC Economic Overhead Capital (طـــرق ، كبارى ، موانى .....) .
٣. يفـــترض الـــرأى الســـابق أن انخفـــاض الفوارق الاقليمية يتم عن طريق تركيز الاســـتثمارات العامـــة فى المـــناطق المتخلفة فى SOC أو فى الاســـتثمار الخاص DPA . ويتطلب هذا الرأى مزيد من البحث للأسباب الآتية :
   - فهناك علاقة ارتباط بين متوســـط نصيب الفرد من رأس المال والسكان .
   - كمـــا أن هـــناك علاقة ارتباط بين متوسط نصيب الفرد من الانفاق وحجم السكان .
   - وهناك علاقة ارتباط مباشر بين متوسط نصيب الفرد من الانفاق .

وهـــذا يعنى انه فى غياب سياسة اقليمية موجهة ، فإنه سيستمر التوسع فى الاستثمار فى الهيـــاكل الأساســـية فى الأقاليم المتقدمة . وحتى فى حالة ان سياسة الحكومة المركزية

ســـوف توجـــه إلى تفضـــيل الأقالـــيم المتخلفة من المشكوك فيه أن يتم إلغاء الفوارق الاقليمية فى الدخل أو فى الاستثمارات أو فى فرص العمالة .

وتتضـــح الأجور السابقة بالتفرقة بين EOC , SOC التى تجاهلها هيرشمان . ويرتـــبط متوسط نصيب الفرد من الفوائد فى SOC ترتبط مباشرة مع حجم السكان المطلق ومع الكثافة السكانية .

ونتـــيجة لإرتفـــاع العـــائد الأخـــير تتميز المناطق المتقدمة والمكتظة بالسكان والانشـــطة بارتفـــاع متوسط نصيب الفرد من اجمالى العوائد من الاستثمارات العامة الكـــلية . لذلـــك ليس هناك أى دليل لاتجاه الاستثمارات العامة نحو المناطق المتخلفة . واذا صـــدقت افتراضات هيرشمان عند التطبيق على EOC فهى مشكوك فيها بالنسبة لتطـــبيقها عـــلى SOC وبالـــتالى على الاستثمارات العامة ككل . والدول النامية فى حاجـــة مســـتمرة ومـــتزايدة لتوسيع SOC ، وهناك بعض القوانين الخاصة بالتنمية الاقليمية تخصص ١٠ % من التوطنات المسموح بها فى الأنشطة SOC .

ويمكـــن تـــلخيص ما سبق فى انه يمكن تمييز ثلاثة مراحل للتنمية الاقليمية عن طـــريق أقطاب النمو فى الدول النامية . فى المرحلة الأولى يتم تركيز الاستثمارات العامة والخاصـــة فى الاقاليم المتقدمة . أما فى المرحلة الثانية فان السياسة العامة تضع قيوداً على التوســـع فى المـــناطق المـــتقدمة المزدحمة ويتم تحويل الاستثمارات إلى الأقاليم متوسطة الحجـــم وتركيزها فى SOC بحيث يحدث فائض فى طاقتها وتقترب من الطاقة المثلى . وفى هـــذه الحالـــة يتم الانتقال إلى المرحلة الثالثة حيث يتم التوسع فى SOC ، وعندما تصـــل الأقاليم إلى الطاقة المثلى تتحول عملية التنمية إلى النمو المتوازن للأقاليم المتخلفة حيـــث ســـكانها مؤهـــلين للـــنمو عن طريق الاستثمار فى (التوازن بين الأقاليم يتم الوصـــول إليـــه عندما يتساوى الانتاج الحدى الاجتماعى لكل من EOC , SOC , DPA) .

٥- قطب النمو والدول النامية :

تختلف المشاكل التى تعانى منها كل اقتصاد من دولة لأخرى ، كذلك تختلف السياسات المستخدمة لعلاج هذه المشاكل ويرجع ذلك أساساً إلى طبيعة هذه الاقتصاديات وإلى أن التنمية لا تتم فى هذه الدول بنفس الطريقة ولا من خلال نفس القنوات ولا من خلال نفس الهياكل والأجهزة . وتؤدى كل هذه العوامل إلى اختلاف أثر قطب النمو من دولة لأخرى واختلاف المعايير التى تستخدم لاختيار الأنشطة والمشروعات .

ولذلك لا يجب الاعتماد فى تجربة الدول المتقدمة فى تطبيق قطب النمو واستخدامها بنفس الطريقة فى الدول النامية ، فظروف كل منها يختلف باختلاف الهيكل الاقتصادى والمشاكل التى تعانى منها . ولا توجد استراتيجية واحدة لقطب النمو لتطبيقها على كل الدول بل يجب تطويعها بما يتلاءم مع أهداف وطبيعة كل منها . فهناك بعض الشروط اللازمة والضرورية لكى يعمل قطب النمو بكفاءة عالية ويحقق النمو المطلوب الا أن الدول النامية غالباً ما تفتقر لمثل هذه الشروط على النحو التالى :

- يتطلب تنفيذ قطب النمو بفاعلية وجود قاعدة صناعية مكونة من صناعات كبيرة ذات قدرة على تطبيق الاختراعات وهو أمر غير متوافر فى الدول النامية إذ أن معظم صناعاتها صغيرة الحجم .
- يؤدى قطب النمو إلى زيادة الدخل عن طريق الأثر المزدوج للمضاعف ولوفورات الحجم الا أن من أهم عوائق نمو الدخل فى الدول النامية هو ثنائية الاقتصاد ووجود قطاع اقتصادى غير نقدى ، وعدم تنوع الأنشطة ومحدودية السوق . وتحد كل هذه العوامل من أثر قطب النمو على زيادة الدخل فى الاقتصاديات النامية .

- كذلــك تعــانى الدول النامية من عدم مرونة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية نتــيجة لعــدم تطبيقها للأساليب الفنية الحديثة ، ومرونة هذه الهياكل شرط ضــرورى لكى يتمكن قطب النمو من احداث آثار التنمية على المناطق المحيطة بــه وهو عكس الحال فى الدول المتقدمة التى تتميز بمرونة الهياكل بحيث تتطور نتــيجة لاســتخدامها الأســاليب الفنية الحديثة مما يسمح بخلق البيئة المناسبة للــتقدم الاقتصــادى وذلــك لأن عمــلية التنمية تتطلب تغيرات فى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية بحيث أن عدم مرونة الهياكل يعوق عملية التنمية كما هــو الحال فى الدول النامية ، وتصبح المشكلة فى هذه الدول ليس مجرد تعديل الهيــاكل ولكن احلال نوع من المجتمعات محل الآخر ، فيتطلب القطب بآثاره مجتمع يختلف عن ذلك السائد فيها .
- انتشار دفعات النمو الناتجة عن وجود قطب النمو تتم بطريقة مختلفة فى الدول النامية والمتقدمة ، كما انها لاتتم من خلال نفس القنوات ولا من خلال نفس الهياكل والأجهزة .
- كذلك يحد من قدرة قطب النمو فى الدول النامية عدم مرونة الانتقال لعناصر الانتاج ورأس المال والصناعات .
- أيضــاً يحد من فاعلية تطبيق قطب النمو صعوبة الانتقال إلى الأقطاب المختارة وإرتفــاع العــائد فى المــدن الكبرى مما يجعل رجال الأعمال يفضلونها على المناطق الجديدة لرغبتهم فى القرب من الحكومة .
- يقتضــى نجــاح قطــب النمو أن يكون جزءاً من شبكة حضرية متكاملة ، ويقتضــى توافر هياكل أساسية وخدمات من أجل ضمان الترابط بين أقطاب النمو والأسواق غير أن الدول النامية تعانى من نقص فى الهياكل الأساسية وفى درجة الارتباط بين المناطق المتخلفة . وقد يوجد فى الدول النامية بعض مراكز الــنمو ، غير أن كل منها معزول عن الآخر لا تربطها علاقات تبادلية تكاملية

نتيجة لعدم توافر وسائل مواصلات فعالة ، بحيث يقتصر تأثير هذه المراكز على المنطقة الموجودة بها فقط لأن صفاقا الديناميكية غير كافية لتحقيق تعديل سريع لهيكلها الاقتصادى والاجتماعى وغير كافية لتحقيق نمو كل الأقاليم . ولذلك تصبح مجرد نقطة نمو ذات آثار محلية .

- كما يقتضى نجاح تنفيذ أقطاب النمو توافر درجة من اللامركزية فى الادارة والسياسة فى حين تتميز الدول النامية بالمركزية الشديدة .

ويتضح من ذلك أنه يجب على كل دولة مراعاة ظروفها وتطويع فكرة أقطاب النمو بما يتلاءم مع مشاكلها وواقعها .

ومما سبق يمكن استخلاص الحقائق التالية :

أ- يقدم قطب النمو سياسة للتدخل فى نظام الانتاج بهدف إحداث تغيير كلى فى الهياكل القائمة فى القطاع الاقتصادى .

ب- كما يقدم هذا المفهوم أساساً علمياً وعملياً لسياسة التنمية الاقليمية وذلك عن طريق تركيز الاستثمارات فى عدد محدود من الأقاليم أو المراكز مما يحقق معدلاً سريعاً للتنمية أى أنه يقدم نظرية للنمو عن طريق عدم التوازن وهو ما يختلف عن التحليل النيوكلاسيكى للتوازن الاقتصادى .

ج- ترتبط ظاهرة النمو الاقتصادى عن طريق أقطاب النمو بظاهرة التحضر والتصنيع .

د- تختلف السياسات المتعلقة بقطب النمو من دولة إلى أخرى تبعاً لاختلاف ظروف كل منها .

ه - صعوبة إيجاد تعريف موحد لقطب النمو يمكن تطبيقه فى كل الدول وعدم إمكانية وضع معيار لتحديد الحجم الأمثل للقطب .

٦- الانتقادات التى وجهت لمفهوم قطب النمو :

لقــد وجهت عدة انتقادات لنظرية قطب النمو منها ما يتصل بالتحليل الذى اعــتمدت عــليه ومنها ما يتصل بهيكل هذه النظرية . فقد وجهت انتقادات للتعاريف المختــلفة الــتى تعتمد عليها نظرية قطب النمو (قطب النمو ، المجمع الصناعى ، الحيز الاقتصــادى ، والحيز الجغرافى .....) ، ولفكرة استقطاب التنمية فى الحيز الجغرافى — وهــى الفكــرة الأساســية التى يقوم عليها مفهوم قطب النمو — فهذه الظاهرة آخذة فى التــناقص فى كــثير مــن الــدول . كما انصبت كثير من الانتقادات على الوسيلة التحليــلية الــتى استخدمتها المدرسة الفرنسية وهى جداول المدخلات والمخرجات مما أبعد مفهوم قطب النمو عن المعنى الديناميكى الأصلى .

كمــا وجه انتقاد إلى الوسيلة المقترحة لتقليل الآثار السلبية للاستقطاب وهى وضع أقطاب نمو أخرى معوضة .

وبالــرغم من الانتقادات العديدة التى وجهت لمفهوم قطب النمو فهذا لا يقلل مــن قيمته العلمية ، ولكنه يوجه النظر إلى ضرورة تعديل ومواءمة المشاكل المختلفة بما يتناسب مع هذه النظرية .

٧- معايير اختيار أقطاب النمو :

مــازال موضوع المعايير اللازمة لاختيار أقطاب النمو مهملاً سواء من جانب مخططــى المــدن او من جانب الاقتصاديين . ويرجع ذلك إلى أن مخططى المدن يميلون تاريخيــاً فى العمــل على المستوى المحلى والاقليمى متجاهلين برامج وسياسات التنمية الاقتصادية فى حين ينحصر تحليل المخططين الاقتصاديين وبرامجهم على الناحية الجمالية (حســابات قومية ، دخل قومى ، اتجاهات السكان ، مشاكل سعر الصرف ، الانتاج القومــى ، الانــتاجية .....) وكــلا الاتجاهان له فائدته ولا يمكن أخذ أحدهما دون

الآخـــر ، فلابـــد من تفهم طبيعة العلاقة بين الأقاليم وبين القطاعات فى إطار الاقتصاد القومى .

ونتـــيجة لمحدودية الموارد لابد من اختيار عدد من مناطق النمو لتبدأ بها عملية التنمية . غير أنه لا يمكن وضع قاعدة عامة للمعايير التى تستخدم لاختيار أقطاب النمو يمكـــن تطـــبيقها على كل الأقاليم وفى كل الدول فالأمر يختلف من دولة لأخرى ومن إقلـــيم لآخر داخل نفس الدولة . غير أنه يمكن وضع بعض المعايير الأساسية للاعتماد عليها فى اختيار قطب النمو ومنها :

أ : معيـــار الميزة النسبية :

يقصـــد بالميزة النسبية تمتع منطقة معينة باحدى المزايا أو أكثر بالمقارنة بالمناطق الأخـــرى مما يسمح لها بالتخصص فى انتاج معين بأقل التكاليف ، وبناء على هذه الميزة يتم اختيار المنطقة .

ويوجه لهذا المعيار عدة انتقادات :

أ. يفـــترض هذا المعيار تساوى سعر السوق مع التكلفة – وهو الفرض التوازنى الذى تقوم عليه هذه الفكرة – وهو ما لا يحدث إلا فى حالة المنافســـة الكاملة وهو ما لا يتحقق فى السوق الحالى للدول الرأسمالية ولا فى الدول النامية .

ب. كذلك يتم تقييم كثير من العناصر والسلع على أساس اعتبارات غير اقتصادية مما أدى إلى مشاكل عديدة وإلى حالة من عدم التوازن .

ج. كما تتجاهل فكرة الميزات النسبية للوفورات الداخلية والخارجية .

ب- معيار الطاقة الاستيعابية للمنطقة :

ويقصـــد بها القدرة على استيعاب السكان . وتعتبر أحد المعايير الهامة لاختيار قطـــب الـــنمو . وتـــتحدد الطاقة الاستيعابية بالقدرة على الامتداد الأفقى والامتداد الرأسى وكذلك بمدى توافر الهياكل الأساسية وتكاليف اقامتها .

ج- معيـــار مدى مساهمة المنطقة فى تحقيق أهداف التنمية :

بحيث يتم اختيار المنطقة التى تساهم فى تحقيق هذه الأهداف وفقاً لأولوياتها .

د- امكانيات النمو :

تعـــتمد فكـــرته على توافر ميزة توطنية فى المنطقة من حيث تواجد المادة الخام والعمالة والأسواق .

هـــ معيار المضاعف الاقليمى :

مـــن الضرورى معرفة نوع الأنشطة الموجودة أو المزمع اقامتها على أساس أن تكـــون توليفة الأنشطة ذات مضاعف اقليمى مرتفع بحيث تحقق أعلى معدل تنمية لهذه المـــنطقة وللمـــناطق المحيطـــة . ويـــتم استخدام المضاعف الاقليمى لدراسة العلاقات الموجـــودة بـــين مختلف الأنشطة ومدى تأثير الدفعات المتولدة من احدى الأنشطة على الأنشطة الأخرى .

وقـــد تســـتخدم بعض الأساليب التحليلية أو الرياضية (مثل البرمجة الخطية أو جـــداول المدخلات والمخرجات من أجل اختيار قطب النمو . غير أن مشكلة البيانات

تحـــول دون اســـتخدام هذه الأساليب ، بالاضافة إلى ان استخدام جداول المدخلات والمخرجات يفترض تجانس خطى لدوال الانتاج وثبات المعاملات الفنية .

٨- القيود حول نمو الأقطاب فى مصـــر :

وباســـتخدام المعايير السابقة يتم التوصل إلى عدد من الأماكن يمكن اختيارها كأقطاب نمو مثل السويس ، بورسعيد ، أسيوط ، قنا ، نجع حمادى ، الوادى الجديد ، البحر الأحمر ، والصحراء الغربية .

ويمكـــن أن تـــنجح المناطق المختارة كأقطاب نمو وفقاً للمعايير السابقة اذا تم توجيه سليم للاستثمارات وتم تحسين الادارة على المستوى المحلى وإذا توافرت مجموعة مـــن الشروط اللازمة والضرورية — السابق شرحها — لكى يعمل قطب النمو بكفاءة عاليـــة ويحقق النمو المطلوب . غير أن هناك بعض القيود على نمو الأقطـــاب فى مصر مثل :

- صـــعوبة إنشاء أساس اقتصادى واسع لجذب السكان واقامتهم لانحصارهم إما فى صـــناعة واحـــدة أو فى عدد محدود من الصناعات الزراعية أو الصناعات الصغيرة .
- صعوبة توفير الهياكل الأساسية الضرورية لارتفاع تكاليف اقامتها .
- البعد عن الأسواق وعن الحكومة المركزية .
- ارتفاع تكاليف الاستثمارات فى المناطق النائية .
- نقـــص المؤسســـات اللازمة فى مختلف المجالات لزيادة جاذبية المناطق للتوطن البشرى .
- المركزية فى السياسة والادارة .

وتعتبر استراتيجية أقطاب النمو استراتيجية طويلة الأجل لا تظهر آثارها فى المدى القصير ولا فى المدى المتوسط . وتطبيق هذه الاستراتيجية كأساس لتنمية الاقتصادية يقتضى تعضيده بسياسات قصيرة الأجل من اجل تحسين اوضاع المدن الكبرى التى مازالت بها امكانيات للنمو لكى تستوعب أعداداً متزايدة من السكان . فهى تحتاج إلى قدر ضخم من الاستثمارات لاقامة الهياكل الأساسية الضرورية ولتوفير الخدمات اللآزمة .

ولذلك من الضرورى وضع أولويات فى عملية تنفيذ هذه الأقطاب ، نتيجة لمحدودية الاستثمارت فى مصر ، بحيث يتم البدء فى أكثرهم فاعلية والذى يتوافر أكبر من امكانيات النمو ويتميز بوفرة فى اهياكل الأساسية والخدمات ويتمتع بقاعدة صناعية والأقرب إلى الحكومة المركزية .

لذلك يقترح اتباع سياسات قصيرة الأجل جنباً إلى جنب مع استراتيجية أقطاب النمو بحيث تهدف أساساً إلى تقليل درجة التمركز فى المدن الكبرى عن طريق التوسع فى المناطق الصحراوية ، كما تهدف إلى المحافظة على الأراضى الزراعية أى سياسات تهدف إلى إستخدام أكثر فعالية لموارد التنمية وتعظم إسترداد التكاليف وتنسيق بين قرارات الاستثمار الاقليمية :

أ- اقامة مدن تابعة قريبة من المدن الكبرى للاستفادة وفورات التجمع وخاصة الهياكل الأساسية والخدمات والعمالة مما يساعد على جذب السكان والأنشطة وخلق فرص عمل . وتعتبر هذه السياسة من أفضل السياسات قصيرة الأجل الواجبة الإتباع لتخفيف الضغط عن المدن الكبرى وذلك لتوفير إمكانيات النمو لهذه المدن التابعة لقربها من المدن الكبرى ، وبالتالى فهى ليست فى حاجة إلى نقل بعض الوظائف الحكومية إليها كما أن تكاليف النمو فى هذه المدن تعتبر معقولة بالمقارنة بالحلول الأخرى (خاصة بالمقارنة بالسياسة المتعلقة باقامة مدن جديدة) .

ب- اقامة مدن جديدة وتنميتها بما يتناسب مع اقتصاديات كل منها وبما يحقق توطين أفضل للموارد للوصول لأعلى معدلات للتنمية مما يجعل منها مناطق أكثر جذباً للعمل وللاقامة فيها .

والغرض من إقامة هذه المدن الجديدة هو تشجيع النمو على الأراضى الصحراوية ، وإحداث لا مركزية فى توزيع السكان والأنشطة بعيداً عن القاهرة والأسكندرية .

ج- استخدام افضل للأرض عن طريق التنمية الرأسية بزيادة كثافة المناطق التى تتميز بانخفاض الكثافة . وهذه السياسة بالاضافة إلى أنها تحقق أفضل إستخدام للأرض ، فإنها تمتص الزيادات السكانية من المناطق التى تعانى أصلاً من إرتفاع الكثافة السكانية ، ويمكن عن طريق معرفة إتجاهات نمو السكان فى القاهرة والإسكندرية توجيه الزيادة السكانية إلى المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة .

د- تنمية ممرات التنمية (ممر حلوان / المعادى) وتشجيع هذه السياسة تنمية الممرات التى تربط منطقتين متميزتين بحيث أن اقامتها يخفف من الضغط على وسط المدينة .

ه - تشجيع تنمية الضواحى (مدينة نصر ومصر الجديدة) .

....

الفصـل العاشـر

النمـاذج واستخداماتها

- أولاً : تعريف النموذج .
- ثانيـاً : قواعـد بنـاء النمـاذج .
- ثالثـاً : التصنيفات المختلفة للنمـاذج .
- رابعـاً : متغيرات النموذج .
- خامسـاً : النموذج الخاصة بالتوطن الصناعى .
- سادسـاً : محددات نماذج أمثلية التوطن الصناعى .

***



النمـــاذج واستخداماتهــــا

أولاً : تعريف النمـــوذج :

يـــتكون كـــل نظام (طبيعى أو اجتماعى او اقتصادى) من مجموعة متغيرات ترتـــبط فيما بينها بمجموعة من العلاقات المتشابكة ، وبالتالى فان دراسة أى جانب من جوانـــب مـــثل هذه الأنظمة يتطلب درجة من التجريد والاهتمام بأهم مكوناتها ، أى تبســـيط للظاهرة محل البحث ، ويتم ذلك عن طريق بناء نموذج يحاكى الظاهرة موضع الدراســـة ، وعـــلى ذلك فإن النموذج هو تمثيل مبسط لشئ حقيقى ما وهذا يعنى أن النموذج لا ينقل الظاهرة الأساسية حرفياً وتمثيله لها ليس تاماً فى معظم الحالات .

وتـــأتى أهمية بناء النماذج من كونها تساعد على دراسة الظاهرة الحقيقية بكثير مـــن الاقتصـــاد سواء فى الوقت أو المال ، هذا مع تحاشى بعض المخاطر التى قد تكون مرتبطة بالظاهرة الحقيقية خاصة فى المجالات الطبيعية والكيميائية .

ويمكن ان يكون النموذج فى شكل مادى كالماكيت الذى يصممه المعماريون أو قـــد يكـــون عـــلى هيئة جدول أو لوح وتصميمات هندسية تعطى تطوراً منظوراً لـــلظاهرة موضوع النمذجة بمقياس رسم معين ، أو قد يكون النموذج فى صورة رمزية حيـــث يـــتم فيه وصف وإبراز القوانين والعلاقات التى تحكمها للظاهرة محل البحث ، ويمكـــن أن يكون مجرد حروف أو أرقام او تعبير رياضى كمعادلة أو أى صياغة أخرى محددة ... الخ .

ويتطـــلب بـــناء نمـــوذج مـــا مجموعة من القرارات المنسقة وتحديد مكوناته الأساســـية أى تحديد ما هى الجوانب الرئيسية الخاصة بالنظام الأصلى وحتى تدخل فى النموذج وأى منها يمكن إهماله وما هى الفروض التى يبنى على أساسها ... الخ .

وعلى الرغم من ان النموذج فى بعض الأحوال لا يحتاج إلى مهارة معينة إلا أنه فى معظم الأحوال يحتاج إلى فن ، خاصة وأن إختيار أو حذف بعض الأمور من النظام الحقيقى لا تحكمه عوامل موضوعية دقيقة . فبناء النموذج يتسم بقدر من الاختيار فى ظل فروض معينة وبالتالى فمن الصعب تفضيل نموذج على آخر لظاهرة واحدة .

ثانياً : قواعد بناء النماذج :

هناك بعض القواعد العامة التى تفيد عند بناء النماذج وحدود إستخدامها ، ويمكن إيجاز هذه القواعد فيما يلى :

١. اللجوء إلى النماذج البسيطة والابتعاد عن النماذج المعقدة ، ذلك أن النموذج المعقد لا يعنى بالضرورة أنه الأفضل ، هذا بالاضافة إلى تكلفة حسابها العالية وصعوبة فهمها نسبياً ، إلا أنه يجب ملاحظة أن الافراط الشديد فى التبسيط قد ينعكس على كفاءة النموذج فى محاكاة الظاهرة الأصلية موضع البحث .

لذلك فلا يجب أن يكون التبسيط عفوياً على أساس موضوعى كان تكون نقطة بداية لدراسة أكثر تعمقاً بنماذج أكثر تعقيداً .

٢. الحذر من أن يتلاءم بناء النموذج وبأسلوب معين ، بمعنى أنه لا يجب صياغة المشكلة بحيث تتلائم مع أسلوب مختار مسبقاً كأن يختار مثلاً أسلوب البرمجة الخطية ثم بناء على ذلك تطوع المشكلة ويختار النموذج المناسب له . فى حين أنه يجب إختيار النموذج والأسلوب الملائمين للمشكلة موضع البحث .

وتأتى هذه المحاذير من ارتباط عملية بناء بالعوامل الشخصية للقائم بالعمل بها .

٣. بعـــد الاســـتقرار على النموذج يجب التأكد من نتائجه (الوصول إلى نتيجة يتطـــلب أســـاليب مختلفة تعتمد على طبيعة النموذج فقد يكون المطلوب حل مجموعـــة معـــادلات أو تشغيل برنامج على الحاسب الآلى يعبر عن خطوات مـــنطقية متتابعة) حتى يمكن الاطمئنان إلى أن نتائجه منسقة مع الواقع وبالتالى يمكن التأكد من الثقة لنفس الفروض التى بنى على أساسها .

٤. اخـــتيار النموذج او مراجعته قبل تنفيذ النتائج التى ترتبت من جرائه ، وهناك الأســـاليب المناسبة التى تتفق وطبيعة النموذج ؛ فمثلاً فى نماذج الانحدار يمكن حذف بعض البيانات لاستخدامها فى اختيار النموذج وفى نماذج أخرى يمكن تغيـــير قيم المعلومات الخاصة بالنموذج ودراسة إمكانية تأثره بهذه التغيرات من عدمه . فمعيار قبول النموذج من عدمه يتمثل فى مدى فائدته بالنسبة للغرض المقصود منه أو مدى سريانه للظاهرة موضع البحث .

ثالثـــاً : التصنيفات المختلفة للنمـــاذج :

يمكن تصنيف النماذج طبقاً لمجموعة من المعايير :

١. طبيعة المعلومات الخاصة بالنظام المقترح له النموذج

فى هـــذه الحالة يمكن التفرقة بين النماذج المحددة والنماذج الاحتمالية والنماذج المختـــلطة والـــنماذج المحددة هى تلك التى لا تحتوى على عناصر لها صفة الاحتمالية ، فالـــنماذج تســـتخدم مجموعة من المدخلات والمعلومات ، لا تحتوى على متغيرات أو معـــالم إحتمالية ، وبذلك يمكن اعتبار هذه المجموعة حالة خاصة من النماذج الاحتمالية حيـــث تـــأخذ الاحتمالات فيها القيم ، اما الصفر أو الواحد الصحيح .. أما النماذج الاحـــتماليةفإنها تـــتميز بوجود معالم أو أن الظاهرة موضع النموذج لها لها علاقة دالية

بقــيم احــتمالية ترتــبط فيما بينها بعلاقة احتمالية أو أن المعلومات الأصلية ذات قيم إحتمالية ، وتقع النماذج المختلطة بين هذين النوعين .

٢- طبيعة الأدوات المستخدمة فى بناء النماذج :

طــبقاً لهــذا المعيار يمكن تقسيم النماذج إلى نماذج كمية وأخرى غير كمية ، تــتميز الــنماذج غير الكمية (النظرية) بأنها تكتفى بوصف السلوك الخاص بمتغيرات الظاهــرة موضــع الــبحث دون ان تطرق لصياغة لفظية تمهد لقياسها . أما النماذج الكميــة فهى تلك النماذج التى يستخدم فى بنائها الأدوات الرياضية وهى بذلك تخرج عــن نطــاق مجــرد التفسير أو الوصف للظاهرة محل البحث إلى التغيير عنها فى شكل صياغة منطقية تمكن من إستخدام أساليب القياس الكمى وصولاً إلى نتائج محددة .

٣- النطاق الزمنى للنموذج :

يمكــن التمييز طبقاً لهذا المعيار بين النماذج الاستاتيكية (السكونية) والنماذج الديناميكية (الحركية) .

والــنماذج الســكونية لا تدخل فقط عنصر الزمن فى اعتبارها وإنما يتأتى حل مــثل هــذه النماذج بخطوة واحدة لا تعتمد على خطوات سابقة يتم حسابها كما أن تأثيرهــا لا يمــتد إلى مراحل تالية ، أى أن النماذج الساكنة تأخذ فى الاعتبار التغيرات الــتى تطرأ على المتغيرات المختلفة دون الاهتمام بالفترة التى تحدث فيها التغيرات حيث من المفترض أن تتم هذه التغيرات لحظياً وفورياً . أمــا الــنماذج الحركية فهى التى تخــص المشــاكل الــتى يتطلب حلها أكثر من خطورة هذا بالاضافة على أن الحل فى خطــوة معيــنة يعــتمد على ما تم الوصول إليه فى الخطوات السابقة ، من هنا نجد أن متغيرات النموذج قد تتضمن بعض المتغيرات التى تحددت قيمتها فى فترات سابقة وهى

تسمى Lagged Variable وتختلف النماذج الحركية عن النماذج السكونية المقارنة Camparative Static Model فى أن الأخيرة تهتم بإيجاد الحل الخاص بالنموذج نتيجة تغير أحد المعالم دون تتبعه على الفترات الزمنية المختلفة .

وبصفة عامة يوجد نوعان من النماذج الحركية وهى النماذج المنفصلة والمستمرة حيث نجد فيه النماذج المنفصلة أن التغيرات تتم بصورة قفزات محددة من فترة لأخرى فى حين أن المتغيرات الخاصة بالنماذج المتصلة تكون لها قيمة معينة فى كل لحظة من لحظات الوقت .

وتجدر الاشارة هنا إلى ان الأساليب الكمية التى تستخدم لحل مثل هذه النماذج تتوقف بالدرجة الأولى على التقسيم الزمنى لها ، فالنماذج الحركية تثير مشاكل حسابية أعقد بكثير مما يثيرها النموذج الساكن أو الساكن المقارن فهو يتطلب درجة عالية من التعقيد سواء فى بناء النموذج أو إستعمال الأدوات الرياضية التى تتسم بعدم السهولة كحسابات التفاضل والتكامل ، هذا بالاضافة إلى متطلباته من البيانات الاحصائية ورغم أن النماذج الساكنة تجريد غير واقعى للأوضاع الحقيقية التى تسودها الحركة الدائمة (خاصة الحياة الاقتصادية والاجتماعية) إلا أنها تفيد فى التوصل إلى النموذج الحركى الخاص بالظاهرة المطلوب دراستها ، بالاضافة إلى تميزها بالبساطة النسبية عن النماذج الحركية .

٤ – تقسيم النماذج وفقاً لمستوى التحليل :

يمكن تقسيم النماذج وخاصة الاقتصادية منها إلى :

- نماذج كلية حيث تتعامل مع الاجماليات على المستوى القومى كنماذج النمو والتشابك القطاعى .

- نمـاذج جـزئية وهـي تهتم أساساً بالوحدات الاقتصادية المفردة وهذه الـنمـاذج تحـتـل مكانـة خاصة في تطبيقـات بحـوث لعمليات (كنماذج التخزين والبرمجة الرياضية ... الخ) وهناك بعض المستويات التي تـثير بعض المشاكل بخصوص إنتمائها ، كالنماذج القطاعية حيث يمكن إعتبارها من النماذج الجزئية بالنسبة للإقتصاد القومي ككل ، بينما تقف موقـف الـنماذج الكـلية بالنسـبة للوحدات المفردة لذلك نجد بعض الاقتصـاديين يعـرف الـنماذج الكـلية بأنها التي تخص كل الوحدات المتجانسـة بيـنما يمكـن إعتبار النموذج جزئي إذا عالج وإختص فقط بواحدة من هذه الوحدات .

٥- تقسيم النماذج حسب أسلوب حلها :

يمكـن الـتفرقة بين النماذج حسب أسلوب حلها بين نماذج وصفية ونماذج أمثلية .

تهـتم الـنماذج الوصـفية بوصف العلاقات المتبادلة بين العوامل الداخلة في الظاهـرة محل البحث (عن طريق مجموعة من المعادلات دون تحديد دالة هدف معينة ومـن امثلة هذه النماذج نموذج التوازن القطاعي ودوال الانتاج) ، أما نماذج الأمثلية فتـتميز أساسـاً بوجـود دالة هدف تحددها مجموعة من القيود في شكل معادلات أو متباينات ، ومن امثلة هذه النماذج نماذج البرمجة الرياضية ونماذج الألعاب .

رابعـــاً : متغيرات النمـــوذج :

يختـــلف عدد المتغيرات التى يحتوى عليها النموذج باختلاف طبيعة الظاهرة فاذا فرضـــنا أن الظاهرة إقتصادية فإن النظريات الاقتصادية هى التى تقدم التفسيرات الخاصة بالظاهـــرة محـــل الـبحث وبالتالى تحديد أهم المتغيرات الخاصة بها كذلك فإن الخبرة والمعـــلومات المـــتراكمة بخصـــوص الظاهرة تفيد كثيراً فى تحديدها ، هذا بالاضافة إلى المعـــلومات الفـــنية التكنولوجية التى تفيد فى تحديد الشكل الجبرى لعلاقات النموذج وعدد هذه العلاقات .

كما يختلف عدد متغيارت النموذج تبعاً للهدف من بناء النموذج نظراً لأهميته فى إخـــتيار الأداة المستخدمة فى بناء النموذج والفصل بين المتغيرات الأساسية والثانوية الداخلة والخارجة .

ويمكن تقسيم متغيرات النموذج إلى قسمين أساسيين :

١. المـــتغيرات الخارجيـــة Exogenous Variables وهى التى تتحدد قيمتها بعيداً عن النموذج أو عن طريق نموذج آخر مختلف عن النموذج محل الدراسة المهم أن لا تتحدد قيمتها من داخل النموذج محل البحث .

٢. المـــتغيرات الداخلة Endogenous Variables فهى المتغيرات التى تتحدد قيمـــتها عن طريق النموذج محل الدراسة ومجموعة علاقاته ومتغيراته الخارجية وثوابته (معالمه) .

وجديـــر بالذكر أن التقسيمات السالفة الذكر الخاصة بالنماذج ليست مستقلة فـــيما بيـــنها فبـــناء نموذج لأى مشكلة تكون موضع بحث يتطلب إستخدام اكثر من نمـــوذج يعـــالج كل واحد منها خاصية من خصائص الظاهرة موضوع البحث ، أو قد يخضـــع الـــنموذج لأكثر من تصنيف فى نفس الوقت كأن يكون نموذج كمى ساكن يهتم بالكليات .

خامســـاً : النمـــاذج الخاصة بالتوطن الصناعي :

تعتـــبر المشكلة الصناعة من المشاكل الهامة التي تواجه المخطط لما قد يرتبط به ســـوء إختـــيار المواقع الخاصة بالمشروعات الصناعية المزمع إقامتها من خسائر كثيرة . كمـــا ترتـــبط إقامة صناعة ما في أحيان كثيرة بمجموعة من الصناعات الأخرى مما قد يزيد من تعقيد المشكلة . لذلك فإن الدراسة النظرية والعملية لتوزيع الصناعات تفرض نفسها على المخطط لما تتطلبه من خطة خاصة بتوطين وتوزيع الصناعات الجديدة على المواقـــع المختـــلفة وتصحيح أماكن توطن القائم منها كلما كان ذلك ممكناً من الناحية العمـــلية وتـــتوقف نوعيـــة هـــذه الخطة على نوعية النموذج المستخدم في حل هذه المشـــكلة ، فقد يكون نموذج كمي وصفي أونموذج أمثلية .

وجديـــر بالذكـــر أن مشـــكلة التوطن الصناعي ما هي إلا جزء من مشكلة الـــتخطيط الاقليمي ككل نظراً لعامل المكان الذي يتضمنه موضوع التوطن ومعروف أن نمـــاذج التخطيط الإقليمي ترتبط بالنماذج الرياضية والقياسية ، كنماذج المدخلات والمخـــرجات ، ونماذج الانحدار ذات المعادلة الواحدة ، أو مجموعة معادلات أو نماذج الأمثـــلية تـــبعاً للمشـــكلة المطـــروحة والهـــدف منها . ففي حالة نماذج المدخلات والمخـــرجات نجـــد ان الاهتمام ينصب على علاقات التشابك بين القطاعات المختلفة داخـــل الاقليم وداخل كل إقليم ، وهذه الجداول تتميز بمتطلباتها الكثيرة من المعلومات التفصـــيلية عـــن كل إقليم ، كما تهتم النماذج القياسية بقياس العلاقات بين متغيرات داخـــلة واخـــرى خارجة وهي قد تكون الانتاج ، الداخل – الاستهلاك ، الأسعار – الأجـــور ... الخ . وقد تكون هذه العلاقات في صورة معادلة واحدة أو معادلات يمكن تحديدها عن طريق السلاسل الزمنية أو بيانات مقطعية .

أمـــا نماذج الأمثلة فقد لاقت تطبيقات هائلة ومباشرة في مجال التوطن الصناعي بالنســـبة للصناعات المختلفة خاصة عند وضع خطة مثلى لتوزيع الصناعات على المواقع

المختـــلفة التى تصلح لإقامة مثلها ، وهذه النتائج تخضع لأكثر من تصنيف حيث يمكن تقسيمها إلى :

١. طـــبقاً لتشـــكيلة السلع المنتجة ويمكن التقسيم فى هذه الحالة إلى نماذج خاصة بسلعة معينة أو بمجموعة سلعية متنافسة أو بمجموعة سلعية متنوعة ويعنى القطاع المعنى فى الحالة الأخيرة ذلك الذى ينتج سلع لا تحل محل بعضها .

٢. طـــبقاً لامكانية التوطن أى هل سيتم التوطن المشروع على مرحلة واحدة كما هـــو فى الحالات الخاصة بتوطن صناعات تنتج سلعاً إستهلاكية ؟ أو هل سيتم الـــتوطن عـــلى عدة مراحل ؟ وخير مثال على هذه الحالة هى صناعة الحديد والصلب حيث تمر عملية التصنيع بعدة مراحل خاصة المواد الخام التى يجب أن تمر بعدة مراحل تصنيعه قبل إستعمالها .

٣. طـــبقاً لدرجـــة تحديد المعلومات الأساسية حيث يمكن ان نجد أيضاً النماذج الاحتمالية .

٤. طـــبقاً لحـــركة النموذج هل هو ديناميكى أم استاتيكى ؛ نموذج يهتم بالمدى القصير أو المتوسط أو الطويل .

٥. طـــبقاً لنوعية دالة الهدف هل هى دالة لتعظيم الربح أو تدنية التكاليف الخاصة بالانتاج إلى أدنى حد .

والتقســـيم الســـابق ليس تقسيماً فاصلاً حيث يمكن ان يخضع النموذج لأكثر مـــن تقســـيم كمـــا ســـبق إيضاحه ، إلا أن التقسيمين الأول والثانى يعتبران أهمهما وسنتناولهما بايجاز فيما يلى :

أ. نماذج توطن صناعت منتجة سلعة واحدة ، وتبحث معظم هذه النماذج عن الطريق الأمـــثل لـــنقل الســـلع ، أى تستخدم عنصر النقل كعامل هام بجانب بعض العوامل الأخـــرى كـــنفقات الانتاج ، وتوازن العرض والطلب للسلعة محل البحث — وفى هذا

المجـال تسـتخدم بكـثافة نمـاذج البرمجة العددية والبرمجة الغير خطية لحل كثل هذه المشـاكل .

ب. نمـاذج توطين صناعات منتجة لسلعة على عدة مراحل ، وهذه النماذج تتميز عن المجموعة الواردة فى النقطة السابقة (أ) فى أنها لا تهتم فقط بالمسافة بين موقع المشروع (الصـناعة) والـنقط الاستهلاكية المختلفة بل تهتم كذلك بالنقط للحصول على المواد الخام اللازمة لصناعة معينة كما أن المنتج محل البحث يمكن أن ينتج عبر سلسلة متتابعة من العمليات الصناعية التى تتم فى أكثر من مصنع وقد يمر المنتج عبر مجموعة من النقط التخزيـنية قـبل وصـوله إلى المستهلك ، ولهذا فإن الأمر لا يتطلب حل المشكلة حلاً جـزئياً ، بـل يجـب حلها بطريقة كلية للمراحل المختلفة التى يمر بها المنتج سواء قبل تصنيعه أو بعد تمام صنعه وصولاً إلى المستهلك .

ج. نماذج خاصة بالقطاعات التى تنتج أكثر من سلعة .

تفـترض هـذه النماذج إمكانية وجود أكثر من موقع لاقامة صناعة معينة أو أكـثر مـن سـوق لاستهلاك منتجاتها ، كما تفترض هذه النماذج معلومية الكميات المستهلكة من كل منتج فى كل منطقة إستهلاكية .

وكـثير مـن هذه النماذج يبحث فى الطاقة الخاصة بالمشروع المزمع إقامته فى مـنطقة معيـنة وحجم الانتاج من سلعة بعينها ، كذلك كمية السلعة المنقولة من هذه المنطقة الانتاجية إلى غيرها تحدد سلفاً ، وذلك كله فى ضوء علاقة معروفة عن تكاليف إنـتاج الوحـدة من المنتج المعين فى المشروع ونفقات النقل الخاصة بوحدة الانتاج من منطقة التصنيع إلى أى منطقة أخرى .

وهـذه الـنماذج السـابقة عبارة عن نماذج مجردة لا تأخذ كثيراً من العوامل المؤثـرة عـلى الصـناعة كعامل الثروة الخاص ببعض المواد الخام أو الظروف الجوية والطبيعية الملائمة لهذا او ذاك النوع من الصناعات ، هذا بالاضافة إلى السمات الخاصة بكـل صـناعة والتى يمكن تميزها لصناعة دون الأخرى وتتدرج المشاكل الخاصة بكل

نمــوذج طــبقاً لمستوى تعقدها خاصة إذا أستعملت نماذج حركية (دينامية) ، لذلك فإن التطبيقات العملية لهذا النوع من النماذج محدودة المجال .

د- هــناك بعــض الــنماذج الــتي لاقت تطبيقات عملية على ستة أقاليم واءمت بين اســتخدام اكــثر مــن نمــوذج فقد أستخدمت نماذج أمثلية (برمجة خطية) ونماذج المدخــلات والمخــرجات وذلــك لتوطين مجمع صناعات وقد عرف المجمع على أنه مجموعــة صــناعات تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلالية وبهذا المعنى فإنها تتضمن قدراً يعــتمد به من الصفقات التجارية بين الصناعات المختلفة ، وبالتالى فإن هذا الاستقلال يتضــمن قــدراً كــبيراً - بطريقة مباشرة أو غير مباشرة - من تكاليف النقل وبعض الــنفقات الأخــرى وبالــتالى فإن توطن هذه الصناعات يؤدى إلى مشكلة لابد من دراســتها ككل لايجاد قدر من الترابط من توطين مختلف الصناعات وتأثير ذلك على التكاليف والارادات .

كــانت مجموعة الصناعات المختارة فى هذه الدراسة هى (الفحم) ، الحديد والصــلب - منــتجات زهــر وهياكل خفيفة - قضبان - زوايا ، أنابيب ومنتجات اخــرى وأخيراً الصناعات الهندسية ، وتفترض النماذج المطبقة فى الحالات السابقة أن معــاملات الانــتاج تختلف باختلاف الأقاليم وأن التدفق الاقليمى يحدد عن طريق دالة هدف للبلد ككل وقسمت الأهداف إلى المجموعات التالية :

١- الحصــول عــلى المواقع المثلى للصناعات بحيث تقلل العمالة المستخدمة وتكاليف الانــتاج (هذا وقد أعتبر النقل مرة كمتغير داخل Endogenous ومرة كمتغير مستقل Exogenous .

٢- الحصــول عــلى الشكل الأمثل لتوطن الصناعات الذى يقلل من رأس المال الكلى المســتخدم أو الاســتثمارات الجديــدة (سواء كانت فى مشروعات جديدة أو توسعات للمشروعات القائمة فعلاً) .

هذا بالاضافة إلى مجموعة القيود اللازمة لكل نموذج .

سادســاً : محددات نماذج أمثلية التوطن الصنــاعى :

استعرضــنا فيما سبق النماذج المختلفة التى يمكن الاستفادة منها فى توزيع الصناعات عــلى مختلف المناطق المناسبة لاقامتها ، وقد طبقنا أهمية نماذج الأمثلية فى هذا المجال إلى ان هــناك بعض المحددات التى تحد من إستخدامها خاصة عند محاولة إيجاد خطة لتوزيع وتوطين الصناعات فى جمهورية مصر العربية وهذه المحددات هى :

١. تطــلب نماذج الأمثلية تحديد الشكل الخاص بدالة الهدف التى تتطلب بدورها تحديد معيــار للأمثلية ، والواقع فإن معيار الأمثلية ، كما سبق التنويه ، يمكن ان يكون تعظيماً لــلربح أو تدنيــة التكاليف ، وفى الحالة الأخيرة فإنها يجب أن تتضمن النفقات الخاصة بالانــتاج ونفقــات النقل ، والاستهلاك المتوقع من السلع من أحد القطاعات المنتجة الأخرى ... الخ .

هذا بالاضافة إلى أنه فى ظل الاقتصاد المختلط تظهر حدة هذه المشكلة نظراً لوجود قطــاعين يختــلف فيهما مركز إتخاذ القرار بالنسبة لاقامة أو عدم إقامة صناعة معينة فى مكــان مــا ، وطــبيعياً فإن كل قطاع يتخذ المعيار الملازم له ، هذا بالاضافة إلى أن القطاع الخاص من المستبعد أن يتخذ قراراً معاكساً لمصلحته الخاصة ، فهو يتجه لاقامة مشــروعاته حيــث يمكــن الحصول على أعلى عائد من وراء رأسماله المستثمر وأدنى تكــاليف ممكنة ، بينما يتخذ القطاع العام معياراً آخراً لاقامة مشروعاته قد يختلف عن معيــار الــربحية أو التكاليف نظراً لأنه يدخل فى اعتباره عوامل أخرى أهم من السابقة عــن إختــيار موقع المشروع كأن يكون الحصول على أكبر عائد من إنتاج عنصر أو عــامل مــن عوامل الانتاج ذات الندرة الخاصة ، أو قد يكون الحرص على وضع بيئى معــين أو الحفــاظ عــلى البيئة من التلوث الصناعى الذى قد يرتبط بهذا أو ذاك من المشروعات .

وعلى ذلك إذا أرادت السلطة التخطيطية — في ظل الاقتصاد المختلط — إقامة مشروعات من شأنها أن تلعب دوراً قيادياً في تقدم الاقتصاد المعني ، فعليها أن تهيئ الظروف المناسبة والتي تحددها أهدافها .

٢. التخطيط المثل لاقامة المشروعات الصناعية محدد بوجود تخطيط أمثل على المستوى القومي ، فخطة توطين الصناعة ما هي إلا جزء من عملية التخطيط الاقليمي التي تستقي أهدافها من إطار خطة قومية .

وعلى قدر وجود خطة إقليمية تحدد إمكانية الحصول على خطة خاصة بالتوطن الصناعي .

٣. إمكانيات الحل الخاصة بهذه النماذج ترتبط بامكانية دراسة المواد الداخلية للقطاع المعني والأقاليم المختلفة ومدى التقارب مع الخطة المثلى للاقتصاد القومي .

٤. إن إعداد خطة للتوطن الصناعي وإستخدام أساليب أمثلية لا يكتنفه الصعوبات السابقة فقط ، بل تمتد إلى الصعوبات المادية والمالية والفنية التي ترتبط به ، فتجارب بعض الدول في توطين قوى الانتاج ، إستلزمت إمكانيات هائلة ، فنجد أن الاتحاد السوفيتي (سابقاً) حدد المواقع الرشيدة لقوى الانتاج لعقد من الزمان (إلى سنة ١٩٨٠) على الاقاليم المختلفة ، وقد إستغرق إعداد هذا المشروع للقطاعات والأقاليم الاقتصادية خمس سنوات بتعاون ٥٦٠ هيئة علمية وتخطيطية وجهود ٦٠,٠٠٠ (عشرين ألف) من العلماء والخبراء والمتخصصين تحت إشراف لجنة التخطيط القومي بالاتحاد السوفيتي (قسم التخطيط الاقليمي) Department & Terriotorial Planning .

٥. التطبيقات العملية لاستخدام نماذج الأمثلية على المستوى القومي محدودة لما تتطلبه من امكانيات حسابية كبيرة وتدفق معلومات ليست بالقدر اليسير ،

هـــذا بالاضافة إلى المشاكل المتعلقة باختيار دالة الهدف وإمكانية الحصول على حـــل منســـق للنموذج ، حتى لو أمكن الحصول على حل مقبول فلابد من اخـــتيار مدى الحل – أو الخطة المثلى -- حيث يتم الاختيار بتغيير بعض المعالم الأولية كالحدود الخاصة ببعض الموارد وبمعادلات الكفاءة .

٦. تحديـــد الفـــترة الخاصة بخطة التوطن الصناعى لما لها من تأثير سواء فى تحديد شكل دالة الهدف أو القيود المفروضة وكذلك أسلوب الحل .

٧. تـــبدأ نمـــاذج المثلية عادة بمعرفة (أو تحديد) المواقع الممكنة لإقامة صناعة ما والأســـواق الخاصة بها وطاقتها ، وهذه نقطة أساسية يتم الانطلاق منها لايجاد (خطـــة مثـــلى) لتوطين الصناعة فى احد المواقع أو فى كلها بطاقات محددة طـــبقاص لقيود السوق والموارد المختلفة سواء كانت مواد خام أو سلع نصف مصنعة أو موارد طبيعية أخرى .

٨. بالاضـــافة لمـــا ســـبق تتطـــلب نماذج التوطن مراجعة المؤشرات والتقديرات المســـتخدمة عن الموارد فى الأوقات المختلفة (فى المدى القصيـــر والطويل) كما ان التكاليف التاريخية لها أهميتها عند بداية الاعداد لأى خطة ..

تعرضـــنا فـــيما سبق بايجاز لأسلوب بناء النماذج والنماذج المختلفة التى يمكن الاســـتفادة مـــنها عند توطين الصناعات المختلفة ، ويمكن القول أن هذه الأنواع من الـــنماذج مـــتعددة الأهـــداف متباينة من حيث التبسيط أو التعقيد تبعاً للمشكلة محل الـــبحث ممـــا يتطلب فى الدقة عند اختيار واستخدام هذا النموذج أو ذاك ، نظراً لأن النـــتائج التى يمكن الحصول عليها تتوقف على اختيار النموذج المناسب للمشكلة موضع الـــبحث كذلـــك فقـــد لوحظت صعوبات كثيرة (مالية – فنية) عند اعداد خطط الـــتوطن وخاصة عند استخدام النماذج الرياضية ذلك أن هذه الصعوبات أو العوائق – بالنســـبة لـــلدول النامية على الأقل لا تتمثل فقط فى النواحى المالية والفنية وانما ترتبط

كـثيراً بقاعدة البيانات الموجودة ودرجة تفصيلها وشمولها للأقاليم الاقتصادية المختلفة ، والمفاهـيم (سـواء كانت احصائية أو حسابية) التى على أساسها يتم جمع البيانات والتقديرات المتاحة عن بعض المعالم واتجاهها .

فإذا حاولنا إلقاء الضوء على البيانات المطلوبة لوجدنا أنها تنقسم إلى :

١ - بيانات عن الموارد الطبيعية .

نظـراً لتواجد الموارد الطبيعية بمقادير وكثافات مختلفة تبعاً لاختلاف المناطق أو الاقاليم فمـن الأهمية بمكان القيام باجراء المسوح الخاصة بالأراضى وأنواع التربة المختلفة وكذا المعادن الموجودة فى باطن الأرض والبترول والمواد المائية والرياح ... الخ .

ويلاحـظ أن المـوارد الطبيعية فى معظمها قابلة للنفاذ وقليل منها غير قابل للنفاذ (كميـة البخار والطاقة الشمسية ...) كما ان بعض أنواع الموارد الطبيعية رغم قابليتها للـنفاذ إلا أنهـا متجددة (المياه الجوفية) ، والبعض الاخر غير متجدد خاصة الموارد المعدنيـة ، وهـذه تشـكل محـددات بيـئية ، إلا أن هذه الأنواع من الموارد تتميز باحتمالات الحصول على قدر منها بالاكتشافات الجديدة .

وعـلى ذلـك فتحديد استراتيجية بعيدة الأمد للتوطن الصناعى يجب أن تفرق بين الاحـتياطى المعـلوم والمناسـب للاستخدام ، وغير المناسب ، واحتمالات اكتشافات جديدة ، وأى من هذه الموارد لا يوجد إحتياطى له بالاضافة الى عدم إمكانية الحصول عليها من خلال الاكتشافات الجديدة .

وترجع اهمية هذه المسوح الخاصة بالموارد الطبيعية إلى استخداماتها كمواد خام لهذه الصناعة او تلك وأهميتها فى عملية التوطن كعنصر انتاجى هام .

أمـا الأراضـى فإنها من العناصر الثابتة والمحددة ولذلك فإن الاستخدامات المختلفة تتنافس فيما بينها والاستخدام الأمثل للأرض يتطلب معرفة واسعة بالأنواع المختلفة لها مـن أراضـى زراعيـة وصـحراوية أو قابـلة للزراعة وغير قابلة مستصلحة أو غير مسـتصلحة .

٢- بيانات خاصة بالقوى العاملة :

وتـــرجع اهمية بيانات العمالة إلى الها تمثل أحد العناصر الأساسية لأى نشاط صناعى أو غير صناعى بداء من عمليات استخدام المواد الخام إلى وصول المنتج إلى المستهلك .

٣- بيانـــات تخص الأنشطة الصناعية المختلفة من حيث طاقتها والانتاج الفعلى والوقود المستخدم والمواد الخام الداخلة فيها والعمالة الخاصة بها .

٤- بيانات عن قطاع النقل :

وتعتبر هذه البيانات على درجة كبيرة من الأهمية لألها عنصر هام يرتبط بين مواطن الاســـتخراج والتصـــنيع والاســـتهلاك لكل من المواد الخام والمنتجات المصنعة وتخص بالذكـــر هنا حركة البضائع عبر طرق النقل المختلفة والتكاليف الخاصة بكل لأن النقل يمكـــن أن يـــتم بالســـكك الحديدية أو الطرق البرية أو الوسائل المائية ولكل منتج ما يناسبه من وسيلة النقل .

٥- بيانات تهتم بتوزيع الدخل بين الأقاليم المختلفة :

وتـــرجع أهمية هذه البيانات إلى أن أحد اعتبارات توطن صناعة ما (قد تكون نوع مـــن أنواع الصناعات الصغيرة التى تفيد البيئة) الارتفاع بالمستوى الاقتصادى لقاطنى الموقـــع المختار ، حيث يمكن التعرف على المستوى الاقتصادى من خلال معرفة توزيع الدخل بين الاقاليم الاقتصادية المختلفة .

٦- بيانات تهتم بالاستهلاك من المنتجات المختلفة :

وتساعد هذه البيانات فى دراسة الأسواق المختلفة لسلعة وطاقتها كذلك فمن المهم دراسة الاستهلاك المتوقع من بعض السلع .

٧- مســـح امكانيـــات الأقالـــيم المختـــلفة من مدى توفر البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية والصحية والسكانية ... الخ .

وأخيـــــراً تجـــدر الاشـــارة إلى أن تفضيل ودقة النتائج تتوقف بدرجة كبيرة على درجـــة تفضـــيل ودقة هذه البيانات وهو الأمر الذى يتطلب عناية كبيرة بمرحلة جمع وجدولة وتحليل هذه البيانات كخطوة رئيســـية هامة للتنبؤ المستقبلى .

....

المراجع

المراجـــع

أولاً : المراجـع العربيـة :

١. ابراهيم حلمى عبد الرحمن - التوجيهات العامة للتخطيط القومى — القاهرة معهد التخطيط القومى — مذكرة رقم ١٧٣ يونيو — ١٩٦٦ .

٢. أحمـد خـالد عـلام وزمـلاؤه - التخطيط الاقليمى — القاهرة مكتبة الأنجلو المصـرية — ١٩٩٤ .

٣. ————————— - تجديـد الأحيـــاء — القاهـــرة — مكتبة الأنجلو المصرية — ١٩٩٧ .

٤. البـنك الـدولى — تقرير عن التنمية فى العالم ٩٨ — ١٩٩٩ — القاهرة مؤسسة الأهرام ٩٨ / ١٩٩٩ .

٥. دولـت صـادق و محمـد غلاب — جغرافية السكن — دار ليبيـا — العربى — جـدة ١٩٨٣ .

٦. جـلال أمـين — ماذا حدث للمصريين ؟ — نظرة المجتمع المصرى فى نصف قرن ١٩٤٥ — ١٩٩٥ — القاهرة — الهيئـة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧ .

٧. جمـــال حمـــــدان — التخطيط الاقليمى بين موارد المياه والسكان فى مصر — مجلة مـــرآة العـــلوم الاجـــتماعية — السنة الثانية — العددان الرابع والخامس — القاهرة ١٩٥٩ .

٨. ———— — جغرافية المدن — الطبعة الثانية — القاهرة ١٩٧٢ .

٩. حســـن أمـــين الفـــتوى — التخطيط الاقليمى — كلية آداب دمشق — دمشق — ١٩٨٦ .

١٠. حسن فتحى — العمارة والبيئة — دار المعارف — القاهرة — ١٩٧٧ .

١١. صـــلاح الديـــن الشامى — الجغرافيا دعامة التخطيط — الأسكندرية — منشأة المعارف ١٩٧١ .

١٢. صلاح الشريف — التخطيط الاقليمى وسياسة الاستخدام — القاهرة ١٩٧٠ .

١٣. عايدة بشارة — المدخل الى التخطيط الاقليمى — القاهرة — ١٩٦٦ .

١٤. عـــبد الله أبـــو عيـــاش — أزمة المدينة العربية — وكالة المطبوعات — الكويت — ١٩٨٠ .

١٥. عبد الفتاح وهيبة — جغرافية العمران — بيروت ١٩٧١ .

١٦. عـــبد الله حـــامد العبادى — التخطيط العمرانى والتنمية الحضرية — منظمة العلوم الادارية — القاهرة — ١٩٧٥ .

١٧. ـــــــــــــــ - الـتخطيط الجغرافى الحضرى ومشكلاته ومستقبله - الكـتاب الجغـرافى السنوى - كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الامام محمد بن سـعود الاسـلامية - السـنة الأولى - العدد الأول - الرياض - ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ - ص ص. ١٥١ - ٢١٥ .

١٨. ـــــــــــــــ - ظاهـرة الهجرة الريفية إلى المدن - مشكلاتها وحلولها - منظمة المدن العربية - الكويت - ١٩٧٧ .

١٩. عـبد المنعم مغربى - التخطيط الاقتصادى فى المجتمعات الاشتراكية - القاهرة - الهيئة المصرية للتأليف والنشر - ١٩٧٠ .

٢٠. عـادل مجدى - مشكلات الدول النامية - المجلة الاقتصادية - القاهرة - العدد الرابع - نوفمبر ١٩٦٦ .

٢١. محمـد السيد أرناؤوط - الانسان وتلوث البيئة - القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٩٨ .

٢٢. محمـد حجـازى محمـد - تجارب دولية فى التخطيط الاقليمى - تجربة المملكة المتحدة والهند - معهد التخطيط القومى - القاهرة ١٩٧١ .

٢٣. محمـد حسن فج النور - مجالات التخطيط الاقليمى وأساليبه التحليلية - معهد التخطيط القومى - مذكرة رقم ١٠٤٠ - القاهرة - سبتمبر ١٩٧٣ .

٢٤. ـــــــــــــــ التنمية الاقتصادية وتضخم المدن الكبرى – القاهرة – معهد التخطيط القومى مذكرة رقم ٩٦٧ – ١٩٧٠ .

٢٥. محمد حماد – تخطيط المدن وتاريخه – القاهرة ١٩٦٥م .

٢٦. محمد خميس الزوكة – التخطيط الاقليمى وأبعاده الجغرافية – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية – ١٩٩٦ .

٢٧. د. شوقى ابراهيم مكى – المدخل فى تخطيط المدن – الرياض – دار المريخ – ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦ .

٢٨. محمد على بهجت الفاضلى – قرائن التنمية الريفية فى دولة الامارات العربية المتحدة – إصدارات مجلة آداب الأسكندرية – ١٩٩٣ .

٢٩. ـــــــــــــــ – فى جغرافية الريف والحضر – منشأة المعارف – الإسكندرية – ١٩٩٥ .

٣٠. ـــــــــــــــ – جغرافية التنمية – منشأة المعارف – الأسكندرية – ١٩٩٧ .

٣١. ـــــــــــــــ العشوائيات السكنية – الأسكندرية – ٢٠٠٠ .

٣٢. ـــــــــــــــ – دراسات فى جغرافية العمران الحضرى – الأسكندرية – ٢٠٠٠ .

٣٣. محمـــد محمد سطيحة – الجغرافية الاقليمية – دراسة لمناطق العالم الكبرى – دار النهضة العربية – بيروت ١٩٧٤ .

٣٤. محمـــد محمود محمدين – الأمن البيئى فى تراثنا الاسلامى – الدارة – العدد الثانى – السنة العشرون – الرياض ١٤١٥ هـــ .

٣٥. وليد عبد الله المنيس – التخطيط الحضرى والاقليمى – مطبعة جامعة الكويت – الكويت ١٩٨٥ .

....

ثانيــــا : المراجع الأجنبيــة

1. CHERRY , G. E. , urban planning problems , London 1974.

2. GREEN HUT , M. , Integrating the leading theories , 1952.

3. JOHNSON , J. H. urban geography , London , 1972 .

4. LABORIE , J. P. , La Politique Française d' Améngement du territoire de 1950 – 1985 , La documentation frnaçaise , Paris , 1985 .

5. LöSCH , A , The economic of location , New Haven , 1954.

6. MONOD , J. & DE CASTELLAJA , Ph. , L'aménagement du territoire , Que Sais – Je ? P.U.F. , Paris 1971 .

7. MORGAN , S , Regional Dispartities , London , 1982 .

8. SADEK , D.A. , . The need for Regional Planning in Egypt, Bull . SOC. Geogr. d'Egypte , T.29, 1956 .

9. ———, Geographical Research and regional Planning in Egypt , Ann . of the Faculty of Arts , Ain Shams univ. 1962 .

10. SCHLESINGER, R. , Some observations on The historical and social conditions of planning , Institute of National Planning , Cairo 1965 .

....